



T.C.

BİNGÖL ÜNİVERSİTESİ

SOSYAL BİLİMLER ENSTİTÜSÜ

TEMEL İSLAM BİLİMLERİ ANABİLİM DALI

KELAM BİLİM DALI

**BEDREDDİN İBN ĞURS'UN "ŞERHU AKAİDİ'N-
NESEFİYYE" İSİMLİ ESERİN TAHKİK VE
DEĞERLENDİRİLMESİ**

Hazırlayan

Ahmad ALMUTREB

YÜKSEK LİSANS TEZİ

Danışman

Doç. Dr. Abdulnasır SÜT

Bingöl-2023

الجمهورية التركية
جامعة بينكول
معهد العلوم الاجتماعية
قسم العقيدة الإسلامية والفكر المعاصر

شرح عقائد النَّسفي لبدر الدين ابن العَرَس
تحقيق ودراسة

إعداد الطالب
أحمد المطرب

رسالة ماجستير

إشراف
د. عبد الناصر سوت

بينكول - 2023م

المحتويات

I.....	المحتويات
V.....	BİLİMSEL ETİK BİLDİRİMİ
VI.....	TEZ KABUL VE ONAY
VII.....	ÖNSÖZ
X.....	ÖZET
XI.....	ABSTRACT
XII.....	المُلخَص
XIII.....	الإختصارات
i.....	المدخل
9.....	الباب الأول: ترجمة الإمامين ابن الغرس الحنفي، والإمام عمر النَّسفي، وتوثيق المخطوط، ودراسته
9.....	الفصل الأول: ترجمة الإمامين، والتوثيق العلمي للمخطوط
9.....	المبحث الأول: ترجمة ابن الغرس رحمه الله تعالى
10.....	حياته الدراسية والعلمية والعملية ومميزاته وأعماله
12.....	شيوخه وتلامذته وميراثه العلمي، وشهادة العلماء وثناؤهم عليه
15.....	المبحث الثاني
15.....	دراسة وتَفحص المخطوط
15.....	توثيق المخطوط وصحة نسبه للمؤلف ابن الغرس
16.....	توضيح سمات منهج المؤلف
16.....	منهج البحث والتحقيق العملي
17.....	النُّسخة الأولى من المخطوط
18.....	النُّسخة الثانية من المخطوط
18.....	النُّسخة الثالثة من المخطوط
19.....	صور من المخطوطات ونُسخها المُتَوَقِّرة
37.....	المبحث الثالث
37.....	ترجمة الإمام النَّسفي رحمه الله تعالى
37.....	بعضاً من شيوخه وتلامذته وانتشار صيته
39.....	فضله وشهرته وثناء العلماء عليه، وبعضاً من مؤلفاته
42.....	الفصل الثاني
42.....	مواقف ابن الغرس في مسائل الإلهيات
42.....	المبحث الأول:

- 42 منهج وموقف ابن الغرس الحنفي في حقائق الأشياء المرتبطة بالاستدلال على وجود الله
- 43 المتكلمون والاستدلال على وجود الله
- 45 مخالفة منهج السوفسطائية
- 48 المبحث الثاني: موقف ابن الغرس من الصفات السلبية
- 53 المبحث الثالث: موقف ابن الغرس من الصفات المعاني والصفات المعنوية
- 56 الاختلاف في صفات المعاني وموافقة ابن الغرس للأشاعرة والماتريدية
- 58 المبحث الرابع: موقف ابن الغرس من الصفات الخبرية
- 63 المبحث الخامس: موقف ابن الغرس في مسألة كلام الله تعالى
- 65 المبحث السادس: موقف ابن الغرس في مسألة رؤية الله تعالى
- 68 المبحث السابع: موقف ابن الغرس في مسألة أفعال العباد
- 73 المبحث الثامن: موقف ابن الغرس في بعض المسائل
- 73 مسألة الاستطاعة الملازمة للفعل
- 74 مسألة التكليف بما لا يطاق أو التكليف بالمحال
- 75 مسألة لا تأثير للأسباب في خلق الأشياء أبداً، وإنما التأثير للباري
- 76 الفصل الثالث
- 76 موقف ابن الغرس وموافقته للإمام النسفي في السمعيات
- 76 المبحث الأول: في السمعيات
- 76 موقف ابن الغرس في مسألة عذاب القبر ونعيمه
- 78 المبحث الثاني:
- 78 موقف ابن الغرس في مواقف و أحوال الآخرة وأهوالها
- 82 المبحث الثالث:
- 82 موقف ابن الغرس في مسائل كبائر الذنوب
- 86 الشفاعة ثابتة للرسول والأخيار في أهل الحق
- 87 المبحث الرابع: مسائل الإيمان واختلافاتها
- 88 مسألة زيادة الإيمان ونقصانه وموقف ابن الغرس
- 90 ابن الغرس وموقفه في مسألة الإستثناء من الإيمان
- 91 موقف ابن الغرس في مسألتني السعادة والشقاوة
- 92 المبحث الخامس: في النبوات والملائكة الكرام؛ وأهم المسائل التي وقع فيها الخلاف بين أهل الكلام
- 93 مسألة العصمة للأنبياء والوقوع في كبائر الذنوب وصغائرهما
- 95 كرامات الأولياء حق
- 96 المبحث السادس: موقف ابن الغرس في مسائل الخلافة والإمامة وغيرها
- 98 ابن الغرس وموقفه في ضرورة تنصيب إمام للمسلمين موضحاً شروطه وواجباته
- 100 موقف ابن الغرس في مسألة عزل الإمام بسبب الفسق والجور

101	الباب الثاني.....
101	تدريزٌ وتحقيقٌ كتاب شرح العقائد للعلامة نجم الدين عمر النَّسفي، شرحه العالم الشيخ الحنفي: بدر الدين ابن العَرَس الحنفي.....
101	الفصل الأول: العلم والإلهيات.....
101	المبحث الأول: حقائقُ الأشياء وسُّبل معرفتها، ⁰
104	أسبابُ العِلْمِ الحاصِل: الحواسُّ السليمة والخبرُ الصَّادقُ والعَقْلُ.....
110	المبحث الثاني: الإلهيات.....
110	تلازمُ حُدُوثِ العالم ووجود المحدث والمؤثر الصَّانع ⁰
115	صِفاتُ الصَّانع الخالق وتنزيهه عن الحوادث.....
120	صفات أزلية قائمة بذاته سبحانه وتعالى.....
122	المبحث الثالث:.....
122	(الكلام والتكوين والإرادة) صفات أزلية قائمة بذاته سبحانه وتعالى.....
127	رؤية الله تعالى في الجَنَّة.....
129	تفصيل القول في خلق أفعال العباد كلها.....
131	المبحث الرابع: حقيقة القدرة للعبد وما يوصف بالحسن والقبح من أفعاله.....
135	الفصل الثاني: السَّمعيات.....
135	المبحث الأول: سؤال الملكين وعذاب القبر أو نعيمه.....
136	البعث وأهوال الآخرة ومواقفها حق، ونجاة المؤمنين.....
138	مرتكب الكبيرة وإثبات الشفاعة، ونجاة المؤمنين.....
141	تعريف وحقيقة الإيمان، ومسائله الخلاقية.....
144	المبحث الثاني: النبواتُ والملائكةُ الكرام.....
144	البيان الفصل في رسل الله، معجزاتهم وفضلهم وأعدادهم، والكتب المنزلة عليهم.....
146	الملائكة وصفاتهم، معجزة المعراج لنبينا وكرامات الأولياء.....
148	المبحث الثالث: الإمامة والخلافة.....
148	فضل الخلفاء الراشدين، وضرورة تنصيب إمام للمسلمين.....
149	شروط وواجبات الإمام وصفته.....
152	المبحث الرابع: مسائل وأُمور تَمَيَّز بها أهل السنة والجماعة.....
152	جواز الصلاة خلف البرِّ والفاجر، وجواز الصلاة عليهما.....
153	جواز المسح على الخفين، وجلُّ نبيذ الجَرَّة.....
154	حمل النُّصوص على ظواهرها.....
155	استحلال المعصية كفر.....
156	والمعدوم ليس بشيء.....
157	أمارات الساعة الكبرى.....
158	التَّفْضيلُ بين البشر والملائكة.....

160.....	الخاتمة
161.....	النتائج التي توصلت إليها من خلال تحقيقي وبحثي:
161.....	وأما التوصيات
163.....	المصادر والمراجع
173.....	ÖZGEÇMİŞ

BİLİMSEL ETİK BİLDİRİMİ

Yüksek Lisans tezi olarak hazırladığım Bedreddin İbn Ğurs'un "Şerhu Akaidi'n-Nesefiyye" İsimli Eserin Tahkik ve Değerlendirilmesi adlı çalışmanın öneri sonuçlanmasına kadar geçen süreçte bilimsel etiğe ve akademik kurallara özenle uyduğumu, tez içindeki tüm bilgileri bilimsel ahlak ve gelenek çerçevesinde elde ettiğimi, tez yazım kurallarına uygun olarak hazırladığım bu çalışmamda doğrudan veya dolaylı olarak yaptığım her alıntıya kaynak gösterdiğimi ve yararlandığım eserlerin kaynakçada gösterilenlerden oluştuğunu beyan ederim.

... / /

Ahmad ALMUTREB

İmza

TEZ KABUL VE ONAY
BİNGÖL ÜNİVERSİTESİ
SOSYAL BİLİMLER ENSTİTÜSÜ MÜDÜRLÜĞÜNE

Ahmad ALMUTREB tarafından hazırlanan *Bedreddin İbn Ğurs'un "Şerhu Akaidi'n-Nesefiyye" İsimli Eserin Tahkik ve Değerlendirilmesi* başlıklı bu çalışma,/...../..... tarihinde yapılan tez savunma sınavı sonucunda oybirliğiyle başarılı bulunarak jürimiz tarafından Anabilim Dalı'nda Yüksek Lisans tezi olarak kabul edilmiştir.

TEZ JÜRİSİ ÜYELERİ (Unvanı, Adı ve Soyadı)

Başkan

İmza.....

Danışman

İmza.....

Üye

İmza.....

ONAY

Bu tez, Bingöl Üniversitesi Sosyal Bilimler Enstitüsü Yönetim Kurulunun/...../20.. tarih ve Sayılı oturumunda belirlenen jüri tarafından kabul edilmiştir.

Unvanı Adı Soyadı
Enstitü Müdürü

ÖNSÖZ

المقدمة

بسم الله الرحمن الرحيم

إنَّ الحمد لله نحمده، و نستعينه، ونستغفره، ونعوذ بالله من شرور أنفسنا، ومن سيئات أعمالنا، من يهده الله فلا مضل له، ومن يضلل فلا هادي له، وأشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له، وأشهد أن محمداً عبده ورسوله.

{يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اتَّقُوا اللَّهَ حَقَّ تَقَاتِهِ وَلَا تَمُوتُنَّ إِلَّا وَأَنْتُمْ مُسْلِمُونَ} آل عمران (١٠٢).
{يَا أَيُّهَا النَّاسُ اتَّقُوا رَبَّكُمُ الَّذِي خَلَقَكُمْ مِنْ نَفْسٍ وَاحِدَةٍ وَخَلَقَ مِنْهَا زَوْجَهَا وَبَثَّ مِنْهُمَا رِجَالًا كَثِيرًا وَنِسَاءً وَاتَّقُوا اللَّهَ الَّذِي تَسَاءَلُونَ بِهِ وَالْأَرْحَامَ إِنَّ اللَّهَ كَانَ عَلَيْكُمْ رَقِيبًا} النساء (١). {يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اتَّقُوا اللَّهَ وَقُولُوا قَوْلًا سَدِيدًا يُصْلِحْ لَكُمْ أَعْمَالَكُمْ وَيَغْفِرْ لَكُمْ ذُنُوبَكُمْ وَمَنْ يُطِعِ اللَّهَ وَرَسُولَهُ فَقَدْ فَازَ فَوْزًا عَظِيمًا} الأحزاب (٧٠-٧١).

أَمَّا بَعْدُ: فَإِنَّ خَيْرَ الْحَدِيثِ كِتَابُ اللَّهِ، وَخَيْرُ الْهَدْيِ هَدْيُ مُحَمَّدٍ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ، وَشَرُّ الْأُمُورِ مُحَدَّثَاتُهَا، وَكُلُّ مُحَدَّثَةٍ بِدْعَةٌ، وَكُلُّ بِدْعَةٍ ضَلَالَةٌ، وَكُلُّ ضَلَالَةٍ فِي النَّارِ.

إنَّ العقيدة هي ركيزة الإسلام الأولى، والشهادتين أول أركان الإسلام؛ مُعتقد راسخ يتفرع منه توحيد الربوبية والألوهية، ثم يتبعه توحيد الأسماء والصفات. ولهذا كانت العقيدة الإسلامية؛ هي القاعدة الأولى التي تعتمد عليها أركان الإسلام الخمسة، فلا أركان بلا عقيدة ولا إسلام بلا قاعدة راسخة في النفس.

كما أنَّ الفطرة التي فطر الله الناس عليها عقيدة صافية، لا ينبغي أن يلوثها شرك في الاعتقاد، ولا عمل يعتريه شيء من التَّفَاق والرياء والضللال. وبناءً على ذلك؛ فإنَّ عقيدة الفطرة الصالحة؛ غاية وهدف دائم لكل موجدٍ سلمت عقيدته من الدخائل والظلمات. وهي الفطرة التي بيَّنها الله سبحانه وتعالى بقوله: (فَأَقِمْ وَجْهَكَ لِلدِّينِ حَنِيفًا فِطْرَتَ اللَّهِ الَّتِي فَطَرَ النَّاسَ عَلَيْهَا لَا تَبْدِيلَ لِخَلْقِ اللَّهِ ذَلِكَ الدِّينُ الْقَيِّمُ وَلَكِنَّ أَكْثَرَ النَّاسِ لَا يَعْلَمُونَ). والعلم هنا هو الإدراك التام، والمعرفة لتلك الحقيقة القرآنية المرتبطة بحياة البشر ودينهم وأعمالهم.

وهذا الكتاب والمخطوط النافع الذي يبحث في العقيدة، كتاب جمع بين دفتيه نورين؛ أحدهما العرض لأصول العقيدة الواضحة، وثانيهما المنهج العقلي البين في ترسيخ أصول العقيدة. ومن خلال استعراض هذا الكتاب ودراسته وجدته كتاباً نافعا لطالب العلم، يعرض قضايا العقيدة في سهولة ويسر، كما يُمهّد لتقريب المفاهيم للدارسين وطلاب العلم. ولا يغفل عن

عرض الدليل الناصع والأسلوب الشيق، ويعتمد على حسن الدلالة، وذلك مطلب طلبة العلم والدارسين والباحثين.

لقد أَلَّفَ العلماء الأجلاء في العقيدة مؤلفات شتى، تباينت في طريقة تناولها لهذا الجانب الهام في حياة المسلمين، وكلها نافع ومفيد، والحمد لله. ولكنها تتفاوت في استقطاب الدارسين؛ فبعضها لا يدركه إلا العالم المتخصص، وبعضها الآخر يحتاج إلى شرح وتوضيح وبيان وتعليل.

وكتاب ابن الغرس الحنفي كما تبين لي بعد دراسته وتحقيقه؛ أنه كتاب صالح لطالب العلم الذي يبتغي معرفة الأصول وأدلتها، ويحتاج إلى الشرح والتوضيح وتقريب المعارف. وهذا أسلوب ونموذج من التأليف لا يتهيأ إلا للأفذاذ من العلماء الكتّاب.

وهذا التحقيق والدراسة، وكل ما فيها من الجهد والتتبع والاستقصاء والاجتهاد، محاولاً أن أصف وأوضح تلك الشخصية العلمية الفذة ونتائجها الفكري والعلمي في مجال عقيدة أهل السنة والجماعة لعلّي أصل بعلمي إلى التمام، ولكن فوق كل ذي علم عليم. فقد اجتهدت في تتبع الأدلة وحصر الشواهد والرجوع إلى أمهات الكتب في كل موضوع تقريباً تطرق إليه المؤلف، وفي كل معنى، والتثبت المطلوب لكل طالب علم وباحث شغوف يريد لعمله القبول والنفعة. وأرجو الله التوفيق والسداد، والجبر في قصوري عن المراد.

وإنّ هذا التراث الإسلامي المنقطع النظير، والذي ورثناه عن أسلافنا من المسلمين والعلماء العاملين، جديرٌ بأن نقف تجاهه وقفة إجلال وإكبار. وحريراً بالأمة اليوم وبأحاديثها أن تنفض الغبار عن تلك المخطوطات القيّمة، وتخرج كنوزها بحلّة جديدة لينهل منها أبنؤها من الباحثين والدارسين.

❖ وأهدي هذا البحث والدراسة المتواضعة أولاً:

إلى حضرة نبينا صلى الله عليه وسلم وعلى آله وصحبه أجمعين. ثمّ إلى والدَيّ رحمهما الله تعالى وغفر لهما، ورفع درجاتهما في عليين، فقد كان لهما بعد فضل الله تعالى وتوفيقه، الدور الأول في الدعاء لي و توجيهي نحو طلب العلم الشرعي وحفظ كتاب الله تعالى، وأنّ أكون إماماً وخطيباً أعلمُ النَّاسَ الخير. وكذلك إلى زوجتي وأولادي الذين صبروا على غيابي عنهم وإنشغالي عنهم بطلب العلم.

وأقدم هذا العمل والجهد المتواضع التزاماً مني بحديث النبي المصطفى صلى الله عليه وسلم: (من لم يشكر النَّاسَ لم يشكر الله)..... وعرفاناً بالفضل لأهله، حيث أتقدم بالشكر الجزيل والدعاء الخالص لكل من قدم إليّ وأسدى إليّ نصيحة أو توجيهاً.

شكر وعرّفان:

❖ وأخص بالذّكر أستاذي الكريم والمشرف على هذه الرسالة، الدكتور الفاضل: عبد النّاصر سوت، والذي منحني من جهده ووقته وصبره الكثير، وجاد عليّ بإرشاده، وتوجيهاته السديدة القيّمة، فأسأل الله تعالى - سبحانه وتعالى - أن يجزيه عني خير الجزاء.

وأتوجه كذلك بالشكر والعرّفان لجامعة بينغول، وأساتذتي الكرام فيها، وكل القائمين على هذا الصرح العلمي الكبير.

أسأل الله تعالى أن يرزقنا الصّواب، وأن يجنبنا الخطأ والارتياب، وأن يجعل أعمالنا كأعمال الصادقين القانتين، المخلصين لدينه، وأن يجعلها سبحانه سالمة من المؤاخذه. ونسأله تعالى أن لا يُؤكلنا إلى أنفسنا، فإنّه نعمّ المولى ونعمّ النصير، والحمد لله رب العالمين، وصلى الله وسلم على نبيه محمد وآله وصحبه أجمعين..

ÖZET

Bu çalışmada Memluk devleti döneminde yaşayan Mısırlı Bedreddin İbn Ğurs el-Hanefi'nin “Şerhu Akâidi'n-Nesefiyye” isimli eserinin tahkik ve değerlendirilmesi yapılmıştır. Bu eser, kelim geleneğinde önemli bir konum atfedilen Necmeddin Ömer en-Nesefî'nin “Akaidi'n-Nesefiyye” isimli akaid metnine yazılmış bir şerhtir. İlimle iştigal eden bir ailenin evladı olan şârih İbn Ğurs, tasavvuf ve akaid konularıyla meşhur olmuştur. Hanefî ve Matürîdî geleneğine mensup bir âlimdir.

Birinci Bölümde önce Bedreddin İbn Ğurs ile Ömer en-Nesefî'nin hayatı ve ilmi kişilikleri kısaca ele alınmıştır. Ayrıca bu iki düşünürün kelami konulardaki görüşleri sunulmuş ve temelde şârihin yer yer de metin yazarının ulûhiyet ve semiyat konularındaki görüşleri mukayeseli sunulmuştur. Allah'ın varlığı, selbî sıfatlar, sübuti sıfatlar, rüyetullah, efalü'l-ibad gibi kelamın temel meseleleri ele alınmıştır. İki düşünürün kelami görüşlerinin büyük oranda örtüştükleri ve şarihin Ehl-i sünnet çizgisi dışında gördüğü filozoflara cevap verdiği tespit edilmiştir.

İkinci bölümde yazma eserin tahkiki yapılmıştır. Tahkik çalışması yapılırken İstanbul Süleymaniye Kütüphanesinden temin edilen nüsha esas alınmıştır. Bununla birlikte Kuveyt Evkaf ve İslami İşler Bakanlığı'ndan temin edilen iki ayrı nüsha ile aralarındaki farklara ve benzerliklere işaret edilmiştir.

Anahtar Kelimeleri: Kelam, Akaid, Matüridiyye, Necmeddin en-Nesefî, Bedreddin İbn Ğurs, Tahkik.

ABSTRACT

In this study, it was examined and evaluated the manuscript of Egyptian scholar Badr al-Din Muhammad Ibn al-Ghars al-Hanafi, who lived during the Mamluk period. This work is an commentary written on the Islamic creed text of Najm al-Din Omar al-Nasafi's "Aqaid al-Nasafiyya", to whom an important position is given in the tradition of Islamic theology. The son of a family dealing with knowledge, the commentator al-Ghars became famous for fiels of mysticism and creed. He is a scholar of the Hanafi and Maturidi tradition.

In the first chapter, the life and scholarly personalities of Badr al-Din Ibn al-Ghars and Najm al-Din al-Nasafi are briefly discussed. In addition, the views of these two scholar on theological issues are presented and basically the views of the commentator and the author of the text on the subjects of divinity and samiyyat are presented comparatively. It was evaluated the basic issues of theology such as evidence of the existence of God, negative attributes, subûti attributes, seeing God in the afterlife and created actions of the human. It was determined that the theological views of the two thinkers overlapped to a large extent, and the commentator responded to the philosophers whom he saw outside the line of Ahl al-sunna.

In the second part, the manuscript was analyzed. The copy obtained from the Istanbul Suleymaniye Library was taken as the basis for the critical edition. However, two copies, obtained from Kuwait the Ministry of Awqaf and Islamic Affairs, have been pointed out the differences and similarities between them.

Keywords: Theology, Creed, Maturidiyya, Najm al-Din al-Nasafi, Badr al-Din Ibn Ghars, Tahqiq

المُلخَص

في هذا البحث، قُمتُ بدراسة وتحقيق مخطوط وشرح العلامة بدر الدين ابن العَرَس الحنفي على عقائد الإمام نجم الدِّين عمر النَّسفي الحنفي. حيث امتدت حياة ابن العَرَس في مصر (ظاهر القاهرة)، في القرن التاسع الهجري، وذلك في عهد الدولة المملوكية. وشرح ابن العرس هذا يُعتبر شرح تفصيلي وتوضيحي على متن عقائد الإمام النَّسفي، والذي تبوّء مكانة علمية عالية في علم الكلام، وترسيخ عقائد أهل السنة والجماعة. لقد اشتهر العلامة ابن العَرَس بتصوفه وعقيدته، ويُعتبر باحث ومحقّق في المذهب الحنفي والماتوريدي.

لقد تناولت في القسم الأول ترجمة متكاملة لابن العَرَس وحياته العلمية والعملية ونتاجه الفكري، وتوثيق المخطوط العائد إليه. وكذلك ترجمة متكاملة للإمام النَّسفي. وتوضيح وبيان آرائهما ودورهما في علم الكلام. وتعرّضتُ لمختلف ماتناوله ابن العَرَس من الموضوعات في الإلهيات والسّمعيات. وناقشت مختلف المسائل الأساسية والخلافية عند المتكلمين، كوجود الله، وصفاته النبوتية، والسلبية، وأفعال العباد وغيرها الكثير من المسائل. وتبيّن أنّ الآراء الكلامية عند أهل السنة تتداخل إلى حدٍ كبير. كما ردّ المؤلف على الفلاسفة الذين خالفوا منهج وعقيدة أهل السنة والجماعة، بمنهج علمي وعقلي رزين. وشرح ابن العَرَس هو اختصار لشرح النَّفّازاني على عقائد النَّسفي.

وأما في الباب الثّاني من البحث؛ فقد قُمتُ بتحقيق المخطوط بنسخه الثلاثة؛ حيث أخذتُ النُّسخة الأولى من مكتبة اسطنبول (السُّليمانية)، واعتبرتها كأساس للتحقيق. وحصلتُ على النُّسخة الثانية والثالثة من وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية بدولة الكويت، حيث أجريت مقابلة ومعارضة تامّة بين النُّسخ الثلاثة، وتوضيح ما فيها من تعليقات، أو اتّفاق وتّشابه، أو اختلاف وسقط.

الكلمات المفتاحية: (أصول الدين، الإلهيات، السّمعيات، الفرق الكلامية، الفلاسفة، الآراء، أهل السنة والجماعة من الأشاعرة والماتريدية).

الإختصارات

د: الدكتور.

ت: التحقيق.

ط: الطبعة.

ط1: الطبعة الأولى.

ط2: الطبعة الثانية.

ط3: الطبعة الثالثة.

أ: الأستاذ.

ت: تحقيق

(ت): المتوفى.

(د،ت) : بدون تاريخ.

(د،ط): بدون طبعة.

ج: جزء أو مجلد.

ص: صفحة.

م: ميلادي.

ه: هجري.

(...): تتابع الخ

المدخل

من المعلوم أنّ الأحكام الشرعية نوعان: أولاً عملية؛ وتسمى فرعية تُبَيِّن كيفية العمل؛ كحرمة الخمر والربا، ووجوب الصلاة والزكاة.. وسُمِّيَ البحث في هذه المسائل بالأحكام الفقهية. ثانياً: اعتقادية؛ تتعلق بالاعتقادات؛ كعقيدة التوحيد والإله الواحد والاعتقاد بوجود الآخرة، والتي تُسَمَّى بعلم التوحيد والصفات أو علم الكلام. وهذا العلم يبحث فيه عن إثبات العقائد الدينية (أي مايجوز في حق الله تعالى ورسله الكرام، وكذلك في إثبات المغيبات) بالأدلة اليقينية؛ المستمدة من الأدلة العقلية والنقلية. ويهدف علم الكلام إلى حفظ قواعد وأصول الدين عن شبه المبطلين، وتحريف الغالين، وإلزام المعاندين بالبراهين الدامغة والحجة الواضح. وكذلك يرشد علم الكلام أتباعه إلى الحق المبين، ويرتقي باتباعه من أهل السنة والجماعة من التقليد إلى اليقين القائم على الأدلة العقلية والنظر الصحيح؛ ليصح منهم الاعتقاد ويفوزوا بجنات الله ورضوانه. أمّا واضع هذا العلم فهو الشيخ أبو الحسن الأشعري، والشيخ أبو منصور الماتريدي؛ لأنهما من أوائل وأشهر من دَوَّن وكتب في هذا العلم وأقاما الأدلة والبراهين العقلية والنقلية على من خالفهم. وسُمِّيَ علم التوحيد تبعاً لأشهر مباحثه توحيد الله تعالى، وكذلك سُمِّيَ بعلم الكلام؛ لأن مسألة الكلام هي أشهر مسائله ومباحثه، وقد أدت إلى نزاع عظيم بين المسلمين، وقتل وعذب عدد غفير من العلماء، وممن عذب الإمام أحمد بن حنبل رحمه الله. كم أن علم الكلام يورث المتمرس في مسائله بالقدرة البيانية والكلامية في تحقيق المسائل وإلزام المعاندين والخصوم. ومن المعلوم أن هذا العلم لم ينشأ هذا العلم ولم يُدرَس في عهد الصحابة والتابعين ولم يكتب ويدون؛ لصفاء دينهم وعقيدتهم وقرب عهدهم بزمن النبوة، ولقلة المسائل والوقائع الخلافية، ولوجود جهابذة العلم والإيمان من الصحابة والتابعين. ثم بعد ذلك توسعت رقعت العالم الإسلامي وانتشر الدين واختلط المسلمون بغيرهم من العرب أو أبناء البلاد والحضارات الأخرى، ونقلت الفلسفات الإغريقية والفارسية وما فيها من ضلالات ووثنية، وخاصة في عصر ثاني خلفاء بني العباس أبو جعفر المنصور، وهارون الرشيد وابنه المأمون وغيرهم، وترجمت كثير من العلوم للعربية. وظهرت جماعات وفرق أخذت بعرض معتقداتها السابقة الغير منسجمة مع مبادئ الدين الإسلامي ونصوص الكتاب والسنة؛ كالقول بالتجسيم وحلول الإله وتشبيهه بخلقه، وقدم العالم وغير ذلك كثير. فكان لزاماً على علماء الأمة التصدي لتلك الفلسفات والأفكار الهدامة، وأول من بادر بالرد عليهم جماعة من المعتزلة الذين أسسوا مبادئ ونظم للرد والمناظرة، بما ينسجم ويحاكي القواعد التي بنى عليها المعاندين والمنكرين أدلتهم. وكان للمعتزلة الدور والفضل في هذا الشأن، ولكن كان في مبادئهم أخطاء خالفوا فيها

جماعة المسلمين؛ كقولهم بوجوب الأصلح على تعالى، والقول بخلق القرآن الكريم، وقولهم بالمنزلة بين المنزلتين لمرتكب الكبيرة، وغير ذلك. ومؤسس فرقة المعتزلة واصل بن عطاء(1) (أحد تلاميذ التابعي الجليل الحسن البصري، حيث خالف واصل شيخه في مسألة مرتكب الكبيره واعتزل مجلسه. وكان من أتباع واصل أبو علي الجُبائي من كبار أئمة الاعتزال . ولا يخفى أنّ الشيخ أبو الحسن الأشعري كان من تلاميذ الجُبائي، إلا أنّه ترك مذهب واعتزله؛ بعد أن اختلف معه في مسألة فعل الأصلح وحَاجَجَهُ في مَثَلِ ضَرْبِهِ له. ثمّ اجتهد الأشعري وأتباعه في بيان خطأ وبطلان رأي المُعتزلة، وإثبات ماوردت به النُّصوص النَّقْلِيَّة من الكتاب والسُّنة. وكان من أتباعه أبو منصور الماتريدي.

أ - أهمية وأسباب اختيار البحث

بدايةً لا يخفى على القارئ لهذا الشرح المُبسَّط، مدى انسجامه وموافقته لشرح التفਤازاني على عقائد النَّسفي، ولكن بأسلوب وعبارة مُبسَّطة ومقتضية مختصراً لكثير من النقاشات، و متمشياً مع كون الكتاب للطلبة المبتدئين في علم الكلام. وفي تصوري تكمن أهمية وأسباب دراسة وتحقيق هذا المخطوط في:

- لكون المخطوطات تعتبر مثالاً حي لعطاء الأمة الحضاري والعلمي والفكري، فلا بُدَّ من إخراجها للوجود وبمنهج واضح، ومعايير تحافظ على أصالتها، وتقديم محتواها الفكري الديني للقارئ المعاصر دون تحريف أو تزييف.
- رغبتني في اختيار دراسة تتعلق بأحد كتب العقيدة الإسلامية تحقيقاً وبحثاً، والخوض في عقائد أهل الكلام؛ وخاصّة أهل السنة والجماعة، وبعضاً ممن خالفهم من فرق الإسلام وكذلك الفلاسفة..

¹ واصل بن العطاء العزّال، من موالى بني ضبّة أو بني مخزوم، ولد (80هـ - 700م) وتوفي: (131هـ - 748)، وهو من الأئمة البلغاء والمتكلمين، رأس المعتزلة، اعتزل شيخه الحسن البصري، وإليه تنسب الطائفة الوصلية، وله الدور الأبرز في نشر مذهبه في الأمصار. وكان ممن بايع لمحمد بن عبد الله بن الحسن في قيامه على أهل الجور. ولم يكن غزاً؛ وإنما لقب به لتردده على السوق. الزركلي، الأعلام، (ج8ص108).

وأما الحسن بن يسار البصري، فهو تابعي وإمام أهل البصرة، وأحد الفقهاء والفصحاء والنسك الشجعان، ولد بالمدينة عام، (21هـ - 642م)، وتوفي (110هـ - 728م). وكان حبر الأمة في زمانه، وشبّ في كنف علي بن أبي طالب، قال الغزالي فيه: كان أشبه الناس كلاماً بكلام الأنبياء، وأقربهم هدياً من الصحابة. وكانت تتصّبب الحكمة من فيه. وله مع الحجاج ابن يوسف الثقفي مواقف، وقد سلم من أذاه. وكان يأمر الولاة وينهاهم ولا يخاف في الله لومة لائم، وله قصص مؤثرة كثيرة. الزركلي، الأعلام، (ج2ص226).

- تأتي أهمية هذا المخطوط؛ كون هذا الكتاب يعد من الكتب المهمة في علم الكلام، والتي تعنى بالإلهيات، كما أنّ مكتباتنا الإسلامية بحاجة إلى كتاب مهم ككتاب ابن الغرس؛ يكون واضح المنهج، صريح وسهل العبارة، وفي متناول طلبة العلم وعوام المسلمين..
- الرغبة في إتمام هذا البحث الموسّع الذي يجمع بين التّحقيق والدّراسة والمفاضلة والمعارضة والمقابلة مع النّسخ الأخرى إن وجدت..
- قِلّة الدّراسات حول الكتاب حيث لم يتم تحقيقه ودراسته وطباعته بشكل عصري حتى الآن، على حدّ علمي وبحثي في ذلك.
- الرغبة في الوقوف على جهود الإمام النّسفي في صياغة متن العقائد في كتبه، وكذلك العلامة الشّارح بدر الدين ابن الغرس الحنفي...

ب - أهداف دراسة وتحقيق مخطوط شرح ابن الغرس الحنفي على عقائد الإمام نجم الدين عمر النّسفي

- التّعريف بالمؤلف ابن الغرس الحنفي، وكذلك الإمام نجم الدين النّسفي (عصرهما ودورهما في علم الكلام ومؤلفاتهما).

- الكشف والبيان عن منهج العلامة ابن الغرس في عرض، وشرح عقائد الإمام النَّسفي وأهم ما اعتمد عليه في ذلك.
- المُفاضلة والمقابلة بين النَّسخ لمعرفة الأقرب للمؤلف إن أمكن ذلك، أو التي اهتم بها العلماء وعليها تعليقاتهم.
- بيان موقف ابن الغرس من عقائد الإمام النَّسفي، وما تناوله من مسائل قبولاً وتفصيلاً أو تعليقالاً ونقداً.
- توضيح بعض المفاهيم المنطقية والعقلية، وكذلك الكلامية في ما تمَّ عرضه من مسائل.
- الوقوف على أسباب ميله واختياره في بعض المسائل وما استند إليه من أدلة نقلية أو عقلية.
- دراسة استقصائية تحليلية مقارنة لأراء المتكلمين في ما اختلف فيه من مسائل العقائد التي تمَّ التَّعرض إليها.

الحقيقة لم أقف - حتى الآن - إلا على عنوان دراسة أو حاشية واحدة؛ حاشية ولعلها قديمة على مخطوط ابن الغرس الحنفي واسمها: (الدرر الفرائد على شرح ابن الغرس على العقائد) وهي حاشية للصلاح حسن بن عبد المحسن، ولم أتمكن من الحصول عليها ولا على جزء منها لا من الشبكة العنكبوتية ومواقعها المعتمدة، ولا من دار الكتب المصرية. والظاهر لدي أنها حاشية قديمة على شرح ابن الغرس على العقائد، وتحتاج الى دراسة وبحث. وإنْ تَمَكَّنْتُ من الحصول عليها أو أي بحث ودراسة حول موضوع أطروحتي خلال بحثي وتحقيقي فسوف أشير إلى ذلك وأبين ما فيها من فوائد وفروق واختلافات مع أطروحتي في العرض والمنهجية وجوانب البحث والتحقيق.

إلى جانب ذلك هناك دراسات كثيرة قديمة وحديثة حول شرح عقائد الإمام عمر النَّسفي، وليس شرح ابن الغرس الحنفي وشرحه على العقائد.

وهذه بعض الدِّراسات والشُّروح القديمة والحديثة على عقائد الإمام نجم الدين عمر النَّسفي ومقارنة بينها وبين شرح ابن الغرس على العقائد النَّسفية:

1- سعد الدين التَّفْتَازاني المتوفى: ٧٩٢ هجري، شرح العقائد النَّسفية، تحقيق: د أحمد

حجازي السَّقَّاء، مكتبة الكليات الأزهرية، القاهرة، الطبعة الأولى، 1987م.

وفي شرح التَّفْتَازاني هذا لجمال متن الإمام النَّسفي: فقد اشتمل تفصيل وشرح قواعد أصول الدين، وكتب لشرح التَّفْتَازاني أن يصبح من أكثر الكتب الشائعة والتي لاقت القبول في

علم الكلام؛ فقد حقق السعد التفتازاني في شرحه لمختلف المسائل التي وقع فيها الخلاف بين أهل الكلام، تحقيقاً وشرحاً فريداً لم يتناوله أحد من قبله، وبعمله الرائد هذا فقد حقق وبيّن منهج أهل السنة والجماعة تحقيقاً وافياً مدللاً على ذلك بالأدلة والبراهين العقلية والنقلية، إلا أنّ ما تناوله من مسائل خلافية كان في بعضها بعض التعقيد والصعوبة على فهم طلبة العلم؛ ولهذا اعتنى بشرحه الكثير من أهل الكلام والعلم لحل المسائل الخلافية وبيانها وتبسيط المعضلة منها. كما ردّ السعد التفتازاني على آراء بعض الفرق المخالفة ومفاهيم ونقول الفلاسفة الباطلة. فالحقّ يقال: أنّ شرح العقائد النّسفية للسعد التفتازاني وشروحه وحواشيه؛ من الكتب المهمة لتدعيم عقيدة أهل السنة والجماعة ونشرها. ومن المعلوم أنّ عقيدة النّسفي الماتريديّة، والشارح التفتازاني أشعري العقيدة، ولا يغيب عنا أنّ الخلاف بين الأشاعرة والماتريديّة ضئيل، ولا يعدو عن أربعين مسألة وفي غالبها ومعظمها خلافاً لفظية. ومتن الإمام النّسفي تمثيل حيّ للمذهب الماتريدي، وقام السعد التفتازاني بتوضيح فصول متن الكتاب وتنظيمها، كما وساق آراء الأشاعرة والماتريديّة وقارن بينها في المسائل المختلف فيها، وكان السعد يتوسط في ذكر آرائهم. كما شرح التفتازاني مسائل وفصول المتن وفق نظم وترتيب ومقاصد النّسفي بغاية من الفصاحة والتدقيق والاستدلال العقلي: بدءً من الإلهيات ومسائله حتى السمعيّات وما فيها من مسائل. ويتقاطع شرح التفتازاني مع ابن الغرس في تتابع منهجية الشرح والسير فيه وفق توارد مسائله في متن العقائد. وكذلك يتقاطع معه في طريقة العرض. والحقيقة وبعد بحث واستقراء توصلت الى أنّ شرح ابن الغرس ليس إلا اختصار لشرح التفتازاني؛ فقد انتقى منه عبارات بذاتها وقريبة منها في شرح وتفصيل مسائله ولكن باختصار واقتضاب، وبلغة سهلة وشرح يتناسب مع طلبة العلم المبتدئين، بعيداً عن المناقشات الكلامية والفلسفية المعقدة، وهذا ما وجدته في بعض النسخ من المخطوط التي كتب عليها مختصر التفتازاني لابن الغرس.. وكلاهما بدأ بشرح الدلائل الدالة على وجود الله؛ وذلك بتقرير الأدلة الكلامية العقلية على وجود الله تعالى، ثم تقرير المسائل السمعية والعقلية على أنّه تعالى منزّه عن الجسميّة والجهة وكل ما هو من لوازم الحوادث، وكذلك سوق وتفصيل الأدلة والبراهين السمعية والعقلية في صفات الصانع الخالق الأزليّة وتنزيهه عن الحوادث. ثمّ أكمل في ذلك بتفصيل النظم المتتابع حتى مسائل السمعيّات كلها بدءً من عذاب القبر ونعيمه وحتى مسألة التفصيل بين الملائكة.. وطبعاً متعرضين لأقوال من شدّد وخالف أهل السنة والجماعة (الماتريديّة والأشاعرة ومن

وافقهم من الأثرية)، من معتزلة وفلاسفة وذلك بنقاش كلامي وعقلي مقتضب وافي وغير ممل.⁽²⁾

وكذلك حاشية:

2- جمع الفرائد بإنارة العقائد على شرح العقائد النسفية للسعد التفتازاني، للإستاذ صدر الورى القادري المصباحي، مطبعة المدينة للنشر، كراتشي، باكستان، ط٢، ١٤٣٣هـ / ٢٠١٢م. وهي حاشية مهمة وكتاب فريد ونفيس؛ فقد أوضح المؤلف مباحث الكتاب ايضاحاً وافيا بألفاظ وأساليب جديدة واضحة وأورد فيه عقائد الفرق الضالة ورد عليهم ومنهم الوهابية. كما استحضر تحقيقات العلماء المحققين من أهل السنة والجماعة في مختلف المسائل... كما أتى في كتابه بالأقوال المختلفة في المسائل الخلافية وناقشها... وقد فهرس مباحث الكتاب فهرسة منتظمة مع تسلسل متن العقائد، فبدأ بعد أن ترجم للسعد وقسم الأحكام إلى أصلية وفرعية؛ بدأ بحقائق الأشياء ثابتة، وكذا أسباب العلم، وثم إلى المحدث للعالم هو الله تعالى، ثم إلى صفة الكلام وغيرها من الصفات وحتى نهاية المسائل الكلامية من الإلهيات والسمعيات متتولاً كل مسائل المتن.. ويتقاطع مع ابن الغرس في أنه تناول شرح التفتازاني كاملاً وقام بالتعليق والشرح ومناقشة المذاهب الأخرى والرد عليها، وأمّا ابن الغرس فكان شرحه مختصراً للتفتازاني بكل ماجاء فيه، وبعبارة سهلة وواضحة بعيداً عن التعقيدات والمناقشات الفلسفية والكلامية الواسعة والبحث، وهذه مفارقة منهجية.⁽³⁾

وكذلك هناك:

3- حاشية الكوراني على شرح العقائد النسفية للسعد التفتازاني، حاشية الملا إلياس الكوراني ت: ١١٣٨هـ، تحقيق: بشير برمان، دار الكتب العلمية، بيروت. ط١، (د،ت). وهو كتاب وأحد الشروح المهمة في العقيدة؛ يمكن اعتباره من أهم الحواشي والشروح حيث يستقي المحقق مَن سبقه من الشراح جامعاً لأرائهم ومقارناً لها، كما وذكر الكوراني الاختلافات بين المذاهب، وشرح وبيّن ما هو صعب ومُعقّد في المسائل الكلامية، وأسند الأقوال لأصحابها.. كما ويذكر المصطلحات الكلامية والعقلية؛ فيبدأ بالتعريفات اللغوية المتنوعة، ثمّ

⁽²⁾ سعد الدين التفتازاني المتوفى: ٧٩٢ هجري، شرح العقائد النسفية، تحقيق: د أحمد حجازي السقا، مكتبة الكليات الأزهرية، القاهرة، الطبعة الأولى، 1987م. استقيت هذه المعلومات من المصدر ذاته عياناً بعد مطالعة حثيثة لمختلف فصوله.

⁽³⁾ صدر الورى القادري المصباحي، جمع الفرائد بإنارة العقائد على شرح العقائد النسفية للسعد التفتازاني، مطبعة المدينة للنشر، كراتشي، باكستان، ط٢، ١٤٣٣هـ / ٢٠١٢م. هذا الكتاب مطبوع ومتوفر على الأنترنت وقد استقيت المعلومات عنه من مطالعتي لأهم فصوله وأبوابه عياناً.

التعريفات الاصطلاحية، ثم يعرّج إلى الاختلافات بين العلماء من مختلف الفرق والنحل وأقوالهم ما أمكن. وقد تناول الكوراني تناول شرح السعد التفتازاني بمعظمه، وقام بالشرح والتعليق والمقارنة. فالحقيقة حاشيته هذه تعتبر في غاية الأهمية؛ وخاصةً أنّ كثير من الشروح والحواشي قد اندثرت... ويتقاطع مع ابن الغرس في اعتماد شرح التفتازاني على العقائد...والسير بمنهجية متتابعة متسلسلة حسب مباحث المتن في الإلهيات ثم السمعيات، وتفترق حاشية الكوراني عن ابن الغرس في الكم حيث تناول الكوراني كامل شرح التفتازاني تقريباً، بالتعليق والشرح والمقارنة كما ذكرت سابقاً، بينما اقتصر ابن الغرس على اختصارات للتفتازاني على العقائد وقام بتبسيط وتوضيح تلك المعلومات بطريقة سلسلة تناسب المبتدئين.. وابن الغرس كما فعل التفتازاني كان يتوسط آراء الأشاعرة والماتريدية.. بعد أن يبسطها ويقارن في بعض المسائل...ومع غاية من التنقيح والتهديب ونهاية من حسن التنظيم والترتيب...⁽⁴⁾

4- شرح رمضان أفندي على شرح السعد على العقائد النسفية، الناشر: دار الكتب العلمية، تاريخ: 2012م. وهو أحد المتأخرين الذين شرحوا وعلقوا على شرح التفتازاني على العقائد النسفية، فيعتبر شرح رمضان شرحاً مغنياً حقيقة عن بقية الشروح؛ وذلك بسبب القوة في إيضاح المسائل والاستدلال عليها وخلافات أهل الكلام واستعراض أدلتهم، بعيداً عن الإيجاز الناقص والمخل لجوانب المواضيع وتفاصيلها، وبعيداً عن الحشو والإطناب الممل. وهكذا فقد فهرس رمضان حاشيته في شرح السعد على العقائد بفهرسة منظمة وافية؛ بدءاً من شرح معاني البسمة، ومبنى علم الشرايع، والتفصيل في مسألة الكلام وكيفية نشوئه وغايته ومفهومه ثم تناول مواضيع متن العقائد النسفية بأسلوب تفصيلي واضح في الإلهيات ثم السمعيات وذلك في ثلاثمئة صفحة تقريباً، فقد تناول رمضان أفندي شرح السعد التفتازاني معلقاً عليه وشارحاً ومبسطاً لجملة ومسائله... وهذا ما لم يفعله ابن الغرس الذي دخل في صلب الدلائل الكلامية العقلية على وجود الله مباشرة، متناولاً لمباحث الإلهيات ثم السمعيات؛ ولكن باختصار يناسب طلبه العلم المبتدئين.. فلم يورد ابن الغرس كل شرح السعد التفتازاني كما فعل رمضان في

⁽⁴⁾ حاشية الملا إلياس الكوراني ، حاشية الكوراني على شرح العقائد النسفية للسعد التفتازاني، تحقيق: بشير برمان، دار الكتب العلمية، بيروت. ط1، (د.ت). هذا الكتاب مطبوع ومتوفر على الأنترنت وقد استقيت المعلومات عنه من مطالعتي لأهم فصوله وأبوابه عياناً.

شرحه، إنّما اختصر ابن الغرس شرح التفتازاني منتقياً بعض عباراته بذاتها، ومبسّطاً وشارحاً لها بتسلسل واضح، كما أنّه لم يفهرس مسائل متن النَّسفي كما فعل رمضان أفندي.⁽⁵⁾

5- حاشية على شرح العقائد النَّسفية، عز الدين محمد بن أبي عبد العز بن جماعة المتوفى: سنة 819هـ. ولم أتمكن من الحصول والوصول إليها .

6- حاشية على شرح العقائد النَّسفية للسَّعد التفتازاني، أحمد بن موسى الشهير بالخيالي شمس الدين الرومي الحنفي، المتوفى سنة 870هـ، ولهذه الحاشية حواش عدة منها حاشية:

زبدة الأفكار (حاشية على حاشية الخيالي على شرح التفتازاني)، عبد الحكيم بن محمد السيلكوتي، المتوفى سنة 1067هـ.

وكذلك حاشية الباجوري على شرح العقائد النَّسفية، إبراهيم بن محمد الباجوري، المتوفى سنة: ١٢٧٦ هجرية.

إلا أنّي لم أجد دراسة خاصّة وتحقيق حول كتاب محمد بدر الدين ابن الغرس على شرح عقائد النَّسفي.

ج- منهج البحث

• اتَّبعْتُ في بحثي المنهج التحليلي الوصفي، وذلك بعرض ودراسة المتن والاقْتباسات الواردة وأقوال شراحها، مُستنبطاً من ذلك ما يظهر لي من مفاهيم وقواعد أصولية عقديّة. وكذلك المنهج الوصفي التاريخي؛ في جمع المادة العلمية ورصد الأفكار وعرضها وتتبعها لدى أصحابها. وأحياناً استخدمت المنهج المقارن لبيان أوجه الاتفاق والاختلاف بين علماء الكلام وغيرهم. وكان لا بد لي من الرجوع إلى مؤلفات أهل السنة والجماعة من الأشاعرة والماتريدية المتقدمين منهم والمتأخرين. وكذلك إلى المصادر الاعتزالية.

• كما عزوتُ الآيات الواردة إلى سورها، والأحاديث النَّبوية إلى مصادرها الأصلية، كما نقلت أقوال الشراح والعلماء من مصادرها المعتمدة الأصلية القديمة، وقمت بالاستعانة بالكتب المعاصرة في إيضاح بعض مسائل متن الكتاب وتبسيط عباراتها وإغناء موضوع البحث بالتمثيل والتوضيح؛ وذلك لكون الكتب والمراجع القديمة مقتضبة وجزلة الألفاظ وغنية المعاني.

• كما قمتُ بإسناد كل نقل أنقله إلى مراجعه مفصلاً، مشيراً إلى ذلك في أسفل الصفحة بذكر الجزء ورقم الصفحة والمؤلف ودار النشر والطبعة وتاريخها إن وجد.

⁽⁵⁾ رمضان أفندي، شرح رمضان أفندي على شرح السعد على العقائد النَّسفية، الناشر: دار الكتب العلمية، تاريخ: 2012م. وهذا الكتاب أيضاً مطبوع ومتوفر على الأنترنت وقد استقيت المعلومات عنه من مطالعتي لأهم فصوله وأبوابه عياناً.

• وقد ترجمتُ للأعلام الذين ذكرهم ابن الغرس، في شرحه للكتاب وخصَّهم بمزيد تقديم آرائهم، أمَّا من يذكرون عَرَضاً في المخطوط أو من استشهد بأقوالهم في تحقيقي وشرحي فلم أنرجم لهم؛ لنألا يخرج البحث عن طبيعته وهدفه، ويصبح مثقلاً بالتعليقات والحواشي السفلية.

• كما أني قمتُ بضبط الكلمات املائياً وضبطها بالشكل بالحركات المناسبة، وخاصةً التي تحتاج للشكّل؛ بما يُسهّل للقارئ سلامة المعنى ووضوحه.

• لقد قمت بتقسيم دراستي وتحقيقي للمخطوط بِنُسَخِهِ الثَّلَاثَةِ؛ إلى بابين وفصول متناسبة الحجم إلى حدِّ ما. كما جعلت متن العقائد النَّسْفِيَّةِ وشرح ابن الغرس في الأعلى، وميّرتُ متن العقائد النَّسْفِيَّةِ بشكل مغاير، ووضعت عباراته ضمن قوسين؛ تمييزاً للمتن عن شرح ابن الغرس. وجعلتُ تعليقي وشرحي وتحقيقي الدراسي في الحواشي السفلية مرتبباً بالأرقام المناسبة، خاصةً في قسم التحقيق.

• قمت في قِسْمِي الدِّراسَةِ وكذلك التَّحْقِيقِ والتَّحْرِيرِ بِفَصْلِ المواضيع كافة التي تناولها ابن الغرس في الإلهيات والسَّمَعِيَّاتِ؛ وذلك بوضع عناوين مقتضبة سهلة تُعَبِّرُ عن المعاني التي تناوله ابن الغرس في مختلف المسائل وشرحها؛ وذلك بُغْيَةً تَسْهِيلَ إدراك وتمييز مواضيع المسائل وفهم معانيها للقارئ.

وأما بالنسبة للصعوبات التي واجهتني في دراسة وتحقيق هذا المخطوط بِنُسَخِهِ الثَّلَاثِ المحفوظة: فمن الصعوبات أنه لا تكاد تخلو صفحة من المخطوط من مصطلحات كلامية وفلسفية منطقية عقلية، وهذا يحتاج لجهد لفهمه وتحليل مسأله، وخاصةً شُبُهَاتِ الخصوم العقلية. وكان ابن الغرس يردُّ عليها بنفس الأسلوب والمنطق العقلي الرزين. وكذلك من الصعوبات في كونها تتعلق بصعوبة قراءة بعض الكلمات في صفحات نُسَخِ المخطوط الثَّلَاثِ وفهم معانيها المُرادَةِ؛ وذلك بسبب التباس الحركات والشكّل بالنُّقَاطِ، أو لسقطتْ نَمَّ إضافته في حواشي صفحات المخطوط السفلية أو الجانبيَّةِ..

د- نظرة عامة عن موضوع البحث

إنَّ كتاب ابن الغرس الحنفي له أهمية كبيرة في معرفة الله تعالى ودينه الحنيف؛ بما تضمَّنَه من شرح وتوضيح لأصول الدين بأدلتها الشرعية والعقلية، وفي مقدمتها إثبات وجود الخالق بأسمائه الحسنی وصفاته العلی ونعوت الكمال والجلال، وذلك من خلال شرحه لعقائد الإمام النَّسْفِي رحمة الله.

لقد عاش ابن الغرس الحنفي في القرن التاسع الهجري، بين عامي: (٨٣٣/٨٩٤) للهجرة. فقد امتدت حياته في عصر المماليك الذين حكموا بلاد واسعة ومنها مصر، وذلك في: (٦٤٨/٩٢٣هـ)، بعد انتهاء حكم الأيوبيين. وقد كانت مصر والقاهرة على الخصوص في ذلك الوقت أهم مدن الثقافة والعلوم الإسلامية، وبرز العدد الكبير من الفقهاء والعلماء في تلك الحقبة الزمنية..

لقد كان محمد بن محمد بن خليل البدر، أبو اليسر القاهري، والمعروف بابن الغرس - كما ذكر السخاوي عنه - من كبار علماء الحنفية؛ تميّز بالفطنة والذكاء، فقد درس الفقه والنحو واللغة العربية، وبرع في أصول الدين، وكذلك درس علم المعاني وعلم المنطق على كبار العلماء في زمانه؛ كابن همام وابن الديري، والبرهان الهندي وغيرهم... كما تبوّء مكانة علمية وفقهية ومناصب ومهام عدة، وكان له مؤلفات نالت تقدير العلماء وثناؤهم، وسنأتي على كل ذلك بالتفصيل... كما أثنى عليه أهل العلم في عصره ومن بعدهم، وخاصة على نتاجه الفقهي والعلمي. في الباب الأول وفصوله وبحوثه: فقد تناولت ترجمة متكاملة وافية لابن الغرس (حياته وعصره وإنجازاته العملية والعلمية ومؤلفاته وكل ما يتعلق بهذا الشأن)، بالإضافة إلى إرفاق صور من نسخ المخطوط الثلاثة، (أ) و (ب) و (ج). ثم عرّفت وترجمت بالإمام نجم الدين عمر النسفي بشكل وافٍ إلى حدّ ما.

وفي الفصل الثاني والثالث وبحوثهما: فقد شرّعتُ بدراسة وتوضيح متن المخطوط؛ وخاصّةً القسم الأول المُشتمِل على العِلْم وأسبابه وحوادث العالم، وكل ما يتعلق بالإلهيات. وكذلك السمعيات ومسائلها المهمة التي وقع فيها الاختلاف بين أهل الكلام.

وأما في بحوث الباب الثاني وفصليه: فقد استعرضتُ فيها المتن تحقيقاً متكاملًا لكل ما يتعلق بالإلهيات والسمعيات، وكذلك المسائل المتفرقة التي تمّ عرضها وشرحها في متن العقائد. وختاماً فالأطروحة التي أنا في صدد إعدادها، فالمرجى والمأمول أن تستوعب دراسة وتحقيق شرح ابن الغرس على عقائد النسفي دراسة تفصيلية استقصائية؛ ببيان المصطلحات الكلامية والمفاهيم العقلية والمنطقية، وأمّهات مسائل أصول الدين في الإلهيات والسمعيات وتوضيحها، رافداً ذلك بأقوال وشُراح جهابذة أهل الكلام ومناقشاتهم المُمتعة. بما يُسهّل على الباحثين مستقبلاً عناء البحث والقراءة والتحرير، ويُمكنهم من متابعة تحقيق ودراسة ما تبقى من إرث فكري عقدي وفقهي لابن الغرس رحمه الله تعالى، ولأقرانه من مذهبه وطبقته.

الباب الأول: ترجمة الإمامين ابن الغرس الحنفي، والإمام عمر النسفي، وتوثيق
المخطوط، ودراسته

الفصل الأول: ترجمة الإمامين، والتوثيق العلمي للمخطوط

المبحث الأول: ترجمة ابن الغرس رحمه الله تعالى

التعريف به وبعصره

(٨٣٣-٨٩٤ هجري ١٤٢٩-١٤٨٩ م)

هو محمد بن محمد بن محمد بن خليل بن علي بن خليل البدر، أبو اليسر القاهري الحنفي، ويُعرف بابن الغرس، ولقب جده خليل الأدي الغرس. ويكنى بأبي اليسر. ولد في يوم الجمعة منتصف المحرم سنة ثلاث وثلاثين وثمانمائة بظاهر القاهرة، ونشأ فيها وأتم حفظ القرآن وهو ابن تسع سنوات، وصلى بالناس إماماً وهو ابن العاشرة. كما حفظ المجمع، والمنار والتلخيص وألفية النحو.

وقد امتدت حياته رحمه الله وعاش في عصر المماليك، الذين حكموا مصر بين عامي (٦٤٨-٩٢٣ هجري) بعد انتهاء حكم الأيوبيين. وفي ذلك الوقت أصبحت القاهرة من ألمع وأبرز مدن العلوم والثقافة الإسلامية، فنالت منزلة بغداد العلميّة، بعد غزو التتار لها وسقوط الخلافة العباسية سنة ٦٥٦ هجري. وبرز كثير من العلماء والفلاسفة في ذلك الوقت؛ كابن حجر العسقلاني، وابن خلدون والمقرئزي، والسيوطي وغيرهم.^(٦)

وذكر الزركلي: قريباً جداً مما سبق وأضاف أشياء عن أعماله وتأليفه: فابن الغرس؛ هو محمد بن محمد بن محمد بن خليل، أبو اليسر، البدر ابن الغرس: فاضل، وهو من كبار فقهاء الحنفية، وكان شاعراً له نظم جميل في الشعر. ولد وتوفاه الله تعالى في القاهرة. وكان لقب جده خليل الغرس. وقد حجّ وجاور الكعبة أكثر من مرة، وأقرأ الطلبة في مكة. وكان مميّزاً بالفطنة والذكاء. وعاب عليه السخاوي ولعنه بلعبة الشطرنج.^(٧)

^(٦) شمس الدين أبو عبد الله الخير محمد بن عبد الرحمن بن محمد السخاوي، (ت: ٩٠٢هـ)، الضوء اللامع لأهل القرن التاسع، الناشر: دار مكتبة الحياة، بيروت، ص (٩٠/٢٢٠-٢٢١).

محمد بن أحمد بن إياس الحنفي، بدائع الزهور في وقائع الدهور، التحقيق: محمد مصطفى، الناشر: الهيئة المصرية العامة للكتاب، سنة ١٤٠٤ - ١٩٨٢ م، ص (٩٧/٣).

^(٧) خير الدين بن محمود بن محمد بن علي بن فارس الزركلي الدمشقي (ت: ١٣٩٦هـ) الأعلام للزركلي، الناشر: دار العلم للملايين الطبعة: الخامسة عشر - أيار / مايو ٢٠٠٢ م. ص (٧/٥٢-٥٣).

حياته الدراسية والعلمية والعملية ومميزاته وأعماله

تميّزَ بالذكاء والفتنة، وكان بديع الذكاء والتّصور، عنده قدرة لغوية وبيانية للتعبير عن ما يعتمل في فكره ونفسه بعبارات مفخمة منمّقة موجزة. وكان رحمه الله حسن الفكاهة والعشرة، ومتأنق الهيئة، وذو قصد وهمّة في مشيه وحركته، وصاحب صدر رحب سليم محب للناس، ويبدل جاهه مع من يقصده، وكان يبذل المعروف ويطعم الطعام.

وقد ذكر السّخاوي: أنّ ابن الغرس الحنفي رحمه الله تعالى قد قرأ القرآن وحفظه على يد المقرئ الشهاب بن المسدي، وحفظ المجمع والمنار والتلخيص وألفيه النحو، وعرض على شيخنا وابن الهمام وهو من كبار علماء الحنفية.⁽⁸⁾

ودرس الفقه على يد ابن الدّيري⁽⁹⁾، وابن الهمام⁽¹⁰⁾، وابن العباس السّرسي⁽¹¹⁾ ولازمه دهرًا. واشتغل بالعربية وأصول الدّين على ابن الهمام وتلميذه سيف الدين. ودرس علم المعاني على سيف الدين وغيره. طلب علم المنطق على البرهان الهندي وغيره، وكان من شيوخه العضد الصّيرامي والأمين الأقصري وغيرهم.

⁸ السّخاوي، (ت: 902هـ)، الضوء اللامع لأهل القرن التاسع، الناشر: دار مكتبة الحياة، بيروت، ص(9/ج-220-221).

⁹ سعد بن محمد بن عبد الله بن سعد بن أبي بكر بن مصلح، أبو السعادات، النابلسي الأصل، المقدسي الحنفي، المعروف بابن الديري، نزل بالقاهرة، وله كتب منها: السهام المارقة في كبد الزنادقة، شرح العقائد المنسوبة للنسفي، والنعمانية وهي منظومة طويلة، وغيرها من المؤلفات، (ت: 867هـ). الزركلي، الأعلام، ص(ج783)، والسخاوي، الضوء اللامع لأهل القرن التاسع، (ج249).

¹⁰ محمد بن عبد الواحد بن عبد الحميد ابن مسعود، السيواسي الإسكندري، المعروف بابن الهمام، ولد بالإسكندرية سنة: (790هـ) من أجلاء العلماء الحنفية. عارف بأصول الديانات والتفسير والفرائض والفقه والحساب والمنطق. ونبغ في القاهرة، وأقام بحلب فترة من الزمن، وجاور الحرمين، وكان شيخ الشيوخ بالخانقاه الشيخونية بمصر، وكان موقراً عند الملوك والكبراء. من كتبه (فتح القدير) في شرح الهداية، فهي الفقه الحنفي، والتحرير في أصول الفقه، والمسامرة في العقائد المنجية في الآخرة. (ت: 861هـ). الأعلام للزركلي، ص(ج254). السّخاوي، الضوء اللامع لأهل القرن التاسع، (ج127-132).

¹¹ ابن العباس السّرسي: وهو أحمد بن محمد بن عبد الغني الشهاب أبو العباس السّرسي الأصل القاهري الحنفي الشاذلي، وعاصره ابن الهمام حيث كان يصرح بفضلته وعلمه، وكان يرسل ابن الهمام إليه طلباً للعلم لقراءة تصانيف ابن الهمام، توفي بعد أن بلغ ما يزيد على الثمانين من العمر في سنة إحدى وستين. السخاوي، الضوء اللامع لأهل القرن التاسع، (ج125).

أما أعماله والمهام العلمية ذات الشأن التي أوكلت إليه

- 1- فقد ناب في القضاء عن ابن الديري في القاهرة أمداً من الزمن، وتولى مشيخة تربة برسباي، وترفع عن النيابة، وصار من كبار العلماء والشيوخ.
 - 2- كما اختص بالزيني بن مزهر وصاحبه وقتاً طويلاً، وصار في عداد الشيوخ وتسلم مشيخة التربة الأشرفية بعد الكافيحي، وكذلك تولى مشيخة الجامع الزيني ببولاق بعد النور بن المناوي.
 - 3- وكذلك أوكل إليه تدريس الفقه بالجمالية الجديدة بعد ابن الأقصري. وكذلك بقبة الصالح بعد شيخه سيف الدين، وقصد إليه بالكتابة في النوازل.
- لقد صحب ابن الغرس صحب الشيخ العارف القدوة؛ الشمس ابن أخت مدين، وأخذ منه الذكر وذاق حلاوته وطعم التصوف وصحبة الذاكرين والصالحين، وتشرب بالبدائع التي في الأحياء وغيره. ونظر في كلام الصوفية ودافع عنهم؛ فقام بالرد في مصنف مستقل على البقاعي؛ لما انتقد أبيات من تائية ابن الفارض.
- وله شرح لطيف موجز على متن العقائد، كما شرحه شرحاً طويلاً على شرح التفتازاني، كما كتب مؤلفاً في أدب القضاء، وكذلك رسالة في التمانع و برهان التمانع.
- كما أنه حجَّ وجاور بيت الله الحرام غير مرّة، ففي سنة سبعين لما كان بمكة حاجاً أقرأ الطلبة بمكة المكرمة.
- وحيث أنه نظم الشعر والنثر، وتقدم في الفنون، فقد رثى ولدين ماتا له في يوم واحد في طاعون سنة أربع وستين كانا كالعُصنين:

ليت شعري واليبين مُرُّ المذاق أي شيء أغراكما بفراقي

ومن شعره الذي نظمته وجمع فيه أبواب الحوادث الشرعية:

أطراف كل قضية حكمية ست يلوح بعدها التحقيق

حكم ومحكوم به وله ومحكوم عليه وحاكم وطريق

وتوفي في بيته بعد أن تناقص حاله وتعطلت جهاته، وذلك في ربيع الثاني سنة أربع وتسعين، رحمه الله رحمة واسعة.⁽¹²⁾

⁽¹²⁾ شمس الدين أبو عبد الله الخير محمد بن عبد الرحمن بن محمد السخاوي، (ت: 902هـ)، الضوء اللامع لأهل القرن التاسع، الناشر: دار مكتبة الحياة، بيروت، ص(9/ج-220-221).

ومن كتب ابن الغرس ونتاجه العلمي الفقهي: كتاب الفواكه البدرية في الأقضية
الحكمية؛ وهو رسالة لابن الغرس في القضاء، وكذلك كتاب رسالة في التمانع، ذكرها السخاوي
وحاجي خليفة دون ذكر موضوعها. وكذلك حاشية على شرح التفتازاني للعقائد النسفية، وكذلك
كتاب في الرد على البقاعي المتهم في دينه دفاعاً ونصرةً لابن الفارض الصوفي.⁽¹³⁾
وأشير هنا إلى كتاب المجاني الزهرية لمحمد صالح بن إبراهيم الجارم وهو فقيه حنفي
مصري، من أهل رشيد، وهو شرح لرسالة الفواكه البدرية لابن غرس، وقد انتهى منه سنة
١٣٢٦م.⁽¹⁴⁾

شيوخه وتلامذته وميراثه العلمي، وشهادة العلماء وثناؤهم عليه

وضَّح السَّخَاوي شارحاً ذلك: أنَّ ابن الغرس الحنفي رحمه الله تعالى قد قرأ القرآن
وحفظه على يد المقرئ أحمد بن محمد الشهاب بن المسدي المكي الحنفي الشاذلي المقرئ ولد
(٨٤٠هـ/جري)، والذي هاجر الى مكة وقرأ بها القراءات وأقرأ. وحفظ المجمع والمنار
والتلخيص وألفية النحو وعرض على شيخنا وابن الهمام وأبي العباس السرسبي وصحبه طالب
علم دهرًا، و درس العربية وأصول الدين على أبي الفضل المغربي، ويعتبر ابن الغرس من
كبار علماء الحنفية.

درس ابن الغرس الفقه على: يد سعد بن محمد النابلسي الأصل والحنفي، والمعروف
ابن الدَّيْرِي. وكذلك على يد محمد بن عبد الواحد، المعروف بابن الهمام ، والذي كان عارفا
بأصول الديانات والتفسير والفقه والمنطق. ولد سنة: (٧٩٠هـ/جري)، من كبار علماء الحنفية.
وكذلك أحمد بن محمد بن عبد الغني الشهاب أبو العباس السَّرْسبي القاهري الحنفي، ولازمه
دهرًا. ودرس علم المعاني على يد البرهان الهندي وكذلك سيف الدين وغيره. كما وطلب علم
المنطق على البرهان الهندي وغيره، وكان من شيوخه أيضاً العضد الصيرامي والأمين
الأقصرائي وغيرهم.⁽¹⁵⁾

¹³ خير الدين بن محمود بن محمد بن علي بن فارس، الزركلي الدمشقي (ت: 1396هـ) الأعلام للزركلي،
الناشر: دار العلم للملايين الطبعة: الخامسة عشر - أيار / مايو 2002 م. ص (ج٧/٥٢-٥٣).

¹⁴ المصدر نفسه، ص(٦ج/١٦٥).

¹⁵ السَّخَاوي، الضوء اللامع لأهل القرن التاسع، (ج٩ص 220)، (ج٢ص 135). الأعلام للزركلي،
(ج٣/٧٨)، (ج٦/٢٥٤).

واشتغل ابن الغرس بالعربية وأصول الدِّين: على يد ابن الهمام السابق ذكره، وكذلك تلميذه محمد بن محمد بن عمر سيف الدين ابن قُطْلُوبُغا تركي الأصل ولد ٨٠٩ هجري، ووصفه ابن الهمام بمحقق الديار المصرية.⁽¹⁶⁾

ومن تلامذته:

ابنه التاج الغرابيلي، محمد بن محمد، كان مُتَضَلِّعاً بِالنَّحْوِ والشِّعْرِ، مات سنة ٩٢٣ هجري. وكذلك يحيى بن أبي الفضائل محمد بن الجمال محمد بن إبراهيم أبو الغيث المرشدي المكي الحنفي الشاذلي، أخذ شرح العقائد عن ابن الغرس لما جاور مكة⁽¹⁷⁾، وغيرهم كثير.

ومن ميراثه العلمي ومؤلفاته:

الفواكه البدرية في أطراف القضايا الحكمية، وله شرح يُسمَّى (المجاني الزهرية) للشيخ محمد صالح بن عبد الفتاح الرشيد الحنفي، وهو مطبوع، مطبعة النيل، مصر، سنة: ١٩٠٨ م.

- شرح ابن الغرس على شرح التفتازاني على العقائد النسفية. أو الايضاح لشرح العقائد الصحاح؛ وهو مخطوط محفوظ في المكتبة الازهرية، القاهرة.
- رسالة في التمانع و برهان التمانع، ولعلها لم تطبع حتى الآن.
- كتاب في الرد على البقاعي دفاعاً عن ابن الفارض، ولعله لم يطبع للان.
- مقدمة ابن الغرس في الماء المستعمل. الأزهرية رقم الحفظ (٤٩٨١) في الفقه الحنفي.⁽¹⁸⁾

• شرح ابن الغرس على العقائد النسفية الذي بين أيدينا وهو موجز كما ذكر هو. وفي الختام كان ابن الغرس من علماء ومحققي المذهب الحنفي، ويعتبر كتابه الفواكه البدرية وغيره في القضاء مرجعاً مُهِمّاً في القضايا الحكمية في مذهبه.

وقد امتدحه السَّخاوي كما ذكرنا فقال عنه: أَنَّهُ بَدِيعُ الذِّكَاةِ والتَّصَوُّرِ، مقتدر على التعبير عن مراده مع تفخيم العبارات التي قد يُقَلُّ محصولها، وحسن النادرة والهيئة التي يتأنق فيها، ومشبه على قاعدة المبشرين غالباً، ومحاسنه أكثر.

⁽¹⁶⁾ الزركلي، الأعلام، (ج٧ص50).

⁽¹⁷⁾ السَّخاوي، الضوء اللامع لأهل القرن التاسع، ص (ج٩٢)، (ج٢٦٣)، (ج١٠/٢٤٥).

⁽¹⁸⁾ عمر بن رضا بن محمد راغب بن عبد الغني كحالة الدمشقي، (ت: ١٤٠٨هـ)، معجم المؤلفين، الناشر: مكتبة المثنى بيروت، ودار إحياء التراث، (د، ط)، ص (ج١١/٣٠١).

وقال عنه ابن عابدين ووصفه بأنه: المُحَقِّق العلامة، وذلك في مواضع عدة في كتابه رد المحتار (19). ووصفه العديد من أهل العلم بأنه كان عالماً فاضلاً ذكياً وورعاً، عالماً بأصول الدين، وكثير الأدب والمحاسن.

¹⁹ محمد أمين بن عمر بن عبدالعزيز بن عابدين الدمشقي الحنفي، (ت: ١٢٥٢هـ)، رد المحتار على الدر المختار، الناشر: دار الفكر ببيروت، ط2 الثانية، سنة: ١٤١٢/٥١٩٩٢م، ص(ج٣٥٢/٥).

المبحث الثاني

دراسة وتفحص المخطوط

توثيق المخطوط وصحة نسبه للمؤلف ابن الغرس

لقد مرَّ معنا كما بيَّنا أنَّ صاحب (الضوء اللامع) السَّخَاوي؛ قد ذكر في ترجمته لابن الغرس أنَّه شرح متن العقائد للإمام النسفي شرحاً موجزاً لطيفاً، وكذلك أكد بأنَّه شرحه شرحاً مطولاً وذلك على شرح التفتازاني.

ولا يخفى علينا أنَّ ابن الغرس نفسه قد أقرَّ وبيَّن في بداية كتابه سبب كتابته لهذا الشرح الموجز للنسفية، فقال: (فقد سألتني أحد إخواني أن أضع له على عقائد الإمام الهمام القدوة نجم الدين النَّسفي، تغمده الله بغفرانه وأسكنه دار رضوانه، شرحاً وجيزاً للألفاظ، وثيق المعاني، سهل المأخذ، وأنيق المباني. فبادرت إلى إسعافه بهذا المُختَصَر المُعَرَّب عن أوصافه، وعلى الله الهداية... والله يقول الحقَّ وهو يهدي السبيل).

كما وضَّح السَّخَاوي في ذكر ترجمة بعض طلبة ابن الغرس الحنفي رحمه الله تعالى، أنَّه أخذ عن ابن الغرس دروساً في المختصر، وكذا من شرح العقائد للعلامة بدر الدين محمد ابن الغرس الحنفي؛ حيث أنَّه كان يقرر حاشيته عليه.

فقال السَّخَاوي رحمه الله تعالى في ذلك: عبد الغفار بن أبي بكر بن مُحَمَّد بن عبد الله الزين النطوبسي ثمَّ القاهري الأزهرري الشافعي الضَّرير ويُعرف في بلده بإبن بيته... وَعَنْ البُدْر بن العَرَس دروساً من المُختَصَر وَمِنْ شرح العقائد وَكَانَ يُقرر في أثناء ذلك حاشيته عَلَيْهِ وَتردد إِلَيَّ فِي ألفية الحَدِيث وَغَيْرَهَا كالبخاري.⁽²⁰⁾

⁽²⁰⁾ السَّخَاوي، الضوء اللامع لأهل القرن التاسع، ص(٤١-٤٢-٤٣).

توضيح سمات منهج المؤلف

- ومن خلال بحثي ودراستي وتمحيص للمخطوط تبين لي أنّ منهج ابن الغرس في هذا الشرح الموجز للعقائد كما ذكر هو في بداية كتابه بأنه:
- موجز في ألفاظ فصيحة وسهلة العبارة.
 - دقيق في التعبير عن المعاني، وفي انتقاء الألفاظ المناسبة المقتضية.
 - قام بتخريج الأحاديث التي ساقها في كتابه.
 - ناقش واستخدم الألفاظ والمصطلحات الكلامية، وأبطل ما يخالف منهج المتكلمين من أهل السنة والجماعة.
 - وافق لطريقة ومنهج وأسلوب سعد التفتازاني في شرحه لعقائد الإمام النسفي رحمه الله تعالى، ولكن بشرح وأسلوب مبسط. فشرحه هذا شرح على شرح التفتازاني على العقائد.
 - تميّز متن العقائد باللون الأحمر في نسخة (أ) وبخط أنيق، وأكثر وضوحاً مما في النسخ الخطية الأخرى (ب و ج).

منهج البحث والتحقيق العملي

- أتبع في بحثي المنهج التحليلي الوصفي، وذلك بعرض ودراسة المتن والاقتراسات الواردة و أقوال شراحها، مستنبطاً من ذلك ما يظهر لي من مفاهيم وقواعد أصولية عقديّة.
- قمت بشرح غريب الألفاظ والمعاني وذلك بالرجوع إلى معاجم اللغة.
- الشرح والتعليق على ما ورد من مسائل وخاصة الخلافية منها؛ زيادة في الفائدة والتوضيح معتمداً على الكتب الموثقة والمعتمدة.
- اعتمدت قواعد النحو واللغة في ضبط الكلام وجمله وتشكيله، ووضع علامات الترقيم المناسبة بما يتفق مع المعاني الصحيحة؛ زيادة في إيفهام القارئ وتوضيح المعاني.
- جعلت العقائد النسفية بلون مغاير لشرح المؤلف ابن الغرس، وحيث أبرزت العقائد وشرحها في الأعلى، وأضفت عناوين مناسبة للفصول والمباحث زيادة في التوضيح وربط المعلومات الواردة، وأضفت في الحواشي التعليق والتوضيح والشرح مع توثيق المصادر.

- عزوت الآيات الواردة إلى سورها، والأحاديث النبوية إلى مصادرها الأصلية، كما نقلت أقوال الشراح والعلماء من مصادرها المعتمدة الأصلية القديمة.
- أستعنت بالكتب المعاصرة في إيضاح بعض مسائل متن الكتاب وتبسيط عباراتها وإغناء موضوع البحث بالتمثيل والتوضيح؛ وذلك لكون الكتب والمراجع القديمة مقتضبة وجزلة الألفاظ وغنية المعاني.
- قمت بإسناد كل نقل أنقله إلى مراجعه مفصلاً، و مشيراً إلى ذلك في أسفل الصفحة وفي فهرس المراجع؛ وذلك بذكر الجزء ورقم الصفحة والمؤلف ودار النشر والطبعة وتاريخها إن وجد.
- لم أترجم للأعلام الذين تمَّ ذكرهم عرضاً في بحثي على كثرتهم؛ لئلا يخرج البحث عن طبيعته وهدفه، ويصبح مثقلاً بالتعليقات والحواشي السفلية. وإنما ترجمت لبعض كبار العلماء ممن توجب علي ذكر مقتطفات من حياتهم ونتائجهم العلمي.

وسوف أختتم بحثي بأهم النتائج والتوصيات في الخاتمة.

النُّسخُ الخَطِيَّةُ التي تمَّ الاعتماد عليها وتوثيقها العلمي

اعتمدت في دراستي وتحقيقي على المخطوط الذي زودني به أستاذي المشرف الدكتور عبد الناصر سوت؛ وسميت المخطوط النُّسخة الأولى (أ).

وصف هذه المخطوطات

النُّسخة الأولى من المخطوط

المصدر: دائرة الشؤون التركية، والمحفوظة برقم الحفظ: (١٩٢ / ١٨٩٤).

لعام: ١١٢٤ هـ. وهذا المخطوط هو الأبعد قليلاً عن زمن المصنف ابن الغرس رحمه الله

تعالى من المخطوطتين (ب) و (ج).

عدد الأوراق: (٢٤) صفحة مزدوجة، وعدد الأسطر المكتوبة في كل ورقة: (٢١)

سطر.

نوع الخط: النُّسخُ. والخط فيها أنيق وواضح، واستخدم اللون الأحمر لتمييز متن عقائد

النُّسفي.

النَّاسِخ: لم يُدَوَّن اسم النَّاسِخ في المخطوط.
كما حصلت على نسختين محفوظتين في وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية بدولة الكويت وهما:

النُّسخة الثانية من المخطوط

المخطوط (ب) محفوظ في وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية بدولة الكويت، برقم (35785)، وترجع لسنة: ١٠٧٢ هـ، مصورة إلكترونياً PDF. وهي أقرب لعصر المؤلف ابن الغرس رحمه الله تعالى، من النُّسخة السَّابقة (أ).
بعنوان: شرح ابن الغرس على السَّعد التفتازاني على عقائد النَّسفي.
المرجع: سويدان: ص (٤٠٣). النَّاسِخ: لم يُدَوَّن اسم النَّاسِخ في المخطوط.
عدد الأوراق: (٢٤) صفحة مزدوجة. عدد الاسطر تتفاوت بين: (٢٣ - ٢٥).
نوع الخط: النَّسِخ. وآثار الرطوبة والأرضة بادية في بعض الصفحات.
وأصل المخطوط محفوظ بالمكتبة الأزهرية في القاهرة، برقم خاص: توحيد (١٤٤٢)،
الرقم العام: (١٠٠٩٨).

النُّسخة الثالثة من المخطوط

مخطوط (ج) محفوظ في وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية بدولة الكويت، برقم: (١٠٨٠١٠). بعنوان: شرح عقائد النَّسفي. وترجع لعام: ٩٥٥ هجري. وهذا المخطوط هو الأقرب لعصر المصنف ابن الغرس رحمه الله تعالى.
المرجع سويدان: ص (٤٠٣). النَّاسِخ: محمد بن خضر الأزهرى.
عدد الأوراق: (٣٦)، عدد الأسطر: (١٥). حجم الورق: ٢٠،٧٥×١٣،٥ . وآثار الرطوبة والأرضة بادية في بعض الصفحات.
نوع الخط: النَّسِخ.
وأصل هذا المخطوط: مكتبة الدولة الألمانية/برلين/. والمحفوظ برقم:
النص الكامل للرقم في المكتبة:

WetzsteinII1515/1

الرقم: 1515

الفرعي: 1

النص الملحق: WetzsteinII

فهرست المخطوطات العربية بالمكتبة الملكية في برلين. جزء: (3)

إرفاق وتوثيق النسخ الخطية (النسخة الأولى والثانية والثالثة وكل ما أتمكن

من توثيقه ومقابلته من النسخ) والمفاضلة بينها إن تيسر ذلك.

صور من المخطوطات ونسخها المتوفرة

النسخة الأولى: (أ) صورة الغلاف الخارجي، إضافة إلى الصفحتين الأولى والثانية،

وكذلك الصفحتان الأخيرتان من النسخة.

1894/8 192

كتاب

شرح عقائد الامام العالم العلامة

بجزم الدرر عمري الحنفى رحمه الله

وتقنا بعلومه تاليف الشيخ

العلامة المحقق بدر الدين

ابن الفرس الحنفى رحمه الله

برحمته ورضوانه

وتقنا بعلومه

امين

عم

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الحمد لله الذي بَسَطَ لَنَا مَوَازِيِدَ الْعَوَائِدِ وَحَلَّلَنَا بِعُقُودِ الْعَقَائِدِ
رَأَوْفًا تَجِبُ عَلَى الْعَوَائِدِ وَالصَّلَاةَ وَالسَّلَامَ عَلَى سَيِّدِنَا
مُحَمَّدِ الْمَقْعُوثِ بِمَحَاسِنِ الْمَجَاهِدِ الْمَبْعُوثِ بِأَشْرَفِ الْمَطَالِبِ وَأَسْتِ
لِقَائِدِهِ وَعَلَى آلِهِ وَأَصْحَابِهِ الْأَمْثَلِ الْأَمْجَلِ **أَتَابِعُ**

فَعَدَسَاتِي أَحَدًا خَوَالِي فِي اللَّهِ تَعَالَى الرَّاضِعُ لَهُ عَلَى عَقَائِدِ الْأَمَامِ
الْهَامَةِ الْقَدِيقَةِ بِحَمْدِ الْبَيْتِ الْبَيْتِ تَعَالَى اللَّهُ تَعَالَى بِغُفْرَانِهِ وَاسْتَكْبَرِي
دَارِ رِضْوَانِهِ شَرَحًا وَجِزَالًا لِفَاطَةِ رَيْثِنَا الْمَعَالِي سَمِيحًا لِلْمَاخِذِ الْبَيْنِ الْمَبَا
فِيَادِ زِيَادِ اشْعَافِهِ هَذَا الْمُخْتَصَرُ الْمَعْرُوبُ عَنْ أَوْصَالِهِ وَعَلَى الرِّدَائِيَّةِ أَضْوَابِ
الصَّوَابِ النُّغْوِيلِ وَاللَّهُ يَقُولُ الْحَقُّ وَهُوَ هُدًى السَّبِيلِ **وَالْعِلْمُ** أَنْ
لِعَظَمِ الْمَهْمَاتِ فِي هَذَا الْعِلْمِ الْأَسْتَدْلَالُ عَلَى رُجُودِ الْبَارِي تَعَالَى وَرَبِّهِ
ذَلِكَ الْأَبْرَزُ مِنْ أَحَدِهَا بَيُوتُ الْعَالَمِ فِي نَفْسِهِ وَالثَّانِي بَيُوتُ عِلْمِيَّةٍ فَلِهَذَا
إِنَّكَ الْمَصْنُفُ يَقُولُهُ **قَالَ أَهْلُ الْحَقِّ** وَهُمْ عُلَمَاءُ أَصُولِ الْبَيْتِ وَالْحُكْمِ
الْمَطَابِقِ الْمَوَافِقِ وَالْبَاطِلِ ضِدِّهِ يُوصَفُ لَهُمُ الْأَقْوَالُ وَالْأَعْدَادُ بَيَانًا وَالْمَذَاهِبُ
بِاعْتِبَارِ اشْتِمَالِهَا عَلَى الْحُكْمِ وَهِيَ أَسْنَادُ أَمْرٍ إِلَى الْخُرْفِيِّ الْأَسْبَاتِ
حَقَائِقُ الْأَشْيَاءِ أَيِ الْأُمُورِ الَّتِي يُعْتَقَدُ وَجُودُهَا **بِأَنَّ** أَيِ مَوْجُودٍ
فِي الْحَاجِجِ وَاعْتِقَادُهَا مَطَابِقٌ لِلْمَوَافِقِ وَحَقِيقَةُ الشَّيْءِ مَا عَيْبَتْهُ عَابِيهِ
الَّتِي هُوَ يُعْنَى قَابَهُ نَفْسُهُ ذَاتَهُ كَالْحَيَوَانِ الدَّاطِقِ لِأَنَّهَا قَالَتْ نَفْسُهُ مَا

مختلف مثل الكتاب بالقوة فإنه خارج عن آياته وحقيقته وطوره
الشيء الخاصته وتبيل وجوده مخصوص بالشئ والوجود عند كل
السنة مترادفان كما أن الوجود والسبب والكون والحقيق كذلك
والعلم **العلم** المنجيات **العلم** المنجيات بكسر القاف أي ثبات والمراد من
العلم ظاهراً مقصوراً والتضديق بوجودها وأحوالها والمراد من الحقائق
الاستغراق الاستماع غلبت بالجميع ولأن الغرض من هذا القول الرد على
السوفسطائية المنكرة للحقائق فلا يثبتون من ناسيا ولهذا قال
خلافا للسوفسطائية المنسوية إلى سفسطاطا القطر كرت تركب
أضاقه أو موضوع وضمنه فسوف فمعناه العلم واسط معناه اللفظ
وقام بلفظ عنادية ينفون جميع الحقائق عناداً وعندية يثبتون
نبتاً للاعتقاد والعبد ولا أدريه بسبوا إلى أدري فلا يثبتون
ولا ينفون وقام أصل طريقة نفا قض امر العنادية حيث لهم ثبوت
حقيقة النفي والعنادية لهم ثبوت حقيقة الاعتقاد وطريقاً
تغذيهم بالنار ليغيروا باللام وهو من الحسيات وبالفارق يثبت
ويبين اللذة وهو من العقليات **وأبواب العلم** الحادث وإيراد
قال **للخالق** أي الخالق من الملك وهو جسم نوري منقوح فيه
الروح والجنى وهو جسم ناري كذلك والاشئ وهو جسم أرضي لذلك
والسبب الأمر المفضي إليه والعلم صفة ينكشف لها ما يملك كونه لمن
قامت تلك الصفة انكشافاً تاماً فخرج التعلية والظن **ثلاثة**
بحكم الاستمرار الفنى السبب الأول **الحواش** جمع خاصة بمعنى القوة
الحاشية **السليمة** فغير السليمة لا تكون سبباً للعلم لما قام لها

على كونها معصية كغيرها من التكذيب والاستهانة بها والاحتقار
بكرهها كغيرها من امارات التكذيب والاستهانة على السرقة كفرانه الكفر
الاستهانة بتيقض الحكم واليمان من الله كفرانه لا ييمان من روح الله
اللا القوم الكافرون والامن من الله كفرانه لا ييمان من مكر الله الا القوم الخاسرون
من جرمه بانه اشقى في المال فقد ييسر ومن جرمه بانه سعيد في المال فقد
امين وتصديق الكافر فيما يخبره عن الغيب كفر لقوله عليه السلام من اتي
كاهنا فصدقه فيما يقول فقد كفر بما انزل على محمد اخرج الحاكم وصحة عن ابن
مشعوده موثوقا ولعمرك انما الاستدلال بالامارات الحسية على بعض الامور
كما في كواين الجوالد التي على بعض الامور المستعبدة لا مع دعوى علم الغيب
فلا يباس به روى القنادي قول القائل عند رؤيته هالة القمر يكون منظر
مدهيا علم الغيب كفرانها اذا كان بعلامة فهو بارشاد ذلك يكون كفرانها
الغرب نوم سوانخ القطر اذا بلغ الابواق عددا معلوما عندهم فلا يخطبون
والله اعلم بالصواب خلافا للمعتزلة ومحل النزاع المعلوم الممكن فله نبوت
وتحقق مستند عن الوجود الذهني والمخارج عندهم وليس الخلاف في اطلاق
لفظ النبي على المعلوم وروى عن الاحياء من المسلمين لانهم امنتم وصدقتم
غيرهم منع لهم لما في ذلك من الاحاديث الذي يبلغ القدر المشترك منها خلافا لغيره
فانكاره ضلالة وبدعة واعتدال شاهد على حصول المنع بالعدم اصله الخلق
وعن سعد بن عبيدة انه قال يا رسول الله ان ام سعد ماتت فاصدقة
افضل قال الماخضر نيل وقال له ام سعد لخرجة ابو داود والنسائي
رواه عن ابي حنيفة الدعوات باعتق الخبايا قال تعالى اجيبوا دعوة الداعي
اذا دعاه فله صلى الله عليه وسلم اجيبوا له ليعتد بما يدع اتم او طبقه

عامة الملائكة لآلة الازاهيم والعمرك من عامة البشر وقد استظفوا على الملائكة
 لكن بنصر من عموم ذلك تفصيل رتل الملائكة على عامة البشر بالاجماع فيسمى العموم
 مقنونه فيما وراد ذلك ومقتضاه تفصيل الازاهيم والعمرك على عامة الملائكة
 ولا يقابل بالفضل بين الازاهيم والعمرك وبقيية عامة البشر فيثبت المظلون
 وذهب بعض الشعير والمعتزلة الى تفصيل الملائكة فاصحوا على ذلك بقوله تعالى
 لم يبتئكم المسيح ان يكون عبدا لله ولا الملائكة المقربون ان اهل اللسان يفهمون
 من هذا الاستواب الانتقال من الاله الى الاله فيقال لم يبتئكم من هذا الامر الوزير ولا
 السلطان ولا يجسر عندا بلغا ان يقال لا يبتئكم من هذا الامر السلطان ولا
 الوزير ولا يقابل بالفضل بين عيسى وغيره من الانبياء عليهم السلام والجوان الانتقال
 على انهم في الاميزة الكريمة لان القرآن اعلی درجا البلاغة ولا يلزم من ذلك افضلية الملائكة
 على عيسى عليهم السلام وذلك لان النصارى كانوا في كفرهم فاستقطفوا ان يكون عيسى عبدا
 لغيره في وجوده عن الاله ولا قد ذلك على الاله والامر صوابا لاجب المولى فقامت
 عليهم بانه لا يبتئكم ان يكون عبدا لله للشيخ وآمن هو على من في البحر المذكور وهو
 الملائكة المحمودون في وجودهم عن الاله والامر معا وفي الاقدار ايضا يدان قلب جبريل
 عليه السلام يدبر فيهم لوط عليهم في لحظة فعيسى عليه السلام على منهم والنصارى لا يباين ذلك
 انهم اعلی منه والجمود والاقدار المذكور من رواته بحجامة وتعالى اعلم امره واشراكه
 وكان الفراغ من تمام هذا الكتاب يوم الاثنين المبارك في شهر محرم
 الحرام سنة الف ومائة اربعة وعشرين وصلى الله
 على سيدنا محمد وعلى اله وصحبه وسلم اجمعين وكاننا
 ولا نختب فيك رجاءا والحمد لله رب
 العالمين نشأ القدر الى
 كل من الشيخ على امره
 له والحمد لله

الصفحة الأخيرة (ب)

صور للنسخة الثانية من المخطوط: (ب)؛ صورة الغلاف الخارجي. مع الصفحات الأولى والثانية، وكذلك الصفحتان الأخيرتان من النسخة (ب).

شرح عقائد النسي في لابن عرس الحنفي

حسب أصول الدين علم يبحث فيه عن العقائد من حيث صححتها
وقبالاتها تذييل يبحث في هذا العلم عن خمسة أسئلة الأول
النظرة في أمور العامة الثاني النظر في مبادئ العلم الثالث
أركان الأله الحق الرابع آيات النفوس الناطقة والعقول
الخامس أحوال النفوس بعد المفارقة والمعاد

سأفة القدر لسوية
القطر في الشافعي
للعبدا الفقرا الراعي من الله تعالى
محمد بن محمد خوارزمي عن الله عنه

عقائد النسي

صورة الغلاف الخارجي

الاشياء المحقق بكس القاف اي ثابت والبراد من العلم بها
تصورها واليقين بوجودها واخوالها والمراد جنس الخلق
لا الاستعراق لا امتناع علمنا بالجميع وان الغرض من هذا القول
الرجوع على السوفسطائية المنكرين للحقائق ولا يشكون من ناشئا
فهذا قال خلا والسوفسطائية المنسوبين الى سوفسطا لفظ
مركب تركيبا فطاعة او موصوف وصفه فموقف معناه العلم
واسما معناه الفاظ وه ثلاثة وفي عنادية ينفون جميع الحقائق
عنادية او عندية ينزفها تبعا للاعتقاد والادوية نسبو الى
لا ادري فلا يشكون ولا ينفون وهم امثال طريقة لتناقض امر
العنادية حيث لزوم نبوت حقيقة الشئ والعندية حيث لزوم
نبوت حقيقة الاعتقاد وطرفا الزايمهم تعديهم بالنظر ليعتبروا
بالالام وهو من الحسبات وبالفرق بينه وبين اللذة وهو من
القلبيات واسباب العلم الحادث ولهذا قال الخلق
اي الخلق من الملك وهو جسم يزوي ينفخ فيه الروح للجن
وهو جسم ناري كذلك والاسر وهو جسم ارضي كذلك والسبب
الامر المفطى الى تخيره والعاصفة يتكشف بها ما يمكن ذكره لمن
قامت تلك الصفة انكشافا فانا متخرج التقليد والظن ثلاثة
حكمة الاستقراء الظني السبب الاول الحواس جمع حاسة بمعنى
القوة الحساسة السليمة تغير السليمة لا تكون سببا للعلم لما قام بها
من الخلل وهذا كالحول يرى السئ شين والصغر يرى
للخوف مذاقه مر او اذا اتمرن الاحول على الصواب افاد حسه العلم
والسبب الثاني الحس الصادق اي المطابق للواقع ومعنى مطابقة
الخبر للواقع مطابقة حكمه له وفي بعض النسخ خبر الصادق اي خبر

بسم الله الرحمن الرحيم وبه ثقتي
الحمد لله الذي بسط لنا موالبنا فريد وحلانا بعقود القفا
واولانا جيل العوايد والصلوة والسلام على سيدنا محمد المنعوت
بحاسن المحامد المنعوت باسرف المطالب واسمي المقاصد وعل
به والحق به الامثال الامجاد **اما بعد** فقد سألني بعض اخواني
في الله تعالى ان اضع له على عقابيد الامام الهمام القدوة
الدين عمر الشفي نعمته الله بغيره واشكته دار رضوانه
شرح لطيفا وخيزر الالفاظ وبق المعاني سهل الماخذ انيق
المعاني فبادرت الي اسعافه بهذا المختصر العربي وضاوية
وعلى الهداية لصور الصواب التعويل والله يقول الحق وهو يهدي
السبيل اعلم ان اعظم المهمات في هذا العلم الاستدلال
الى وجود الباري تعالى ولا يتم ذلك الا بامر من احدهم نبوت العالم
في نفسه والثاني نبوت علمنا به فلهذا ابتدا المصنف بقوله
قال اهل الحق وهم علماء اصول الدين والحق الحكيم المطابق
للتواقع والناظر ضلك ويوصف بها الاقوال والادب ان والمذاهد
باعتبار اشتمالها على الحكمة وهو اسناد امر الى اخر تقنيا واثبات
حقائق الاشياء اي الامور التي يعتقد وجودها ثابتة اي موجودة
في الخارج واعتقادنا بما مطابق للواقع وحقيقة الشئ وما هيته
مآله الشئ هو هو هي ما به تقوم ذاته كالجوان الناطق
لللسان وان تقرمه مما تلاق مثل الكاتب بالقوة فانه خارج
عزذ اتياته وحقيقته وهوية الشئ شخصاته وقيل وجوده
المخصوص والشئ والوجود عند اهل السنة مترادفان كما ان
الوجود والنبوت والكون والتحقيق كذلك والعلم بها اي بحقائق

الاشياء المحقق بكس القاف اي ثابت والبراد من العلم بها
تصورها واليقين بوجودها واخوالها والمراد جنس الخلق
لا الاستعراق لا امتناع علمنا بالجميع وان الغرض من هذا القول
الرجوع على السوفسطائية المنكرين للحقائق ولا يشكون من ناشئا
فهذا قال خلا والسوفسطائية المنسوبين الى سوفسطا لفظ
مركب تركيبا فطاعة او موصوف وصفه فموقف معناه العلم
واسما معناه الفاظ وه ثلاثة وفي عنادية ينفون جميع الحقائق
عنادية او عندية ينزفها تبعا للاعتقاد والادوية نسبو الى
لا ادري فلا يشكون ولا ينفون وهم امثال طريقة لتناقض امر
العنادية حيث لزوم نبوت حقيقة الشئ والعندية حيث لزوم
نبوت حقيقة الاعتقاد وطرفا الزايمهم تعديهم بالنظر ليعتبروا
بالالام وهو من الحسبات وبالفرق بينه وبين اللذة وهو من
القلبيات واسباب العلم الحادث ولهذا قال الخلق
اي الخلق من الملك وهو جسم يزوي ينفخ فيه الروح للجن
وهو جسم ناري كذلك والاسر وهو جسم ارضي كذلك والسبب
الامر المفطى الى تخيره والعاصفة يتكشف بها ما يمكن ذكره لمن
قامت تلك الصفة انكشافا فانا متخرج التقليد والظن ثلاثة
حكمة الاستقراء الظني السبب الاول الحواس جمع حاسة بمعنى
القوة الحساسة السليمة تغير السليمة لا تكون سببا للعلم لما قام بها
من الخلل وهذا كالحول يرى السئ شين والصغر يرى
للخوف مذاقه مر او اذا اتمرن الاحول على الصواب افاد حسه العلم
والسبب الثاني الحس الصادق اي المطابق للواقع ومعنى مطابقة
الخبر للواقع مطابقة حكمه له وفي بعض النسخ خبر الصادق اي خبر

ظاهرا معبراً عن هذا المعنى
 والصدق ومعنى كون الخبر صادقا علامه بنسبه تامه فيصح
 جعل الصادق نعتا لكل من الخبر والخبر والسبب الثالث العقل
 والمواد هنا القوة العاقلة ووجه الضبط ان السبب اما ان
 يكون اقوا قايما بالمدرك الا الثاني الخبر والاول اما ان يكون
 قوة جسمية وهو الحواس او نفسية وهو العقل ولا يرتفع
 هذا المحصر نحو الحدس والوجدان والتجربة لانها في الواقع علميا
 لا يجفي فلانها سبب جعلها اسبابا مستقلة والرجوع العقل
 وقد ذكرنا ايضا في غير هذا عن الغرض حيث لا يتسلك بها في
 الامور الدينية فالحواس خمس بمعنى انها وجدت خمساً لاسناد
 لها لا بمعنى انها لا تكون الا خمساً اذ تجوز ان يخلق الله تعالى حاسة
 اخرى بل حواس السبع وهو قوة في صياح الاذن يدرك بها
 الاصوات والبصر وهو قوة في العين يدرك بها الالوان
 والاشكال والشم وهو قوة في الخبيث يدرك بها
 الروائح والذوق وهو قوة في اللسان يدرك بها الطعوم
 واللمس وهي قوة منبثقة في غالب البدن يدرك بها الحوان
 والبرودة ويحس ذلك وهذه القوى غير موزعة في الادراك بل
 اخرى التي تعود للعادة ان يخلق الادراك في استعمل الحاسة
 وتكرار حاسة منها اي هذه الحواس يوقف اي تطلع على ما هي
 هي اي الحاسة له اي للمشي الذي كان الوضع لا ادراكه على الخصوص
 فتدرك البصرات بحاسة البصر المختصة بالحاسة السمع وكذا
 القول في البواقي وهذا الاختصاص جعل الله تعالى واجر العادة
 له لا بمعنى انه لا يمكن ان يكون الا كذلك والخبر الصادق
 السابق ذكره على يد من اي تسين احدهما اي النوعين الخبر

ظاهرا معبراً عن هذا المعنى
 والصدق ومعنى كون الخبر صادقا علامه بنسبه تامه فيصح
 جعل الصادق نعتا لكل من الخبر والخبر والسبب الثالث العقل
 والمواد هنا القوة العاقلة ووجه الضبط ان السبب اما ان
 يكون اقوا قايما بالمدرك الا الثاني الخبر والاول اما ان يكون
 قوة جسمية وهو الحواس او نفسية وهو العقل ولا يرتفع
 هذا المحصر نحو الحدس والوجدان والتجربة لانها في الواقع علميا
 لا يجفي فلانها سبب جعلها اسبابا مستقلة والرجوع العقل
 وقد ذكرنا ايضا في غير هذا عن الغرض حيث لا يتسلك بها في
 الامور الدينية فالحواس خمس بمعنى انها وجدت خمساً لاسناد
 لها لا بمعنى انها لا تكون الا خمساً اذ تجوز ان يخلق الله تعالى حاسة
 اخرى بل حواس السبع وهو قوة في صياح الاذن يدرك بها
 الاصوات والبصر وهو قوة في العين يدرك بها الالوان
 والاشكال والشم وهو قوة في الخبيث يدرك بها
 الروائح والذوق وهو قوة في اللسان يدرك بها الطعوم
 واللمس وهي قوة منبثقة في غالب البدن يدرك بها الحوان
 والبرودة ويحس ذلك وهذه القوى غير موزعة في الادراك بل
 اخرى التي تعود للعادة ان يخلق الادراك في استعمل الحاسة
 وتكرار حاسة منها اي هذه الحواس يوقف اي تطلع على ما هي
 هي اي الحاسة له اي للمشي الذي كان الوضع لا ادراكه على الخصوص
 فتدرك البصرات بحاسة البصر المختصة بالحاسة السمع وكذا
 القول في البواقي وهذا الاختصاص جعل الله تعالى واجر العادة
 له لا بمعنى انه لا يمكن ان يكون الا كذلك والخبر الصادق
 السابق ذكره على يد من اي تسين احدهما اي النوعين الخبر

انما لا يمكن ان تكون الحواس
 الا خمساً لاسنادها
 والبرودة ويحس ذلك وهذه القوى غير موزعة في الادراك بل
 اخرى التي تعود للعادة ان يخلق الادراك في استعمل الحاسة
 وتكرار حاسة منها اي هذه الحواس يوقف اي تطلع على ما هي
 هي اي الحاسة له اي للمشي الذي كان الوضع لا ادراكه على الخصوص
 فتدرك البصرات بحاسة البصر المختصة بالحاسة السمع وكذا
 القول في البواقي وهذا الاختصاص جعل الله تعالى واجر العادة
 له لا بمعنى انه لا يمكن ان يكون الا كذلك والخبر الصادق
 السابق ذكره على يد من اي تسين احدهما اي النوعين الخبر

المتواتر

المتواتر والخبر عبارة عن كلام لنسبته خارج نظائره
 اولاً تطابقه فان تطابقه كان صادقا وان لم تطابقه كان
 كاذبا والمتواتر المتوالي وهو الخبر الثابت على السنة قوما
 لا يتصور تناوبهم اي توافقهم على الكذب اي الاعلام بخلاف
 الواقع ومعنى هذا ان العقل يحزم برصد قوما وليس بمغناه
 انه يحكم بما امتناع ذلك وعدم امكانه في حد ذاته لان العقل
 لا يفرق بين المبتدعات فكيف يفرق بين امكان المكاتب
 والحاصل ان هذا الاحتمال العقلي لا ينافي القطع بالصدق
 والمتواتر بما يحرم الحسنة في العقليات والخبر الواحد
 قد يكون متواترا بالنسبة الى انسان غير متواتر بالنسبة
 الى آخر وعلامة بلوغ الخبر عند التواتر حصول اليقين بمضمونه
 وهو اي الخبر المتواتر موجب حجب الظاهر لا متواتر للعلم
 الضروري وهو الذي لا يتوقف حصوله على نظر وكسب
 كالعلم الضروري الحاصل عن التواتر بالمواك الخالية كالمنصور
 والشمس والمأمون في الازمنة الماضية من احوال والشهور
 والايام والبلدان النائية من الناي وهو العبد الكافر
 والبصرة وبعداد ويجوز عطف البلدان على الملوك وعلى
 الازمنة وعطف الظروف بعضها على بعض مناسب
 ايضا ووجه كون العلم الحاصل بالتواتر ضروريا حصوله
 لمن ليس له اهلية النظر والاستدلال والنوع الثاني
 من الخبر الصادق خبر الرسول وهو في عرف الشرع انسان
 لعنه الله الخالق لتبليغ الاحكام والنبى انسان اوجي
 الله اليه فتواترهم من الرسول مطلقا وقيل الرسول من انزل

المتواتر والخبر عبارة عن كلام لنسبته خارج نظائره
 اولاً تطابقه فان تطابقه كان صادقا وان لم تطابقه كان
 كاذبا والمتواتر المتوالي وهو الخبر الثابت على السنة قوما
 لا يتصور تناوبهم اي توافقهم على الكذب اي الاعلام بخلاف
 الواقع ومعنى هذا ان العقل يحزم برصد قوما وليس بمغناه
 انه يحكم بما امتناع ذلك وعدم امكانه في حد ذاته لان العقل
 لا يفرق بين المبتدعات فكيف يفرق بين امكان المكاتب
 والحاصل ان هذا الاحتمال العقلي لا ينافي القطع بالصدق
 والمتواتر بما يحرم الحسنة في العقليات والخبر الواحد
 قد يكون متواترا بالنسبة الى انسان غير متواتر بالنسبة
 الى آخر وعلامة بلوغ الخبر عند التواتر حصول اليقين بمضمونه
 وهو اي الخبر المتواتر موجب حجب الظاهر لا متواتر للعلم
 الضروري وهو الذي لا يتوقف حصوله على نظر وكسب
 كالعلم الضروري الحاصل عن التواتر بالمواك الخالية كالمنصور
 والشمس والمأمون في الازمنة الماضية من احوال والشهور
 والايام والبلدان النائية من الناي وهو العبد الكافر
 والبصرة وبعداد ويجوز عطف البلدان على الملوك وعلى
 الازمنة وعطف الظروف بعضها على بعض مناسب
 ايضا ووجه كون العلم الحاصل بالتواتر ضروريا حصوله
 لمن ليس له اهلية النظر والاستدلال والنوع الثاني
 من الخبر الصادق خبر الرسول وهو في عرف الشرع انسان
 لعنه الله الخالق لتبليغ الاحكام والنبى انسان اوجي
 الله اليه فتواترهم من الرسول مطلقا وقيل الرسول من انزل

واعلم ان النص يطلق ويراد به مطلق الدليل التبعي ظاهر كان او موقوفا
او محكما او غير ذلك من الاقسام وينطق ويراد به ماد لانه على مدلوله
قطعية والمراد بالمتصور في الال والمعنى الاول وفي الثاني المعنى
الثاني واستخلاص المعصية المجمع على كونه بالمعصية كما تقدمت
التكذيب والاسم بانه اي الاستخفاف بحرمة ما كفر لانه من
الامارات التكذيب والاسم بانه على الشريعة كفر لانه اذ كفر استقام
بعض الاحكام والياس من الله كفر لانه لا يباين من روح الله
الا القوم الكافرون والامن من عند الله كفر لانه لا يباين من مكر
الله الا القوم الخاسرون فمن جزم بانه متعلق بالمال فقد
بيس ومن جزم بانه سعيد في المال فقد امن وتصرفوا الكافر
فما يخبر به من الغيب كفر لقوله صلى الله عليه وسلم من اتى
كاهنا فصدقه بما يقول فقد كفر بما انزل على محمد اخرج في الحاكم
وصححه عن ابن مسعود موقوفا وله حكم الرفع واما الاستدلال
بالامارات الحقة على بعض الامور كما في قوانين الجور الدالة على بعض
المستقبلات

المعروف

والمدوم ليس سبي خلا والمعتزلة ومحل النزاع الممكن القدر
فله ثبوت وتحقق فنقل عن الوجود الذهني والظاهر محمد هير
وليس الخلاف في اطلاق لفظ النبي على المعدوم وفي دعاء
الاحياء للاموات من المسلمين منهم وصدقهم عنهم يقع لهم لما
في ذلك من الاحاديث التي بلغ القدر المشترك منها حد التواتر
فان كان ضلالا وبدعة واعتدل شاهد على حصول النفع بالدعاء
صلاة الجنان وعن سعد بن عباد انه قال يا رسول الله ان ام

الصفحة الأخيرة (أ)

سعد مات فاي الصدقة افضل قال الماء فخره يرا وقال هذه
لام سعد اخرج ابو داود والنسائي والله تعالى يحب الدعوات
ويقصي الحاجات قال الله تعالى اجيب دعوة الداع اذا دعان
وقال صلى الله عليه وسلم يستجاب للقائد ما لم يدع باثم
او قطعية رحم اخرج الامام احمد والحاكم من حديث
ابو سعد الخدري واخرجه البخاري من حديث ابي هريرة
يستجاب لاحدكم ما لم يجعل وما اخر به النبي صلى الله عليه
وسلم من اخبار اسرار الساعة اي علامات اقترانها من خروج
الدجال المذكور في خبر تميم الداري وحديث بن الصاد ودابة
الارض قالوا وانها الاشارة بقوله تعالى واذا وقع القوم
عليهم اخرجنا لفرادة من الارض نكسهم وياخرج وما يخرج
وقد قص القرآن علينا من امره واسار الى خورهم بقوله
فاذا جاء وعد ربي جعله دكاء وكان وعد ربي حقا وانزل على
ابن مريم عليهم السلام الى الارض فيكسر الصليب ويقتل
الخنزير والدجال ويكون اليه امر الامامة ويحكم
الشريعة لان سرورته مستوحاة بها وطلوع الشمس من مغربها
سائرة الى مشرقها فهو اي جميع ذلك حق لانها امور يمكن
وقيل خبرها الصادق في ربه وها هو المجتهد وهو البادل
جهلك في اثبات الاحكام الشرعية بطرفها قد تحطى في اجها
وقد نصبت فيه وذهب بعض الاسنونة وبعض المعتزلة
وربما نقل ذلك عن بعض الائمة الاعلام ان كل مجتهد في المسائل
الشرعية الفرعية الظنية مصيب ومبني هذا الاختلاف
على انه هل لله تعالى في كل حادثة حكم معين وعليه دليل
ان ظفر به المجتهد فهو مصيب والا فهو مخفي او حكم الله تعالى
في الحادثة ما ادى اليه اجتهاد المجتهد والمختار الاول لقوله تعالى

فَقَهْمَنَا هَاسِلِينَ بِعَيْنِ الْحُكْمَةِ وَالْمَرَادُ اصَابَةُ الْحَكْمِ فِيهَا
وَرُسُلُ الْبَشَرِ أَفْضَلُ مِنْ رُسُلِ الْمَلَائِكَةِ لِقَوْلِهِ تَعَالَى إِنَّ
اللَّهَ اصْطَفَى آدَمَ وَنُوحًا وَآلَ إِبْرَاهِيمَ وَالْعِزْرَانَ عَلَى الْعَالَمِينَ
وَالْمَلَائِكَةَ مِنَ الْعَالَمِينَ وَمَنْ كَانَ مِصْطَفَى عَلَى عِبَادِهِ فَهُوَ
أَفْضَلُ مِنْهُ وَرُسُلُ الْمَلَائِكَةِ أَفْضَلُ مِنْ عَامَّةِ الْبَشَرِ بِالْإِجْمَاعِ
وَعَامَّةُ الْبَشَرِ أَفْضَلُ مِنْ عَامَّةِ الْمَلَائِكَةِ لِأَنَّ إِبْرَاهِيمَ وَآلَ
عِمْرَانَ مِنْ عَامَّةِ الْبَشَرِ وَقَدْ اصْطَفَوْا عَلَى الْمَلَائِكَةِ لَكِنْ خَصَّ
مِنْ عِبَادِهِ ذَلِكَ تَفْضِيلَ رُسُلِ الْمَلَائِكَةِ عَلَى عَامَّةِ الْبَشَرِ بِالْإِجْمَاعِ
وَيَبْقَى الْعَوْمُ مَعَوْلَانَهُ فِيمَا وَرَاءَ ذَلِكَ وَمَقْتَضَاهُ تَفْضِيلُ
إِلِ إِبْرَاهِيمَ وَآلِ عِمْرَانَ عَلَى عَامَّةِ الْمَلَائِكَةِ وَلَا قَابِلَ بِالْفَضْلِ بَيْنَ
إِلِ إِبْرَاهِيمَ وَآلِ عِمْرَانَ وَبِقِيَّةِ عَامَّةِ الْبَشَرِ فَتُنْتِجُ الْمَطْلُوبُ
وَذَهَبَ بَعْضُ الْأَسْعِيَّةِ وَالْمُعْتَمِرَةَ إِلَى تَفْضِيلِ الْمَلَائِكَةِ
وَاجْتِزَاءِ عَلَيٍّ ذَلِكَ بِقَوْلِهِ تَعَالَى لَنْ يَسْتَنْكَفَ الْمَسِيحُ أَنْ يَكُونَ
عَبْدَ اللَّهِ وَالْمَلَائِكَةُ الْمُقَرَّبُونَ وَلَا أَنْ يَهْلُ السَّائِبُ بِهَا
مِنْ هَذَا السُّلُوبِ الْإِنْتِقَالَ مِنَ الْأَدَبِيِّ إِلَى الْعِلْمِيِّ بِقَوْلِهِ لَا يَسْتَنْكَفُ
مِنْ هَذَا الْأَمْرِ الْوَزِيرُ وَالسُّلْطَانُ وَلَا تَخْشَى عِنْدَ الْبُلْغَاءِ أَنْ
يُقَالَ لَا يَسْتَنْكَفُ مِنْ هَذَا الْأَمْرِ السُّلْطَانُ وَالْوَزِيرُ وَلَا
قَابِلَ بِالْفَضْلِ بَيْنَ عِيسَى وَعِزْرَانَ مِنْ الْأَنْبِيَاءِ عَلَيْهِمُ الصَّلَاةُ
وَالسَّلَامُ وَالْجَوَابُ أَنَّ الْإِنْتِقَالَ عَلَى بَابِهِ فِي إِهْدِ الْكَلِمَةَ
لِأَنَّ الْقُرْآنَ فِي أَعْلَى دَرَجَاتِ الْبِلَاغَةِ وَلَا يَكْفُرُ مِنْ ذَلِكَ أَفْضَلِيَّةُ
الْمَلَائِكَةِ عَلَى عِيسَى عَلَيْهِمُ السَّلَامُ وَذَلِكَ لِأَنَّ النَّصَارَى عَلَوْا
فِي كَفْرِهِمْ فَاسْتَعْظَمُوا أَنْ يَكُونَ عِيسَى عَبْدًا لِعَزْرَةَ فِي زُجُودِهِ
عَنِ الْإِبْرَاهِيمِ وَاقْتِدَارِهِ عَلَى إِبْرَاهِيمَ الْأَكْبَرِ وَالْإِبْرَصِ وَاحْتِجَابِ الْمَوْجِي
فَدَعَا اللَّهُ عَلَيْهِمْ بَأَنَّهُ لَا يَسْتَنْكَفُ أَنْ يَكُونَ عَبْدًا لِلَّهِ الْمَسِيحِ
وَلَكِنْ هُوَ أَعْلَى مِنْهُ فِي التَّجَرُّدِ الْمَذْكُورِ وَالْمَلَائِكَةُ الْمُتَجَرِّدُونَ

فِي زُجُودِهِمْ عَنِ الْإِبْرَاهِيمِ وَالْأَلَمُ مَعًا وَفِي الْأَقْتِدَارِ أَيْضًا
بِدَلِيلِ قَلْبِ جِبْرِيلَ عَلَيْهِ السَّلَامُ مَدَائِنُ قَوْمِ لُوطَ عَلَيْهِ
السَّلَامُ عَلَيْهِمْ فِي خَطَّةٍ وَجَعَلَتْ عَلَيْهِ السَّلَامُ
أَعْلَى مِنْهُمْ فِي الْفَضْلِ وَلَا يَبْقَى فِي ذَلِكَ إِهْمٌ أَعْلَى مِنْهُ فِي
التَّجَرُّدِ وَالْأَقْتِدَارِ الْمَذْكُورِينَ وَاللَّهُ أَعْلَمُ بِالْقُرْآنِ
وَالْمَهْجَرِ وَالْمَلَابِ وَبِهِ التَّوْفِيقُ
وَالْعَصِيَّةُ وَلَهُ الْحَمْدُ وَالْمِنَّةُ وَكَلِمَةُ اللَّهِ
عَلَى سَيِّدِنَا مُحَمَّدٍ وَعَلَى آلِهِ وَرَحْمَتِهِ
وَسَلَامٌ وَحَسْبُنَا اللَّهُ
وَكَلِمَةُ الْوَكِيلِ
نَعْمُ الْوَلِيُّ وَرَبُّ
النَّصِيرِ

وَأَنَّ الْقُرْآنَ مِنْ تَعَلُّقِهِ فِي أَوَّلِ جَرَادِي الْأَوَّلِ فِي رِسْمِ سِتِّينَ وَبَعْدَ
رَحْمَةِ الْأَمَامِ أَبُو مَنصُورٍ الْمَانِزِيدِيِّ
هُوَ مُحَمَّدُ بْنُ مُحَمَّدِ بْنِ مُحَمَّدٍ أَبُو مَنصُورٍ الْمَانِزِيدِيُّ الْأَمَامُ الْعَلَانِيَّةُ الَّذِي
فَاقَ الْأَقْرَانَ وَشَاعَتْ مَوْلَانَتُهُ وَاتَّفَقَ الْمَوَافِقُ وَالْحَالِفُ عَلَى عُلُوِّهِ
قَدْرَهُ كَانَ يَعْرِفُ عِنْدَ الْأَيْمَةِ بِأَمَامِ الْمَهْدِيِّ ذَكَرَهُ صَاحِبُ الْمَهْدِيَّةِ وَغَيْرِهِ
وَكَانَ آيَةً فِي عِلْمِ الْكَلَامِ وَفِي صِنْفَاتِهِ كِتَابُ التَّوْحِيدِ وَكِتَابُ الْقِيَامَاتِ
وَكَتَابُ تَأْوِيلَاتِ الْقُرْآنِ وَهُوَ كِتَابُ الْأَبْوَابِ زَيْدِ كِتَابِ بَلِّ الْأَيْدِيَّةِ
سِتِّينَ نَصًّا نَيْفًا مِنْ سَبْعَةٍ فِي ذَلِكَ الْفَنِّ تَوَفَّى سَنَةَ ثَلَاثِينَ أَوْ ثَلَاثِينَ
وَأَرْبَعِينَ وَثَلَاثِينَ بَعْدَ وَفَاةِ أَبِي الْحَسَنِ الْأَسَدِيِّ بِقَلْبِهَا وَقَبْرِهِ
بِسَمْرِ قَنْدُزِ كَرِهَ التَّمَاثُلَ فِي تَقْلِيدِ ذَلِكَ مِنْ خَطِّهِ شَأْنًا
السَّهَابِ عَلِيٍّ الشَّافِعِيِّ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى وَنَفَعْنَا بِإِرْكَانِهِ أَيْدِي كَرَمَلَيْنِ

الصفحة الأخيرة (ب)

النسخة الثالثة من المخطوط: (ج)؛ صورة الغلاف الخارجي ..
وكذلك صور الصفحات الأولى والثانية، وكذلك الصفحتان الأخيرتان.



الغلاف الخارجي



بيع بالبيع بالبيع

كتاب شرح صحف الامم

النسفي ناليف الشيخ الامام العالم العلامة
الغدوة المحقق العثماني شيخ الطريقة
حجم الدين الحنفي
المردف ما بين الفرض

بسم الله الرحمن الرحيم

الكتاب

الاول

العلم ان الارواح على خمسة اوجه ارواح الانبياء و ارواح
الشهداء و ارواح الطمحين و ارواح العصاة من المؤمنين
و ارواح الكفار اما ارواح الانبياء فتخرج من جسدها و تقيم على صعودها مثل المسك و الكافور
تكون في الجنة ناطل و تضيئ بفتحهم و تاوي بالليل في تماثيلهم و تحت العرش و اما ارواح الشهداء
اذ خرجت من اجسادها فان الله يحياها في احواف طيور حشره و تروى شجر الجنة و تاكل من ثمارها
و تشرب من انهارها و تاوي في تماثيل من ذهب حلقه في ظل العرش و اما ارواح الطمحين
من المؤمنين ففي ربا من الجنة لاناطل و لا تسمع لكن شهر في الجنة فقط و اما ارواح العصاة
من المؤمنين فيبين السما و الارض في جهنم و اما ارواح الكفار ففي احواف طيور سود
في سجين و البحر حيا الارض السابعة و هي سفله اجسادها متعزلة و ارواحها في جهنم و اهل الجحيم
من اهل جهنم و اهل جهنم

بسم الله الرحمن الرحيم
الكتاب شرح صحف الامم
النسفي ناليف الشيخ الامام العالم العلامة
الغدوة المحقق العثماني شيخ الطريقة
حجم الدين الحنفي
المردف ما بين الفرض
بسم الله الرحمن الرحيم
الكتاب
الاول
العلم ان الارواح على خمسة اوجه ارواح الانبياء و ارواح
الشهداء و ارواح الطمحين و ارواح العصاة من المؤمنين
و ارواح الكفار اما ارواح الانبياء فتخرج من جسدها و تقيم على صعودها مثل المسك و الكافور
تكون في الجنة ناطل و تضيئ بفتحهم و تاوي بالليل في تماثيلهم و تحت العرش و اما ارواح الشهداء
اذ خرجت من اجسادها فان الله يحياها في احواف طيور حشره و تروى شجر الجنة و تاكل من ثمارها
و تشرب من انهارها و تاوي في تماثيل من ذهب حلقه في ظل العرش و اما ارواح الطمحين
من المؤمنين ففي ربا من الجنة لاناطل و لا تسمع لكن شهر في الجنة فقط و اما ارواح العصاة
من المؤمنين فيبين السما و الارض في جهنم و اما ارواح الكفار ففي احواف طيور سود
في سجين و البحر حيا الارض السابعة و هي سفله اجسادها متعزلة و ارواحها في جهنم و اهل الجحيم
من اهل جهنم و اهل جهنم

الغلاف الخارجي

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ وَحَمْدُهُ تَعَالَى
 قال الشيخ الإمام العلامة
 المعروف بالشيخ
 المحمد بن الذي ربط لنا سوابد الفوائد، وخلصنا من عقود المعاني
 وأزانا من جملة العوائد، والعقلاء والسلام على سيدنا محمد المنفوت
 محاسن المحامد المنفوت ما شرف المطلب راسق المعاصد
 وعلى الله وإحبابه الأفاضل الأماثل ما بعد فقد سألني أحد
 إخواني في الله تعالى أن أضع له على عباد الإمام الهام العدو
 بحر الذين السوي بعد الله بغيره وشكته داره صوابه شرحاً
 وجيزاً لألفاظه وسوق المعاني سهل المأخذ من المتأني فيما دلت
 على اسعافه بهذا المختصر العربي عن أوصافه وعلى الله في إهدائه
 بصوابه الصواب التحويل والله يقول الحق وهو يهدي السبيل أعلم
 أن أعظم المهمات في هذا العام الاستدلال على وجود الباري
 تعالى وتبين ذلك الأباشرين أحدها نبوت العالم في نفسه والتأني
 نبوت علمائه ولهذا ابتدأ المنصف بقوله قال أهل الحق
 وهم على أصول الدين والحق الحكمة المطابق للواقع، والباطل ضد الحق
 فإدخاله في الصفات الطائفة بغيره وهو وصف كل ما فيها القول
 بغيره كالعلماء والفقهاء والفقهاء والفقهاء
 فإدخاله في الصفات الطائفة بغيره وهو وصف كل ما فيها القول
 بغيره كالعلماء والفقهاء والفقهاء والفقهاء

الصفحة الأولى (أ)

بهما الأقوال والأديان والمذاهب باعتبار اسمها على
 الحزم وهو أساذ أي آخر نقياً أو أساذاً حقيقياً الإنسان
 الأمور التي تعتقد وجودها ناسكاً أي موجودة في الخارج واعتقاداً
 مطابقاً للواقع وحقيقة الشيء وما هيته ما به الشيء هو نوعي
 ما به تقوم ذاته كالحَيوان الناطق للإنسان فإن تقوم بهما
 بالقوة خلاص من الكتاب فإنه خارج عن ذاته وحقيقته
 وهوية الشيء مستحصنة وقيل وجوده المحسوس والموجود عند
 أهل السنة مترادفان كما أن الجود والشئ والكون والحق
 كذلك والعام أي محققاً للأشياء كبر القان أي
 ثابت والمراد من العلم هنا تصورها والمصدق بوجودها وهو العلم
 والمراد من الحقائق لا الاستغراق لاشتماع علمنا بالجميع ولأن
 الغرض من هذا القول الرد على الشكوك وطائفة المنكرين للحقائق
 فلا يفتنون منها شيئاً ولهذا قال في الألفاظ المسويين
 إلى سوسط الفطر مركب تركيباً إضافياً أو موصوفاً وصفة
 مسوقة فاعناه العلم واسطامعناه العلة وهم ثلاث فرق عند
 الناس من الأسماء والصفات والصفات والصفات والصفات

يَقُونَ جميع الحقائق عناداً وعديبه يُدِنُونَها سبباً للاعتقاد
 والعبد الأذري يُسبوا إلى الأذري فلا يُقِيمُونَ ولا يُنْفُونَ
 وهم اسطرطية لتناقض امر العنادية حيث لزمتهم ثبوت
 حجية النقي والعندية حيث لزمتهم ثبوت حجية الاعتقاد
 وطوبى الخاطيء بعد بهم بالنار والغير فوا بالآلم وهو الحسب
 وبالفرق بينه وبين اللذة وهو العقليات وأشياء العباد
 الحادث وهذا قال اللطيف أي الخلق من الملك وهو جسم
 يُورث نفوخ فيه الروح والحي وهو جسم ناري لِدَاك والانس في
 وهو جسم ارضي لِدَاك والسبب الانس الغضبي الي غيره والعالم متخلف
 لهما ما يمكن ذكره لمرقات تلك الصفة به انكنا فانا ما خرج
 والفتن ثلاثة علم الاستقرار الطلي السبل اولها الروح مع حاسية
 بمعنى القوة الحساسة السائمة فغير السليمة لانكون سبباً للعلم
 لما قام بها من الخلال وهذا كما لا حول يري الشئ شين والعقول
 يحد الحلو في يدافه مرراً واذا امرت الا حول على الصواب
 افاد حجة العالم السبب الثاني خبر الصادق اي الطالق للوائح

حاشية
 وهو من جنس ما الذرير لمرقات
 روح الصالح ان كان من طاهر
 كما امر الصادق والامارة لله

ومنى

الصفحة الثانية (ب)

مرحوبت ابى سعيد الخدرى واخرجه البخارى في حديث
 ابى هريرة بن سبابة لاحكام ما لم يعجل وما اخرجته النسخ
 صلى الله عليه وسلم في مثل السامة ابو عاصم
 اقتراها من خروج الودج المذكور في خبر نعم الدار وحديث
 برصيا وداية الارض قالوا اليها الانسان بقوله تعالى
 واذا وقع القول عليهم اخرجنا لهم دابة من الارض تكلمهم
 وباجوج وما جوج وقد نزل فينا من امرهم وانما
 الى خروجهم بقوله فاذا احاط عدو في جملة كتابه وكان وعد
 ربي حقا وبول عيسى من يرمي عليه السلام الى الارض فيكسر
 الصليب وتقبل الخنزير والودج ويكون اليه امر الامة
 ويحكم هذه الشريعة لان شريعته منسوخة بها وتلويح
 الشمس من غيرها سائرة الى شرقها نحو اي جملة ذلك
 لها السور محكمة وقد اخرجها الصادق في شروطها والجهاد
 رد البادل محمد في اثبات الاحكام الشرعية بطريقها
 قد نزل في الخبران وقد مضى فيه وذهب بعض الناس
 وذهب

35

وبعض القوم وربما نقل ذلك عن بعض الامة الاعلام ان كل
 مجتهد في المسائل الشرعية الغريبة الغنية الغنية يصيب
 وسبب هذا الخلاف الاختلاف على انه هل الله تعالى في كل حاد
 حكم معين وعليه دليل ان نظريه المجتهد فهو صحيح
 والا فهو غلطى واحكم الله تعالى في الحادثة ما ادب اليه
 اجتهاد المجتهد والمحال الاول لقوله تعالى فيهماها
 سليمان يعني الحكمة والمراد اصابه الحكم فيها ورسول البشر
 افضل من رسل الملائكة لقوله تعالى ان الله اصطفى ادم وحو
 وال ابراهيم وال عمران علي العالمين والملائكة من العالمين
 ومكان يصفى علي غيره فهو افضل منه ورسول الملائكة
 افضل من عامة البشر بالاجماع وعامة النبي افضل
 من عامة الملائكة لان ابراهيم وال عمران من عامة البشر
 وقد اطلقوا على الملائكة للمؤمنين عموم ذلك تفضيل
 رسل الملائكة على عامة البشر بالاجماع فيسمى العموم عموم
 فيما واذك وتتماه تفضيل ال ابراهيم وال عمران على عامة

الملائكة ولا يميل بالعقل بين ال ابراهيم وال عمران ونفية
 عامة البشر فنبت المطوب وذهب نبت الاسرية والعبرة
 الى تفصيل الملائكة واحجوا على ذلك بقوله تعالى ان يستكف
 المسيح ان يكون عبدا لله ولا للملائكة المنزويين لاراهل
 اللسان يعمون مر هذا الاسلوب الانتقال من الادي
 الى الاعلى يقال لا يستكف مر هذا الامر الوزير ولا
 السلطان ولا عسر عند البلغا ان يقال لا يستكف
 مر هذا الامر السلطان ولا الوزير ولا يميل بر عسى وغيره
 من الانبياء عليهم الصلاة والسلام والجواب ان الانتقال
 على باب في الآية الكريمة لان القران في اعداد درجات
 البلاغة ولا يلزم من ذلك انفصلي الملائكة على عيسى عليه
 السلام وذلك لان النصارى غلوا في كرمهم واسمعوا الاكوا
 سى عند الفخر في وجوده عن الاب والاقنذار على ابر
 والابرس واحيا الموتى فرد الله عليهم بانه لا يستكف
 ان يكون عبدا لله المسيح ولا هو اعلم منه في الفخر المذكور
 وم

السنن

سان
الأكه

وم الملائكة المنجرون في وجودهم عن الاب والام
 معا وفي الاقنذار ايضا يدل قلب حبر عليه السلام
 مداين قوم لوط عليه السلام في لحظة فعسى عليه السلام
 اعلا منهم في الفضل ولينا في ذلك انهم اعلا منه في الفخر
 والاقنذار المذكور والله سبحانه وتعالى اعلم والحمد لله وحده
 وصلى الله على سيدنا محمد واله واصحابه وانصاره واتباعه
 وشيعته واهل بيته صلاة وسلاما دايما بين سلاز من يوم
 ذاك القدسية وسم تسبما كثيرا وكان النزاع من معلمها يوم
 الاربعاء المباركات دي الحجة الحرام عام خم وحسب ونجاه
 على يد العبد الفقير للعرف بالبحر والتقصير محمد حمز الادهري
 عمره له ولوالديه وللمساجيد وجميع المسلمين امين
 والصلاة والسلام على سيد

من سائر محمد
 الطاهر على وجهه تحسب عليه السلام

الرسائل
 والبرهان
 الحسنية

المبحث الثالث

ترجمة الإمام النَّسفي رحمه الله تعالى التَّعْرِيفُ بِهِ وبسيرته الخاصَّة وحياته العلمية ومؤلَّفاته

(461 - 537 هـ = 1068 - 1142 م)

الإمام النَّسفي هو: عمر بن محمد بن أحمد بن إسماعيل بن محمد بن علي بن لقمان، أبو حفص نجم الدين النَّسفي، السمرقندي الحنفي. وقعت ولادته بنسف في شهر سنة إحدى أو اثنتين وستين وأربع مائة.

وهو الإمام الزاهد الورع، كان عالماً بارعاً بالتفسير والأدب والتاريخ، من أشهر فقهاء الحنفية. ولد بنسف ونسب إليها؛ وهذه المدينة تقع في الجنوب الشرقي من مدينة بخارى، في جمهورية أوزبكستان الآن. وله ألقاب عديدة منها: يُلقَّب بالإمام الزاهد، وكذلك بمفتي الثقلين. ويجدر الإشارة أنه هو غير النَّسفي (المُفسِّر) عبد الله بن أحمد... (21)..

طلب العلم وهو في نعومة أظفاره واجتهد وبرع. ارتحل إلى بخارى في سبيل طلب العلم، وأخذ عن علمائها وشيوخها كإسماعيل بن محمد النَّوحي. ثم ارتحل إلى بغداد وأخذ عن علمائها، وحدث كذلك هناك الطلبة من علمه الذي جمعه وألفه.

بعضاً من شيوخه وتلامذته وانتشار صيته

يعتبر الإمام نجم الدين عمر النَّسفي، من العلماء الأفاضل، والذي بلغ منزلةً عاليةً في عصره وبعد عصره، وفهمنا هذا مما ترجمه عنه كبار علماء التراجم والطبقات، وثناؤهم عليه، وإجلالهم لعلمه وفضله ومكانته، فقد برع وتفنن في كثير من الفنون والعلوم وخاصة عقيدة أهل السنة والجماعة؛ فكان كتابه في العقائد مرجعاً مهماً، حيث تناوله كثير من العلماء والشراح بالتفصيل والحواشي.

²¹ محمد بن أحمد بن عثمان الذهبي، المتوفى: ٧٤٨ هجري، سير أعلام النبلاء، المحقق: مجموعة من الباحثين بإشراف الشيخ شعيب الأرنؤوط، الناشر: مؤسسة الرسالة، ط٣، عدد الأجزاء: ٢٥، سنة النشر: ١٤٠٥-١٩٨٥م، (ج٦٠/٥). عبد القادر بن محمد بن نصر الله القرشي، المتوفى: ٧٧٥ هجري، الجواهر المضينة في طبقات الحنفية، الناشر: مير محمد كتب خانة، كراتشي، الأجزاء ٢، (د، ط). ص (٣٩٤/ج١). إسماعيل بن محمد بن أمين الباباني البغدادي، (ت: 1399هـ)، هدية العارفين أسماء المؤلفين وآثار المصنفين، الناشر: دار إحياء التراث العربي، بيروت، وقبل ذلك وكالة المعارف في استنبول ١٩٥١م، ص (٧٨٣/١).

قال ابنُ النَّجَّار: زار نجم الدين عمر النسفي بغداد حاجاً، وسمع ببغداد، وأخذ عن بعض الشيوخ فيها مثل: أبو القاسم علي بن أحمد بن بيان بن الرزاز، وكان كهلاً. وحدث طلبتها عن عامة مشايخه. ومن شيوخه الذين حَدَّثَ عنهم وأخذ عنهم العلم: كما ذكر المرغيناني صاحب كتاب الهداية، وهو تلميذ الإمام عمر نجم الدين النَّسفي الحنفي: "سمعت نجم الدين عمر، يقول: أنا أروي عن خمسمائة وخمسون رجلاً".⁽²²⁾

وكما مرَّ معنا فقد جمع ودوّن أسماء جميع مشايخه والعلماء الذين أخذ منهم في رسالة سمّاها: تعداد الشيوخ لعمر، مستطرف على الحروف مستطر". ومن بعض مشايخه الذين ذكرهم:

- علي بن محمد بن الحسين، فخر الإسلام البزدوي، الفقيه الحنفي، ومن أكابر شيوخهم، من سكان سمرقند، ينسب إلى (بзде): وهي قرب نصف قلعة مشيدة. ومن تصانيفه: الإمام كتاب "كنز الوصول في أصول" الفقه وتفسير القرآن كذلك، غيره، توفي ٤٣٢ هجري.⁽²³⁾

- وكذلك أخوه محمد صدر الإسلام البزدوي، فقيه بخارى وما وراء النهر توفي ٤٩٣ هجري.

- وكذلك من شيوخه الذين حدث عنهم: إسماعيل بن محمد التَّنُوْجِي النسفي، توفي ٤٨١ هجري. وكذلك روى عن: ، عبد الله بن علي بن عيسى النَّسفي، وأبي اليسر محمد بن محمد بن الحسين البزدوي، وعلي بن الحسن الماتريدي. وأبا علي الحسن بن عبد الملك النسفي.⁽²⁴⁾

- وكذلك أسعد بن عبدالله بن حمزة الفقيه الحاكم العويديني؛ ونسب لقريته من قرى نصف... وروى عنه الإمام النسفي.⁽²⁵⁾

- أحمد بن محمد بن محمد بن أحمد بن حمدان أبو منصور الحارثي، من أهل سرخس مولده، وكان إماماً فاضلاً ، وقاضياً رئيساً.⁽²⁶⁾ ومن تلامذته المشهورين الذين ذكرهم القُرشي وغيره:

⁽²²⁾ عبد القادر بن محمد بن نصر الله القرشي، الجواهر المضية في طبقات الحنفية، (ت: 775هـ)، الناشر: مير محمد كتب خانه، كراتشي، (ج1\395).

⁽²³⁾ الزركلي، الأعلام، (ج4\328). السفاريني الحنبلي، الفوائد البهية ، (124).

⁽²⁴⁾ عبد القادر القرشي، الجواهر المضية في طبقات الحنفية ، (ج1\394).

⁽²⁵⁾ القرشي، الجواهر المضية في طبقات الحنفية ، (ج1\143).

⁽²⁶⁾ المصدر السابق، (ج1\117).

- محمد بن إبراهيم النوربشتي. وكذلك ولده؛ أبو الليث أحمد بن عمر النسفي، وابنه أحمد من العلماء الأفاضل الذين تعلموا على يديه، وكان فقيهاً واعظاً، وأحمد بن عمر هذا وأبوه من مشايخ صاحب الهداية، والذي ذكر أن أحمد بن عمر أجاز له من سمرقند. (27)
- وبرهان الدين المرغيناني، صاحب كتاب "الهداية" في الفقه الحنفي، توفي ٥٩٣ هجري.
- أبو سعد عبد الكريم السمعاني صاحب كتاب "التحبير في المعجم الكبير"، وقد قال عنه: كتب إلي الإجازة بجميع مسموعاته ومجموعاته، ولم يمكنني أن أدركه بسمرقند حياً. قال: "وإنما ذكرته في هذا المجموع لكثرة تصانيفه وشيوع ذكره، وإن لم يكن إسناده عالياً". (28)
- وكذلك الإمام الفاضل والعالم في الفروع والاصول والمعقول أحمد بن علي البلخي أبو بكر المعروف بالظهير.
- وكذلك أبو محمد الحسن بن أحمد السمرقندي. وروى عنه أيضاً عمر بن محمد بن عمر العقيلي. وقد حكى عنه قصة طريفة مفادها: لما كان في مكة حاجاً، أراد أن يزور جدار الله العلامة الزمخشري فيها، فلما وصل إلى داره دق الباب؛ ليفتحوه ويأذنوا له بالدخول. فقال الشيخ: من ذا الذي يدق الباب، فقال: عمر، فقال جار الله: انصرف، فقال نجم الدين: يا سيدي عمر لا ينصرف، فقال الشيخ: إذا نُكِرَ ينصرف. (29)

فضله وشهرته وثناء العلماء عليه، وبعضاً من مؤلفاته

قال السمعاني فيه: هو فقيه فاضل عارف بالمذهب والأدب، صنّف التصانيف في الفقه والحديث ونظم الجامع الصغير. وأمّا مجموعاته في الحديث فطالعت منها الكثير فصفحتها، فرأيت فيها من الخطأ وتغيير الأسماء، وإسقاط بعضها شيئاً كثيراً وأراها غير محصورة. ولكن كان مرزوقاً في الجمع والتصنيف. كتب إلي الإجازة بجميع مسموعاته ومجموعاته، ولم يمكنني أن أدركه بسمرقند حياً. وحدثني عنه جماعة قال: وإنما ذكرته في هذا المجموع لكثرة تصانيفه

(27) عبد القادر بن محمد بن نصر الله القرشي، المتوفى: ٧٧٥ هجري، الجواهر المضية في طبقات الحنفية، الناشر: مير محمد كتب خانة، كراتشي، الأجزاء ٢، (د، ط). ص(٨٦٨٧/١).

(28) عبد الكريم بن محمد بن منصور التميمي السمعاني المروزي، (ت: 562)، التحبير في المعجم الكبير، ت: منيرة ناجي سالم، رئاسة ديوان أوقاف بغداد، ط1: 1395\1975م، (ج1\527).

(29) عبد القادر القرشي، الجواهر المضية في طبقات الحنفية، ص(٣٩٤/ج١).

وشيوع ذكره، وإن لم يكن إسناده عالياً، وكان ممَّن أحبَّ الحديث وطلبه ولم يُرزق فهمه. وكان له شعر حسن مطبوع على طريقة الفقهاء والحكماء.⁽³⁰⁾

وذكره كذلك ابن النُّجار فأطال وقال: كان فقيهاً فاضلاً مفسراً محدثاً أديباً مفتياً، وقد صنف كتباً في التفسير والحديث والشروط. قلت: ونجم الدين عمر هذا أحد مشائخ صاحب الهداية وصدر مشيخته التي جمعها لنفسه بذكره، وذكر بعده ابنه أبو الليث أحمد بن عمر. قال صاحب الهداية: سمعت نجم الدين عمر يقول: أنا أروي الحديث عن خمس مائة وخمسين شيخاً. قال: وقرأت عليه بعض تصانيفه، وسمعت منه كتاب المسندات للخصاف بقراءة الشيخ الإمام ظهير الدين محمد بن عثمان. وقد جمع أسماء مشائخه في كتاب سماه "تعداد الشيوخ لعمر مستطرف على الحروف مسطر" رحمه الله تعالى.⁽³¹⁾

وقال عنه الذهبي مضيفاً في سير أعلام النبلاء: هو العلامة، المُحدِّث، من أهل سمرقند، وقد صنف (تاريخها المُلقَّب بالقند). كما أنَّه كتب ونظم كتاب (الجامع الصغير). وكان صاحب فنون، ألف في الحديث، والتفسير، والشروط، وله نحو من مائة مصنف، رحمه الله تعالى.

ومن المُصنِّفات والمؤلِّفات التي نَظَمَها وكتبها نجم الدين عُمر النَّسفي الحنفي رحمه الله تعالى:⁽³²⁾

- الأكمل الأطوال في التفسير، و كذلك كتاب التيسير في التفسير.
- كتاب "تعداد شيوخ عمر" في شيوخه رحمه الله تعالى. وكتاب تطويل الاسفار لتحصيل الأخبار، جمع فيه ما سمعت من الأحاديث من شيوخه.
- كتاب "الإشعار بالمختار من الأشعار"، وهو عشرون جزءاً.
- كتاب "نظم الجامع الصغير" في فقه الحنفية وكذلك كتاب "قيد الأوابد"، وهي منظومة في الفقه.
- كتاب "القند" في علماء سمرقند، عشرون جزءاً.

⁽³⁰⁾ عبد الكريم بن محمد بن منصور التميمي السمعاني المروزي، (ت:562)، التحبير في المعجم الكبير، ت: منيرة ناجي سالم، رئاسة ديوان أوقاف بغداد، ط1: 1395\5\1975م، (ج1\527).

⁽³¹⁾ عبد القادر بن محمد بن نصر الله القرشي، المتوفي: ٧٧٥هـجري، الجواهر المضيئة في طبقات الحنفية، الناشر: مير محمد كتب خانة، كراتشي، الأجزاء ٢، (د، ط). ص(٣٩5/ج١).

⁽³²⁾ الزركلي، الأعلام، (ج٥\60). إسماعيل بن محمد بن أمين الباباني البغدادي، هدية العارفين أسماء المؤلفين وأثار المصنفين، الناشر: دار إحياء التراث العربي، بيروت. وقبل ذلك وكالة المعارف في استنبول ١٩٥١م، ص(٧٨٣/١).

- وكتاب "تاريخ بخارى"، وكتاب دعوات المستغفرين.(33)
 - وكتاب "طلبة الطلبة" في اللغة والاصطلاحات الفقهية على غرار ألفاظ كتب الحنفية.
 - كتاب المواقيت، كتاب العقائد والذي يُعرَف بعقائد النَّسفي، وهو كتاب مشهور عند أهل السنة والجماعة، وله شروح كثيرة.(34).
- تُوفِّي رحمه الله تعالى، ليلة الخميس ثاني عشر جمادي الأولى سنة سبع وثلاثين وخمس مائة بسمرقند رحمه الله تعالى، ودُفِنَ هناك في مقبرتها قرب الإمام الشيخ أبو منصور الماتريدي رحمه الله تعالى.

⁽³³⁾ إسماعيل بن محمد بن أمين الباباني البغدادي، هدية العارفين أسماء المؤلفين وآثار المصنفين ، ص (٧٨٣/ج١).

⁽³⁴⁾ الزركلي، الأعلام ، (ج٥\60).

الفصل الثاني

مواقف ابن الغرس في مسائل الإلهيات

المبحث الأول:

منهج وموقف ابن الغرس الحنفي في حقائق الأشياء المرتبطة بالاستدلال على

وجود الله

مسألة وجود الخالق؛ من أهم المسائل التي طرأت على الفكر الإنساني قديماً وحديثاً، واحتدّ النقاش فيها ولا يزال بين المثبتين لوجود الخالق المؤمنين به من أتباع الديانات السماوية والعقلاء، وبين الملحدين والمنكرين لوجوده؛ سواء أكانوا من الدهرية القائلة: بقدوم الزمان والكون والمادة، الذين أنكروا الخلق والألوهية والبعث والحساب، وموجب الحياة عندهم إن هي إلا طبائع الأشياء، وحركات الأفلاك، وهي لم تزل كذلك أبداً، فلا صانع ولا خالق عندهم، إن هي إلا بطون تدفع وأرض تبلع وما يهلكهم إلا الدهر، فساء ما يحكمون.

وهؤلاء الدهريون هم أقرب الكفرة من الملاحدة المعاصرين وغيرهم من الماديين الذين يعبدون مادتهم ويُقدِّسونها؛ فهي أصل كل شيء، ومن خلالها أنكروا وأحدوا وجود البارئ.

وشبه الأوائل من جمهور الفلاسفة طينة العالم بالهولي... وهي لفظة يونانية تعني الأصل والمادة، فهي عندهم جوهر ومحل للصورة الجسميّة والنوعية، وهي واحد في كل الأشياء في ذاته، وإنما تتباين في الصور الحالّة فيها.. بل قد وصفوا الهولي بصفات البارئ، ولم تقترن بالحدوث، فهي قديمة عندهم، وإنما حلّ بها الصفات والأعراض ونشأ منها العالم على زعمهم.⁽³⁵⁾

وهذا لا غرو أنَّهُ بجانب لأحكام العقل والمنطق والبرهان العلمي التجريبي. لقد أرادوا بذلك القول بقدوم العالم، ودوام حركة الأفلاك... ولكن ما عليه جماهير العقلاء وأكابرهم من جميع الطوائف حتى من الفلاسفة، يُظهرُ بطلان مذهب القائلين بالقدماء الخمسة؛ ولا يخفى أن

⁽³⁵⁾ ينظر: عبد الحميد الألويسي، نثر اللآلي بدء الأمالي، الناشر: مطبعة الشابندر، بغداد ١٣٣٠ هجري، ص(274،275)..

و ينظر أيضاً: شرح رمضان أفندي، شرحه على شرح التفتازاني على العقائد النسفية، (في بحث حدوث العالم، وإثبات الجوهر الفرد)، دار سعادت، (د،ط)، (د،ت).

هذا المذهب منسوب إلى ديمقراطيس، وهي العلة والنفس والهيولى والخلاء والدَّهر، فزعم هؤلاء ومن وافقهم؛ بأنَّ هذه الخمسة قديمة أزلية، وهذا من أفسد مذاهب العالم. ولا يخفى أنَّ الرُّسل عليهم السلام وأتباعهم من أهل الملل متفقون على أنَّ: الله تعالى خالقٌ لكل ما سواه، فليس معه شيء قديم بقدمه لا نفس ولا عقل ولا غير ذلك من الأعيان، سواء سُمِّي خلاءً وهيولى أو دهرًا أو غيره⁽³⁶⁾.

ومن الطبيعي أن تظهر فئة من البشر تتبَّع فطرتها النقية التي فطر الله الناس عليها، وتتقاد لدعوة الأنبياء والمرسلين؛ فالإعتقاد بوجود الخالق وربوبيته أمر فطري، بل ومركز في النفس البشرية منذ الولادة. قال تعالى: (قَالَتْ رُسُلُهُمْ أَفِي اللَّهِ شَكٌّ فَاطِرِ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ يَدْعُوكُمْ لِيَغْفِرَ لَكُمْ مِنْ ذُنُوبِكُمْ وَيُؤَخِّرَكُمْ إِلَى أَجَلٍ مُسَمًّى) (37)؛ وهذا يسمى دليل الفطرة. فضلاً عن دليل الآيات النفسية والكونية وما فيها من بديع وعجيب العناية والاختراع، ودليل الثَّمَانع؛ والقرآن والسنة مليئة بالإشارة إلى ذلك. فالعقل يُصَدِّقُ جازماً ومتوافقاً مع الفطرة في تلازم حدوث العالم والخلق مع وجود الصانع والمحدث الباري.

وإنَّما يُطْفِئُ جذوة هذه الفطرة النقية؛ ما هو سائد في المجتمع من ثقافات ملوثة، وتيارات فلسفية فاسدة، تُشيع الكفر والإلحاد؛ ويدلُّ على هذه المعاني ما أخبر به النبي الكريم في الحديث الذي رواه الإمام البخاري ومسلم: (كل مولود يولد على الفطرة فأبواه يهودانه أو ينصرانه أو يمجسانه.. ثم قال أبو هريرة فطرة الله التي فطر الناس عليها).⁽³⁸⁾

المتكلمون والاستدلال على وجود الله

ولا يخفى دور الفلاسفة المسلمون والمتكلمون في إثبات وجود الله؛ بإعمال الفكر وبيان مناهج الاستدلال النقلية والعقلية، وكذلك في الدفاع عن أصول الدين ضد شبهات الملحدين والمنكرين، وكانت هذه المسألة من أهم المسائل التي ملأت مصنفاتهم وبحوثهم.

⁽³⁶⁾ أيوب بن موسى الحسيني، (ت: 1094هـ)، الكليات معجم في المصطلحات والفروق اللغوية، ت: عدنان درويش، محمد المصري، الناشر: مؤسسة الرسالة، بيروت، ص(1/955-956).

علي بن محمد بن علي الزين الشريف الجرجاني، (ت: 816)، التعريفات، ت: جمع من العلماء بإشراف: دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 1403هـ \ 1983م، ص(1/257). محمد بن أحمد بن سالم، السفاريني الحنبلي، (ت: 1188هـ)، لوامع الأنوار البهية وسواطع الأسرار الأثرية لشرح الدررة المضية في عقد الفرقة المرضية، الناشر: مؤسسة الخافقين، دمشق، ط2، لعام: 1402هـ \ 1982م، ص (ج 1/257-256)، (ج 2/410).

⁽³⁷⁾ سورة إبراهيم، الآية: (10).

⁽³⁸⁾ البخاري في صحيحه، برقم: (1385)، (ج2ص100).

ولا يخفى أنَّ الماتريديَّة وافقوا المعتزلة في مذهبهم أنَّ أول واجب على المكلف هو النَّظَر، والمقصود عندهم النظر المطلق الذي يعني عموم التدبر والتفكر والتأمل، حيث يقول الإمام الماتريدي بإبطال التقليد في كتابه التوحيد، مستدلاً على ذلك بالحاجة إلى النظر والاضطرار إليه في علم الحس والخبر، فكان الماتريدي يرى أنَّ النَّظَر هو الحاكم والمرجع الذي لا بد من الرجوع إليه في علم الحس والخبر.

وقد بيَّن الماتريدي نبذه للتقليد الأعمى في وجود الخالق واتباع منهج الاستدلال البصري والعقلي في بديع موجودات العالم ومن ثمَّ في مُحدثه؛ فقال: (ونرغب إليه فيما يكرمنا من القول والعمل إبطال التقليد ووجوب معرفة الدين بالدليل؛ قال الشيخ أبو منصور رحمه الله أما بعد: "فإننا وجدنا الناس مختلفي المذاهب في النحل في الدين، كلا منهم له سلف يُقَدُّ فنبت أن التقليد ليس مما يعذر صاحبه.. اللهم إلا أن يكون لأحد ممن ينتهي القول إليه حجة عقل يُعلم بها صدقة فيما يدعى وبرهان يقهر المنصفين على إصابته الحق". كما قال أبو منصور رحمه الله في طرق التوحيد: "والأصل أن الله تعالى إذ لا سبيل إلى العلم به إلا من طريق دلالة العالم عليه بانقطاع وجوه الوصول إلى معرفته من طريق الحواس عليه أو شهادة السمع؛ إذ الوجود بعد أن لم يكن هو دليل الإيجاد والإحداث"⁽³⁹⁾.

وقد أشار التفتازاني معرفاً بأهل الحق فقال: هم القوم الذين أضافوا أنفسهم إلى ما هو الحق عند ربهم، وبالْحجج والبراهين، يعني أهل السنة والجماعة؛ من الأشاعرة والماتريديَّة واتباع المذاهب الفقهية الأربعة في الفروع، وكل من وافق الكتاب والسنة حتى زماننا، ويقابل أهل الحق أهل الأهواء: وهم أهل القبلة الذين لا يكون معتقدهم معتقد أهل السنة، وهم الجبرية، والقدرية، والروافض، والخوارج، والمُعطلَّة، والمُشبهَّة، وكل منهم اثنا عشرة فرقة، فصاروا اثنتين وسبعين.⁽⁴⁰⁾

كما ويرى أبو منصور الماتريدي: أنَّ معرفة الله يمكن أن يدرك العقل وحبها؛ إذا خلا من الهوى والتقليد، ونظر في ملكوت الله كما أمر الله في كتابه.. فيمكن للعقل أن يستقل بمعرفة الله، ولكن لا يستقل بمعرفة الأحكام التكليفية، وهذا رأي الإمام أبو حنيفة. والأشاعرة يرون أنَّ

⁽³⁹⁾ محمد بن محمد بن محمود، أبو منصور الماتريدي، التوحيد، (ت: 333 هـ)، ت: د. فتح الله خليف، ناشر: دار الجامعات المصرية، الإسكندرية، ص (29، 3).

⁽⁴⁰⁾ سعد الدين التفتازاني، شرح العقائد النسفية للإمام النسفي، ت: د. أحمد حجازي السقا، مكتبة الكليات الأزهرية، القاهرة، ط1، لسنة 1987م. ص (12-13).

معرفة الله واجبه بالشرع. وأمّا المعتزلة فيرون أنّ معرفة الله يمكن للعقل أن يدرك وجوبها، لكن الوجوب لا يكون ممن يملك الإيجاب وهو الله تعالى.⁽⁴¹⁾ و لقد ذكر ابن الغرس موافقاً للنسفي وموافقاً لأهل السنة والجماعة من الماتريديّة وغيرهم أنّ: الاستدلال على وجود الباري سبحانه وتعالى لا يتّم إلا بأمرين⁽⁴²⁾: أحدهما: ثبوت العالم في نفسه، والثاني: ثبوت علمنا به.

وهذا لا يكون إلا بالنظر البصري والعقلي، وإعمال العقل بما تمده الحواس من العلوم الضرورية أو الكسبية. فقد افتتح ابن الغرس شرحه بحقائق الأشياء وإثبات العلم بها؛ فحقائق الأشياء ثابتة والعلم بها متحقق، قبل الخوض في أسباب العلم وحوادث العالم وما يتبع ذلك؛ فإدراك حقيقة الأشياء والعلم بها، وحقيقة أسباب العلم من الحواس والعقل والخبر الصدق وما يرتبط بها من العلم الحاصل سواء أكان ضرورياً أو استدلالياً؛ يفضي حتماً؛ إلى إدراك حدوث العالم ووجود الصانع وتفرد بصفاته العلى. وبذلك يؤكد ابن الغرس ويوافق منهج النسفي في إثبات الحقائق للأشياء وتحقق العلم بها.

مخالفة منهج السوفسطائية

لقد خالف ابن الغرس وبرع في الرد على السوفسطائية المنكرين للحقائق، فهم لا يثبتون منها شيئاً، وموافقاً بذلك للإمام النسفي الذي قال: (خلفاً للسوفسطائية)، ثم بين ابن الغرس فرقهم⁽⁴³⁾. وهم أولاً: العنادية؛ سُموا بذلك لعنادهم وجودهم وعدم اقرارهم واعترافهم بالوقائع المشاهدة الماثلة أمامهم؛ فحقائق الأشياء والمشاهدات الحسيّة أوهام باطلة، لا حقيقة لها في أرض الواقع كما يزعمون. وثاني فرقهم العنديّة: فقد أُطلقت عليهم هذه التسمية لقولهم؛ عندي كذا وعندك كذا، أي حقائق الأشياء لا واقع لها عندهم، وإنما تُفسّر وتوَوّل تبعاً للاعتقادات الراسخة من ذات الرائي. وآخر فرقهم اللاأدرية: وهم أصحاب الفلسفة المتهافئة المسماة الريبية أو اللاأدرية، فهم الشكّاكون في علمهم وفي حقيقة الأشياء، وشكهم طال حتى شكهم، فهم الشكّيّة.

⁽⁴¹⁾ د. قحطان عبد الرحمن الدوري، العقيدة الإسلامية ومذاهبها، الناشر: كتاب ناشرون، بيروت، ط5، لعام 2016، ص (205).

⁽⁴²⁾ شرح ابن الغرس على عقائد الإمام النسفي، المخطوط الأصل النسخة التركية، ص (2).

⁽⁴³⁾ المصدر نفسه.

وسُمِّيت هذه الفرق جميعاً بذلك؛ نسبة إلى كلمة سوفسطاء، وتعني الحكمة المموهة والحدائق في النطق، وهي متهافئة وضعيفة التركيب والمبادئ، وهذا تركيب الإضافة مكوّن من كلمتين: سوفاً ومعناها العلم والحكمة، واسطاً وتعني المزخرف والغلط. (44).

وهكذا تبين لنا أنّ حقائق الأشياء ثابتة، والعلم بها حاصل ومتحقق؛ بأدلة ومنهج المعاينة والمشاهدة في الضروريات، أو بالنظر العقلي في ثبوتها أو نفيها، وأنّ أدلة السُوفسطائية المبنية على الطعن في الحس، وبداهة العقل هي أدلة واهية. وتبين لنا بالاستقراء أنّ طرق حصول العلم بحقائق الأشياء للمخلوق لا تخرج عن ثلاثة وسائل: إمّا بألة الإدراك وهي الحواس، وإما بوسيلة خارجة عن المُدرِك؛ وأعني الخبر الصادق، وإمّا يُدرِك العلم ويُعرَف بالمُدرِك ذاته: أي العقل.

ومن الفلاسفة المسلمون: من استدلّ على وجود الخالق ببرهان التناهي أو دليل التناهي كالكندي؛ ويستدل هذا البرهان بتقرير وإثبات نهاية العالم وتلاشيته، وذلك ببعديه الحركية والزمانية. فليس يمكن أن يكون جرم لا نهاية له، فجعل الكندي تناهي العالم إحدى المقدمات التي بنى عليها قوله بحدوث العالم، فمن خلال تلازم تناهي العالم، أثبت حدوثه وبدايته، وبالتالي، فلا بد من وجود محدث وخالق له. واستدلوا أيضاً بغيره من الأدلة كدليل الواجب والممكن؛ الذي استخدمه بعض الفلاسفة كابن سينا؛ في الاستدلال على الخالق وإثبات وجوده. (45)

وهكذا لقد استدل المتكلمون على وجود الباري بأدلة كثيرة منها: دليل الحدوث، والوجوب والعناية والاختراع؛ فدليل الحدوث مبني على مقدمتين: العالم حادث، وكل حادث فله محدث، فالنتيجة العالم له محدث وخالق؛ لأنّه يتكون من جواهر وأعراض وكل منهما متغير، فالعالم متغير؛ والتغير دليل الحدوث. وبرهان التطبيق الذي ساقه ابن الغرس من أشهر أدلة المتكلمين كذلك؛ فإذا بطل الدور والتسلسل بطل ما أدى إليهما، وهو كون موجد العالم ممكن، فلا بد أن يكون واجب. وهذان الدليلان لا يخرجان عن دليل أورده فلاسفة الغرب أو ما يُسمّى ببرهان الخلق أو الدليل الكوني: ومُلخصه أنّ الموجودات لا بُدّ لها من موجد، فكل موجود منها يتوقف وجوده على غيره، وهكذا دون أن ترى ضرورة توجب وجوده لذاته.

(44) سعد الدين التفتازاني، شرح العقائد النسفية، ت: أحمد حجازي السقا، مكتبة الكليات الأزهرية، القاهرة، ط1، لعام 1987م، (ص 14).

(45) ينظر: رسالة الكندي في إيضاح تناهي جرم العالم، ضمن رسائل الكندي الفلسفية، تحقيق: د. محمد عبد الهادي أبو ريذة، دار الفكر العربي، 1950م، (ج1\192). ينظر: د. عاطف العراقي، مذهب فلاسفة المشرق، دار المعارف، ط10، لعام 1992م. ص(72) وما بعدها.

ودليل العناية والاختراع من أجلى الأدلة على وجود الباربي تعالى. وذكره ابن رشد في

مناهج الأدلة. (46)

وقد نبه القرآن الكريم إلى هذا الدليل.

فهكذا وانطلاقاً ممّا سبق؛ فعلماء الكلام يستدلون على وجود الصانع، وترتكز أدلتهم

على فكرة (حدوث العالم):

حيث أنّ العالم إمّا جواهر أو أعراض، فقد يستدل بكل منهما إمّا بإمكانها أو بحدوثه، وهذه وجوه أربعة: 1- الاستدلال بحدوث الجواهر، وهو أنّ العالم حادث وكل حادث فله محدث. 2- بإمكانها؛ وهو أنّ العالم ممكن لأنّه مركب، وكل ممكن فله علة مؤثرة. 3- بحدوث الأعراض، كإنقلاب النطفة إلى علقة ثم مضغة... فلا بدّ لذلك من مؤثر صانع مدبر وحكيم. 4- بإمكان الأعراض؛ وهوانّ الأجسام متماتلة فاختصاص كل بما له من الصفات جائز، فلا بدّ من التخصيص من مخصص له. ثمّ بعد هذه الأحوال يقال: مدبر العالم إنّ كان واجب الوجود فهو المطلوب، وإلا كان ممكناً فله مؤثر، وبالتالي يلزم إمّا الدور أو التسلسل، وإمّا الإنتهاء إلى مؤثر واجب الوجود لذاته. والأول بقسميه باطل، فتعيّن الثاني وهو المطلوب. (47).

ووافق ابن الغرس الحنفي ذلك، وموافقاً كذلك للإمام النسفي:

فبين أنّ المصنّف أشار إلى دليل حدوثه على الإجماع: فهو أي العالم أعيان قائمة بذواتها، وأعراض؛ قائمة بالأعيان. فكأنّه قال: دليل حدوثه انقسامه إلى الأعيان التي لا تخلو من الأعراض، والأعراض المحتاجة في وجودها إلى الأعيان، وكلّ من الأعيان والأعراض حادث. (48)

أمّا الأعراض فبعضها حدوثه ثابت بالمشاهدة؛ كالحركة الحادثة بعد السكون والضوء بعد الظلمة، وبعضها حدوثه ثابت بالدليل. وقد تبيّن حدوث الأعراض، وما لا يخلو عن الحوادث فهو حادث، إذ لو كان قديماً لكان ذلك الحادث قديماً وهو محال. وإذا ثبت حدوث جميع الأعيان، ثبت حدوث جميع الأعراض ضرورة أنّها لا تقوم إلا بها.

(46) د. قحطان الدوري، العقيدة الإسلامية ومذاهبها، ص (278).. ومابعدھا.

(47) عضد الدين بن عبد الرحمن بن احمد الإيجي، المواقف، تحقيق: عبد الرحمن عميرة، دار الجيل- بيروت. ط1، 1997م، (ج3، ص7).

(48) شرح ابن الغرس على عقائد الإمام النسفي، المخطوط الأصل النسخة التركية، ص (5).

المبحث الثاني: موقف ابن الغرس من الصفات السلبية

بعد أن بيّن ابن الغرس شارحاً لمتن النسفي؛ حدوث العالم، والتلازم القطعي بين حدوث الخلق ووجود الصانع الخالق، اتجه لإثبات صفات تلك الذات الإلهية؛ صفات النفسية وهي الوجود لملازمتها له سبحانه، فهو واجب الوجود، وكذا شرع في بيان ما يسمّى بالصفات السلبية بدء من الوجدانية ثم القدم والبقاء والقيام بالنفس والمخالفة للحوادث، وسُمّيت بالسلبية؛ لأنّه يسلب عنه سبحانه أضرار هذه الصفات السلبية. وأمّا ماتبقى من صفات إلهية فتسمى بالثبوتية لثبوتها بالخبر في الكتاب والسنة.

وقسّم بعض علماء الكلام صفات الباري الى: 1- صفات نفسية: الوجود. 2- صفات سلبية: وهي الوجدانية والقدم والبقاء والمخالفة للحوادث، والقيام بالنفس. 3- صفات المعاني السبعة: القدرة العلم الحياة السمع والبصر الإرادة والكلام، واختلفوا في التكوين.. وكذلك تضاف الصفات المعنوية؛ وليست إلا نتائج لصفات المعاني؛ كونه تعالى مريد وقادر وعالم... والصفات السلبية لا تنحصر في هذه الخمسة، فهناك أنّه لا ولد له، ولا زوجة، وليس بمركب ولا متبعض ولا بسيط... فالوجود صفة ثبوتية، يدل الوصف بها على الذات دون معنى زائد... كما أنّ وجود الله وجود كامل ذاتي؛ موجود بذاته، لا لعلّة مؤثرة فيه، فمن خصائص ذاتي؛ أنّه لا يقبل العدم.. ومادون الله فوجوده ناقص وتبعي.⁽⁴⁹⁾

فذكر ابن الغرس في شرحه: أنّ الله هو الموجدُ عن العدم للعالم؛ والعالم هو جميع ما سوى الله تعالى من الموجودات. وهو سبحانه الذات الواجب الوجود؛ ومعنى واجب الوجود: ما يكون وجوده الذي لا أول له من ذاته، ولا يحتاج إلى شيء أصلاً.⁽⁵⁰⁾ وهذا الدليل العقلي المسمّى برهان الحدوث ومضمونه؛ بما أنّه ثبت لدينا أنّ العالم حادث له بداية؛ لأنّه مكوّن من جواهر وأعراض ثبت حدوثها بالضرورة، وكل حادث لابد له من محدث، فالعالم المتقن المنظم له صانع وخالق واجب الوجود؛ أي واجب أزلي وليس جائز. فلا بدّ أن تنتهي جميع الممكنات والموجودات الى نهاية، والى موجد لها ليس ممكناً مثلها، وإلا سيلزم التسلسل أو الدور المحالان عقلاً.

فهو سبحانه وتعالى موجود ووجوده ذاتي، مغاير لوجود مخلوقاته وجميع الحوادث ذات الوجود التبعي لوجود الباري. فالوجدانية وغيرها من الصفات السلبية صفات ثبوتية، عند أهل السنة والجماعة من الأشاعرة والماتريديّة.

⁽⁴⁹⁾ الدوري، العقيدة الإسلامية ومذاهبها، ص (238...242).

⁽⁵⁰⁾ شرح ابن الغرس على عقائد الإمام النسفي، المخطوط الأصل النسخة التركية، ص (6).

ثم ذكر ابن الغرس: صفة الوجدانية، مستدلاً على وحدانيته سبحانه تعالى بدليل

التمانع⁽⁵¹⁾:

المُشار إليه في قوله تعالى: (لو كان فيهما آلهة إلا الله لفسدتا) . وتقريباً هذا البرهان أن يقال: لو أمكن إلهان لأمكن بينهما تمانع في الأفعال والإرادات، والألزام باطل، وهو إمكان التمانع فالملزوم باطلٌ وهو إمكان إلهين، فكل ما في الكون والموجودات من أجزامها ومخلوقاتهما الصغيرة، وحتى أفلاكها العظيمة تسير وفق نسق وانتظام فريد لا خلل فيه ولا اضطراب. ولو كان هناك إلهين لجاز عقلاً اختلال الكون وتلاشيته، وهذا لم يحدث أبداً.

ومعنى التوحيد لغة: الحكم بأن الشيء واحد، والعلم بأنه واحد. وأمّا في الاصطلاح :

تجريد الذات الإلهية عن كل ما يتصور في الأفهام، ويتخيل في الأوهام والأذهان. والتوحيد: ثلاثة يتجلى في ثلاثة جوانب: أولها معرفة الله تعالى بالربوبية، والإقرار بالوجدانية، ونفي الأنداد عنه جملة. والتوحيد على ثلاثة أقسام: توحيد الربوبية، وتوحيد الأسماء والصفات، وتوحيد العبادة. فأما توحيد الربوبية؛ فيعني الإقرار الجازم بأن الله تعالى خالق كل شيء ومليكه، وله سبحانه تعالى يُرجع الأمر كله، فهو سبحانه الخالق والرازق والمحيي والمميت.. وأمّا توحيد الأسماء والصفات؛ فمعناه تسمية الله ووصفه بما سمى ووصف به نفسه تعالى، ممّا ورد في كتابه سبحانه وتعالى أو في سنة نبيه عليه الصلاة والسلام، وذلك من غير تأويل أو تحريف أو تكيف أو تمثيل. وأمّا توحيد الألوهية؛ فهو إفراد الباري سبحانه بالعبادات كلها القولية والقلبية والعملية، فلا يدعى إلا هو، ولا يستغاث إلا به، ولا يذبح إلا له تعالى، فهذا توحيد الطلب والقصد والإرادة، أو توحيد الله بأفعال العباد.⁽⁵²⁾

وكل نوع من هذه الأنواع الثلاثة جرده طائفة من البشر ولا يزالون؛ فتوحيد الربوبية جرده المعطلة – معطلة الصانع والخالق سبحانه- فهؤلاء أنكروا وجود الباري؛ كالدهرية والملاحدة على اختلاف مسمياته وتياراتهم الثقافية والعرقية، ومنهم الشيوعية في العصر الحديث، وإن كان جحودهم وإنكارهم قائم على المكابرة والعناد واتباع الهوى، وإلا فأكثرهم يقرّون بوجود الخالق الرب في قرارة أنفسهم؛ كما قال تعالى عنهم وفي كل زمن: (واستيقنتها أنفسهم ظلماً وعلواً فانظر كيف كان عاقبة المفسدين)، النمل:14.

⁽⁵¹⁾ المصدر السابق، ذات الصفحة.

⁽⁵²⁾ - الجرجاني، التعريفات ، (ج 1/ص 69).

ينظر: صدر الدين محمد بن علاء الدين علي بن محمد ابن أبي العز الحنفي، الصالحى المشقى، (ت:792)، شرح العقيدة الطحاوية، ت: شعيب الأرنؤوط، وعبدالله التركي، الناشر: مؤسسة الرسالة، بيروت، ط: 10، لعام: 1417\1997م. (ج1\ص24).

فأما توحيد الأسماء والصفات فقد جرده الجهمية ومن تابعهم من المعتزلة، وغيرهم من بعض الفرق الإسلامية على تفاوت بينهم في الجحود. وأما توحيد الألوهية فقد جرده أكثر الخلق؛ ومن أجل هذا التوحيد أرسل الله رسله تنزراً، وأنزل عليهم كتبه، والمشركون جحدوا هذا التوحيد قديماً وكذا وفي زمننا المعاصر؛ وتمثّل ذلك بعبادة مع الله غيره من الأصنام والأشجار والنجوم والحيوانات والأشخاص وغيرها.⁽⁵³⁾

فعند ابن الغرس وأهل الكلام من أهل السنة والجماعة: الله سبحانه واحد في ذاته، وواحد في صفاته وواحد في أفعاله.

أما وحدانية الذات تعني: أنه سبحانه ليس مركباً من أعضاء وأجزاء وكميات؛ لأنّ ذلك من خواص الأجسام والحوادث. ووحدانية الصفات: أي ليس لمحدث العالم وخالقه قدرتان أو علمان، بل له سبحانه قدرة وعلم وإرادة، ولكن ليس لأحد من خلقه قدرة كقدرة الله أو علمه أو إرادته.. وأما وحدانية الأفعال: فليس معه خالق وفعل غيره، أو محدث لهذا الكون، فهو الواحد الفرد الصمد الخالق، لم يلد ولم يولد ولم يكن له كفواً أحد، ولا زوجة له، ولا نداء ولا ولد. خلافاً للثنائية الذين زعموا وجود إلهين⁽⁵⁴⁾؛ أحدهما للنشر والظلام وسموه أهرمن، وثاني للخير والنور وسموه يزدان.

وكذلك خلافاً للنصارى القائلين بعقيدة التثليث؛ فهو سبحانه عندهم ثالث ثلاثة معبرين عن ذلك بما سموه الأقانيم الثلاثة؛ ذات وعلم وحياة، أو على قول الآخرين منهم: أب، وابن، وأم. وخلافاً كذلك للطبيعيين الذين زعموا: أن الخالق هو زحل والشمس والمشتري والمريخ.⁽⁵⁵⁾ كما وذكر ابن الغرس من هذه الصفات (القدم) موافقاً للإمام النسفي وأهل السنة والجماعة من الأشاعرة والماتريدية:

فقال ابن الغرس في القدم: (القديم) بالذات، وقد أطبق العقلاء على أنه لا قديم بالذات إلا الله تعالى وحده، والقدم؛ لازم قطعاً للوجوب بالذات، فقد صرّح المصنّف بلازمه (56) القدم هو بمدلوله نعت وصفه لله سبحانه، وهو اسم من أسمائه، فهو وصف يراد به التناء الحسن عليه تعالى، فأسماءه - تعالى - أسماء ونعوت. والقديم أي هو الذي لم يسبق وجوده عدم وفناء، فإنّ سبحانه متصف بالقدم، وقدمه ذاتي واجب له - تعالى، ليس مسبوق بعدم، فهو تعالى

⁽⁵³⁾ ينظر: د. محمد محمدي بن محمد جميل النورستاني، بريق الجمان بشرح أركان الإيمان، الناشر: دار غراس، الكويت، ط: 3، لعام 1430هـ\2009م، ص (55).

⁽⁵⁴⁾ ينظر: حاشية الباجوري على السنوسية، ص (18).

⁽⁵⁵⁾ الألويسي، نثر الآلي، ص (12).

⁽⁵⁶⁾ شرح ابن الغرس على عقائد الإمام النسفي، المخطوط الأصل النسخة التركية، ص (6).

لا ابتداء لوجوده، ولا أول لوجوده، قد افتتح سبحانه وجود كل شيء خلقه، وليس قبله سبحانه شيء، والآية الدالة في سورة الحديد على ذلك في قوله تعالى: (هو الأوَّلُ والآخِرُ والظَّاهِرُ والْبَاطِنُ وَهُوَ بِكُلِّ شَيْءٍ عَلِيمٌ)، الآية: 3. والقدم إمَّا ذاتي كقدم الواجب الوجود سبحانه، وإمَّا زماني كقدم زمان الهجرة بالنسبة لليوم وقدم موت فلا من الأوليين، وقدم تلك الآثار، ومنه قوله تعالى: (حتى عَادَ كَالْعُرْجُونِ الْقَدِيمِ)، ومنه القدم الإضافي كقدم الأب بالنسبة للابن. ولو لم يكن واجب الوجود جل في علاه قديماً لكان حادثاً، وكل حادث فبالضرورة له مُحدث، فإمَّا أن يدور أو يتسلسل إلى ما لا نهاية⁵⁷، وكلاهما مُحَال وباطل عقلاً، وإمَّا أن ينتهي إلى قديم وهو الحَقُّ الذي يتوافق مع العقل والمنطق الرشيد⁵⁸). والحقيقة البيِّنة أنَّ أدلة وجود الصانع والمبدع للعالم تكفي لإثبات قدمه سبحانه تعالى، فإن كان العالم ينتهي بضرورة الدليل المنطقي العقلي والنقلي إلى صانع، مخالف ومباين لهذا العالم، ولا خيار ثالث بين القديم والحادث.

ولا غرو أنَّ القول: بقديم العالم أو ما سماه الفلاسفة؛ القدم بالزمان، فلاشك أنَّ هذا القول كفر بالإجماع عند أهل الحق، فلا قديم بالزمان ولا بالذات إلا الباري سبحانه، وكل مادونوه فهو مخلوق حادث مفتقر في وجوده إلى الخالق وحده.

ولمَّا ذكر الإمام الطحاوي بعضاً ممَّا يجب تنزيه الله تعالى عنه من الشبيه والعجز والشركاء، ذكر أيضاً القدم والدوام الواجب إثباته لله تعالى، فقال: (قديم بلا ابتداء، دائم لا يفنى، لا يفنى ولا يبيد)؛ وهذا يعني أنه تعالى دائم أزلا وأبداً، فلا نهاية لوجوده ولا ابتداء.

والقديم ضدُّ الحديث لغة، كما قاله تعالى: (والقمرَ قَدَرْنَا مَنَازِلَ حَتَّىٰ عَادَ كَالْعُرْجُونِ الْقَدِيمِ) (59)؛ فالقديم هو الذي تقدَّم على غيره، وهذا يشمل نوعين: التقدم النسبي الخاص بالمخلوقات والحوادث والمكونات. والتقدم المطلق: الخاص بالخالق، فهو سبحانه سابق لكل شيء من خلقه في الوجود، ولا بداية لوجوده؛ فهو سبحانه أزلي، والأزل: الماضي الذي لا حدَّ، ولا أول له في غور الماضي، وهذا المعنى يقابل كلمة الأبدى ولكن في المستقبل.

⁵⁷ التسلسل وهو: ترتيب أمور غير متناهية. التعريفات للجرجاني، (ج1ص57). فترتب أمور وتتعاقب إلى ما لا نهاية، وذلك في جانب القدم والأزل، فحادث يحتاج لمحدث، والمحدث هو حادث أيضاً يحتاج لمحدث أحدثه وهكذا إلى غير نهاية، وهذا محال عقلاً. وأما الدَّور: فهو توقف شيء على شيء يوقف عليه، حاشية الباجوري على السنوسية، ص (35). فمحدث يتوقف وجوده على محدث آخر فوقه، وهكذا يستمر وجود المُحدثين وتعلق وجود كل منهم بالآخر حتى نصل إلى آخر محدث يوقف عنده، فيكون هذا المُحدث الأخير حادث ومحدث في ذات الوقت؛ أي أن وجوده متوقف على نفسه، وهذا محال وباطل عقلاً.

⁵⁸ ينظر: السفاريني الحنبلي، لوامع الأنوار البهية، ص (ج1/٤١، ٣٩، ٣٨).

⁵⁹ سورة يس، الآية: (39).

وهذا الوصف حقُّ لله تعالى؛ فهو قديم أي أزلي، ودائم البقاء؛ أي أبدي سبحانه وتعالى. ولا يقال: يا قديم ولا يا موجود؛ فهذه أوصاف وليست أسماء لله يدعى بها. وإنما الذي ورد في كتابه سبحانه: هو الأول والآخر .. وفي سنة النبي الكريم ودعائه: (اللهم أنت الأول فليس قبلك شيء، وأنت الآخر فليس بعدك شيء). (60). وإنما غلبت هذه الألفاظ والإطلاقات على كلام ووصف أهل الكلام، ويصح الإخبار بها عنه تعالى؛ فيقال: قديم، ودائم، وموجود، وله ذات. (61)

وأما مخالفته سبحانه وتعالى للحوادث؛ فقد ذكر ابن الغرس معلقاً على متن الإمام النَّسْفِي: (فهو سبحانه وليس بعَرَض؛ لأنَّ العَرَض يحتاج إلى العَيْر، والله تعالى مُنَزَّهٌ عن الاحتياج. والعَرَض حادثٌ والله تعالى قَدِيمٌ، والعرض لا يبقى زمنين، والله تعالى هو الحيُّ الباقي أزلاً وأبدًا، (ولا جِسْم)؛ لأنَّ الجِسْم مُتَرَكِّبٌ ومُتَحَيِّزٌ، وهما من أمارات الحُدُوث. ولأنَّه يحتاج بَعْضُ أجزائه إلى بَعْض، والله تعالى مُنَزَّهٌ عن الاحتياج والحُدُوث، (ولا جَوْهَر)؛ لأنَّ الجَوْهَر مُتَحَيِّزٌ وجزء من جِسْم، والله تعالى مُنَزَّهٌ عن ذلك. (62))

وهكذا بعدما عرفنا معنى الحادث والقديم، وبعد أن تبين لنا يقيناً أن الأعراض حادثه، وكل ما تحلُّ به فهو حادث حتماً، وتبين لنا أن الله تعالى قديم، ومن كان قديماً وجب أن ينفى عنه كل ما هو من لوازم الحوادث. فالباري سبحانه ليس بعرض؛ لأن العرض لا يقوم بذاته بل يحتاج إلى محل يحلُّ ويقوم به، فلو كان الباري عرضاً لاحتاج إلى مكان يقوم به، ولو وقع هذا وجاز؛ لكان الباري ممكناً ومتغيراً؛ لأن العرض لا يبقى. وبالتالي لو كان الباري عرضاً لاحتاج إلى غيره، وثبت لدينا سابقاً: أن الباري وجوده واجباً، وهو مستغني عن غيره، ومنزه عن الاحتياج للغير.

وليس سبحانه وتعالى جَوْهَرًا؛ الجواهر المفردة مُتَحَيِّزة، تشغل حَيِّزٌ ومكان، والتحيز لا يكون إلا من خصائص الممكنات، وعلمنا يقيناً: أن الله ليس من الممكنات. ثم إنَّ الجواهر متحيزة، وأجزاء من الأجسام، والأجسام حادثه، وبالتالي فالجواهر حادثه، فجزء الحادث حادث. وهكذا في بقية الأوصاف التي ذكرها ابن الغرس تعليقا وشرحا لمتن النسفي؛ فليس الباري مصور ولا محدود ولا متركب ولا متناه؛ لأنها من خصائص ولوازم الحوادث، وهي لا تخلو من إمَّا الاحتياج إلى الغير، أو التحديد بحدود الأجسام والممكنات والحوادث.

(60) رواه الإمام مسلم من حديث أبي هريرة، برقم (2713).

(61) عبد الرحمن بن ناصر البراك، شرح العقيدة الطحاوية، دار التدمرية، الرياض - السعودية. ط: 2، لعام: 1429هـ/2008م. ص (39).

(62) شرح ابن الغرس على عقائد الإمام النسفي، المخطوط الأصل النسخة التركبية، ص (7).

كما أنَّه تعالى ليس مُماتل للحوادث كلها الموجودة والمعدومة، أي سلب الجريمة والعرضية والجزئية والكلية، عن الله وكل لوازمها. فلا تحيُّز ولا قيام بالغير... والله تعالى منزه عن الانفصال عن العالم، لأنَّه من لوازم الحوادث.. وهو منزه عن الحلول بشيء أو الإتحاد به، خلافاً للنصارى القائلين باتحاد ذاته في المسيح، وغلاة الشيعة القائلين بحلوله في علي وأولاده، وجهلة المتصوفة القائلين باتحاده تعالى بالسالكين من أعلامهم وخُصصهم.. والله ليس في زمان أي ليس وجوده زمانياً؛ أي لا يمكن حصوله إلا في زمان... والقول بنفي مماثلة الحوادث في مذهب جميع الفرق من المعتزلة والأشاعرة والماتريدية والشيعة والإباضية عدا المشبهة والمجسمة وأمثالهم. عدا الكرامية الذين أثبتوا لله جهة فوق، من غير استقرار على العرش. وكذلك المشبهة والمجسمة القائلين باستقراره على العرش. وهو باطل باجماع العقلاء..⁽⁶³⁾.

المبحث الثالث: موقف ابن الغرس من الصِّفات المعاني والصِّفات المعنويَّة

ذكر ابن الغرس الصفات المعنوية بدايةً موافقاً وشارحاً لمتن الإمام النَّسفي فقال:

(الحيُّ)؛ فله حياةٌ أزليَّةٌ قائمةٌ بذاته. (القادرُ)؛ فله قُدرةٌ أزليَّةٌ قائمةٌ بذاته. (العليمُ)؛ فله علمٌ أزليُّ قائمٌ بذاته. (السميعُ)؛ فله سَمْعٌ أزليُّ قائمٌ بذاته. (البصيرُ)؛ فله بصَرٌ أزليُّ قائمٌ بذاته. (الشَّا)؛ اسمٌ فاعلٌ من الإِشاة. (المُرِيدُ)؛ وهما بمعنى واحد؛ فله إرادةٌ أزليَّةٌ قائمةٌ بذاته. والدليل على ثبوت هذه الصِّفات له تعالى العَقْلُ والنَّقْلُ، أمَّا العَقْلُ: فلأنَّ بدهته جازمة بأنَّ مُحدث العالم على هذه الأوضاع من غرائب الإبداع وعجائب الاختراع، لا بُدَّ قطعاً أن يكون مُتصِّفاً بهذه الصِّفات. وأيضاً فأضدادها نقائص يجب التَّنزيه عنها.⁽⁶⁴⁾

فما سبق ذكره من شرح ابن الغرس من الصفات المعنوية، وهذه الصفات منسوبة إلى صفات المعاني وملازمة لها؛ لكونها اشتقت منها، كقولنا: أنَّ الباري سبحانه قادر، وعالم، حيًّا، ومريداً.

وقد أثبت الماتريدي صفات المعاني... لكنه قال هي ليست غير الذات، وليست منفكة عن الذات، وليست صفات قائمة بذاتها.. وبذلك يكاد يتفق مع المعتزلة في أنه لا شيء غير الذات.⁽⁶⁵⁾ وهذه الصفات زائدة على الذات⁽⁶⁶⁾: فالحيُّ؛ أي المتصف بالحياة، والحقيقة المفهومة المخالفة للحياة هي الموت. والصفة المعنوية الأخرى هي: القادر؛ أي المتصف بالقدرة والقوة، والمخالف

⁽⁶³⁾ د. قحطان الدوري، العقيدة الإسلامية ومذاهبها، ص (346..356).

⁽⁶⁴⁾ شرح ابن الغرس على عقائد الإمام النَّسفي، المخطوط الأصل النسخة التركية، ص (6،7).

⁽⁶⁵⁾ الدوري، العقيدة الإسلامية ومذاهبها، ص (205).

⁽⁶⁶⁾ شرح ابن الغرس على عقائد الإمام النَّسفي، المخطوط الأصل النسخة التركية، ص (8).

لها العجز والضعف، والقدرة كما ذكر ابن الغرس: صفة أزلية قائمة بذاته تعالى. تتعلق بالممكن، يوجد بها سبحانه جميع الحوادث أو ينيها ويعدم وجودها. وهو سبحانه العليم؛ أي المتصف بالعلم على سبيل الإحاطة بكل شيء والكشف له؛ سواء كان من الممكن أو المستحيل أو الواجب المتعلق بذاته سبحانه وصفاته، وضدها الجهل. وهو سبحانه السميع والبصير وهما صفات أزلية قائمة بذاته؛ وتتعلقان بكل الموجودات، فالباري متصف بالسمع المخالف للصمم، والبصر المنافي للعمى، وصفاته تعالى لا تنفقر إلى وسائل كحال البشر؛ من أذن وعظيما، أو حدقة أو شبكية وغيرها. صفاته صفات الكمال والجلال فليس كمثل شيء وهو السميع البصير. وهو المرید الشائي: وهما لفظان في ذات المعنى مترادفان ويعنيان الإرادة، وهذه الصفة كالقدرة تتعلق بالممكنات، يخصص بها ما شاء مما يجوز على تلك الممكنات والموجودات.

وقد فرق البعض بين الإرادة والمشیئة فقالوا: الإرادة تكون في الأکوان والأحكام الشرعية، وأنَّ المشیئة تكون في الأکوان فقط، فيكون بينهما عموم وخصوص مطلق، فكل مشیئة إرادة ولا عكس.⁽⁶⁷⁾

ولكنَّ الإرادة والمشیئة اسمان مترادفان عند أغلب العلماء. وإرادة الله تعالى في ضوء الكتاب والسنة على قسمين: الإرادة الشرعية: وهي مختصة بما يريد الله مما يحبه ويرضاه؛ كما في قوله تعالى: (يُرِيدُ اللَّهُ بِكُمْ الْيُسْرَ وَلَا يُرِيدُ بِكُمْ الْعُسْرَ)⁽⁶⁸⁾، وأيضا قوله تعالى: (مَا يُرِيدُ اللَّهُ لِيَجْعَلَ عَلَيْكُمْ مِنْ حَرَجٍ وَلَكِنْ يُرِيدُ لِيُطَهِّرَكُمْ)⁽⁶⁹⁾. وأمَّا النوع الثاني للإرادة الكونية: وهي مرادفة للمشيئة، فلا يخرج شيئ عما يريد الله تعالى في هذه الإرادة؛ فالطاعات والمعاصي كلها بإرادته تعالى ومشیئته. ومن الآيات التي تدرج تحت هذه المشیئة، قوله تعالى: (وَإِذَا أَرَادَ اللَّهُ بِقَوْمٍ سُوءًا فَلَا مَرَدَّ لَهُ)⁽⁷⁰⁾؛ والفرق بين الإرادتين:

1- فالإرادة الكونية متعلقة بما يحبه الله تعالى ويرضاه، وكذلك بما لا يحبه الله تعالى ولا يرضاه. فهي مرادفة للمشيئة. أما الإرادة الشرعية فتتعلق بما يحبه الله ويرضاه. ومخصوصة بذلك.

2- الإرادة الشرعية مقصودة لذاتها؛ فالله تعالى أراد الطاعة وأحبها، وشرع أحكامها ورضيها لذاتها. أما الإرادة الكونية فقد تكون مقصودة لغيرها؛ كخلق إبليس والشور؛ فبسببها يحصل الاستغفار والتوبة ومجاهدة الهوى والنفس. 3- الإرادة الشرعية قد تقع وقد لا تقع؛

⁽⁶⁷⁾ التعريفات للجرجاني، ص (16).

⁽⁶⁸⁾ سورة البقرة، الآية: (185).

⁽⁶⁹⁾ سورة المائدة، الآية: (6).

⁽⁷⁰⁾ سورة الرعد، الآية: (11).

كإرادة الإيمان من الناس جميعاً، والحال عدم تحقق ذلك، فلا يلزم وقوعها. وأما الإرادة الكونية فلا بد من تحققها ووقوعها: فالله جل في علاه إن أراد شيئاً كان لا محالة واقع وكائن؛ كإحياء وإماتة أحد من خلقه. 4- الإرادة الكونية متعلقة بربوبية الله وخلقها، أما الإرادة الشرعية فمتعلقة بألوهيته وشرعه. وختاماً: ففي حالة الكفر و معصية العصاة، نقول؛ الكفر والمعاصي ليست محبوبة ولا مرضية له سبحانه وتعالى، وبالتالي إن وقع الكفر أو وقعت المعصية من العصاة؛ فهي إرادة كونية لا شرعية، و دل ذلك على أنه تعالى شاءها فلا يقع شيء إلا بمشيئته تعالى. وأما طاعة المطيع؛ كمن أدى فريضة الزكاة مثلاً: فقد اجتمعت فيه الإرادتين: الشرعية لأن الله أمر بالزكاة ورضيها وأحبها، فهي شرعية لأنها محبوبة له تعالى. وهي إرادة كونية كونها وقعت، ودلّ على أن الله أرادها كوناً، فهي كونية بهذا الوجه.⁽⁷¹⁾

والدليل العقلي على اتصاف الخالق بالصفات المعنوية: أن باري وخالق هذا الكون المُتَّسع والعالم الفريد، بهذا النظام الكوني المتقن والمحكم، وبهذا الانضباط البديع، الذي لا خلل فيه ولا نقص؛ لا بُدَّ لهذا الخالق أن يتصف بهذه الصفات؛ صفات الكمال والعظمة. ثم لو قدرنا جدلاً عدم ثبوت هذه الصفات للفاعل للباري؛ لثبت له ما يخالفها من صفات الآفات النقص والعجز والغفلة من الجهل والصمم والإكراه والموت والعمى، وهذا محال عقلاً؛ لأننا إمّا أن نجد الفوضى والاختلال في هذا العالم، أو إعدامه بالكلية. والواقع يخالف ذلك؛ فالعالم ومافيه من المشاهدات المستندة إلى الحس، وكذلك العلم به القائم على النظر العقلي والاستدلالي بالتجربة؛ يثبت أن المُحدِث للعالم متصف بصفات الكمال، ومنزه عن صفات الضعف والنقص؛ وهو المطلوب. وأما الأدلة النقلية في ثبوت الصفات المعنوية فهي كثيرة في النقل الصحيح من الكتاب والسنة فمنها:

دليل الحياة من النقل ثم العقل: كقوله تعالى في سورة البقرة: (الله لا إله إلا هو الحي القيوم)،⁽⁷²⁾. وأما الدليل العقلي؛ فكما ذكرنا سابقاً؛ فمحال عقلاً أن يكون الخالق ميتاً وبيدع هذا الكون، أو يخلق شيئاً من الكائنات الحية، فالميت لا علم له ولا قدرة ولا إرادة، وأثبتت الأدلة على أن الباري واجب الوجود ومتصف بصفات الكمال كافة.

وأما دليل العلم والقدرة نقلاً وعقلاً: ففي صفة العلم كقوله تعالى: (ألم تر أن الله يعلم مافي السموات ومافي الأرض)،⁽⁷³⁾ وقوله تعالى أيضاً في آية الكرسي: (يعلم ما بين أيديهم

⁽⁷¹⁾ ينظر: حافظ بن أحمد بن علي الحكمي، (ت: 1377هـ)، أعلام السنة المنشورة، ت: صالح بن عبد الله العصيمي، دار الرشيد، الرياض- السعودية، ط2، 1443هـ\2021م، ص(375).

⁽⁷²⁾ سورة البقرة، الآية: (255).

⁽⁷³⁾ سورة المجادلة، الآية: (7).

وماخْلَفُهُمْ). وأما الدليل العقلي للعلم والقدرة فهو ذاته دليل متداخل؛ فيستحيل عقلاً أن يكون الخالق والموجد لهذا الكون العظيم عاجزاً جاهلاً لا قدرة له ولا علم؛ فالعاجز والفاقد للقدرة والقوة لا يقوم بشأن نفسه، فكيف يقوم بشأن المخلوقات وتدبيرها، وكيف يقوم غيره به، أو أن يستمد غيره منه الحياة والوجود والصفات. فلا يُمكن ولا يُتصور عقلاً أن نرى هذه العوالم العجيبة، التي تعجز في إدراكها وفهم خصائصها العقول بدءاً من الذرة والكائنات الحية الدقيقة ثم إلى الأجرام والمجرات وبديع صنعها. فالخالق الذي لا علم كامل له، ولا معرفة تامة بصنع الخلق والعالم وتكوينه، ودقائق تفصيله وإخراجه للوجود؛ يستحيل أن يوجد هذا الكون. فمن جهل علم الطيران وتصميم الطائرات وتكوينها وما تحتاجه من شروط و مواد أولية، وقواعد علمية وفيزيائية، ولم يشهد دورات منهجية وعلمية وتدريبية، لا يمكن له أن يخلق في منطاد فضلاً عن الطائرات. وهكذا القول في بقية الصفات.

ومن الأدلة النقلية القرآنية على باقي الصفات المعنوية: كقوله تعالى في استنكار إبراهيم عليه السلام على أبيه: (لِمَ تَعْبُدُ مَا لَا يَسْمَعُ وَلَا يُبْصِرُ وَلَا يُغْنِي عَنْكَ شَيْئاً)،⁽⁷⁴⁾ فهذا دليل على ضرورة ووجوب اتصاف المعبود بالسمع والبصر. ودليل الإرادة كقوله تعالى: (إِنَّ اللَّهَ يَفْعَلُ مَا يُرِيدُ)،⁽⁷⁵⁾ وكقوله تعالى: (فَعَلَّ لِمَا يُرِيدُ)،⁽⁷⁶⁾ وقول النبي الكريم: (من يُرد الله به خيراً يفقهه في الدين)،⁽⁷⁷⁾. فهو متصف سبحانه ضرورة ووجوباً بالإرادة والاختيار، فلو لم يكن مُريداً مختاراً؛ لما كان هذا الخلق وهذا العالم موجوداً، وثبت أن العالم حادث، والله موجود قبل خلقه الكون، ثم خلقه بإرادته واختياره وقدرته. وليس العالم معلولاً لعلّة، وتابع لعلته وقديماً بقدمها، أو قديماً بالزمان كما يهذي الفلاسفة جهلاً وعناداً.

الاختلاف في صفات المعاني وموافقة ابن الغرس للأشاعرة والماتريدية

لنعلم أن جميع المسلمين متوافقون في وحدانية الله تعالى، فهو الخالق الواحد والصانع المدبر لهذا العالم، وأنه تعالى متصف بصفات الكمال الثبوتية الواجبة له تعالى، والتي ذكرها في كتابه العظيم أو ثبتت في سنة نبيه الكريم، والخلاف في تفسير وتأويل هذا الصفات:

1- فوافق ابن الغرس مذهب الماتريدية والأشاعرة في ذلك؛ فذهبوا إلى أن الباري متصف بصفات الكمال من السمع والبصر والقدرة والعلم وغيرها، فهي صفات قائمة بذاته

⁽⁷⁴⁾ سورة مريم، الآية: (42).

⁽⁷⁵⁾ سورة الحج، الآية: (14).

⁽⁷⁶⁾ البروج، الآية: (16).

⁽⁷⁷⁾ رواه البخاري في صحيحه، كتاب الاعتصام بالكتاب والسنة، برقم: (6882).

وأزلية، فهو قادر بقدرة ليست كقدرة المخلوقين، وعالم بعلم ليس كعلم المخلوقين وسميع بصفة تسمى السمع وليست كسمع المخلوق، ومتكلم بكلام، ومريد بإرادة، وهكذا في بقية الصفات.

2- وذهبت الفلاسفة والمعتزلة وكذلك الجهمية، والشيعنة الإمامية والإباضية وغيرهم؛ إلى أنّ الله تعالى عالم بلا علم، وسميع بلا سمع، وقادر بلا قدرة وهكذا، فقد نفوا الصفات الزائدة على الذات؛ فهو سبحانه وتعالى كما يقولون؛ عالم بالذات بلا علم، وقادر بذاته بلا قدرة، وسميع بذاته بلا سمع، وهكذا في بقية الصفات.⁽⁷⁸⁾

والذي دفعهم لقولهم هذا؛ أنّ القديم عندهم ذات واحدة قديمة، ولا يجوز تعدد القدماء لديهم، ولا يجوز إثبات نوات أخرى قديمة مع الباري. واستثنى المعتزلة من قولهم هذا صفة الإرادة؛ فهي عندهم زائدة على الذات، فالباري مريد بإرادة زائدة على الذات يخلقها في غير محل، وكذلك صفة الكلام؛ فهو سبحانه متكلم بكلام زائد على الذات، يخلقه الباري في جسم ما يكون هو المتكلم، كما في قصة موسى عليه السلام،⁽⁷⁹⁾.

وهكذا كان ابن الغرس وجمهور أهل السنة والجماعة من الأشاعرة والماتريدية وسطاً بين نفاة الصفات المعطلة، وبين المجسمة القائلين بأن الله علماً كالعلوم، وقدرة كالقُدْر، وسمع كالأسماع. وسمي الأشاعرة الصفاتية لإثباتهم صفات الله القديمة.⁽⁸⁰⁾

قال ابن الغرس رحمه الله شارحاً لمتن النسفية: (وله سبحانه صفاتٌ) مَوْجُودَةٌ (أَزَلِيَّةٌ قائمةٌ بذاته تعالى)؛ زايد وجُودها على وجُودِ الذات، وهي عند جمهور الأشعرية سبعة، وعند الماتريدية ثمانية، وعند قدماء المتكلمين من مشايخ ما وراء النهر أكثر من ذلك.⁽⁸¹⁾ ومن المُستحيل عقلاً أن يُطلق اسم مشتق على ذات، ولم يَقم بتلك الذات معنى وحقيقة الاشتقاق؛ فلا نقول عن فلان أنه: قاتل؛ إلا أن يقع منه معنى وحقيقة القتل ويتلبس به، ولا نقول قادر إلا أن يكون معنى وحقيقة القدرة متحققة به، وهكذا.

وهذه الصفات المعنوية أو صفات المعاني، أو الصفات الذاتية، أو النفسية، أو الأزلية كما سماها المتكلمون⁽⁸²⁾. وهي صفات قائمة بذاته تعالى؛ وهي عبارة عن سبع صفات عند

⁽⁷⁸⁾ د. قحطان عبد الرحمن الدوري، العقيدة الإسلامية ومذاهبها، ط:4، لعام 1435هـ \ 2014م، بيروت- لبنان- ص (272..)

⁽⁷⁹⁾ أبو حامد محمد بن محمد الطوسي، المعروف بالغزالي، (ت: 505)، الاقتصاد في الاعتقاد، ت: عبد الله الخليل، دار الكتب العلمية، بيروت، ط:1، 1424هـ \ 2004م، ص (79).

⁽⁸⁰⁾ د. قحطان الدوري، العقيدة الإسلامية ومذاهبها، ص (184).

⁽⁸¹⁾ - شرح ابن الغرس على عقائد الإمام النسفي، المخطوط الأصل النسخة التركية، ص (8).

الأشاعرة آفة الذكر، وزاد عليها الماتريديّة صفة التكوين فأصبحت ثمان صفات عندهم. (83)

ووافق ابن الغرس النّسفي في صفة التكوين، وأسهب في تفصيلها وبيانها؛ فهي أي التكوين صفة نفسية قائمة بذاته تعالى، وتعني إخراج الممكن المعدم إلى الوجود، فهو سبحانه خالق وثبت له الخلق؛ أي التكوين والإيجاد. كما أنّ صفة التكوين قديمة وتعلقها بالمُكوّنات حادث، وبهذا يكون لصفة التكوين معنيان: الأول الصفة النفسية؛ أي مبدأ الإيجاد بالفعل. والثاني: التكوين بالفعل؛ أي تعلق الصفة بالمكوّن. خلافاً لمذهب الأشعرية. وخلاصة القول: أن مبدأ إيجاده تعالى للمخلوقات صفتي القدرة والإرادة عند الأشعرية، وعند الماتريديّة مبدأ الإيجاد هي التكوين كصفة أزلية وكذلك الإرادة، فالخلاف بينهما تحقيقي.

ومشايخ ما وراء النّهر الذين أشار إليهم ابن الغرس: كأبو معين ميمون بن محمد النّسفي الحنفي، والذي ذكر أنّ صفات الله غير متناهية، وصفات الأفعال مستقلة، وليست راجعة إلى التكوين فقط؛ كالتخليق والترزيق والإحسان والإنعام والإذلال والرحمة والمغفرة... فكل هذه الصفات صفات أزلية قديمة لا هو ولا غيره... وأمّا القول عند الأشعرية أنها كلها صفات مخلوقة؛ فلو لم يكن سبحانه خالقاً لم يخلق الخلق، ولو لم يكن رازقاً لم رزق الخلق.. والجواب على ما قالته الأشعرية: أنّ هذه الصفات قائمة بذاته تعالى في الأزل، ولو لم تكن كذلك لكانت ذات الباري محلاً للحوادث، وهذا ممتنع. وذلك في كتابه بحر الكلام. (84)

ونسب السّعد التفتازاني ذلك لبعض علماء ما وراء النهر. وذهب بعض المتكلمين الى ذلك، لكنهم أرجعوا جميع صفات الأفعال إلى التكوين.

وكذلك ذكر القزويني عدم حصر الصفات بعدد مُعيّن، والإيمان بكل ما جاء في الكتاب والسنة، فلم يحصرها في السبعة كما فعل الأشاعرة أو في الثمانية. (85)

المبحث الرابع: موقف ابن الغرس من الصّفات الخبريّة

تُقسّم صفاته تعالى إلى صفات ذاتية، وصفات خبرية أو سمعية نقلية، كما ذكرت سابقاً، والصفات الذاتية تدل على صفاته تعالى النفسية القائمة بذاته ولا تنفك عن الذات؛ كالعلم والقدرة

(82) أبو الحسن سيد الدين علي بن أبي علي بن محمد بن سالم الثعالبي الأمدي، (ت: 631هـ)، غاية المرام في علم الكلام، ت: حسن محمود عبد اللطيف، المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية، القاهرة، (ج1 ص38). (د،ت).

(83) شرح ابن الغرس على عقائد النسفي، المخطوط الأصل، النسخة التركية، ص(8).

(84) أبو معين ميمون بن محمد النسفي، (ت: 508هـ)، بحر الكلام، ت: محمد السيد البرسيجي، الناشر: دار الفتح للدراسات، عمان، ط1، لعام: 1435هـ \ 2014م: (104...106).

(85) أبو طاهر بن محمد بن أحمد القزويني، سراج العقول في منهاج الأصول، تحقيق: مصلح أحمد نبي، رسالة ماجستير في كلية العلوم- جامعة القاهرة، ص (47). (د-ط)، (د-ت).

والحياة والسمع والبصر... وأمّا الصفات النقلية أو الخبرية الفعلية؛ فما ثبت للباري سبحانه، وذلك من ظواهر الآيات والأحداث الصحيحة؛ كالاستواء على العرش والغضب والرضا واليد والوجه والعلو والنزول، وهناك صفات ذاتية فعلية كالكلام والخلق والرزق. (86)

وهكذا فالنصوص التي تشتمل على صفات خبرية، والصفات الموهمة للتشبيه كاليد والوجه وغير ذلك؛ فموقف الماتريدي التأويل، وكذلك الأشاعرة والمعتزلة (87). والحقيقة أنّ للأشعري قولان: الأول منها؛ عدم التأويل؛ فله سبحانه يد تليق بذاته، ليست كالمخلوقين، وكذلك الوجه وجب الإقرار بها جميعاً، وهكذا النزول وغيره من صفاته تعالى وأفعاله، وهذا ماقرره في الإبانة، ونحا فيه على طريقة السلف. والقول الثاني: التأويل؛ تأويل هذه الألفاظ على وجوه يحتملها فأول اليد بالقدرة. فالأشاعرة اختلفوا في تلك الصفات الخبرية على قولين. (88)

ولقد ذكر ابن الغرس شيئاً من الصفات الخبرية شارحاً لمتن النسفي وموافقاً له: (ولا يَتَمَكَّنُ فِي مَكَانٍ) لَأَنَّ التَّمَكَّنَ عِبَارَةٌ عَنِ نَفُوضِ بُعْدِ امْتِدَادِ قَائِمٍ بِالْجِسْمِ فِي بَعْدِ آخِرٍ، مُتَوَهِّمٌ عِنْدَ الْمُتَكَلِّمِينَ، وَمُحَقِّقٌ عِنْدَ الْفَلَّاسِفَةِ. وَالبُعْدُ الثَّانِي هُوَ الْمَكَانُ؛ وَهُوَ مُرَادِفٌ لِلْحَيِّزِ عِنْدَ الْفَلَّاسِفَةِ... وَاللَّهُ تَعَالَى مُنَزَّرٌ عَنِ الْبُعْدِ وَالْإِمْتِدَادِ وَشُغْلِ الْحَيِّزِ بِإِجْمَاعِ الْعُقَلَاءِ مِنَ الْمُتَكَلِّمِينَ وَالْفَلَّاسِفَةِ (89).

إنّ محدث ومكوّن العالم قديم ومتصف بصفات الكمال كلّها؛ ولذلك لا يتصور أن يكون حادثاً، فهو لا يتمكن في مكان من الأمكنة كالحوادث، ولا يتحيز في فراغ ما، ولا يكون في جهة من الجهات، فالباري منزّه عن كل ذلك؛ لأنها دلائل تدل على الحدوث والإمكان.

الرد على الكرامية والمشبهة

لقد أشار المؤلف إلى المَجَسِّمَةِ والمُشَبَّهَةِ مِنَ الْكِرَامِيَّةِ وَالْحَشَوِيَّةِ وكذلك الهشامية من غلاة الروافض، ورد عليهم أقوالهم وضلالهم: فَرَدَّ رَحِمَهُ اللَّهُ عَلَى الْكِرَامِيَّةِ وَإِمَامِهِمْ مُحَمَّدَ بْنَ كِرَامٍ؛ الَّذِينَ قَالُوا أَنَّهُ سَبْحَانَهُ وَتَعَالَى جِسْمٌ حَيْثُ دَعَا إِلَى تَجْسِيمِ مَعْبُودِهِمْ، وَأَنَّ لَهُ حَدَّ وَنَهَايَةَ مِنْ تَحْتِهِ، وَأَنَّهُ مُسْتَقَرٌّ عَلَى الْعَرْشِ وَتَجُوزُ عَلَيْهِ الْحَرَكَةُ وَالنُّزُولُ، وَأَنَّهُ جَوْهَرٌ، وَقِيلَ يَمْلَأُ الْعَرْشَ. وَكَذَلِكَ رَدَّ عَلَى مُشَبَّهَةِ الْحَشَوِيَّةِ الَّذِينَ شَبَّهُوا اللَّهَ بِمَخْلُوقَاتِهِ، وَلَمْ يَتِمَكَّنُوا مِنْ فَهْمِ إِلَهٍ مَوْجُودٍ إِلَّا فِي جِهَةٍ، فَأَثْبَتُوا الْجِهَةَ، وَالْجِهَةَ أَلْزَمَتْهُمُ بِالضَّرُورَةِ وَقَادَتْهُمْ إِلَى إِثْبَاتِ الْجِسْمِيَّةِ وَالتَّقْدِيرِ وَالِاخْتِصَاصِ وَالْقَوْلِ بِصِفَاتِ الْحُدُوثِ، حَتَّى أَنَّهُمْ فَسَرُوا الْإِسْتِوَاءَ بِالِاسْتِقْرَارِ، وَحَتَّى قَالُوا أَنَّ

(86) - عبد الرحمن بن ناصر البراك، شرح العقيدة الطحاوية، دار التدمرية، الرياض - السعودية. ط: 2، لعام: 1429هـ / 2008م. ص (56).

(87) الدوري، العقيدة الإسلامية ومذاهبها، ص (205).

(88) د. الدوري، العقيدة الإسلامية ومذاهبها، ص (189).

(89) شرح ابن الغرس على عقائد الإمام النسفي، المخطوط الأصل النسخة التركيبية، ص (7).

الله دم ولحم وله أعضاء. وكذلك رَدَّ المؤلف ابن الغرس رحمه الله على الهشامية من غلاة الروافض؛ الذين أثبتوا له سبحانه وتعالى الصورة والجوارح كما قال القرطبي.⁽⁹⁰⁾

فبالخلاف مع الكرامية والمشبهة واضح جلي؛ حيث ذهبوا إلى أن الله مستقرُّ على العرش؛ مستدلين بقوله تعالى: (الرَّحْمَنُ عَلَى الْعَرْشِ اسْتَوَى)⁽⁹¹⁾؛ أي بمعنى استقر وتمكن، فجعلوا الله مستقرُّ على العرش، متصل به، متمكن منه، كاتصال الملك على عرشه. وزعم بعضهم: أن له جهة الفوقية، وهو على عرشه، إلا أنه غير متمكن منه، ولا متصل به، وتعالى الله عما يقولون. ولكن ما يناقض ويهدم قولهم عقلاً؛ أن يقال لهم:

أولاً: العالم حادث، والعرش جزء من الحادث، فلو استقرَّ على العرش لكان حالاً به؛ والحال في الحادث حادث، ولكن الله قديم فبطل قولهم. وثانياً: الله موجود وأزلي ولا شئى قبله، وهو كان قبل العرش، فلو كان مستقراً عليه لكان محتاجاً إليه، وهذا محال؛ لأنَّ المحتاج إلى الحادث حادث مثله. ويستحيل أن يكون العرش قديماً كقدم الباري؛ لأنَّ ذلك يعني تعدد القدماء، وهو محال. ثالثاً: لو كان الباري متمكناً من عرشه كما زعموا جهلاً؛ فإنَّه أن يكون مساوياً له، أو ينقص عنه، وبالتالي سيكون متناهيماً بالضرورة وهو محال عقلاً؛ لأنَّ التناهي من مزايا المقادير والحدود المختصة بالأجسام. ولو كان الباري أزيد من المكان المتصل به؛ فيلزم تجزئته ضرورة؛ كون جزء منه متمكن على العرش، وجزء منه خارج العرش، وهذا محال عقلاً بحق الباري سبحانه.⁽⁹²⁾

واستدلّاهم بالآية فليس حُجَّة لهم؛ إذ ورد في الاستواء عدة معاني في لغة العرب وهي

:⁽⁹³⁾

⁽⁹⁰⁾ ينظر: السفاريني الحنبلي، لوامع الأنوار البهية وسواطع الأسرار الأثرية لشرح الدرّة المضية، (ج ١/ص ٩١).

القاهر بن طاهر بن محمد بن عبد الله البغدادي التميمي الأسفراييني، الفرق بين الفرق وبين الفرقة الناجية، (ت: 429هـ) الناشر: دار الأفاق الجديدة، بيروت ط 1977م، (ج ١/٢١٧-ص ٢٠٣). أبو حامد محمد بن محمد الطوسي الغزالي، الاقتصاد في الاعتقاد، ت: عبد الله محمد الخليفي، الناشر: دار الكتب العلمية، بيروت، ط ١٤٢٤-١٩٩٤م، (ج ١/ص ٤٧).

⁽⁹¹⁾ سورة طه، الآية: (5).

⁽⁹²⁾ ينظر: شرح رمضان أفندي على العقائد النسفية، دار سعادت، ص (108).

⁽⁹³⁾ ينظر: شهاب الدين محمود بن عبد الله الحسيني الألووسي، (ت: 1270هـ)، تفسير الألووسي روح المعاني، ت: علي عبد الباري عطية، دار الكتب العلمية، بيروت، ط: 1، لعام 1415هـ، عدد الأجزاء: 16، (ج 12/ص 355)، (ج 18/471).

1- بمعنى قصد وتوجه إليها و انتهى إذا عدي الفعل استوى بإلى؛ كقوله تعالى: (ثم استوى إلى السماء)،⁽⁹⁴⁾ ولا دليل لهم هنا.

2- بمعنى التمام والكمال؛ كقوله تعالى: (ولمّا بلغ أشدّه واستوى)،⁽⁹⁵⁾. وتعني تمّ واكتمل عقله، ولا دليل لهم هنا أيضاً.

3- بمعنى الاستيلاء والغلبة والملك؛ وذلك متى عدي بعلى؛ الآية: (الرَّحْمَنُ عَلَى الْعَرْشِ اسْتَوَى)⁽⁹⁶⁾؛ وكقولنا: استوى زيد على عرش العراق والشام. أي ملك وسيطر. وإن لم يجلس على أي عرش، وهذا رأي الزمخشري.

4- وبمعنى استقرّ وتمكن؛ كقوله تعالى: (واستوتّ على الجودي)؛ أي استقرت وتمكنت. وهكذا فما دام اللفظ (استوى) يحتمل هذه المعاني؛ فلا يجوز تخصيصه والاحتجاج به بمعنى خاص عملاً بقول أهل اللغة: (الدليل إذا تجاذبته وتطرقت إليه الاحتمالات بطل به الاستدل والإثبات).

فهذه الآيات الكريمة الدالة على ثبوت اليد والوجه أو صفات أفعاله تعالى؛ كالنزول والمجيئ والغضب وغيرها؛ لا يمكن أن تُحْمَلَ على ظواهرها، كما قالت المُجَبِّمَةُ والمُشَبِّهَةُ؛ لأنّه سيلزم من قولهم وفهمهم ثبوت الجسمية له تعالى، وثبت لدينا سابقاً أنّ هذا كله محال عقلاً. ولهذا فأهل الإسلام على قولين في الصِّفَاتِ النَّقْلِيَّةِ الْخَبْرِيَّةِ سواء أكانت صفات لذاته أو لأفعاله:

الأول: التفويض؛ مذهب السلف، فهذه الآيات ومعانيها المتشابهات تجري على ظواهرها مع القول بالتنزيه التام، والدال عليه قوله تعالى: (ليس كمثله شيء وهو السميع البصير)،⁽⁹⁷⁾. وهؤلاء يؤمنون بما جاء في كتاب الله تعالى وفي سنة نبيه، ولا يخوضون في تفسيره وتأويله، فيكون علمها إلى الباري، ويمرونها كما جاءت، مع إقرارهم بنفي التجسيم والشبيه. كما قال ربّيع

⁹⁴ سورة فصلت، الآية: (11).

⁹⁵ سورة القصص، الآية: (14).

⁹⁶ سورة طه، الآية: (5).

⁹⁷ ومنهم الإمام أبو حنيفة، والإمام مالك، والإمام أحمد والشافعي، ومحمد بن الحسن، وعبد الله بن المبارك، وخالد بن سليمان صاحب سفيان الثوري، وإسحاق بن راهويه، ومحمد بن إسماعيل البخاري، والترمذي، وأبو داود السجستاني. تفسير الألوسي، روح المعاني، (ج2ص86)، (ج8،472،474،473).

ومالك بن أنس لما سئل عن الإستواء رحمهما الله، فقال مالك: الاستواء معلوم، والكيف مجهول، والإيمان به واجب، والسؤال عنه بدعة⁽⁹⁸⁾.

والثاني: التأويل؛ مذهب الخلف. حيث اضطروا إلى التأويل مع اتساع رقعة العالم الإسلامي، ودخول الكثير من الناس في الإسلام متأثرين بأفكار دياناتهم الوثنية السابقة والفلسفات اليونانية، والتي تجيز حلول الألهة وتجسدها، وأثاروا الكثير من الشبهات في عقائد المسلمين وصفات خالقهم. فبرز لهم علماء الكلام منافحين ومدافعين عن عقائد وأصول الدين، وحملوا تلك الألفاظ القرآنية إلى معانيها المجازية؛ مادامت اللغة العربية تحتل ذلك، والقرآن بلسان عربي مبين وملبيء بالمعاني الحقيقية والمجازية.

وابن الغرس موقفه موافق للنسفي وهو موقف أهل السنة والجماعة من الأشاعرة والماتريديّة من الصفات الخبرية في تأويلها، كما قال مختزلاً لكل ذلك: (ولا يُشْبِهُهُ شَيْءٌ)؛ من الأشياء كُلِّهَا عَيْنُهَا وَعَرْضُهَا، قال تعالى: (ليس كمثله شيء)⁽⁹⁹⁾؛ والمُشَابَهَةُ هي المُمَاتَلَةُ؛ فإن أُريدَ بالمماتلة الإتحاد في الحقيقة؛ فالننزيه عن ذلك غَنِيٌّ عن البيان. وإن أُريدَ المُشَابَهَةُ في الأوصاف؛ فمن المعلوم أَنَّهُ لا يُشَابَهُهُ مُمَكِّنٌ من المُمَكِّنات في وَصْفٍ من الأوصاف. فينفي ابن الغرس عن الباري الماهية والكيفية والكمية والجهات؛ لأنَّ هذا الألفاظ تستخدم في الموجودات الممكنة من الأجسام.⁽¹⁰⁰⁾

⁹⁸ الغزالي، الاقتصاد في الاعتقاد، ص (26).

⁹⁹ سورة الشورى، الآية: (11).

¹⁰⁰ شرح ابن الغرس على العقائد النسفية، النسخة الأصل، ص: (7،8).

المبحث الخامس: موقف ابن الغرس في مسألة كلام الله تعالى

وقال ابن الغرس شارحاً لمتن النسفي وموافقاً له: (والكلام)؛ الذي بواسطة كثرة مباحثه سُمِّيَ هذا الفنُّ؛ عِلْمُ الكتاب ، (وهو سُبْحانه وتعالى مُتَكَلِّمٌ)؛ أزلّاً وأبداً، بكلامٍ نفسيٍّ قديمٍ، وهو؛ أي الكلام، صِفَةٌ ثابتةٌ له تعالى قائمةٌ به، (أزليَّةٌ)؛ كما هو شأن سائر الصِّفَاتِ الثُّبوتِيَّةِ، وذلك لأنَّه ثَبَّتَ قطعاً أنَّه سبحانه وتعالى مُتَكَلِّمٌ، فثَبَّتَ له مَأْخُذُ الاشتقاق، وهو الكلام كما تقدَّم بيانه. وأشار بذلك إلى الرِّدِّ على المُعْتزَلِيَّةِ؛ حيثُ ذهبوا إلى أنَّه سبحانه وتعالى مُتَكَلِّمٌ بكلام ليس هو صفة نفسية قائمة به تعالى. بل الكلام في الكلام كالصِّفَاتِ من العلم والقدرة⁽¹⁰¹⁾

فيرى ابن الغرس ويوافق الإمام النسفي في رأيه وهذا مذهب أهل السنة والجماعة من الشاعرة والماتريديَّة: في أنَّ الله تعالى متكلم بكلام ومتصف بصفة الكلام النفسي؛ وهي صفة قديمة وأزلية قائمة بذاته من الصفات الثبوتية؛ وهو ليس من جنس الحروف والأصوات، (ويمكن أن نقول ونشبه كلامه تعالى؛ كالكلام الذهني عند البشر، والله المثل الأعلى، وإنَّما من باب التقريب). ووصفة الكلام صفة واحدة لا تكثر فيها ولا اختلاف، وانقسامها للأمر والنهي والخبر فذلك بحسب المتعلقات مع وحدتها في ذاتها، فهي كلام واحد، وكلام الله قديم أزلي غير مخلوق؛ ومعبر عنها بالقرآن اللفظي المكتوب والمسموع والمقروء، فمكتوب ما يدل على صفة الكلام، لا هي نفسها حقيقة؛ لأن ذلك محال فهي قائمة بذات البارئ.

وهكذا فالكلام صفة قائمة بذاته تعالى، وليس كما تقول المعتزلة: أن الكلام قائم بغيره؛ فكما ذكرنا سابقاً يستحيل أن توصف أي ذات بوصف ما، ولا يوجد فيها معنى وحقيقة أصل الاشتقاق لتلك الصفة؛ فالشارب هو من شرب وهكذا. وكلام الله أزلي لا كما قالت الكرامية: بأنه حادث. وكلامه تعالى ليس صوت ولا حرف، خلافاً لما قالت الحنابلة: أنَّ كلامه من جنس الأصوات والحروف إلا أنه قديم.

وبين ابن الغرس: أنَّ الكلام النفسي له آفة وسكوت معنويان كما للكلام اللفظي؛ فالكلام النفسي هو تدبير وتهيئة الكلام في النفس بداية، ثم التكلم به باللسان. وهو مناف للسكوت النفسي الداخلي؛ والذي يكون بالعجز وعدم القدرة على تدبير الكلام لآفة، أو بقدرة تدبيره ولكن مع السكوت. والله أمر ونه ومخبر بكلامه؛ فهي صفة واحدة؛ لا تكثر في ذات الصفة، وإنما يزداد الكلام بازدياد واختلاف وكثرة المتعلقات والإضافات، وذلك كبقية الصفات. فصفة الكلام قديمة ، ولكن الحدوث يكون في الإضافات والمتعلقات؛ فإن تعلقت بأمر أو نهي أو إخبار، كانت أمراً أو نهياً أو خبراً.

⁽¹⁰¹⁾ شرح ابن الغرس على عقائد الإمام النسفي، المخطوط الأصل النسخة التركيبية، ص (9).

وبين ابن الغرس: أن للشيء وجودات أربعة؛ وجود في الأعيان، ووجود في الأذهان، ووجود في العبارة، ووجود في الكتابة (كتبي). وسوف اضرب لذلك مثلاً:
وليكن الثلج: فالثلوج لها وجودات أربعة: أولاً؛ عيني أو حقيقي، في الخارج يبصر ويرى وتشعر ببروته عند اللمس. وثانياً؛ له وجود ذهني، فتتطبع صورته في الذهن ويعرف. وله وجود في البيان والعبارة؛ من خلال اللفظ الدال عليه فيقال: (ثلوج). ورابعاً؛ له وجود كتبي بالبنان؛ أي الخط والنقش الدال عليه، فنكتب (ثلج). وهكذا في كل شيء. فالوجود الحقيقي العيني المشاهد هو الحقيقة الماثلة للأشياء، وأما ما بقي من وجودات فهي دالة فقط على الوجود العيني الحقيقي، وليست نفسه وذاته؛ فعند التلفظ أو كتابة أو تذكر الثلوج لا نتصل به بجوارحنا ولا نشعر ببرودته أبداً.

وهكذا الأمر والقول بصفة الله تعالى الكلام: فلكلام الله تعالى: له وجود عيني حقيقي، وهو أزلي قائم بذاته تعالى، وكلام الله تعالى وجود ذهني محفوظ لدينا جميعاً، وكلامه تعالى أيضاً وجود لفظي نطقي نلحظه عند تلاوة القراء، وكلام الباري سبحانه وجود كتابي منقوش ومُدُون في المصاحب والكتب. فالقرآن كلام الله القديم؛ أي نعني صفته وكلامه النفسي. وإن قلنا القرآن المخلوق فنعني به؛ أي الوجودات الثلاثة التي تدل على صفته تعالى وكلامه النفسي. نشأ خلاف كبير في مسألة خلق القرآن؛ وهذه مسألة معروفة في التاريخ:

والحقيقة نشبت فتنة عظيمة من هذه المسألة، وبلغت أشدها في زمن المأمون، فقد قتل وغدب كثير من أعلام المسلمين في ذلك الوقت، ممن قالوا بأنه غير مخلوق، وأنكروا على القائلين بخلق القرآن. وعلى رأسهم الإمام أحمد بن حنبل ومنشأ هذا الخلاف؛ في إثبات الكلام لله تعالى كصفة قديمة قائمة بذاته، أو نفيه، فقد نفته المعتزلة وقالت كلامه تعالى مخلوق.⁽¹⁰²⁾

أقوال أهل الكلام واختلافهم في مسألة كلام الله

أولاً: وذهب لهذا القول ابن الغرس وموافقاً للإمام السفي وهو قول كافة الأشاعرة والماتريديّة من أهل السنة والجماعة...كلام الله حقيقة صفة أزلية قائمة به، وهو كلام نفسي ليس من جنس الحروف والأصوات، وكلامه تعالى منافي للسكوت والآفات. وهو تعالى أمر ونه ومخبر بكلامه. والذي يظهر من كلامه تعالى ويعبر عنه بالألفاظ من الحروف والأصوات على الألسنة المختلفة وما يظهر عليها من معاني القرآن فهذه مخلوقة وحادثة ولا تقوم بذاته تعالى، كالقرآن اللفظي المتلو وغيره من ألفاظ الكتب السماوية. وخلاصة القول: القرآن بمعناه النفسي

⁽¹⁰²⁾ أبو عبدالله أحمد بن محمد بن حنبل بن هلال بن أسد الشيباني، (ت: 241هـ)، الرد على الجهمية والزندقة، ت: صبري بن سلامة شاهين، الناشر: دار الثبات للنشر، الرياض السعودية. ط: 1، ص (34،35).

ليس مخلوقاً، وأمّا القرآن بألفاظه التي تقرأ وتتلّى وتكتب فهذا مخلوق... ولكن لا ينبغي أن يقال: القرآن مخلوق، ولو قصدنا شقه اللفظي المكتوب، إلا في مجال التعليم والبيان في هذه المسألة الخلافية.

ثانياً: وذهبت الكرامية والحنابلة: فقالت الكرامية أنّ كلام الله تعالى وقوله من جنس الحروف والأصوات، وأنه حادث، وقالوا أن كلامه قائم بذاته؛ فهم يرون قيام الحوادث بذاته. والحنابلة قالوا مآقاله الكرامية فكلامه تعالى عندهم من جنس الحروف والأصوات، وقائم بذاته، وهو قديم، ومنهم من غلا بقوله جهلاً، فجعلوا المصحف والجلد والغلاف قديمان.

ولا يخفى بطلان ذلك؛ فإذا كان الله قديماً فيستحيل قيام الحوادث بذاته، فما حلت به الحوادث فهو حادث.

ثالثاً: وأمّا مآقالته المعتزلة والشيعة الإمامية: انطلقت المعتزلة في قولها بخلق القرآن؛ في كونه مخلوق في الأجسام والأجرام، وكلام الباري عندهم مؤلف من حروف وأصوات، وهي حادثة ومخلوقة يخلقها الله في غيره من الملائكة والرسل أو اللوح المحفوظ. فكلامه تعالى في رأيهم ليس قائم بذاته، بل حادث؛ لأنّ من لوازمه الحروف والأصوات وهذا مستحيل بحق الباري، وإلى هذا القول ذهبت الشيعة الإمامية.⁽¹⁰³⁾

المبحث السادس: موقف ابن الغرس في مسألة رؤية الله تعالى

يعتقد أهل السنة والجماعة جواز رؤية الله تعالى في البصر عقلاً ونقلًا، وأمّا المعتزلة فقد ذهبوا إلى أنّ الرؤية غير جائزة لا نقلًا ولا عقلاً... ورأيهم هذا وسطاً بين: المُشبهة الذين قالوا بأنّه تعالى يرى مكيفاً محدوداً كباقي المرئيات المشاهدة وبين المعتزلة والجهمية ومن وافقهم بأنّه تعالى لا يرى أبداً.⁽¹⁰⁴⁾

ووافق ابن الغرس الإمام النّسفي وأهل السنة والجماعة في جواز رؤية الباري سبحانه وتعالى، ويكون ذلك في الآخرة، فقال شارحاً لمتن النسفي: (ورؤية الله تعالى)؛ بمعنى الانكشاف التّام بالبصر، وقيل هي إثبات الشّيء بحاسة البصر، (جائزة)؛ أي مُمكنة في الدُّنيا والآخرة، (في العَقْل)؛ لأنّ الأصل الإمكان، وعلى مُدّعي الامتناع البَيان. وقد استدل أهل الحقّ

⁽¹⁰³⁾ ينظر: إبراهيم اللقاني، القول السديد في شرح جوهرة التوحيد، ت: علي عثمان جرادي، بيروت، الناشر: دار الكتب العلمية، ط: 1، لعام 1434هـ\2013م، ص(84). د. قحطان عبد الرحمن الدوري، ورشدي عليان، أصول الدين الإسلامي، بيروت ط: 2، لعام 1432هـ\2011م، ص(123). أبو الحسن الأمدي، غاية المرام في علم الكلام، (ج1\ص88)،

⁽¹⁰⁴⁾ ينظر: د. قحطان الدوري، العقيدة الإسلامية ومذاهبها، ص (188).

على الإمكان بسؤال موسى عليه الصلوة والسلام حيث قال: (ربِّ أرني أنظر إليك) ، ولو كانت مُمتنعة لما سألتها ؛ لأنه لا يجوزُ عليه الجهل بما يمتنعُ في حقِّه تعالى. (واجبةً بالنقل)؛ يعني أنَّ الشَّارع أخبرَ بوقوعها للمؤمنين بالآخرة، وإخبارُه صادقٌ قطعاً، (وقد وردَ الدليلُ السَّمعيُّ)؛ من الكتاب والسُّنَّة، (بإيجاب)؛ أي إثبات، (رؤية المؤمنين لله تعالى في الدَّار الآخرة)؛ في الجنَّة، أو فيها أو في الموقف أيضاً؛ أمَّا الكتاب فقوله تعالى: (وجُوءٌ يَوْمَئِذٍ ناضِرَةٌ إلى رَبِّها ناظِرَةٌ) ، وتَظُرُّ الوجوه إنَّما يكون بحاسةِ البصر، ولهذا عُديَّ (بالى)، ولو كان النَّظَرُ ههنا بمعنى الانتظار لتعدى بنفسه، كما في قوله تعالى: (انظُرُونَا نَقْتَبِسْ مِنْ نُورِكُمْ)، أي انتظرونا⁽¹⁰⁵⁾.

فروية الباري ثابتة وواقعة بالدليل السمعي من الكتاب والسنة، وجائزة عقلاً، وذلك بالانكشاف التام بالبصر مباشرة، فهي رؤية حقيقية مثبتة على ما هو عليه جل وعلا. وليست رؤية الباري كما نرى الأجسام المادية الماثلة أمامنا في مكان من الأمكنة، فلا تكون رؤيته تعالى لا في مكان، ولا في جهة؛ كأمام أو خلف أو فوق أو تحت، لأنَّ الجهات من خصائص ولوازم الحوادث والممكنات. ولا تكون رؤيته تعالى من مقابلة؛ كما نشاهد الأشياء في المرآة حين نقابلها، وليس بطريقة انطباع صورة المرئي في حدقة العين، ولا تكون رؤيته تعالى بثبوت مسافة كروية الأجسام؛ والتي يستلزم رؤيتها كونها في مكان ثابت أو متحرك ليس ببعيد ولا قريب.

ويسهب ابن الغرس في توضيح هذه المسألة الخلافية بما ساقه من أدلة عقلية ونقلية، وسوف أفصل فيها:

فمن الدليل العقلي الواضح على جواز الرؤية؛ أنَّ الباري متصف بالوجود، وكل موجود تصحُّ رؤيته، فعند ما يبصر الإنسان الأشياء والحوادث من حوله، فإنما يبصرها بعلة وجودها وجود حقيقي عيني، ولو كانت معدومة؛ لاستحالت الرؤية، فالمعدومات لا يمكن أن ترى.

والله تعالى موجود وبالتالي تصحُّ رؤيته تعالى، فالباري سبحانه هو واجب الوجود ؛ ولم يرد نص يمنع رؤية واجب الوجود، بل النصوص المتواترة تؤيد الرؤية، والعقل لا يمنع رؤية الباري في الدنيا ولا في الآخرة... فكل موجود تصح رؤيته سواء أكان من الممكنات الحوادث، أو كان واجب الوجود... والله تعالى يخلق القدرة على الرؤية في العبد إن كان في الدنيا أو الآخرة.⁽¹⁰⁶⁾

⁽¹⁰⁵⁾ شرح ابن الغرس على عقائد الإمام النسفي، المخطوط الأصل النسخة التركية، ص (11).

⁽¹⁰⁶⁾ ينظر: أبو الحسن الأمدي، غاية المرام في علم الكلام، (ج1\159).

وأما الأدلة النقلية التي ساقها⁽¹⁰⁷⁾: بقوله تعالى: (وجوه يومئذ ناضرة إلى ربها ناظرة)⁽¹⁰⁸⁾؛ فناضرة من النَّضارة والحسن والنعيم، وناظرة بالطاء؛ أي مبصرة وباصرة. ومن الأدلة النقلية أيضاً: قوله تعالى في حق الكافرين: (كلا إنهم عن ربهم لمحجوبون)⁽¹⁰⁹⁾؛ فمفهوم المخالفة من الآية يدل على أنه لما حجب قوم بكفرهم، فالمؤمنون به والطائعون ليسوا محجوبين عن رؤية ربهم.

واحتج ابن الغرس أيضاً بقوله تعالى: (ربِّ أرني أنظر إليك)⁽¹¹⁰⁾. فهذه الآية دليلاً على جواز رؤيته تعالى؛ لأنها لو كانت ممتنعة وغير جائزة لما سألها موسى عليه السلام، لأن الأنبياء والرسل معصومون عن الجهل بما يجوز وما لا يجوز في حق الباري سبحانه، فيكون سؤاله مع العلم والعصمة عبثاً وهذا ممتنع عقلاً.

وأيضاً فقد علق الله تعالى رؤيته على استقرار الجبل، وهذا أمر ممكن في ذاته عقلاً، وما علق على الممكن فهو ممكن، فهذا دليل آخر على جواز الرؤية في الآيات ذاتها،⁽¹¹¹⁾.

وفي الحديث تأكيد لهذا المعنى؛ فقد قال النبي الكريم: (أما إنكم سترون ربكم كما ترون هذا لا تضامون، أو لا تضاهون في رؤيته إنكم سترون ربكم كما ترون القمر ليلة البدر).⁽¹¹²⁾

والمسلمون إزاء رؤية الباري سبحانه وتعالى على قولين:

القول الأول: وذهب إليه ابن الغرس موافقاً للنسفي؛ فجوزوا الرؤية بالأبصار؛ وهذا قول جمهور المسلمين من أهل السنة والجماعة ومنهم الأشاعرة والماتريدية؛ فيرى سبحانه وتعالى رؤية حقيقية بالبصر من غير حدود ولا حلول ولا تكييف؛ بأي كيفية من الكيفيات المتصلة بروية الأجسام من صورة ومقابلة واتصال شعاع، وتكون الرؤية بلا إحاطة، فلا يقاس الغائب على الشاهد أبداً. وعند تجلي الخالق لعباده، فلا تطبيق الأفهام، وتعجز العقول في رؤية الله عن الفهم، ويحار العباد يومئذ في الجلال والعظمة والكمال وبهاء الخالق سبحانه.

القول الثاني: عدم جواز الرؤية؛ وذهب إلى ذلك المعتزلة، والجهمية والخوارج وغيرهم.

⁽¹⁰⁷⁾ ينظر: أبو عبد الله محمد بن عمر بن الحسن بن الحسين التيمي الرازي الملقب بفخر الدين الرازي خطيب الري، تفسير الرازي (مفاتيح الغيب التفسير)، (ت: 606هـ)، الناشر: دار إحياء التراث العربي، بيروت، ط: 3، لعام 1420هـ، (ج13ص103).

⁽¹⁰⁸⁾ سورة القيامة، الآية: (22).

⁽¹⁰⁹⁾ سورة المطففين، الآية: (15).

⁽¹¹⁰⁾ سورة الأعراف، الآية: (143).

⁽¹¹¹⁾ أبو الحسن علي بن إسماعيل بن إسحاق بن سالم بن موسى بن أبي بردة بي أبي موسى الأشعري، (ت: 324هـ)، الإبانة عن أصول الديانة، ت: فوقية حسن محمود، الناشر: دار الأنصار، القاهرة، ط: 1، لعام 1397هـ،

(ج1ص43)

⁽¹¹²⁾ - رواه البخاري في صحيحه، كتاب بدء الوحي، برقم: (573).

فالمعتزلة بقولهم هذا يزعمون أنهم ينزهون الله بنفيهم هذا، والحقيقة من لم يتوق النفي والتشبيه، زل ولم يصب التنزيه، فكيف يكون قولهم هذا تنزيهاً؛ فهل نفي صفة الكمال تنزيهاً، فالكمال في إثبات الرؤية مع نفي إدراك الرائي على سبيل الإحاطة، وليس بنفيها تماماً فالمعذوم لا يرى⁽¹¹³⁾. واستدل المعتزلة كما ذكر ابن الغرس: بقوله تعالى: (لا تُدْرِكُهُ الأبصار وهو يُدرك الأبصار)⁽¹¹⁴⁾؛ فالإدراك هنا يعني الإحاطة الكاملة بجوانب الشيء المرئي، فنفي الإدراك لا يستلزم نفي الرؤية، وبالتالي تحصل الرؤية دون إحاطة الرائي بجوانب المرئي، وهذا مستساغ عقلاً وواقع؛ فنحن نرى وندرك المرئيات من الأجسام دون الإحاطة التامة بها وبتفاصيلها وشروطها وجهاتها. ولا يقاس الغائب على الشاهد أبداً. أو أن يكون المعنى لا تراه ولا تدركه جميع الأبصار؛ بل المؤمنون يُمكنهم الله من رؤيته، وذلك لما حجب الكافرين عن رؤيته كما تقدم معنا. أو يكون المعنى لا تراه الأبصار في الدنيا جمعاً بين الأدلة.

وما دفع المعتزلة لقولهم هو: قياس الغائب على الشاهد؛ فقاوسا وزانوا شروط رؤية المرئي في الحياة الدنيا على رؤية الباري في الآخرة، وهذا وهم وضلال؛ ففي النشأة الآخرة تختلف كثير من الأحوال والشروط عن الحياة الدنيا، فالجسد في الآخرة لا يقبل الانحلال ولا الموت ولا الفساد، فيجعل الباري في الأجساد من الشروط والصفات ما يمكنها لتلك الحياة الخالدة المنعمة، ومنها رؤية الله تعالى. فالله تعالى سميع وبصير بخلق بلا حدقة وعين أو أذن وعصب؛ فلا يعجزه أن يُمكن عباده من رؤيته كيف شاء وبما شاء.

المبحث السابع: موقف ابن الغرس في مسألة أفعال العباد

بيّن ابن الغرس أنّ مذهب أهل السنة والجماعة من الأشاعرة والماتريدية هو أنّ الله خالق لأفعال العباد كلها سواء الاضطرارية أو اختيارية؛ وما هو الأصلح فليس بواجب على الله تعالى؛ ابن الغرس فقال:

(والله تعالى خالق لأفعال العباد)؛ كلّها الاضطرارية والاختيارية، (من الكفر والإيمان، والطاعة والعصيان)؛ وهو من عطف العام على الخاص. وذهبت المعتزلة إلى أنّ العبد خالق لأفعاله الاختيارية؛ لأننا نفرّق بالضرورة بين حركة الماشي وحركة المرتعش، ولو لم تكن أفعاله مخلوقة له؛ لما كُفّ بالفعل والتترك، ولبطلت قاعدة التكليف، وقال تعالى: (وإذ تخلق من الطين كهيئة الطير بيدني). واحتجّ أهل السنة بالعقل والنقل: أمّا العقل؛ فلأنّ العبد لو كان خالقاً لأفعاله

⁽¹¹³⁾ - ينظر: قطان عبد الرحمن الدوري، العقيدة الإسلامية ومذاهبها، ص (187، 407).

وينظر: أبي العز الحنفي الأذري المشقي، شرح العقيدة الطحاوية، (ج1 ص250).

⁽¹¹⁴⁾ سورة الأنعام، الآية: (103).

لكان عالماً بتفاصيلها، واللّازم باطلٌ، وهو علمه بتفاصيلها، فالملزوم باطل، وهو خَلَقُهُ لأفعاله، أمّا المُلازمة فلأنَّ إيجاد الشّيء بالقدرة والاختيار لا يكون إلا والمُوجدُ عالمٌ بذلك الشّيء على وجه التّفصيل، لأنّه يُمكن وقوع الفعل على وجه متفاوتة، فلا يقع على بعض الوجوه دون بعض إلا بالقصد إليه، ولا يكون ذلك إلا عن العِلْمِ به، قال تعالى: (أَلَا يَعْلَمُ مَنْ خَلَقَ).⁽¹¹⁵⁾ إذاً فعقيدة أهل السنة والجماعة بما فيهم الأشاعرة والماتريدية أنّ الأفعال والأحداث على قسمين:

الأول منها: الأفعال الاضطرارية والتي تقع على وجه القسر والاضطرار، وعدم اختيار العبد؛ فتحصل بأمر الباري وقدرته، وليس للعبد فيها كسب أو اختيار في وقوعها؛ وأمثلة ذلك كثيرة جداً فمنها: غلبة النوم، والأمراض، ونبضات القلب وحركات المرتعش، والصحة والفقر والكوارث الطبيعية، والفتنة والبلادة والجنون وغير ذلك؛ فكل ما ذكره بتقدير الله وخالقه وإيجاده، ولا كسب ولا خيار للعبد في وقوعها.

والثاني منها: وهي الأفعال والأحداث التي يكون للعبد فيها اختيار وسعي، ومباشرة في وقوعها، وهذا النوع أمثله كثيرة، فمنها: المشي والجلوس، وتناول الطعام وشرب الماء، وأفعال الكسب لطلب العيش، وأداء الأعمال التي كُفِّ العبد بإدائها، أو إيقاعه لأفعال العصيان وأعمال الشر، وهذه الأفعال يخلقها الله كلها؛ الآية: (وَاللَّهُ خَلَقَكُمْ وَمَا تَعْمَلُونَ)، أي خلقكم وخلق عملكم على تقدير (ما) مصدرية، أو وخلق الذي تعملون على تقديرها موصولة⁽¹¹⁶⁾؛ فالله يخلق هذه الأفعال بذاتها وحقيقتها، ولكن للعبد القصد والاختيار في إقاعها واكتسابها؛ والآية الدالة على ذلك قوله تعالى: (لَهَا مَا كَسَبَتْ وَعَلَيْهَا مَا اكْتَسَبَتْ)⁽¹¹⁷⁾؛ فالله تعالى يخلق جميع الأسباب والمقومات المادية لتكوين الفعل، وذلك بعد قصد العبد واختياره له، وبذلك يقع الفعل باكتساب العبد واختياره، ولا إجمار في ذلك. فهذه الأفعال الاختيارية مخلوقة لله تعالى؛ لأنها حصلت بتمكين الله للعبد، وتهيئت الباري لأسبابها ومقوماتها المادية، وهي بنفس الوقت تسمى كسب للعبد لأنها وقعت بقصده واختياره وتوجُّهه إليها، فإن قصد العبد الخير أو الشر وصف فعله هو بذلك؛ لأنَّ الفعل الحسن أو السيء مرتبط باختيار العبد وكسبه وإرادته.

وساق ابن الغرس دليلاً عقلياً على أنّ الله خالق لأفعال العباد: فلو كان العبد هو فعلاً خالقاً لأفعاله؛ لكان على علم تام بتفاصيلها ودقائقها، وذلك بالضرورة المتلازمة؛ فلا يمكن خلق وإيجاد شيء أو فعل بالقدرة والاختيار بدون أن يكون الخالق عالماً بتفاصيل ما خلق وأوجد.

⁽¹¹⁵⁾ - شرح ابن الغرس على عقائد الإمام النسفي، المخطوط الأصل النسخة التركية، ص (12).

⁽¹¹⁶⁾ الصافات: الآية (96). تفسير الألويسي، روح المعاني، (ج12 ص27)، (ج12 ص118).

⁽¹¹⁷⁾ البقرة: الآية (268).

وضرب ابن الغرس مثلاً لذلك: فالماشي إلى وجهته وقصده ومكانه لا يعلم أبداً بتفاصيل مشيته وعدد حركات أعضائه وعضلاته وسكناته فيها، وهذا أمر مسلم فيه.

وخالفت المعتزلة ، فذهبوا إلى أنّ: العبد هو خالق لأفعاله الاختيارية، مستدلين بحركة الماشي والمرتعش، وبأنّه لو لم يكن خالق وموجد لأفعاله لبطلت قاعدة التكليف...

وسوف نستعرض أقوال المتكلمين في مسألة خلق أفعال العباد:

القول الأول: ذهب أهل السنة من الأشاعرة والماتريدية ومن وافقهم؛ بأنّ الله سبحانه وتعالى هو المبدع والخالق لكل شيء فلا خالق غيره، فهو خالق لأفعال وأكساب العباد كلها، إلا أنّ العبد ليس مجبراً على فعله ولا مضطر أو ملجأ إليه، بل هو مختار ويملك الإرادة والقدرة على اختيار كسبه وأفعاله.⁽¹¹⁸⁾

القول الثاني: ذهبت الجهمية إلى أنّ الله خالق لأفعال العباد فيهم، وأنّ العباد مجبرون على أفعالهم، وليس لديهم القدرة ولا الاختيار على اكتساب أفعالهم؛ بل هم مُسَيَّرُونَ مجبرون كالأشجار التي تحركها الرياح، والجمادات والكواكب التي تتحرك و تسير بأمر الله وحده. القول الثالث: وهو قول المعتزلة ومن وافقهم؛ بأنّ الله ليس خالقاً لأفعال العباد، بل العباد والحيوانات هم الخالقون لأفعالهم وكسبهم، وهم القادرون عليها وذلك؛ بالقدرة التي أعطاهم الله إياها.⁽¹¹⁹⁾

فالأفعال عند الأشعرية مخلوقة مبدعة من الله، وهي كذلك مكتسبة للعباد، وبالكسب يكون التكليف، ويكون الثواب والعقاب. والكسب هو الاقتران بين الأفعال المخلوقة لله، واختيار العبد، فالله تعالى يخلق الفعل عند قدرة العبد وإرادته، لا بقدرة العبد وإرادته.⁽¹²⁰⁾ وهكذا فرأى أهل السنة والجماعة من الأشاعرة والماتريدية ومن وافقهم وسطاً بين الجهمية الجبرية؛ الذين جعلوا العبد مجبر لا يقدر على إحداث الفعل ولا كسبه، وبين المعتزلة الذين منحوا العبد القدرة على إحداث الفعل وكسبه.

والحقيقة أنّ قول المعتزلة هذا وكذلك الجهمية يتعارض تماماً مع مبدأ التكليف، فالإجبار يتعارض ويتناقض مع التكليف وغايته؛ فالمُجبر والمُسَيَّر لفعل بعينه لا يُكَلَّفُ بضدّه، فهذا تكليف بالمستحيل، وهكذا فلا يُمكن أن نميّز بين حركة المختار وحركة المضطر أو المرتعش على حدّ قولهم. فالحقيقة المشاهدة والواقع يثبتان خلاف ذلك فالعبد لا يصدر منه فعل إلا بعد قصده وإرادته وتوجهه إلى فعله.

⁽¹¹⁸⁾ - ينظر: الفزويني، سراج العقول في منهاج الأصول، ص (64).

وينظر: أبو الحسن اللامدي، غاية المرام في علم الكلام، ص (214...218).

⁽¹¹⁹⁾ ينظر: المصادر السابقة ذاتها وذات الصفحات.

⁽¹²⁰⁾ د. قحطان الدوري، العقيدة الإسلامية ومذاهبها، ص (184).

وما دفع المعتزلة لقولهم هذا؛ مسألة الهدى والضلال عندهم، فقولهم بوجوب فعل الأصلح للعبد على الله جرهم لقول ذلك، فقالت المعتزلة: الهدى من الله بيان طريق الصواب، والإضلال تسمية العبد ضالاً، أو حكمه على العبد بالضلال عند خلق العبد الضلال في نفسه... والدليل الذي ينقض ذلك قوله تعالى: (إنك لا تهدي من أحببت ولكن الله يهدي من يشاء)،⁽¹²¹⁾.

فالمعتزلة اضطروهم لقولهم هذا حذرهم من أن ينسبوا الشرَّ إلى الباري سبحانه؛ فمن مبادئ عقيدتهم أن فعل الأصلح للعبد واجب على الباري. وما عليه المصنف وأهل السنة والجماعة من الأشاعرة والماتريدية؛ بأنه لا يجب على الله شيء.

وأكد وذكر هذا المعنى الإمام الأشعري في رسالته فقال:

يستهلُّ الأشعري كلامه بالردِّ على المعتزلة القائلين: بوجوب فعل الأصلح للعبد، حيث ذهبوا إلى أن الله لا يُضِلُّ الكافرين؛ لأنَّ الكفر قبح والله لا يفعل القبيح، ولذلك يجب عليه فعل الأصلح لعباده⁽¹²²⁾.

والحسن والقبح عند الأشعري شرعي؛ لا يعلم إلا من جهة الشرع، فالحسن عند الأشاعرة حسن لأنَّ الله أمر به، والقبيح قبيح لأنَّ الله نهى عنه. فالعقول مختلفة متفاوتة في أحكامها، لا يمكن أن تهدي للحق في أحكامها، وغالباً ما يكون تحسينها وتقبيحها تبعاً للهوى، فمقياس الحسن والقبح عندهم الشرع وليس العقل.⁽¹²³⁾

فالمعتزلة انطلقوا في قولهم في أنه لو كانت أفعال العباد مخلوقة للباري سبحانه لبطلت قاعدة التكليف، ولما كلف الله أحداً من عباده، وكان الله فاعلاً لكل فعل من القبيح والحسن كما ظنوا، واستدلوا أيضاً على رأيهم هذا بقوله تعالى: (وَإِذْ تَخْلُقُ مِنَ الطِّينِ كَهَيْئَةِ الطَّيْرِ) ⁽¹²⁴⁾؛ فهذا دليل على أن العبد يخلق أفعاله؛ فنسب الله الخلق إلى عيسى عليه السلام.

والحقيقة أن المعتزلة لم يفرقوا في هذه المسألة بين شيئين: الأول؛ بين خلق الفعل أو لنقل تهيئة المقومات المادية المرتبطة به أو القوة في العبد لإيقاع الأفعال، وهذا ليس إلزاماً للعبد وإجباره على التلبس بالفعل وإنفاذه وإيجاده، والشيء الثاني؛ التلبس بالفعل ومباشرته وإيقاعه. فالخلق شيء، وحدث ووقوع الفعل بعد توجه العبد إليه وقصده إياه شيء آخر. فالله يخلق الفعل

⁽¹²¹⁾ شرح العقيدة الطحاوي، (ج1\137).

⁽¹²²⁾ أبو الحسن علي بن إسماعيل بن إسحاق... بن أبي بردة بن أبي موسى الأشعري، (ت: 324هـ)، رسالة إلى أهل الثغر بباب الأبواب، ت: عبدالله شاکر الجنيدى، الناشر: عمادة البحث العلمي بالجامعة الإسلامية، المدينة المنورة، ط: لعام 1413هـ. ص (136).

⁽¹²³⁾ د. قحطان الدوري، العقيدة الإسلامية ومذاهبها، ص (185).

⁽¹²⁴⁾ المائدة: الآية (110).

بعد توجه العبد إليه وقصده له ونيته في إيقاعه، وهذا هو الكسب المبني على إرادة العبد واختياره ويكون عليه الثواب والعقاب. والذي يتصف بالفعل إن كان حسناً أو قبيحاً هو من باشره وقام به وأوقعه بناءً على قصده واختياره، لا من خلقه؛ فالله خالق كل شيء، ولا يوصف تعالى بصفات ما خلق من خلقه.

وأما المراد في قوله تعالى عن عيسى عليه السلام في خلقه كهيئة الطير؛ الخلق هنا بمعنى التقدير؛ وهذا المعنى قد يتصف به سوى الله تعالى، كقول زهير: وبعض القوم يخلق ثم يفري، وفي ذات المعنى قوله تعالى في سورة المؤمنين: (فتبارك الله أحسن الخالقين)(125)، وأما الخلق بمعنى الاختراع بلا مثال؛ فهذا المعنى لا يتصف به إلا الخالق سبحانه وتعالى(126).

ووافق ابن الغرس الإمام النسفي وجمهور المسلمين في عدم وجوب شيء على الله؛ فما كان الأصلح للعبد فليس بواجب عليه تعالى، فلا يجب على الله تعالى شيء؛ لأن الله هو الحاكم وحده، وهو الموجب على عباده وحده، كما أن الوجوب حكم وإلزام وإجبار؛ وهذا يتنافى ويتناقض ضرورة مع الخالق بصفاته الأزلية من الإرادة والقدرة ومخالفة الحوادث وغيرها من صفات الكمال. ولو صحَّ وجوب شيء على الله؛ لكان فعله تعالى لما وجب عليه كمالاً له، وكان تركه لما أوجبوه عليه نقصاً لذاته وذمماً، وهذا محال وباطل عقلاً، ولا يجوز اعتقاده على واجب الوجود المتعالي بصفات الكمال والجلال، فلا يُسأل سبحانه عما يفعل وهم يسألون، وهو تعالى فعال لما يريد، ولا معقب لحكمه.

وحقيقة مذهب الأشاعرة أنه لا يجب تعليل أفعال الله؛ لأنه قول يقابل قول المعتزلة بوجوب الأصلح على الباري... وعبر بعضهم بأن أفعال الله سبحانه وتعالى مُعللة بالمصالح تفضلاً وإحساناً منه تعالى(127).

وذكر الماتريدي نحو ذلك: بأن الله تعالى منزّه عن العبث وأفعاله تعالى على مقتضى الحكمة.. فهو الحكيم العليم كما وصف نفسه، لكنه تعالى قصد في أفعاله هذه الحكمة، وهو غير مجبر عليها؛ لأنه تعالى مختار وفعال لما يريد.. فلا يقال يجب عليه الصلاح والأصلح للعباد؛ فالوجوب ينافي الإرادة ويقتضي سؤاله عما يفعل وهذا محال(128).

ويذكر ابن الغرس اعتراضه ويناقشه، فيقول: فإن قيل: إذا كانت الأفعال بخلقه تعالى وإرادته، فما معنى اختيار العبد إيّاها؛ قلنا: معناها أن العبد إذا صرّف قدرته واختياره إلى الفعل،

(125) سورة المؤمنين، الآية: (14).

(126) تفسير الألويسي، روح المعاني، (ج187).

(127) د. قحطان الدوري، العقيدة الإسلامية ومذاهبها، ص (187).

(128) د. قحطان الدوري، العقيدة الإسلامية ومذاهبها، ص (206).

أوجدَ اللهُ سبحانه وتعالى الفِعْلَ وَخَلَقَهُ عِنْدَ ذَلِكَ، فيكون الفعل مُتَعَلِّقاً بقدرته تعالى وإرادته من جهة الخَلْقِ، ومُتَعَلِّقاً بِقُدْرَةِ العبد وإرادته من جهة الكَسْبِ، فيكون مخلوقاً لله تعالى، مَكْسُوباً لِلْعَبْدِ، وَعَلِمَ اللهُ تعالى أَنَّ ذَلِكَ الفِعْلَ يُوجَدُ باختيار العَبْدِ، وأرادَ تعالى وقوعه باختياره⁽¹²⁹⁾

المبحث الثامن: موقف ابن الغرس في بعض المسائل

مسألة الاستطاعة الملازمة للفعل

بدايةً الاستطاعة هي: الطاعة والقوة أو القدرة وهي أسماء مترادفة في المعنى، فتخلق الاستطاعة عند قصد العبد وتوجهه لإيقاع الفعل..

والخلاف في هذه المسألة على النحو التالي:

ذهبت المعتزلة إلى أَنَّ القوة التي يوجد بها الفعل لا بد أن تتقدم على الفعل، وإن لم يكن كذلك فهذا برأيهم تكليف للعاجز، وهو غير جائز.. فالمُكَلَّفُ بالحج أو الصلاة يجب أن يكون له قدرة وطاقه وقت تكليفه، فالتكليف كان قبل الفعل حتماً..

وذهب ابن الغرس إلى ما ذهب إليه النَّسْفِيُّ وكذلك أهل السنة والجماعة في أنَّ:

القوة والقدرة توجد مع الفعل وليس قبله، فعندما يتوجه العبد ويقصد لفعل الخير أو الشر؛ فالله تعالى يخلق في العبد القدرة والاستطاعة لفعل ماقصده وتوجه إليه العبد.. فالقوة والقدرة والاستطاعة عَرَضٌ والعَرَضُ لا يبقى زمانين؛ فلا بُدَّ أن تكون القدرة والاستطاعة ملازمة ومقارنة للفعل بالزمن وليس قبله ولا بعده.

والاستطاعة لها جانبان أو معنيان:

الأول: الطاعة والقدرة التي يوجد بها الفعل؛ فهذه حكماً ملازمة للفعل ومقارنه له في زمن واحد. والمعنى الثاني: أنَّها تطلق سلامة الأسباب والجوارح؛ فإذا كانت هذه سليمة عند العبد حصلت لديه الاستطاعة. وصحة التكليف قائمة على المعنى الثاني في سلامة الآلات والجوارح، وهذه حتماً تكون قبل الفعل وتسبقه.

فقال ابن الغرس: (والاستطاعة)؛ التي يَكْسِبُ العبدُ بها فعله إنَّما يكون (مَعَ الفِعْلِ)، مُقَارِنَةً له، فلا تكون قَبْلَهُ ولا بَعْدَهُ، خلافاً للمعتزلة، حيث جَوَّزوا وجودها قَبْلَ الفِعْلِ، وهي؛ أي الاستطاعة، (حَقِيقَةُ القُدْرَةِ)؛ الحَادِثَةُ، (التي يكونُ بها الفِعْلُ)؛ مَكْسُوباً للعبد، إذ المؤثِّرُ في وجوده إنَّما هو القُدْرَةُ الأَرَلِيَّةُ. وَفُسِّرَتِ الاستطاعةُ المذكورةُ بأنَّها: عَرَضٌ يَخْلُقُهُ اللهُ تعالى في الحَيَوَانَ، يَفْعَلُ به أفعاله الاختياريَّة... (ويَقَعُ هذا الاسمُ)؛ أي لَفْظُ الاستطاعةِ والقُدْرَةِ (على سلامة

⁽¹²⁹⁾ شرح ابن الغرس على عقائد الإمام النسفي، المخطوط الأصل النسخة التركيبية، ص (13).

(الأسباب)؛ أي أسباب الفعل الظاهرية المُفضية إليه. (والآلات)؛ أي آلات الفاعل (والجوارح) أي جوارحه، ... (وصحة التكليف)؛ شرعاً بالأفعال، (تَعْتَمِدُ على هذه الاستِطاعة)؛ بالمعنى الثاني، فلا يكون المُكَلَّفُ عاجزاً مع وجودها، وتُسَمَّى هذه قُدْرَةً مُمَكِّنَةً، وتلك قدرة مُيسِّرة. (130)

وقال التفتازاني في حقيقة القدرة التي يكون بها الفعل: إشارة إلى ما ذكره صاحب التبصرة من أنها عرض يخلقه الله تعالى في الحيوان يفعل به الأفعال الاختيارية، وهي علة للفعل، والجمهور على أداء الفعل لا علة. (131)

مسألة التكليف بما لا يطاق أو التكليف بالمحال

فلا يُكَلَّفُ العبد بما ليس في وسعه، والآية القرآنية واضحة في ذلك: (لا يُكَلِّفُ اللهُ نَفْساً إِيَّاهُ مِنْ شَأْنِهَا) (132)؛ أي لا يلزم ما فيه كلفة وعناء، في وسعها أي في طاقتها، فالمفهوم المخالف؛ لا تكلف نفس بما ليس في وسعها.

والمسلمون متفقون على أنه لم يقع التكليف بالمحال وبما ليس في وسع المكلف؛ فليس في الشريعة إرادة التكليف بما لا يطاق بما ليس في مقدور العباد وطاقاتهم؛ فالنص القرآني دلٌّ على ذلك.

وقال التفتازاني: وعدم التكليف بما ليس في الوسع متفق عليه.. وإنما النزاع في الجواز فمنعه المعتزلة بناء على القبح العقلي، وجوزه الأشعري لأنه لا يقبح على شيء. (133)

وكان الخلاف؛ هل يجوز عقلاً أن يكلف الباري عباده بما لا يطيقونه ولا قدرة لهم عليه: فذهبت الأشاعرة ومن وافقهم إلى القول: بجواز ذلك عقلاً، فله سبحانه وتعالى أن يكلف عباده بما شاء ولو كان تكليفه بما لا طاقة لهم به، وإنما لم يفعل الله ذلك تفصلاً منه ورحمة بعباده سبحانه وتعالى. فلا يقبح من الله تعالى شيء أبداً كما زعمت المعتزلة.

وهكذا فقد ذهبت المعتزلة إلى عدم تجويز ذلك وقالوا: يمنع ويقبح على الله عقلاً تكليف عباده بما لا يطيقونه؛ فتكليفه عبث، لأنه يعلم عدم قدرة عباده على فعل ما كلفوا به.

وماقاله المعتزلة يستند إلى قولهم بأصل العدل لديهم؛ ويهدفون به تنزيه الله عن الظلم وعدم نسبة الظلم إليه تعالى، وعندهم ما رآه العقل حسناً فهو حسن ومطلوب لله تعالى ويثاب فاعله، وما رآه العقل قبيحاً فمطلوب لله تركه ويعاقب فاعله من الله. وعند الأشاعرة؛ فالشرع

(130) شرح ابن الغرس على عقائد الإمام النسفي، المخطوط الأصل النسخة التركية، ص (13).

(131) شرح التفتازاني على العقائد، ص (60).

(132) سورة البقرة، الآية: (286).

(133) شرح التفتازاني على عقائد الإمام النسفي، ص (62).

عندهم هو الذي يحسن ويقبح، وليس العقل. وذهب الماتريديّة إلى أنّ العقل يحسن ويقبح، ولكن الثواب والعقاب متوقف ومرتبّط بالشرع.⁽¹³⁴⁾

وذهب ابن الغرس إلى ما ذهب إليه النسفي موافقاً لأهل السنة؛ فقال: (ولا يُكَلِّفُ اللهُ الْعَبْدَ بما ليسَ في وُسْعِهِ)؛ أي بما لا يُطيقُه، قال تعالى: (لا يُكَلِّفُ اللهُ نَفْساً إِلَّا وُسْعَهَا). ولا نزاع في عَدَمِ الوقوع، وإنّما النِّزاعُ في الجَواز، فَجَوَّزَهُ الأشعري وَمَنَعَهُ الْمُعتزلة، وذهب كثيرٌ من أهل السُنَّةِ إلى ذلك.⁽¹³⁵⁾

مسألة لا تأثير للأسباب في خلق الأشياء أبداً، وإنّما التأثير للباري

ذهب ابن الغرس رحمه الله تعالى في هذه المسألة إلى ما ذهب إليه الإمام النسفي، وموافقاً في ذلك لأهل السنة والجماعة من الأشاعرة والماتريديّة ومن وافقهم في أنّ: الضرب والألم والانكسار كل ذلك بخلق الله تعالى له، فهو مخلوق له تعالى، لا صنع ولا تأثير للعباد في خلقه؛ لأنّ الله تعالى يخلق المُسبِّبات عند وجود السبب، وليس به..

وأما المعتزلة فذهبت إلى ماسمّوه بنظرية التّوليد؛ وتعني أنّه لو ضرب إنسان إنساناً وحصل الألم فالضرب أوجده وخلق العبد ثم وُلِدَ هذا الضرب حدوث الألم في المضروب على حد قولهم. وكذلك في الانكسار، وكل مُسبَّبٍ يحصل بالسبب. ولو حرك الإنسان بيده شيء كمقود السيارة؛ فحركة المقود أحدثت توجيه مسار السيارة، وبالتالي: فالإنسان خلق حركة يده؛ وحركة اليد وُلِدَت حركة المقود في السيارة ومسارها.

قال التفتازاني: فالمعتزلة لمّا اسندوا بعض الأفعال لغير الله قالوا: إنّ كان الفعل صادراً عن طريق الفاعل لا بتوسط فعل آخر فهو بطريق المباشرة وإلا بطريق التّوليد... أي ليس بخلق الله تعالى... وعندنا الكلُّ بخلق الله تعالى.⁽¹³⁶⁾

قال ابن الغرس في ذلك شارحاً موافقاً للنسفي: (كُلُّ ذَلِكَ)؛ المذكور وما أشبهه، (مَخْلُوقٌ) لله تعالى؛ لِمَا سَبَقَ تَقْرِيرُهُ من أنّه تعالى خالقٌ لجميع الأشياء من الدّوات والأفعال، (لا صُنِعَ لِلْعَبْدِ في تَخْلِيْقِهِ)؛ أي كُلُّ ذَلِكَ، ولا تأثير له في إيجاد شيء أصلاً. وأشار بذلك إلى الرّدِّ على المعتزلة القائلين بأنّ: العبد خالقٌ لأفعاله.⁽¹³⁷⁾

⁽¹³⁴⁾ د. قحطان الدوري، العقيدة الإسلامية ومذاهبها، ص (149).

⁽¹³⁵⁾ شرح ابن الغرس على عقائد الإمام النسفي، المخطوط الأصل النسخة التركية، ص (13).

⁽¹³⁶⁾ - شرح التفتازاني على عقائد النسفي، ص (63).

⁽¹³⁷⁾ شرح ابن الغرس على عقائد الإمام النسفي، المخطوط الأصل النسخة التركية، ص (13).

الفصل الثالث

موقف ابن الغرس وموافقته للإمام النَّسفي في السَّمعيات

تمهيد

لقد تناول ابن الغرس شارحاً لمتن الإمام النَّسفي وموافقاً له في مختلف مسائل السَّمعيات؛ بدءاً من أحوال الآخرة كسؤال القبر وعذابه ونعيمه وحتى مسألة الشفاعة، وعدم خلود المؤمنين في النار، ثم انتقل إلى مسائل الإيمان وتوضيح معناه والزيادة والنقصان فيه وغيرها، ثم عرَّج ابن الغرس في شرحه إلى مبحث الثُّبوت والملائكة؛ بدءاً من تعريف النبي والرسول والحكمة من إرسالهم ومهمة الرِّسل وفضلهم وما يجوز وما يستحيل بحقهم، وصولاً لموضوع الملائكة وصفاتهم وأعمالهم وصلاً إلى معجزة الإسراء والمعراج.

ثم تعرَّض ابن الغرس في السَّمعيات لشرح المتن في مواضيع الخلافة والإمامة؛ بدءاً من فضل الخلفاء الراشدين وضرورة تنصيب إمام للمسلمين، وشروط وواجبات الأئمة. ثم وضَّح ابن الغرس ما جاء في نهاية متن النَّسفي من أمور ومسائل تميَّز بها أهل السنة والجماعة؛ كجواز الصلاة خلف البر والفاجر وجواز الصلاة عليهما، وجواز المسح على الخفين، وحمل النصوص على ظواهرها وصولاً إلى التفضيل بين البشر والملائكة وغيرها..

وسوف أبحث في هذا المبحث من قسم الدارسة في بعض تلك المسائل المهمة التي حدث فيها خلاف واضح وبيِّن بين أهل الكلام، ولن أتعرَّض لجميع المسائل، والتي قمت ببحثها في قسم التحقيق بشكل وافي ولا تحتاج لمزيد من البيان، والله المستعان من قبل ومن بعد..

المبحث الأول: في السَّمعيات

موقف ابن الغرس في مسألة عذاب القبر ونييمه

لقد وافق ابن الغرس الإمام النَّسفي وعقيدة أهل السنة والجماعة في ذلك؛ فقال: (وعذابُ القَبْرِ للكافرينَ وبعضِ عِصَاةِ الْمُؤْمِنِينَ) إذ لم يُقَمِّ دليلٌ على تعذيب جميعهم في القبر، (وتنعيمُ أهلِ الطَّاعَةِ في القبر) بما يَعْلَمُهُ اللهُ ويريدُهُ، مما يقع به التَّعْذِيبُ والتَّعْنِيمُ ويتعدَّرُ العِلْمُ به على جهةِ التَّفْصِيلِ. (وسؤالُ مُنكَرٍ ونَكِيرٍ)؛ وهما مَلَكَانِ يَدْخُلَانِ القَبْرَ فيسألَانِ العبدَ عن ربِّه وعن

دينه وعن نبيّه، كما ورد بطرق كثيرة وألفاظ عديدة، (ثابت)؛ كُُلُّ ذلك بالدليل؛ الشَّرعية، (السَّمعية)؛ لأنّها أمور مُمكنة في نفسها، وقد أُخبر الصّادق بها ، فيجب قبولها.⁽¹³⁸⁾

فعداب القبر ونعيمه ثابت بالأدلة السمعية من الكتاب والسنة؛ وهو للكافرين، ولبعض عصاة المؤمنين؛ لأنّ منهم من يغفر الله له ولا يعذبهم. ومنكر نكير ملكان يسألان العبد في قبره، وعلّة تسميتهم بمنكر ونكير؛ لأنهما يأتیان بهيئة منكرة... ويُستدلُّ عقلاً على عذاب القبر ونعيمه؛ بأنّ هذا من الممكنات، وقد أخبر به الرسول المصدق والمؤيد بالمعجزات الدالة عليه، فأخبرنا بأنّ العبد يسأل في قبره، وقد يعذب أو ينعم تبعاً لدينه وعمله. والبشر جميعاً يؤمنون ويقرون بما يرونه في أحلامهم ومناماتهم من خير وشر أو محنة وحزن أو فرح وانبساط، وأجسادهم هامة، فهذا يدلُّ على إمكانية حدوثه بعد الموت. وأمّا من النقل فالأدلة كثيرة من الكتاب والسنة؛ ومنها: عن أبي سعيد الخدري رضي الله عنه قال: سمعت النبي صلى الله عليه وسلم يقول: (إنّ القبر أول منازل الآخرة)،⁽¹³⁹⁾. وأيضاً ما روي عن أنس رضي الله عنه عن النبي صلى الله عليه وسلم قال: (إذا وضع العبد في قبره وتولى عنه أصحابه وإنّه ليسمع قرع نعالهم، أتاه ملكان أسودان أزرقان يقال لأحدهما منكر وللآخر نكير، فيقعدانه فيقولان له: من ربك؟ فإن كان مؤمناً قال: الله ربي. فيقولان له: ما كنت تقول في هذا الرجل؟ فيقول: هو رسول الله... وإن كان منافقاً أو كافراً فيقولان له: من ربك؟ فيقول: ها ها لا أدري كنت أقول كما يقول الناس⁽¹⁴⁰⁾

ومما يستدل به على عذاب القبر أو نعيمه: قول النبي صلى الله عليه وسلم: (القبر روضة من رياض الجنة أو حفرة من حفر النار)⁽¹⁴¹⁾. وكذلك ما ورد عن ابن عباس رضي الله عنهما، أن النبي صلى الله عليه وسلم مرَّ بقبرين فقال: (إنّهما يُعدَّبان وما يعذبان في كبير، ثم قال: بلى كان أحدهما لا يستتر من بوله، وكان الآخر يمشي بالنميمة)⁽¹⁴²⁾. ومن الآيات القرآنية الواردة قوله تعالى في قوم نوح: (أَعْرِفُوا فَأَدْخُلُوا نَاراً)⁽¹⁴³⁾؛ والفاء في كلمة (فادخلوا) للترتيب والتعقيب بدون فاصل أو تراخٍ في الزمن، وهذا دالٌّ على أنّهم أدخلوا النار عقب غرقهم مباشرة، ولا يكون ذلك العذاب إلا في القبر في الحياة البرزخية. وليس المقصود بالقبر الحفرة الترابية فقط، بل أي

¹³⁸ شرح ابن الغرس على عقائد الإمام النسفي، المخطوط الأصل النسخة التركية، ص (14).

¹³⁹ محمد بن عيسى بن سورة بن موسى بن الضحّاك، (ت: 279هـ)، ت: بشار عواد معروف، سنن الترمذي،

الناشر: دار الغرب الإسلامي - بيروت. لعام 1998م، عدد الأجزاء: 6، برقم: (2308)، (ج4ص130)،

¹⁴⁰ الإمام البخاري في صحيحه، برقم: (1374)، (ج2ص98).

¹⁴¹ أخرجه الترمذي في سننه، واللفظ له، برقم (٢٤٦٠)، (ج4ص220).

¹⁴² أخرجه البخاري في صحيحه، في باب: من الكبائر أن لا يستتر من بوله، برقم: (216).

¹⁴³ سورة نوح: الآية (25).

مكان يجلُّ فيه جسد المتوفى بعد الموت، ولو كان بطون السباع أو قاع البحار وغيرها. قال الغزالي: لبادر إلى الإنكار اغتراراً بسكون ظاهر جسمه، كمشاهدة إنكار المعتزلة لعذاب القبر، وأمّا الذي تأكله السباع فغاية مافي الباب أن يكون بطن السبع قبراً فإعادة الحياة إلى جزء يدرك العذاب ممكن، فما كل متألم يدرك الألم من جميع بدنه⁽¹⁴⁴⁾

ويُجاب عقلياً على من أنكر من المعتزلة سؤال وعذاب القبر: إن قوانين الحياة الآخرة لا شك في أنها تختلف اختلافاً كبيراً عن نواميس الحياة الدنيا؛ فإنكم تدركون أن للعبد روح بها يتحرك وبها يفعل ويدرك، وأثر الروح بادياً جلياً للعيان في جميع الكائنات الحية، وذلك ببنيّ أشكال الحياة فيها؛ كضخ الدم في شرايينها وقدرتها على الحركة والفعل واكتساب معاشها، وهذا كله بفعل الروح، والتي إن فقدت أصاب هذه الأجساد والكائنات الموت والشلل التام ثم التفسخ والانحلال، فالحياة وسريانها يكون بفعل الروح التي أودعها الله في تلك الأجسام والأجساد. والروح باقية لا تموت، فإذا أُدخل الإنسان القبر فلا مانع عقلاً، بل إن النص والنقل يثبت ذلك؛ في أن يجعل الله تعالى في أجزاء الميت وذراته نوعاً من الحياة الخاصة في تلك الحياة البرزخية، وبذلك الحياة يدرك المتوفى أثر العذاب أو النعيم، وهذا لا يتطلب بالضرورة حركة الجسد ولا اضطرابه؛ وقد بيّن القرآن في آياته أن الكافرين عند النزح يضربون على وجوههم وأدبارهم، ويقاسون الدلّ والهوان، ومع ذلك فلا أحد من العباد يرى ذلك أو يسمع، ومع هذا فنحن نؤمن به حقّ اليقين. وأنتم ترون النائمين، وهم يشاهدون من مناماتهم أحوال كثيرة من الفرح والنعيم أو الحزن والخوف والعذاب، دون أن يرى أحد آثار ذلك على أجسادهم، وإن كان هذا ممكناً عندكم فلا مانع من حدوثه مع الميت في حياته البرزخية الخاصة، ولو لم نشاهد أو نسمع لذلك أثراً.

المبحث الثاني:

موقف ابن الغرس في مواقف و أحوال الآخرة وأهوالها

وهنا يوافق ابن الغرس الإمام النسفي في جميع مذاهب إليه من أحوال الآخرة، وهذا ما عليه أهل السنة والجماعة ومنهم الأشاعرة والماتريديّة، فيقول: (والبعث)؛ وهو أن يبعث الله الموتى من قبورهم، بأن يجمع أجزاءهم، ويُعيد إليها أرواحهم، (حق)؛ لأنه أمرٌ مُمكنٌ في نفسه، وقد قامت على وقوعه الأدلة القاطعة، وأجمع عليه الأنبياء والمؤمنون وإنكاره كُفراً قطعاً⁽¹⁴⁵⁾.

¹⁴⁴ أبو حامد الغزالي، الاقتصاد في الاعتقاد، ص (118).

¹⁴⁵ شرح ابن الغرس على عقائد الإمام النسفي، المخطوط الأصل النسخة التركيبية، ص (14).

وهنا يبحث في أحوال يوم القيامة بعد انتهاء زمن الدنيا، وحلول النفخة الثانية، حيث يبعث الله من في القبور؛ فيبعث الله الخلائق جميعاً، وعلى صعيد واحد، وتنصب الموازين الحق، وتعطى كتب الأعمال للناس، ويبدأ الحساب كل إنسان ونفس بما كسبت رهينة، وهنا يتميز أهل الجنة والنعيم عن أهل النار والجحيم، ويُعذَّب العصاة على قدر معاصيهم إن لم يعف الله عنهم، ويُخَلَّد الكافرون في النار. وفي الحديث عن عائشة رضي الله عنها قالت: سمعت النبي صلى الله عليه وسلم يقول: (يحشر الناس يوم القيامة خُفاة عُراة غرلاً، قالت عائشة: يارسول الله الرجال والنساء ينظر بعضهم إلى بعض؟ فقال: ياعائشة الأمر أشد من أن ينظر بعضهم إلى بعض⁽¹⁴⁶⁾). وفي هذا الحديث دلالة واضحة صريحة على البعث وعلى حشر الأجسام مع الأرواح؛ إذ الحُفِيُّ والغُرِيُّ وبقاء القلفة وإحياء العظام بعد أن كانت رميم فكل ذلك من لوازم الجسد. وكذلك في قوله تعالى: (وَأَنَّ السَّاعَةَ لَا رَيْبَ فِيهَا وَأَنَّ اللَّهَ يَبْعَثُ مَنْ فِي الْقُبُورِ)⁽¹⁴⁷⁾. وقوله تعالى من في القبور؛ يدل على حشر الأجسام؛ لأنَّ القبور تدفن فيها الأجسام لا الأرواح. ومن أنكر البعث والحشر مطلقاً، فهذا كفر بالإجماع. وقد أنكر بعض الفلاسفة المسلمين حشر الأجساد، وزعموا أنَّ الحشر للأرواح فقط، وهذا كفر لأنَّه يتعارض مع النصوص الصريحة السابقة وغيرها كثير. وكذلك أنكر الفلاسفة حشر الأجساد، بل تحشر الأرواح بزعمهم؛ وبنوا ظنهم الفاسد على أنه إذا ماتت الأجساد صارت معدومة؛ وبالتالي يستحيل إعادة المعوم بذاته؛ وهذا كفر أيضاً. وقد ردَّ القرآن الكريم على المنكرين والكافرين بهذا البعث، داعياً لهم لإعمال عقولهم بالاستدلال المنطقي؛ فإنَّ القادر على أن ينشئ الإنسان من نطفة أول مرة؛ قادر على يعيده مرة أخرى؛ فمن المألوف والمُسلَّم عند العقلاء أنَّ إعادة الشيء بعد نقضه أيسر بكثير من إنشائه أول مرة. والآية الدالة على هذا المعنى: (قُلْ يُحْيِيهَا الَّذِي أَنْشَأَهَا أَوَّلَ مَرَّةٍ إِنَّهُ بِكُلِّ خَلْقٍ عَلِيمٌ)⁽¹⁴⁸⁾.

وقد ذكر ابن الغرس ما استدللَّ به الفلاسفة: لو أكل إنسان إنساناً آخر فصار الثاني جزءاً من الأول، فأجزاء الثاني؛ إمَّا أن تعاد فيهما فهو محال، أو إمَّا أن تعاد في أحدهما فيكون الآخر غير مُعاد بجميع أجزائه. والجواب: ما ذكره الفلاسفة مُستدلين به على استحالة إعادة المعوم؛ فكلامهم هذا بجانب للعقل؛ فما دام الجسد اتَّصف بكونه مُمكن؛ يستوي وجوده وعدمه، وبالتالي يمكن إيجاده وإعادته بعد العدم. وأشار النبي صلى الله عليه وسلم في الحديث: إنَّ في الإنسان عظماً لا تأكله الأرض أبداً، فيه يُرَكَّبُ يوم القيامة، قالوا: أيُّ عَظْمٍ هو؟ يا رسول الله، قال:

⁽¹⁴⁶⁾ رواه الإمام مسلم في صحيحه في باب: فناء الدنيا وبيان الحشر يوم القيامة، برقم: (2859).

⁽¹⁴⁷⁾ سورة الحج، الآية: (7).

⁽¹⁴⁸⁾ سورة يس، الآية: 79.

عَجِبُ الدَّنْبِ. فعجب الدَّنْبِ لا يفنى من الجسد بعد الموت، ومنه يُرَكَّبُ الخلق يوم القيامة. (149). وهذا يتفق مع العلم الحديث، وأصبح من المُسَلِّمَات؛ فقد أثبت العلم الحديث؛ أن هذا الجزء الصغير وبداخله الشريط الذي لا يُرَى إلا بالمجاهر الإلكترونية المتطورة، والذي يحمل برنامج الخلق وتطوره، ففيه الشيفرة الوراثية الأولى التي خُلِقَ منها الإنسان. وهذه البصمة الوراثية أو الشيفرة أو المادة الوراثية الخاصة بكل إنسان والمسماة \DNA\ موجود بكل خلية من خلاياه الفريدة، ولا يتشابه خلق الإنسان مع غيره أبداً. (150)

وبذرة الانسان هذه لا تفتنى أبداً، ومنها يُرَكَّبُ الإنسان يوم القيامة، فيكون إنساناً كاملاً كما كان هو ذاته. وأمّا فواضل جسده وزوائده التي قطعت منه أو أكلتها السِّبَاع فلا اعتبار لها. ثم أذكر ابن الغرس الوزن والميزان، فقال: (وَالْوَزْنُ)؛ أي وزن أعمال العباد بالموازن القِسْط يوم القيامة، (حَقٌّ)؛ قال: تعالى: (والوزن يومئذ الحق) الأعراف الآية 8. والمُرَاد بالميزان ههنا: ما يُعرفُ بهِ مقاديرُ الأعمال. (151)

فالوزن هو تقدير الأعمال بميزان حقيقي كما دلت الأدلة النقلية، والميزان ما يعرف به مقادير الأعمال والأفعال. وقد ورد عن ابن عباس رضي الله عنهما أنه قال: (توزن الأعمال والسيئات في ميزان له لسان وكفتان توضع فيه أعمالهم... الخ) (152). وقد ورد ذكر الوزن والميزان في آيات عديدة منها قوله تعالى: (والوزن يومئذ الحق) (153). فالموزون هو الكتب التي فيها الأعمال، لا نفس الأعمال؛ واستدل ابن الغرس بحديث البطاقة؛ فالكتب توصف بالخفة والثقل. وليس بعسير على الله أن يجعل أعمال العبد منها ما يتصف بالخفة أو بالثقل؛ وخاصّة وقد ورد في القرآن أنّ الأعمال يوم القيامة تظهر لأصحابها على شكل أجسام وأوزار لها أوزان ثقيلة تحمل على الظهر؛ قال تعالى: (قالوا يا حسرتنا على ما فرطنا في جنب الله وهم يحملون أوزارهم على ظهورهم) (154). وقد اقتضت حكمة الله تعالى أن يوقف كل إنسان بنفسه على أعماله التي عمله في الحياة الدنيا؛ ليرى جزاء عمله وكسبه وليكون على يقين بعدل الله له، فلا ظلم في ذلك اليوم.

(149) رواه الامام مسلم في صحيحه عن أبي هريرة رضي الله عنه، برقم (٢٩٥٥).

(150) الانتحال العلمي من موقع الطبي على الأنترنت، (DNA Brofiling) <https://altibbi.com> ، تاريخ الوصول 2022\8\10م...

(151) شرح ابن الغرس على عقائد الإمام النسفي، المخطوط الأصل النسخة التركبية، ص (15).

(152) ينظر: أبو بكر لبيهيقي ، شعب الإيمان، فصل: إذا انقضى الحساب كان بعده وزن الأعمال، ت: محمد السعيد زغلول، دار الكتب العلمية، ط1، لعام 1410هـ، (ج1\260).

(153) سورة الأعراف، الآية: 8.

(154) سورة الأنعام، الآية: 31.

ثُمَّ عَرَّجَ ابْنُ الْغَرَسِ إِلَى مَسْأَلَةِ الْجَنَّةِ وَالنَّارِ، فَقَالَ: (وَالْجَنَّةُ؛ دَارُ النَّوَابِ، (حُقُّ)، (وَالنَّارُ)؛ دَارُ الْعِقَابِ، (حَقُّ)؛ بِالْأَدْلَةِ الْقَاطِعَةِ وَالْإِجْمَاعِ، (وَهُمَا)؛ أَيِ الْجَنَّةِ وَالنَّارِ، (مَخْلُوقَتَانِ) الْآنَ (مَوْجُودَتَانِ)؛ فِي الْخَارِجِ، (بِاقْتِنَانِ)؛ عَلَى وَجْهِ التَّأْبِيدِ (لَا يَفْتَنَانِ)؛ يَعْنِي لَا يَطْرَأُ عَلَيْهِمَا عَدَمٌ مُسْتَمِرٌّ. (155)

فَالْجَنَّةُ دَارُ النِّعَمِ يَدْخُلُهَا الْمُؤْمِنُونَ، وَيَخْلُدُونَ فِيهَا أَبَدًا، لَيْسَ فِيهَا وَصَبٌ وَلَا مَرَضٌ وَلَا هَمٌّ وَلَا حَزَنٌ، بَلْ نَعِيمٌ لَا يَنْقَطِعُ، وَهِيَ لَا تَفْنَى وَلَا يَفْنَى أَهْلُهَا، قَالَ تَعَالَى: (أُولَئِكَ أَصْحَابُ الْجَنَّةِ خَالِدِينَ فِيهَا) (156). وَالنَّارُ دَارُ الْعِقَابِ يَدْخُلُهَا الْكَافِرُونَ، وَيُخْلَدُونَ فِيهَا أَبَدًا، قَالَ تَعَالَى: (إِنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا مِنْ أَهْلِ الْكِتَابِ وَالْمُشْرِكِينَ فِي نَارِ جَهَنَّمَ خَالِدِينَ فِيهَا)، (157). وَرَوَى الشَّيْخَانُ فِي حَدِيثِ ابْنِ عَمْرٍ: (إِذَا صَارَ أَهْلُ الْجَنَّةِ إِلَى الْجَنَّةِ وَأَهْلُ النَّارِ إِلَى النَّارِ، جِيءَ بِالمَوْتِ حَتَّى يَجْعَلَ بَيْنَ الْجَنَّةِ وَالنَّارِ، ثُمَّ يَذْبَحُ، ثُمَّ يَنَادِي مُنَادًا: يَا أَهْلَ الْجَنَّةِ لَا مَوْتَ...). (158)، وَأَدْلَةٌ كَثِيرَةٌ تَدُلُّ عَلَى مَا ذَهَبَ إِلَيْهِ أَهْلُ السَّنَةِ وَالْجَمَاعَةِ..)

وَذَهَبَ أَهْلُ الْحَقِّ إِلَى أَنَّ الْجَنَّةَ وَالنَّارَ مَخْلُوقَتَانِ مَوْجُودَتَانِ الْآنَ لَا تَفْنِيَانِ، وَذَهَبَ أَكْثَرُ الْمُعْتَزَلَةِ إِلَى أَنَّهُمَا يَخْلُقَانِ يَوْمَ الْقِيَامَةِ؛ فَقَالَ ابْنُ الْغَرَسِ: وَذَهَبَ الْمُعْتَزَلَةُ إِلَى أَنَّهُمَا يُخْلَقَانِ يَوْمَ الْجَزَاءِ، لِقَوْلِهِ تَعَالَى: (تِلْكَ الدَّارُ الْأَخْرَى نَجْعُهَا)، (159). وَاحْتَجَّ أَهْلُ السُّنَّةِ بِقَوْلِهِ تَعَالَى فِي الْجَنَّةِ: (أُعِدَّتْ لِلْمُتَّقِينَ)، وَفِي النَّارِ: (أُعِدَّتْ لِلْكَافِرِينَ) (160)؛ وَالْمُضَارِعُ يُحْمَلُ عَلَى الْحَالِ وَالِاسْتِمْرَارِ. وَقِصَّةُ آدَمَ وَحَوَاءَ نَصٌّ فِي مَذْهَبِنَا. (لَا يَفْنَى أَهْلُهَا)؛ لِقَوْلِهِ تَعَالَى فِي حَقِّ الْفَرِيقَيْنِ: (خَالِدِينَ فِيهَا أَبَدًا) (161).

وَأَدْلَةٌ أَهْلِ الْحَقِّ كَثِيرَةٌ وَمِنْهَا: قِصَّةُ سَيِّدِنَا آدَمَ وَحَوَاءَ؛ حَيْثُ أُسْكِنَهُمَا اللَّهُ الْجَنَّةَ، ثُمَّ أُخْرِجَا مِنْهَا، وَهَذَا دَلِيلٌ عَلَى أَنَّ الْجَنَّةَ مَخْلُوقَةٌ الْآنَ وَمَوْجُودَةٌ. وَكَذَلِكَ اسْتَدَلُّوا بِقَوْلِهِ تَعَالَى: (أُعِدَّتْ لِلْمُتَّقِينَ)، (أُعِدَّتْ لِلْكَافِرِينَ)، فَقَدْ عَبَّرَ بِالفِعْلِ بِصِيغَةِ المَاضِي، فَظَاهِرُ الْآيَاتِ يَدُلُّ عَلَى إِعْدَادِهَا

(155) شرح ابن الغرس على عقائد الإمام النسفي، المخطوط الأصل النسخة التركية، ص (14).

(156) سورة البقرة، الآية: (82).

(157) سورة البينة، الآية: (6).

(158) رواه البخاري في صحيحه عن ابن عمر رضي الله عنهما، برقم: (6548)، (ج8ص113). مسلم في صحيحه برقم: (2850)، (ج4ص2189).

(159) سورة القصص، الآية: (83).

(160) سورة آل عمران، الآية: (133). وسورة البقرة، الآية: (24).

(161) سورة النساء، الآية: (57). شرح ابن الغرس على عقائد الإمام النسفي، المخطوط الأصل النسخة التركية، ص (14).

وتهيئتها. ويدل على ذلك أيضاً قوله تعالى: (قِيلَ ادْخُلِ الْجَنَّةَ قَالَ يَا لَيْتَ قَوْمِي يَعْلَمُونَ بما غفر لي ربي وجعلني من المكرمين)(162). فقصة حبيب النجار الذي أدخله الله الجنة بعد قتله من قبل قومه، دليلٌ على وجود الجنة..

وذهبت طائفة من المعتزلة والخوارج إلى أنّ الجنة والنار لم يخلقا بعد، وخلافاً لمن قال بفناء الجنة والنار. فقد ذهب جمهور المسلمين إلى أنّهما قد خلقتا ولا تفتيان. ولا نعلم لمن قال لم يخلقا بعد حجة أصلاً أكثر من أنّ بعضهم قال: صحّ عن رسول الله أنّه ذكر شيئاً من أعمال البر؛ من عملها غرس له في الجنة كذا وكذا شجرة، أو بقول امرأة فرعون: ربّ ابن لي عندك بيتاً في الجنة.. فعلى زعمهم لو كانت مخلوقة لما كان للدعاء في استئناف البناء والغرس فيها معنى(163).. وهذا الذي ذهبوا إليه مخالف لما تقدم من الآيات والأحاديث الدالة على خلق الجنة والنار وإعدادهما، وأنهما بيبقيان.

المبحث الثالث:

موقف ابن الغرس في مسائل كبائر الذنوب

وهنا يُبيّن ابن الغرس موافقاً للإمام النسفي أنّ الكبيرة لا تخرج المؤمن من الإيمان، ولا تدخله في الكفر، فيقول: (والكبيرة)؛ وهي ما توعدّ عليه الشّارع بخصوصه، وقد اختلفت الروايات في عددها، وروى ابن عمر رضي الله عنها: أنّها تسع... (لا تُخْرَجُ الْعَبْدَ الْمُؤْمِنَ)؛ إذا فعلها؛ يعني الكبيرة؛ سوى الكُفر، (من الإيمان)؛ لبقاء التّصديق والإقرار. خلافاً للمعتزلة حيث ذهبوا إلى إثبات المنزلة بين المنزلتين الكفر والإيمان، وأنّ مُرتكب الكبيرة يخرج بها من الإيمان و لا يدخل في الكفر، فليس بمؤمن و لا كافر، (ولا تُدْخِلُهُ)؛ أي الكبيرة، العبد المؤمن، (في الكُفر)؛ خلافاً للخوارج حيث ذهبوا إلى أنّه يكفّر بارتكاب الكبيرة. والحجّة عليها: اطلاق المؤمن على العاص في لسان الشّارع من الكتاب والسنة. وأيضاً فالإيمان صفةٌ قلبيةٌ لا يزيلها إلا الكُفر أو ما جعل شرعاً دليلاً عليه. و لا مدخل للأعمال في مُسمّى الإيمان على ما سيأتي(164).

¹⁶² (سورة يس، الآية: 26).

¹⁶³ أبو محمد علي بن أحمد بن سعيد بن حزم الأندلسي القرطبي الظاهري، (ت: 456هـ)، الفصل في الملل والأهواء والنحل، الناشر: مكتبة الخانجي، القاهرة، (د،ت)، (ج4ص68).

أبو منصور، عبد القاهر بن طاهر بن محمد البغدادي التميمي الأسفراييني، (ت: 429هـ)، الفرق بين الفرق وبيان الفرقة الناجية، الناشر: دار الأفاق الجديدة بيروت، ط2، لعام 1977م، (ج1ص103-150-199).

¹⁶⁴ شرح ابن الغرس على عقائد الإمام النسفي، المخطوط الأصل النسخة التركية، ص (15).

والحقيقة هناك خلاف كبير في مسألة مرتكب الكبيرة من المسلمين؛ هل هو مؤمن، أو كافر، أو هو بين المنزلتين؟

فأمّا أهل السنة والجماعة من الأشاعرة والماتريديّة ومن وافقهم: فإنّ مرتكب الكبيرة مؤمن ولا يخرج من الإيمان ولا هو داخل في الكفر، إلا إذا تلبّس بالكبائر عن استحلال لها واستخفاف كما سيأتي، والكبائر هي: كل ما كان في فعلها مفسدة كبيرة، أو جاء بها من الشارع بحد في الدنيا، أو بوعيد شديد لمرتكبها في الآخرة؛ وأكبر الكبائر الكفر، وقتل النفس بغير حق، وقذف المحصنات والزنا، والفرار يوم الزحف، والسحر، وأكل مال اليتيم، وعقوق الوالدين، وشرب الخمر، وأكل الربا.

فالمؤمن الموحد صاحب الكبيرة إذا خرج من الدنيا من غير توبة، فحكمه وأمره إلى الله تعالى؛ إمّا أن يغفر له برحمته، أو يشفع له النبي الكريم، أو يعذبه بعدله ثم يدخله الجنة برحمته وفضله ولا يُخلّد في النار مؤمن. فالفاسق من أهل القبلة مؤمن بإيمانه فاسق بكبيرته.⁽¹⁶⁵⁾

ودليلهم على ذلك: أنّ حقيقة الإيمان قائمة على التصديق القلبي؛ وبالتالي من تلبّس بمعصية من الكبائر وقلبه لا يزال مصدقاً، فهو مؤمن. وأيضاً إجماع الأمة من زمن النبي عليه الصلاة والسلام وإلى يومنا على الصلاة على كل من مات من أهل القبلة، ولو كان يرتكب الكبائر ومات على غير التوبة، فلو كان كافراً لما جازت الصلاة عليه والاستغفار والدعاء له. وسيأتي الكلام في ذلك مع أدلته النقلية في قسم التحقيق. وأيضاً لقد أطلق القرآن الكريم لفظ الإيمان على من ارتكب الكبائر من الذنوب؛ كقوله تعالى في القصاص: (يأَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا كُتِبَ عَلَيْكُمُ الْقِصَاصُ)،⁽¹⁶⁶⁾ والقصاص الذي أمر الله به لا يكون إلا في حال قتل النفس عمداً، والتي حرم الله قتلها إلا بالحق. وكذا في قوله تعالى: (وَإِنْ طَائِفَتَانِ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ اقْتَتَلُوا)،⁽¹⁶⁷⁾ فالقتال من الكبائر ومع ذلك سمّاهم القرآن بالمؤمنين، فهذا دليل صريح على عدم سلب صفة الإيمان عمّن فعل الكبيرة من المسلمين. ويدلُّ على ذلك أيضاً قول النبي صلى عليه وسلم: (ما من عبدٍ قال لا إله إلا الله ثمّ مات على ذلك إلا دخل الجنة، فقال أبو ذر: وإنّ زنى وإنّ سرق؟ قال رسول الله: وإنّ زنى وإنّ سرق. ثمّ قال: وإنّ زنى وإنّ سرق؟ قال: وإنّ زنى وإنّ سرق رغم أنف أبي ذر).⁽¹⁶⁸⁾

¹⁶⁵ الدوري، العقيدة الإسلامية ومذاهبها، ص (191).

¹⁶⁶ سورة البقرة، الآية: (178).

¹⁶⁷ سورة الحجرات، الآية: (9).

¹⁶⁸ رواه الإمام مسلم في صحيحه، كتاب الإيمان؛ من مات لا يشرك بالله شيئاً دخل الجنة، برقم: (94).

وذهبت المعتزلة إلى أن مرتكب الكبيرة يكون بين المنزلتين؛ لا مؤمن ولا كافر. فجعلت المعتزلة مرتكب الكبيرة في مكان وسط بين أهل السنة والجماعة الذين قالوا مرتكب الكبيرة مؤمن، وبين الخوارج الذين جعلوه كافراً. فهو عند المعتزلة فاسق بين منزلتي الكفر والإيمان. والحقيقة أن هذا خلاف لما أجمعت عليه الأمة؛ فليس ثمة إلا مؤمن وكافر ولا ثالث.

واستدللت المعتزلة بقوله تعالى: (أَمِنُ كَانَ مُؤْمِنًا كَمَنْ كَانَ فَاسِقًا)⁽¹⁶⁹⁾؛ فمرتكب الكبيرة ليس مؤمن؛ لأنَّ الله جعل الفسوق مقابل الإيمان، وليس بكافر لأن الأمة كانت ولا تزال تصلي عليهم ولا يقتلون ويدفنون في مقابر المسلمين، فهم ما بين الكفر والإيمان.

فرقة المعتزلة من أوئل من أسسوا قواعد الخلاف، لما ورد به ظاهر السنة وجرى عليه السلف الصالح من الصحابة والتابعين لهم بإحسان في باب العقائد، فقرّر واصل عندما اعتزل مجلس الحسن البصري: أن مرتكب الكبيرة ليس بمؤمن وليس بكافر.. وأثبت المنزلة بين المنزلتين... وسمّوا أنفسهم أصحاب العدل والتوحيد؛ لقولهم بوجوب ثواب الصالح والأصلح وثواب المطيع وعقاب العاصي على الله تعالى، ونفي الصفات القديمة عنه تعالى... فأول خلاف حدث في الملة في الفاسق الملي هل هو كافر، أو مؤمن، فقالت الخوارج: إنّه كافر، وقالت الجماعة: إنّه مؤمن، وقالت المعتزلة: لا كافر ولا مؤمن، بل في منزلة بين المنزلتين، وخلّوه في النار... وأمّا أهل السنة فلم يخرجوه من الإسلام ولم يحكموا عليه بخلود النار، وإنّما هو فاسق بكبيرته مؤمن بإيمانه، وهو تحت المشيئة⁽¹⁷⁰⁾.

وأمّا الخوارج فمرتكب الكبيرة كافر عندهم؛ وحجتهم أنّه قد أُطِقَ على مُرتكب الكبيرة الكفر في ظواهر بعض الآيات، فالفسق أريد به الكفر كما في قوله تعالى: (ومن كفر بعد ذلك فأولئك هم الفاسقون)⁽¹⁷¹⁾؛ فقد سمّى الله الكفر فسقاً، ومنها قوله تعالى: (ولله على النَّاسِ حُجُّ الْبَيْتِ من استطاع إليه سبيلاً ومن كفر فإنَّ الله غنيٌّ عن العالمين)⁽¹⁷²⁾؛ فبيّن الله أن ترك الحجّ كفر، وتاركه كافراً. وفهمهم خاطئ؛ فالمراد بالفسق في الآية الأولى هو الكفر، وهو أعظم الفسق. وأمّا آية الحجّ: فإنّ لا نسلم كفر من ترك الحج من غير عذر؛ فالمراد من لم يصدق بمناسك الحج

¹⁶⁹ سورة السجدة، الآية: (18).

¹⁷⁰ شمس الدين السفاريني الحنبلي، لوامع الأنوار البهية، (ج1\ص364). ينظر أيضاً: القاضي عبد الجبار بن أحمد الأسد أبادي، (ت: 415\320هـ)، شرح الأصول الخمسة، ت: د. فيصل بدير عون، ط1، لعام 1998م، ص (71).

¹⁷¹ سورة النور، الآية: (55).

¹⁷² سورة بل عمران، الآية: (97).

وجدها ولا يتصور مع ذلك التصديق⁽¹⁷³⁾. أي من استحل ترك الحج وألغاه فهذا حكمه كمن استحلَّ الكبائر فهو كافر بلا خلاف.

فذهبت الخوارج إلى أن مرتكب الكبيرة كافر: فلا واسطة بين الإيمان والكفر عندهم. ⁽¹⁷⁴⁾ فموقف ابن الغرس موافقاً وشارحاً لمتن النسفي: فالله لا يغفر أن يشرك به؛ فقد أجمع جمهور المسلمين أن من مات على الكفر والشرك فلا يغفر له؛ قال تعالى: (إِنَّ اللَّهَ لَا يَغْفِرُ أَنْ يُشْرَكَ بِهِ)⁽¹⁷⁵⁾؛ فالكفر والشرك جريمة وظلم كبير لا بد أن يعاقب الله عليه؛ لأنَّ فاعله خالف قواعد الفطرة ومنهج العقل السليم.

وأما ما دون الكفر والشرك، فهل يعفو الله عنه؟ فقد اختلف المسلمون فيه:

فبيّن ابن الغرس مذهب أهل السنة والجماعة من الأشاعرة والماتريديّة ومن وافقهم: فيجوز لله تعالى أن يغفر لمن يشاء من عباده من صغائر الذنوب وكبائرها، فأمر ذلك إلى مشيئة الله تعالى؛ فكل ذنب دون الكفر داخل في احتمال المغفرة والعفو، قال تعالى: (ويغفر ما دون ذلك لمن يشاء)، وقوله تعالى أيضاً: (إِنَّ اللَّهَ يَغْفِرُ الذُّنُوبَ جَمِيعاً)⁽¹⁷⁶⁾، وغيرها من الآيات والأحاديث النبوية الدالة على ذلك.

وذهب المعتزلة إلى: أن الله يغفر الصغائر من الذنوب، وكذلك الكبائر المقرونة فقط بالتوبة، فالكبيرة بلا توبة لا تغفر عندهم. وجعلوا من الأحاديث الواردة في عذاب العصاة دليلاً لهم؛ كقوله تعالى: (ومن يعص الله ورسوله فإنَّ لَهُ نَارَ جَهَنَّمَ خَالِدِينَ فِيهَا أَبَداً)⁽¹⁷⁷⁾. ومعنى هذه الآية يمكن تخصيص عمومها، فتشمل من لم يعفو الله عنهم بفضلهم وكرمه، فاحتمال العفو قائم جمعاً بين الأدلة.

وبنى المعتزلة قولهم هذا بناء على أحد أصولهم وهو الوعد والوعيد. فالله وعد المؤمنين الطائعين بالثواب والجنة، كما توعد الكفار والعصاة بالعقاب والنار، فالله مُنفذ وعده ووعيده، ولا يجوز عليه تعالى الخُلف والكذب.. فالمؤمن يستحق الثواب إن خرج من الدنيا، والعاصي المُتلبس بكبيرة إن لم يتب كذلك استحق وجوباً العذاب، إلا أن عقابه أخف من الكافر. وردَّ

⁽¹⁷³⁾ تفسير الألوسي، روح المعاني، (ج1ص116).

⁽¹⁷⁴⁾ ينظر: أبو المعين ميمون النسفي، (ت: 508هـ)، تبصرة الأدلة في أصول الدين على طريقة الإمام أبي منصور الماتريدي، ت: كلود سلامة، من منشورات المعهد العلمي الفرنسي للدراسات العربية بدمشق، طبع الجزء الأول في 1990م، والثاني سنة 1993م، (ج2ص767).

⁽¹⁷⁵⁾ سورة النساء، الآية: (48).

⁽¹⁷⁶⁾ سورة الزمر، الآية: (53).

⁽¹⁷⁷⁾ سورة الجن، الآية: (23).

المعتزلة بأصلهم هذا (الوعد والوعيد)؛ على المرجئة وكفروهم، وهم القائلون: لا يضر من الإيمان معصية كما لا ينفع مع الكفر طاعة. وقالت المعتزلة لو صحَّ قول المرجئة؛ لكان وعيد الله في مقام اللغو.. وبنى المعتزلة على أصلهم هذا؛ إنكار شفاعة النبي صلى الله عليه وسلم لأهل الكبائر من أمته، وحصروها للتائبين منهم، فإثبات الشفاعة لأهل الكبائر من أمتي النبي صلى الله عليه وسلم، يناقض بزعمهم مبدأ الوعد والوعيد. وأمَّا أهل السنة فإنَّ الله إذا وعد المؤمنين الطائعين كان وقوع وعده واجباً لا محالة، ولكن بحكم إنفاذ وعده تعالى، لا بحكم الاستحقاق؛ فالعبد لا يستحق بنفسه على الله شيء. فوعد الله للمؤمنين لا يتخلف شرعاً؛ لأنَّ الخُلف في الوعد نقص فيجب تنزيه الله تعالى عنه، ووافق الأشاعرة والماتريدية جمهور المسلمين في ذلك. وأمَّا في الوعيد فيجوز أن يخلف الله الوعيد، ويعفو عن المذنب، ويخرج أهل الكبائر من النار تكرماً منه ورحمة، فلا يُخَلَّد في النار أحد منهم. ووافق الأشاعرة في ذلك فيجوز الخلف في الوعيد تكرماً ولا يعد ذلك نقصاً. وأمَّا الماتريدية فقالوا: الوعيد عندهم كالوعد فلا يجوز أن يتخلف الله تعالى عن وعده ووعيده، فوافقوا بذلك المعتزلة (178).

الشفاعة ثابتة للرسول والأخيار في أهل الحق

فذهب المعتزلة والخوارج إلى عدم الشفاعة في العفو عن المعاصي كلها؛ فالكبائر لا بد من توبة مرتكبها ولا تنفعه شفاعة، والصغائر فقد أوجبوا على الله العفو عنها إن اجتنب الكبائر. والخوارج قالوا بكفر مرتكب الكبيرة كما ذكرنا سابقاً.

وبنى المعتزلة على أصلهم هذا إنكار شفاعة النبي صلى الله عليه وسلم لأهل الكبائر من أمته، وحصروها للتائبين منهم، فإثبات الشفاعة لأهل الكبائر من أمتي النبي صلى الله عليه وسلم، يناقض بزعمهم مبدأ الوعد والوعيد.. وأمَّا أهل السنة فقد أثبتوا الشفاعة: ودليل إثبات الشفاعة لأهل الكبائر: قوله تعالى: (إن الله لا يغفر أن يشرك به ويغفر ما دون ذلك لمن يشاء)، فهم أهل الذنوب من الصغائر والكبائر تحت مشيئته تعالى إن غفر لهم برحمته وإن شاء عذبهم بعدله، ثم يخرجهم برحمته وشفاعة الشافعين. (179)

ووافق ابن الغرس الإمام النَّسَفي وأهل السنة من الأشاعرة وغيرهم في جواز غفران الذنوب كلها بتوبة وبدون توبة؛ لإطلاق النص، ويكفي دليلاً لأهل السنة في ذلك قوله تعالى: (لا تَقْنَطُوا مِنْ رَحْمَةِ اللَّهِ إِنَّ اللَّهَ يَغْفِرُ الذُّنُوبَ جَمِيعاً)، ويجوز العفو عن الكبيرة ولو بلا توبة، إن لم يكن مستحلاً لها، وكذا يجوز العقاب على الصغيرة وكله راجع لرحمة الله وفضله أو عدله.

(178) ينظر: قطان عبد الرحمن الدوري، العقيدة الإسلامية ومذاهبها، ص (156، 157).

(179) ينظر: المصدر السابق، ص (158، 159).

الشرك كما وافقهم في إثبات الشفاعة يوم القيامة؛ بطلب حصول المغفرة والخير للطائعين والعصاة، فقد ثبت بالأحاديث الصحيحة والآيات الدالة على ذلك منها: قوله تعالى: (من ذا الذي يشفع عنده إلا بإذنه) (180). وفي الحديث عن أنس رضي الله عنه قال: قال عليه الصلاة والسلام: (شفاعتي لأهل الكبائر من أمتي). (181)

وأهل الكبائر لا يخالدون في النار، وإن ماتوا بلا توبة، بل يدخلون الجنة؛ قال ابن الغرس موافقا للنسفي ولأهل السنة والجماعة من الأشاعرة ومن وافقهم: (وأهل الكبائر من المؤمنين لا يُخالدون في النار)؛ يعني إذا دخل بعضهم النار لا يُخالدون فيها، وإن ماتوا من غير توبة؛ بل يُخرجون منها ويدخلون الجنة ويُخالدون في الجنة، لقوله تعالى: (فَمَنْ يَعْمَلْ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ خَيْرًا يَرَهُ)، الزلزلة. والإيمان أعظم أعمال الخير، فلا بُدَّ أن يرى جزاءه في الجنة. والإجماع على أنه لا يخرج منها بعد أن يدخلها، فانتفى خلوده في النار قطعاً. (182)

المبحث الرابع: مسائل الإيمان واختلافاتها

الإيمان هو التصديق بالجنان فقط؛ وذهب إلى هذا القول أبو منصور الماتريدي، وهو مروى عن أبي حنيفة، وهو المشهور من مذهب أبو الحسن الأشعري، ونصَّ عليه الباقلاني، وهذا قول أبو اسحاق الإسفراييني، والرازي، ونسبه التفتازاني إلى الجمهور. ومع هذا فقد جعلوا الإقرار والعمل فروع للتصديق على مانقله الشهرستاني عن الأشعري؛ فمن صدق بقلبه وأقرَّ بلسانه فهو مؤمن عند الله وعند الناس. وأمَّا الممتنع الذي يأبى النطق بالشهادتين لا لعذر فهو كافر فيهما؛ لأنَّ ذلك من أمارات عدم التصديق.. ودليلهم على أنَّ القلب محل للإيمان؛ قوله تعالى: (إلا من أكره وقلبه مطمئن بالإيمان) (183). وقول النبي الكريم لأسماء عندما قتل من قال لا إله إلا الله: (هلا شَقَّقْتَ عن قلبه) (184). وكذلك فالله تعالى وفي آيات كثيرة يخاطب المؤمنين ثم يوجب العمل، فقدم خطابه تعالى لهم بوجوب الإيمان قبل وجوب الأحكام؛ كقوله تعالى: (يا أيُّها الذين آمنوا كُتِبَ عليكم الصيام). (185)

(180) سورة البقرة، الآية: (255).

(181) رواه الترمذي في سننه، باب: ماجاء في الشفاعة، حديث صحيح حسن، برقم: (2435)، (ج4\203).

(182) شرح ابن الغرس على عقائد الإمام النسفي، المخطوط الأصل؛ النسخة التركية، ص (16).

(183) سورة النحل، الآية: (106).

(184) المعجم الكبير، برقم: (15272).

(185) سورة البقرة، الآية: (183).

والملاحظ أنَّ جميع العلماء متفقون على أنَّ الإيمان هو التصديق، والخلاف فقط في إطلاق اسم الإيمان على الإقرار باللسان والعمل بالجوارح.(186) بل هم متفقون أيضاً على وجوب الطاعات، وأنَّ الإيمان المشتمل على التصديق القلبي والإقرار اللساني والإستجابة العملية لأعمال الإيمان والإسلام هذا هو الإيمان الكامل عندهم.

مسألة زيادة الإيمان ونقصانه وموقف ابن الغرس

وهذه المسألة اختلف فيها المسلمون؛ فمنهم من أثبت وقال بزيادة الإيمان ومنهم من نفى ذلك، وقد جعل كثير من المتكلمين هذه المسألة فرعاً عن مسألة الإيمان. وذكر الإيجي في المواقف: أنَّ من فسّر الإيمان بالتصديق فلا يقبلها، وإنّ فسّر بالأعمال فيقبلها. أقوال أهل الإسلام في زيادة الإيمان ونقصانه وموقف ابن الغرس (187):

القول الأول: الإيمان يزيد وينقص؛ يزيد بفعل الطاعات، وينقص بتركها وبفعل المعاصي، قال الإمام أحمد في رواية محمد بن موسى: (الإيمان يزيد وينقص، وإذا عملت الحسن زاد، وإذا ضيعت نقص، والإيمان لا يكون إلا بعمل)، ومن الأدلة على زيادته قوله تعالى: (وإذا تُلِّيت عليهم آياتُهُ زادَتْهم إيماناً)،(188)، والآثار في ذلك كثيرة من الكتاب والسنة وأقوال الصحابة وفعلهم، وهناك فرق بين إيمان النبي وآحاد الأمة، وكما قال عمر رضي الله عنه: (لو وزن إيمان أبي بكر مع إيمان الخلائق لرجح)،(189). وهذا مذهب أهل السنة من سلف الأمة وخلفها وقال به بعض الأشاعرة وكذلك المعتزلة.

القول الثاني: الإيمان لا يزيد ولا ينقص، فهو التصديق نفسه فلا زيادة فيه بانضمام الطاعات، ولا نقصان يجري عليه بالمعاصي، وحجَّتهم أنَّ الزيادة والنقص شك وهذا كفر، وهذا قول من لم يجعل الأعمال ضمن الإيمان، فإذا بلغ الإيمان حداً من الجزم واليقين الثابت والإذعان فلا يُتصور فيه الزيادة ولا النقص. ودليلهم كذلك أنَّ الله قد أطلق الإيمان على من فعل المعاصي في آيات كثيرة؛ وهذا يدلهم على أنَّ الأعمال ليس لها أثر في الإيمان، كما أنَّ الله تعالى يعطف

(186) - ينظر: شرح التفتازاني على العقائد، ص (77،78). وكذلك ينظر: د. قحطان الدوري، العقيدة الإسلامية ومذاهبها، ص (191،254،242). د. محمد النورستاني، بريق الجمان، ص(19...21).

(187) ينظر: بتصرف: قحطان الدوري، العقيدة الإسلامية ومذاهبها،، ص (256...261). ينظر: بتصرف: التفتازاني على شرح العقائد، ص (81،80). ينظر: بتصرف: محمد النورستاني، بريق الجمان، ص(25..27).

(188) سورة الأنفال، الآية: (2).

(189) رواه إسحاق بن رهوايه، وكذلك البيهقي في شعب الإيمان، ص(ج1\69).

العمل على الإيمان؛ والعطف للمغايرة فالأعمال الصالحة لا تدخل في الإيمان ولا تؤثر فيه زيادة أو نقصان، كقوله تعالى: (إِنَّ الَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ)،⁽¹⁹⁰⁾؛ وأولوا الزيادة الواردة في الآيات؛ أن يزداد نوره في القلوب بالأعمال الصالحة، وينقص ضياؤه بالمعاصي، فالإيمان له نور، كما قال تعالى: (أفمن شرح الله صدره للإسلام فهو على نورٍ من رَبِّهِ)⁽¹⁹¹⁾. وذهب لهذا القول أبو حنيفة وأصحابه، والماتريديّة وبعض الأشاعرة، وأكثر المتكلمين، وإمام الحرمين.

والحقيقة الظاهرة لي: كما قال التفتازاني عن بعض المحققين: لا نُسَلِّمُ أَنَّ حَقِيقَةَ التَّصَدِيقِ لَا تَقْبَلُ الزِّيَادَةَ وَالنَّقْصَانَ، بَلْ تَتَفَاوَتُ قُوَّةً وَضَعْفًا، فَتَصَدِيقُ أَحَادِ الْأُمَّةِ لَيْسَ كَتَصَدِيقِ النَّبِيِّ عَلَيْهِ السَّلَامُ، وَلِهَذَا قَالَ إِبْرَاهِيمُ عَلَيْهِ السَّلَامُ: (وَلَكِنْ لِيَطْمَئِنَّ قَلْبِي)⁽¹⁹²⁾.

وما يدل على هذا المعنى أيضاً حديث أنس عن النبي صلى الله عليه وسلم: (يخرج من النار من قال لا إله إلا الله و في قلبه وزن شعيرة من خير...ثم قال: وفي قلبه مثقال ذرة من خير)⁽¹⁹³⁾. فهذا نص على زيادة الإيمان ونقصانه حتى يصير إلى هذا الوزن؛ وزن شعيرة ثم مثقال ذرة

وقال الإمام البخاري: كتب عن ألف وثمانين رجلاً ليس فيهم إلا صاحب حديث، كانوا يقولون: الإيمان قول وعمل، يزيد وينقص.

فذهب ابن الغرس إلى أن الإيمان كما قال وموافقاً بذلك للإمام النَّسْفِي: هو التصديق والإذعان بحكم المخبر لغة، وأما شرعاً: فهو تصديق النَّبِيِّ مُحَمَّدٍ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ فِيمَا عِلْمُ بِالضَّرُورَةِ مَجِيئُهُ بِهِ مِنْ عِنْدِ رَبِّهِ، وَكَذَلِكَ الْإِقْرَارُ بِهِ؛ فَرَكْنَا الْإِيمَانَ: 1 – التَّصَدِيقُ وَهُوَ لَا يَسْقُطُ بِحَالٍ. 2 – الْإِقْرَارُ؛ وَهُوَ يَسْقُطُ عِنْدَ الْإِكْرَاهِ، وَالْإِقْرَارُ شَرْطٌ لِإِجْرَاءِ الْأَحْكَامِ فِي الدُّنْيَا. وَبِذَلِكَ فَابْنُ الْغَرَسِ يُوَافِقُ مَا ذَهَبَ إِلَيْهِ أَصْحَابُ الْقَوْلِ الثَّانِي كَالْإِمَامِ أَبُو حَنِيفَةَ، وَكَذَلِكَ فَخْرُ الْإِسْلَامِ الْبَزْدَوِيُّ، وَالْإِمَامُ السَّرْحَسِيُّ، وَالْأَشْعَرِيُّ وَغَيْرِهِمْ.

وكذلك في مسألة زيادة الإيمان ونقصانه فقد بيّن ابن الغرس؛ أن الأعمال تتزايد في نفسها وتنقص، وأما الإيمان الذي هو التصديق المخصوص، فلا يزيد ولا ينقص... فلا مدخل للأعمال في مفهوم الإيمان... والدليل على أن الأعمال لا مدخل لها في مفهوم الإيمان؛ قوله تعالى: (ومن يعمل من الصالحات وهو مؤمن)، حيث جعل الإيمان شرطاً لاعتبار العمل،

⁽¹⁹⁰⁾ سورة الكهف، الآية: (107).

⁽¹⁹¹⁾ سورة الزمر، الآية: (22).

⁽¹⁹²⁾ سورة البقرة، الآية: (260).

⁽¹⁹³⁾ متفق عليه أخرجه البخاري في صحيح، برقم: (44)، (ج1ص17)، وكذلك أخرجه الإمام مسلم، برقم: (

366).

والشرط غير المشروط قطعاً.⁽¹⁹⁴⁾ وبذلك وافق ابن الغرس مذهب كل من أبو حنيفة وأصحابه، والماتريديّة وبعض الأشاعرة، وأكثر المتكلمين، وإمام الحرمين الجويني رحمهم الله جميعاً. وموقف ابن الغرس كما ذكرت موافق لقول الإمام النسفي الذي نقله عن أبي منصور الماتريدي؛ في أنّ الإيمان والإسلام شيء واحد وإسمان مترادفان، فقال ابن الغرس: (والإيمان والإسلام)؛ في الشَّرْع (واحد)؛ فمن كان مؤمناً كان مسلماً وبالعكس، والظاهر أنّ هذا هو المراد لا الوحدة في المفهوم. فالإسلام هو: الخُضُوعُ لله تعالى والانقياد لأوامره ونواهيّه، وهذا لا يكون بدون الإيمان، كما لا يكون الإيمان بدونه، فهما مُتلازمان.⁽¹⁹⁵⁾

ابن الغرس وموقفه في مسألة الاستثناء من الإيمان

فيقول: (أنّه إذا وجد الإيمان من العبد والتصديق جاز له أن يقول أنا مؤمن حقاً، ولا يقول إن شاء الله؛ فلا معنى للمؤمن إلا من اتصف بالإيمان حقاً، ولا معنى لتعليق الأمر المحقق فعلاً؛ فالله تعالى شاء إيمان عبده. ومن قال: أنا مؤمن إن شاء الله شاكاً فهذا محذور عظيم، فالشك عند الماتريديّة كفر. أمّا إن قال العبد: أنا مؤمن إن شاء الله، ليس على سبيل الشك، بل على سبيل التبرك والتبري من الحول والقوة فلا بأس بهذا، حي ثبت ذلك عن بعض الصحابة.⁽¹⁹⁶⁾)

وهكذا فابن الغرس وقف موقفاً وسطاً بين الماتريديّة الذين لا يجيزون الاستثناء في مسألة الإيمان، وبين الأشاعرة والأثرية من السلف الذين يجيزون الاستثناء بعيداً عن الشك. وهكذا فالأثرية ومن وافقهم من الأشعرية وغيرهم يستثنون في إيمانهم؛ فيقول أحدهم: أنا مؤمن إن شاء الله؛ من غير شك منهم في ذلك، فهؤلاء يجيزون الأمرين باعتبارين؛ وهذا هو أصح الأقوال. وقال شيخ الإسلام: ومذهب أهل الحديث كابن مسعود وغيرهم؛ وأكثر أهل الكوفة، ويحيى بن سعيد القطان فيما يرويه عن علماء البصرة، والإمام أحمد وغيره من أئمة السنة؛ كانوا يستثنون بالإيمان، وهذا متواتر عنهم، ولكن اعتبار الاستثناء عندهم ليس لأجل الموافاة؛ بل لأنّ الإيمان يتضمن فعل جميع الواجبات، فلا يشهدون لأنفسهم بالبر والتقوى؛ لأنّ هذا تزكية بلا علم.⁽¹⁹⁷⁾

⁽¹⁹⁴⁾ شرح ابن الغرس على عقائد الإمام النسفي، المخطوط الأصل النسخة التركية، ص (16،17).

⁽¹⁹⁵⁾ شرح ابن الغرس على عقائد الإمام النسفي، المخطوط الأصل النسخة التركية، ص (17).

⁽¹⁹⁶⁾ شرح ابن الغرس على عقائد الإمام النسفي، المخطوط الأصل النسخة التركية، ص (17).

⁽¹⁹⁷⁾ ينظر: محمد بن أحمد السفاريني الحنبلي، لوامع الأنوار البهية وسواطع الأسرار الأثرية، ص (ج1ص431...) ومابعدا.

موقف ابن الغرس في مسألتني السعادة والشقاوة

يقول ابن الغرس معلقا وشارحا لمتن الإمام النَّسفي:

(وَالسَّعِيدُ)؛ أَي الْمُؤْمِن، (قَدْ يَشْقَى)؛ بَأَنَّ يَرْتَدُّ وَالْعِيَاذُ بِاللَّهِ، (وَالشَّقِيُّ)؛ أَي الْكَافِر، (قَدْ يَسْعُدُ)؛ بَأَنَّ يُوقِّعُهُ اللَّهُ تَعَالَى لِلْإِيمَانِ. وَأَمَّا قَوْلُ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: (السَّعِيدُ مَنْ سَعِدَ فِي بطنِ أُمِّهِ، وَالشَّقِيُّ مَنْ شَقِيَ فِي بطنِ أُمِّهِ)، أَخْرَجَهُ الْبِزَارُ بِسندٍ صَحِيحٍ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ تَعَالَى عَنْهُ؛ فَالْمُرَادُ بِالسَّعِيدِ فِيهِ مَنْ كَانَ مِنْ أَهْلِ الْجَنَّةِ، وَالشَّقِيُّ مَنْ كَانَ مِنْ أَهْلِ النَّارِ. (198)

وَالْحَقِيقَةُ أَنَّ هَذَا الْمَعْنَى يَتَّفِقُ مَعَ حَدِيثِ النَّبِيِّ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ: (إِنَّ أَحَدَكُمْ يُجْمَعُ خَلْقُهُ فِي بطنِ أُمِّهِ أَرْبَعِينَ يَوْمًا نُطْفَةً، ثُمَّ يَكُونُ عِلْقَةً مِثْلَ ذَلِكَ، ثُمَّ يَكُونُ مُضْغَةً مِثْلَ ذَلِكَ، ثُمَّ يَرْسَلُ الْمَلَكُ فَيَنْفُخُ فِيهِ الرُّوحَ، وَيَوْمَئِذٍ بِأَرْبَعِ كَلِمَاتٍ: بِكُتُبِ رِزْقِهِ، وَأَجَلِهِ، وَعَمَلِهِ، وَشَقِيٍّ أَوْ سَعِيدٍ، فَوَالَّذِي نَفْسِي بِيَدِهِ إِنَّ أَحَدَكُمْ لَيَعْمَلُ بِعَمَلِ أَهْلِ الْجَنَّةِ حَتَّى مَا يَكُونُ بَيْنَهُ وَبَيْنَهَا إِلَّا ذِرَاعٌ فَيَسْبِقُ عَلَيْهِ الْكِتَابُ فَيَعْمَلُ بِعَمَلِ أَهْلِ النَّارِ، فَيَدْخُلُهَا، وَإِنَّ أَحَدَكُمْ لَيَعْمَلُ بِعَمَلِ أَهْلِ النَّارِ حَتَّى مَا يَكُونُ بَيْنَهُ وَبَيْنَهَا إِلَّا ذِرَاعٌ فَيَسْبِقُ عَلَيْهِ الْكِتَابُ فَيَعْمَلُ بِعَمَلِ أَهْلِ الْجَنَّةِ فَيَدْخُلُهَا). (199)

إِذَا فَمَفْهُومُ السَّعَادَةِ وَالشَّقَاءِ مُرْتَبِطٌ بِمُلَازِمَةِ الطَّاعَةِ وَالتَّقْوَى وَالْإِيمَانِ، أَوْ وُلُوجِ الْكُفْرِ وَاقْتِرَافِ الْمَعَاصِي وَالْأَثَامِ وَالْعِيَاذُ بِاللَّهِ تَعَالَى. وَهَذَا الْفَصْلُ مُرْتَبِطٌ بِأَبْوَابِ الْقَضَاءِ وَالْقَدْرِ، وَقَدْ تَمَّ التَّفْصِيلُ فِيهِ فِي بَحْثِ أَفْعَالِ الْعِبَادِ وَالْهَدَايَةِ وَالْإِضْلَالِ، فَلَا دَاعِي هُنَا لِاسْتِعْرَاضِ مَا تَمَّ بَحْثُهُ وَمُنَاقَشَتُهُ مُسَبِّقًا. وَلَكِنْ مَا يَهْمُنَا قَوْلُهُ هُنَا: أَنَّ الْإِنْسَانَ رَبَّمَا عَمِلَ وَانْسَاقَ فِي أَعْمَالِ الْخَيْرِ وَالْبِرِّ وَالسَّعَادَةِ فِي ظَاهِرِ أَمْرِهِ، إِلَّا أَنَّهُ فِي قَرَارَةِ نَفْسِهِ وَقَصْدِهِ وَبَاطِنِهِ مُخَالَفًا لظَاهِرِهِ، وَالْعَكْسُ مِنْ ذَلِكَ صَحِيحٌ؛ فَقَدْ يَظْهَرُ مِنَ الْعَبْدِ أَعْمَالُ الشَّرِّ وَالسُّوءِ وَاقْتِرَافُ الْفَوَاحِشِ، إِلَّا أَنَّهُ فِي قَرَارَةِ نَفْسِهِ يَكْرَهُ مَا صَدَرَ مِنْهُ، وَيَمِيلُ وَيُحِبُّ أَنْ يَنْتَلِسَ فِيهَا يَرْضَى رَبَّهُ، وَأَنْ يَتَخَلَّصَ مِنْ نَزَعَاتِ الْهَوَى وَالشَّيْطَانِ، وَيَرْجُو وَيَتَمَنَّى ذَلِكَ فِي قَادِمِ الْأَيَّامِ، فَهَذَا لَا بُدَّ أَنْ يَظْهَرُ قَصْدُهُ وَتَوَجُّهُهُ الْحَسَنَ فَيَنْقَلِبُ إِلَى التَّوْبَةِ وَالصَّلَاحِ، وَالْأَوَّلُ يَنْقَلِبُ أَيْضًا إِلَى مَا يُوَافِقُ قَصْدَهُ وَسِرِّيْرَتَهُ فَيَنْعَكِسُ حَالُهُ وَالْعِيَاذُ بِاللَّهِ؛ وَمُصَدِّقٌ هَذَا قَوْلُ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: (إِنَّ الرَّجُلَ لَيَعْمَلُ بِعَمَلِ أَهْلِ الْجَنَّةِ فَيَمُوتُ بِبَدْوٍ لِلنَّاسِ وَإِنَّهُ لَمِنْ أَهْلِ النَّارِ، وَيَعْمَلُ بِعَمَلِ أَهْلِ النَّارِ فَيَمُوتُ بِبَدْوٍ لِلنَّاسِ وَهُوَ مِنْ أَهْلِ الْجَنَّةِ). (200)

فَقَوْلُ النَّبِيِّ الْكَرِيمِ: (فَيَمُوتُ بِبَدْوٍ لِلنَّاسِ)؛ يَدُلُّ عَلَى أَنَّ الرَّجُلَ يَعْمَلُ أَعْمَالًا مُغَايِرَةً وَمُخَالَفَةً لِمَا يَعْمَلُ فِي صَدْرِهِ وَسِرِّيْرَتِهِ وَقَصْدِهِ، وَهَكَذَا لَا بُدَّ أَنْ يُظْهَرَ اللَّهُ مَا فِي بَاطِنِهِ وَسِرِّيْرَتِهِ وَيَبْدُو عَلَى

(198) شرح ابن الغرس على عقائد الإمام النَّسفي، المخطوط الأصل النسخة التركية، ص (17).

(199) رواه الإمام مسلم في صحيحه، في باب: كيفية خلق الأدمي في بطن أمه وكتابة رزقه وأجله وعمله وشقاوته وسعادته، برقم: (2643)، (ج4/2036 ص).

(200) رواه الإمام البخاري في صحيحه المسند، برقم: (4207)، (ج5/133).

ظاهره ما أكثفه في نفسه وقصده، ويُؤخذُ هذا المعنى من قوله تعالى: (فَأَمَّا مَنْ أُعْطِيَ وَاتَّقَى
وَصَدَّقَ بِالْحَسَنَى فَسُنِّيْبُهُ لِّلْيُسْرَى).⁽²⁰¹⁾؛ فمن توجه وقصد أسباب التقوى والخير يسرَّ الله له
طريق الإيمان والخير، ومن توجه لغير ذلك من الشرِّ يسرَّ الله له ما أَراده وقصده.

ثم يتابع ابن الغرس شرحه معلقاً على متن النَّسْفِيِّ وموضحاً أنَّ الإسعاد والإشقاء صفتا تكون
للباري، أمَّا السعادة والشقاوة المتغيران فهما صفتان للإنسان الشقي أو السعيد؛ فيقول:
(والتَّغْيِيرُ)؛ أي تَغْيِيرُ حالِ العبدِ من كونه سعيداً إلى كونه شقيّاً وبالعكس، (إنَّما هُوَ)؛ أي التَّغْيِيرُ
واقِعٌ، (على السَّعَادَةِ والشَّقَاءِ)؛ اللَّتَيْنِ هُمَا من صِغَاتِ العَبْدِ، (دُونَ الإسْعَادِ والإشْقَاءِ)؛ لِأَنَّ
الإسعاد تكوين السَّعَادَةِ، والإشقاء تكوين الشَّقَاوَةِ، والتَّكْوِينُ من صفات الله تعالى، ولا يجوزُ
عليها التَّغْيِيرُ، لِما أَنَّهُ أَمَارَةُ الحُدُوثِ، وقد قَدَّمْنَا أَنَّ التَّكْوِينَ بِالْفِعْلِ من الإضافات، ومَبْدَوُهُ التَّكْوِينِ
الذي هو صِغَةُ أَزَلِيَّةٍ. ومَذْهَبُ قُدَمَاءِ المُتَكَلِّمِينَ من مشايخ ما وراء النَّهْرِ، أَنَّ كُلَّ تَكْوِينِ صِغَةٍ
مستقلَّة، فلَهِذا قال: (وهُما)؛ أي الإسْعَادُ والإشْقَاءُ، (من صِغَاتِ اللهِ تعالى)؛ والمُحَقِّقُونَ من
الماتريديَّةِ على خلافِ ذلك كما قررناه، (ولا تَغْيِيرٌ على اللهِ ولا على صِغَاتِهِ)؛ لِأَنَّ ذلك مُمْتَنِعٌ
في حَقِّ ذاتِهِ وصِغَاتِهِ الأَزَلِيَّةِ).⁽²⁰²⁾

وهكذا فمشايخ ما وراء النَّهْرِ الذين أشار إليهم ابن الغرس: كأبو معين ميمون بن محمد النَّسْفِيِّ؛
فصفات الله تعالى وأفعاله عندهم غير متناهية، وليست راجعة إلى التكوين فقط؛ كالتخليق
والتزويق والإحسان والإنعام والإذلال والرحمة والمغفرة... فكل هذه الصفات صفات أزلية قديمة
لا هو ولا غيره... فهذه كما ذكر هي صفات قائمة بذاته تعالى في الأزل، ولو لم تكن كذلك
لكانت ذات الباري محلاً للحوادث، وهذا ممتنع.⁽²⁰³⁾

المبحث الخامس: في النبوات والملائكة الكرام؛ وأهم المسائل التي وقع فيها

الخلاف بين أهل الكلام

وهنا تحدث ابن الغرس في هذا المبحث وأجاد شارحاً لمتن الإمام النَّسْفِيِّ؛ فبيَّن: أنَّ
الحكمة من إرسال الرسل تبليغ الناس ممَّا لا مجال للعقول في أن تهتدي إلى معرفته استقلالاً،
وذلك لئلا يكون للنَّاسِ على اللهِ حُجَّةٌ بعد الرسل، فالرُّسُلُ كانوا مبشرين ومنذرين لأقوامهم.
وكان جميع الأنبياء والرسل من البشر، وليسوا بملائكة؛ وذلك ليتمكن البشر من الاتصال بهم

⁽²⁰¹⁾ سورة الليل، الآية رقم: (5-7).

⁽²⁰²⁾ شرح ابن الغرس على عقائد الإمام النَّسْفِيِّ، المخطوط الأصل النسخة التركية، ص (17).

⁽²⁰³⁾ أبو معين ميمون بن محمد النَّسْفِيِّ، (ت: 508هـ)، بحر الكلام، ت: محمد السيد البرسيجي، الناشر: دار
الفتح للدراسات، عمان، ط1، لعام: 1435هـ \ 2014م: ص (105) وما بعده.

وفهم رسالاتهم ومضمونها، فالرسل كانوا رجالاً يوحى إليهم؛ لأنَّ الرسالة تتطلب رجاحة العقل وقوة الدين والبنية الجسدية، وكذلك الاختلاط بالناس والصبر على إذائهم أثناء دعوتهم للحق. قال تعالى: (وما أرسلنا قبلك إلا رجالاً نوحي إليهم).⁽²⁰⁴⁾

مسألة العصمة للأنبياء والوقوع في كبائر الذنوب وصغائرها

الأنبياء متصفون في غاية الأمانة والصدق؛ ولهذا كانت لهم العصمة وهي الحفظ من الله تعالى. وأمّا اصطلاحاً فتعني: أن لا يخلق الله فيهم الذنب، بلطف منه تعالى يحملهم على الخير، وينفرهم من الشر..

واتفق المسلمون أنّ الأنبياء معصومون من الكفر: قبل البعثة وبعدها، لأنّهم مؤمنون بالله. وكذلك هم معصومون من الكذب عمداً في دعوى الرسالة، وفيما يبلغونه عن الله من الأحكام الشرعية، وذلك بإجماع أهل الملل والشرائع كلها، وأمّا الكذب سهواً ونسياناً فقد منعه أبو إسحاق وكثير من الأئمة الأعلام؛ لدلالة المعجزة على صدقهم في تبليغ الشرائع، فلو جاز الخُلفُ لكان نقصاً، والأدلة من كتابه تعالى كثيرة على ذلك؛ منها: (وما ينطق عن الهوى إن هو إلا وحيٌ يُوحى)،⁽²⁰⁵⁾، وقوله تعالى أيضاً: (وَصَدَقَ الْمُرْسَلُونَ).⁽²⁰⁶⁾

وأما كبائر الذنوب التي توجب النَّفْرة عنهم؛ فهم معصومون قبل البعثة، وأمّا الكبائر الأخرى فلا يمتنع صدورها عند أكثر الأشاعرة، وجمع من المعتزلة، وكذا قال الإباضية. وأمّا بعد البعثة: فجمهور المحققين والأئمة أنّ الأنبياء معصومون من الكبائر عمداً، ومعصومون منها سهواً، أو على سبيل الخطأ في التأويل.

وأما صغائر الذنوب التي توصف بالخسّة؛ فالأنبياء معصومون منها قبل البعثة وبعد البعثة لا عمداً ولا سهواً بالاتفاق، وأمّا الصغائر الأخرى: فقبل البعثة فالأنبياء غير معصومين منها عمداً ولا سهواً، وأمّا بعد البعثة فهم معصومون منها عمداً، وتجوز سهواً، إلا أنّهم لا يُصِرُّون عليها، بل يتوبون منها. وذهب لهذا القول أكثر المحققين والسلف وذهب المعتزلة والزيدية: إلى عصمة الأنبياء من الكبائر عمداً وسهواً، وأمّا الصغائر فلا تُخَلُّ عندهم بالعصمة. وقالت الإمامية: بوجوب عصمة الأنبياء من الكبائر والصغائر كلها قبل وبعد البعثة.⁽²⁰⁷⁾

⁽²⁰⁴⁾ سورة النحل، الآية: (43).

⁽²⁰⁵⁾ سورة النجم، الآية: (3،4).

⁽²⁰⁶⁾ سورة يس، الآية: (52).

⁽²⁰⁷⁾ ينظر: فحطان الدوري، العقيدة الإسلامية ومذاهبها، ص: (260)، ومابعداها.

وقال القاضي عياض: أجمع المسلمون على عصمة الأنبياء من الفواحش والكبائر الموبقات، وذهب بعضهم إلى عصمته من موقعة المكروه قصداً.

والحقيقة أنّ المنطق السليم والتفكير العقلي السديد يوجب الاعتقاد: بأنّ هذه الفئة من البشر قد تمّ اختيارها من طرف الباري سبحانه؛ وذلك لتلقي وحيه وتبليغ رسالاته... فلا بدّ أنّ تتميز بصفات خلقية ونفسية وروحية تتناسب تماماً مع جلال وعظمة وظيفتها.⁽²⁰⁸⁾

وخلاصة القول: أجمع العلماء على منع وقوع الأنبياء في الكفر والكذب قبل البعثة وبعدها، وكذلك عصمتهم عمداً عن كبائر الذنوب عند الجمهور، وأمّا سهواً فجوّزه الأكثرون، وأمّا صغائر الذنوب فجوّزها الجمهور إلا ما يدل على الخسّة في مقام نبوتهم، خلافاً للجبائي وأتباعه.⁽²⁰⁹⁾

وعلى هذا فكل ماورد عن الأنبياء وظاهره معنى المعصية والذنب أو الكذب؛ فلا بدّ من صرفه عن ظاهره ويؤول إن نقل إلينا بالتواتر، أو أنّه من باب المفضول بالنسبة للأفضل، ويحمل على ترك الأولى أو كونه قبل البعثة⁽²¹⁰⁾. وكما قال الإمام الجنيد: (حسنات الأبرار سيئات المقربين). فماورد عن قتل موسى عليه السلام للقبطي؛ فله محامل يحمل عليها منها: أنّ القبطي من الأعداء المحاربين، أو أنّ ذلك حدث قبل النبوة، أو أنّ موسى عليه السلام لم يرد قتله فلا عمد في ذلك؛ بل أراد دفع أذاه ووكزه لذلك فمات.. وماوقع من إخوة يوسف فالجمهور على أنّهم ليسوا بأنبياء

وذهب ابن الغرس إلى ماذهب إليه الإمام النسفي موافقاً.. بأنّ الأنبياء كانوا مخبرين مبلغين عن الله تعالى مأنزله إليهم، وصادقين في أخبارهم قطعاً؛ ضرورة عصمتهم، وكانوا ناصحين لأممهم لأنّ ذلك نتيجة كمالاتهم وفائدة بعثتهم.⁽²¹¹⁾

⁽²⁰⁸⁾ السفاريني الجنبلي، لوامع الأنوار البهية، (ج2\ص305). ينظر: حسن محمد أيوب، (ت: 1429هـ)، تبسيط العقائد الإسلامية، الناشر: دار الندوة الجديدة - بيروت - ط5، لعام: 1403هـ\1983م.

⁽²⁰⁹⁾ ينظر: الدوري، العقيدة الإسلامية ومذاهبها، ص(266،267). ينظر: النورستاني، بريق الجمان، ص (103).

⁽²¹⁰⁾ شرح التفازاني على عقائد الإمام النسفي، ص (90).

⁽²¹¹⁾ شرح ابن الغرس على عقائد الإمام النسفي، المخطوط الأصل النسخة التركية، ص (18).

كرامات الأولياء حقّ

إن لله تعالى عبداً مخلصين؛ اعتصموا به، آمنوا برسالاته وصدقوا، وأعرضوا عما يغضب ربهم، توجهوا بل وسابقوا بالخير؛ فأحبهم الله تعالى، وأعلى مكانتهم، فهم من عباده المتقين الصالحين، فأعطاهم ربهم من فضله، وأجرى على أيديهم الخير لعباده، بل وظهر لهم من غرائب الأمور وخوارق العادات من الكرامات؛ ما أثبت للناس صدقهم في دين الله، فثبتهم الله وثبت بهم من شاء من عباده.

فالوليُّ: هو العارف بالله تعالى وصفاته، المواظب على الطاعات، والمجتنب للمعاصي والشهوات. والكرامة: أن تظهر من قبله أمور خارقة للعادة، غير مقرونة بدعوى النبوة. وكل أمر خارق للعادة غير مقرون بالإيمان والعمل الصالح فهو استدراج لصاحبه، وما كان مقترن بدعوة النبوة فهو معجزة، وأدلة الكرامات تواترت عن كثير من الصحابة والتابعين ومن بعدهم، فلا يمكن إنكارها، فضلاً عن ثبوتها في كتاب الله تعالى؛ لمريم عليها السلام، وصاحب سليمان أصف بن برخيا وغيرهم، فهي ثابتة.⁽²¹²⁾

والكرامة أمر حقيقي لا وهمي، خارق للعادة، مخالفة للسحر وفنون وألعيب السحرة، فالسحر: عبارة عن أمور وهمية لا حقيقة لها، قوانين معلومة وممارسة أعمال تخيل للمشاهد أشياء واقعة وهي ليست كذلك

فكرامات الأولياء حقّ بإجماع أئمة الإسلام والسنة والجماعة، وقد دلّ عليها القرآن والسنة الصحيحة، ولم ينكرها إلا المعتزلة والجهمية ومن تابعهم. وحصل لبس وخلط في كرامات الأولياء، فالمسلمون في ذلك على ثلاثة طوائف:

طائفة أنكروا وقوعها بالكلية، وهم الجهمية والمعتزلة ومن وافقهم؛ فهؤلاء خالفوا النصوص الصحيحة وكابروا المشاهدات الحسية التي لا تكذب.

وطائفة غلت في الكرامات وإثباتها؛ وهم عوام المسلمين وبعض أهل الضلالة ممن زعوا العلم والولاية، وهؤلاء أثبتوا الكرامات للفجرة والفساق ممن ليسوا بأولياء الرحمن، وإنما هم أولياء الشيطان، وحاكوا القصص المكذوبة والخوارق الشيطانية للسحرة والمشعوذين، أعادنا الله.

⁽²¹²⁾ شرح التفتازاني على العقائد النسفية، ص (92).

وطائفة من الأمة الوسط من أهل السنة والجماعة توسطت وبين الحق في ذلك بين الإفراط والتفريط، فأثبتوا ما ثبت في الكتاب والسنة ولم يغالوا في أصحابها، بل هناك أولياء خير منهم ولم تجر على أيديهم كرامات.⁽²¹³⁾

وهكذا فكرامات الأولياء لم يخالف فيها أحد ولم ينكرها إلا المعتزلة وحجتهم في إنكارهم: أنها أي الكرامة لو ظهرت لولي لاختلطت بالمعجزة فلا يميّز بين النبي وغيره. وهذا وهم؛ فمن ظهرت الكرامة وجرت على يديه قديماً وحديثاً لم يدعي النبوة، ولو ادعى النبوة بعد ختم الرسالات؛ لحكم عليه بالكفر قطعاً. وأيضاً فالكرامة التي ظهرت على يدي الولي المؤمن الصالح التقي، ستكون معجزة للنبي الذي يوافقه الولي، وتكون الكرامة مؤكدة لصدق ذلك الدين. ويستدل على ثبوت الكرامة من الكتاب بقصص كثيرة منها: قصة أصحاب الكهف؛ إذا عاشوا مئات السنين وهم نيام وبدون طعام وشراب، ولم تأكل الأرض أجسادهم.

وذهب ابن الغرس إلى ما ذهب إليه الإمام النّسفي وموافقاً لأهل السنة والجماعة فبيّن: أن كرامات الأولياء حقّ جوازاً ووقوعاً، وهي أمور خارقة للعادة يجريها الله تعالى على يد أوليائه؛ والولي هو العارف بالله، التقي العابد، فتكون الكرامة له معجزة للنبي الذي يتبعه ودالة على صدق رسالته، وكرامة للولي بظهورها له.⁽²¹⁴⁾

المبحث السادس: موقف ابن الغرس في مسائل الخلافة والإمامة وغيرها

وفي هذا البحث وافق ابن الغرس النّسفي في مختلف المسائل؛ فشرح عبارته وعلق عليها. ومما لاشك فيه أنّ مقياس التفاضل بين البشر هو تقوى الله عز وجل؛ فهي الأساس في تقديم مكانة المسلم أو تأخيرها. وقد أجمع المسلمون من زمن النبي صلى الله عليه وسلم وعقب وفاته وحتى يومنا على أنّ أبا بكر هو أفضل الصحابة كافة، ثم يأتي بعده بالفضل عمر بن الخطاب، ثمّ يليه عثمان بن عفان، ثم علي بن أبي طالب. ولم يخالف في هذا إلا من لا يعتد بخلافه ورأيه. وقيل يليهم في الفضل من الصحابة؛ بقية العشرة المبشرين بالجنة، ثمّ أهل بدر، ثم أهل أحد، ثم أهل بيعة الرضوان... ثم من اهتدى بهديهم واتبع كتاب الله وسنة نبيّه.

ومما يدل على فضل أبي بكر: أنّ امرأة أتت النبي صلى الله عليه وسلم فأمرها أن ترجع إليه، فقالت: رأيت إن جنّت ولم أجدك، فقال لها: إن لم تجديني فأني أبا بكر.⁽²¹⁵⁾ وغيرها من

⁽²¹³⁾ ينظر: د. محمد النورستاني، بريق الجمان، في شرح أركان الإسلام، ص: (98) ومابعداها.

⁽²¹⁴⁾ شرح ابن الغرس على عقائد الإمام النّسفي، المخطوط الأصل للنسخة التركيبية، ص (19).

⁽²¹⁵⁾ رواه الإمام البخاري، في كتاب فضائل الصحابة، باب قول النبي الكريم: (لو كنت متخذاً خليلاً)، برقم:

الأدلة في السنة. وكذلك ماورد من ثناء الله عليه في كتابه، قال تعالى: (إذ يقول لصاحبه لا تحزن إن الله معنا)، وكذا قوله تعالى: (وسيجنبها الأتقى)، نزلت في حقّ أبي بكر الصديق،⁽²¹⁶⁾. وممّا يدل على فضل عمر رضي الله عنه، قول النبي الكريم: (لو كان نبي بعدي لكان عمر)⁽²¹⁷⁾، وغيرها من الأدلة.

وممّا يدل على فضل عثمان رضي الله عنه قول النبي عليه الصلاة والسلام: (كنّا في زمن النبي لا نعدل بأبي بكر أحد، ثم عمر، ثم عثمان، ثم نترك أصحاب النبي لا نفاضل بينهم).⁽²¹⁸⁾

ثم تأتي أفضلية الإمام علي بن أبي طالب رضي الله عنه بالدرجة الرابعة بعد الخلفاء، وهذا ما اتفق عليه السلف من الصحابة. ولم يخالف في ذلك إلا الشيعة الذين اعتقدوا أنّ علياً أفضل من الثلاثة قبله؛ وتمسكوا ببعض الأحاديث وبأنه ابن عم النبي صلى الله عليه وسلم. وهكذا جرى ترتيبهم في الأفضلية، وكذلك فإن خلافتهم كانت على هذا الترتيب، وهذا ما أجمع عليه المسلمون باستثناء بعض الفرق كالإمامية والزيدية.

ثم بيّن ابن الغرس شارحاً لمتن النسفي وموافقاً له ومعلقاً؛ بضرورة تنصيب إمام للمسلمين، وشارحاً لمهامه، وشروطه وواجباته، مبيناً عدم ضرورة أن يكون أفضل زمانه؛ لأنّ الإمامة مناط بالكفاءة والقدرة والسياسة، ولا يشترط أن يكون أفضل أهل زمانه. فعمر بن الخطاب رضي الله عنه قد ترك الخلافة بين الستة من الصحابة الكرام، ولا يشك بأنّ منهم من هو أفضل منهم.

فالإمامية من الرافضة ومن فرقهم الغلاة كالكاملية ومحمدية وباقرية واسماعيلية وموسوية واثني عشرية وشيطانية.. وكان يزعم بعضهم أنّ الصحابة كفروا بتركهم بيعة علي، بل إنّ علي كفر بترك قتالهم، وكان يجب عليه قتالهم كما قاتل أصحاب صفين... وقالوا: إنّ النبي قد نصّ على إمامة علي بالوصف⁽²¹⁹⁾.

وسوف أستعرض بعض المسائل بشيء من التفصيل

²¹⁶ سورة التوبة، الآية: (40). وسورة الليل، الآية: (17).

²¹⁷ رواه الترمذي في سننه، في المناقب باب مناقب عمر بن الخطاب رضي الله عنه، برقم: (3686).

²¹⁸ رواه البخاري في صحيحه، كتاب فضائل الصحابة، باب مناقب عثمان أبي عمرو القرشي، برقم: (3494).

²¹⁹ عبد القاهر البغدادي الأسفراييني، الفرق بين الفرق وبيان الفرقة الناجية، (ج1 ص22).

ابن الغرس وموقفه في ضرورة تنصيب إمام للمسلمين موضحاً شروطه وواجباته
 (والمسلمون لأبد لهم من) نصب، (إمام)؛ وهو من له الولاية العامة في الأمور الدنيوية والدنيوية،
 (يقوم بتنفيذ أحكامهم)؛ أي إيقاعها مواقعها الشرعية، (وإقامة حدودهم)؛ أي من تجب عليه،
 (وسد ثغورهم)؛ بالجند والعدد والاخترايس من الأعداء، (وتجهيز جيوشهم)؛ لغزو الكفار
 والخوارج، (وأخذ صدقاتهم)؛ من أغنيائهم والعشر والخراج، وحوز الغنائم والهدايا ونحو ذلك،
 وصرفها في مصارفها الشرعية، (وقهر المتغلبة)؛ من البغاة، وقطاع الطريق ونحوهم. (220)

إذا لا بُد للمسلمين من حاكم وإمام لبلدهم، يرضى ويحفظ العباد والبلاد، لتستقيم مصالحهم،
 ولضبط وتنفيذ قوانين وأحكام الشريعة الإسلامية؛ فتندفع عنهم المضار وتتحقق لهم المصالح.
 فهو أي الإمام ولي من لا ولي له، تعقد بأمره الجماعات والجمع والأعياد، ويُعين الولاية والقضاة
 ومن تستقيم بهم أمور البلاد وحفظ حدودها والذود عنها، كما يقيم الحدود على البغاة المعتدين
 والظالمين فيأمن الناس على أنفسهم وأموالهم.

ويتابع ابن الغرس شرحه:

(ثم ينبغي)؛ بل يتعين، (أن يكون الإمام ظاهراً)؛ بحيث لا يتعدى على الرعية لقياه ليرجع إليه
 في الأمور، فيحصل ما هو الغرض من نصبه، (لا مخفياً)؛ عن أعين الناس خوفاً من الأعداء
 واستيلاء الظلمة، (مُنْتَظراً)؛ ظهوره عند اصلاح الزمان، إذ لا معنى لإمامته مع اختفائها.
 وأشار بذلك إلى الرّد على الإمامية من الشيعة، الرَّاعمين أنَّ الإمامة من بعده صلى الله عليه
 وسلم لعلي رضي الله عنه، ثُمَّ لابنه الحسن ثُمَّ الحسين، ثُمَّ ابنه علي زين العابدين، وهكذا إلى
 مُحَمَّد المَهدي المُنْتَظَر المَخْتَفِي بالسرداب في الكوفة... (221)

إذاً فينبغي أن يكون الإمام ظاهراً بيناً معروفاً قائماً بين الناس بالإصلاح... وليس مخفياً مغيباً،
 يرجى وينتظر ظهوره ليصلح في الأرض بعد فسادها، فهذا قول لا دليل عليه؛ زعمته الإمامية،
 حيث قالوا: أنَّ الإمامة انتهت إلى محمد المنتظر الملقب بالمهدي، والذي اختفى في سرداب
 بالكوفة؛ خوفاً على حياته من قتل المعتدين، وأنه سيظهر يوماً كما زعموا ويملا الأرض عدلاً
 بعد ما عمها الفساد والفتن والجور، وهكذا فلا يوجد عندهم إمام بعده، فلا يقيمون الجمع ولا
 الجماعات؛ لأنها لا تصح إلا خلف الإمام المعصوم على حد قولهم، فالشيعة كفرقة وخاصة

(220) شرح ابن الغرس على عقائد الإمام النسفي، المخطوط الأصل النسخة التركية، ص (20).

(221) شرح ابن الغرس على عقائد الإمام النسفي، المخطوط الأصل النسخة التركية، ص (20).

الإمامية منهم يقولون بأن: الإمام الحق عندهم بعد رسول الله هو علي، ثم ابنه الحسن ثم أخوه الحسين ثم ابنه علي زين العابدين ثم ابنه محمد الباقر ثم ابنه جعفر الصادق ثم ابنه موسى الكاظم... ثم إلى أن يأتي بعدهم محمد القائم المهدي المنتظر، والذي اختفى خوفاً من أعدائه، وسيظهر ويملاً الأرض عدلاً كما ملئت جوراً، ولا امتناع في طول عمره وامتداد زمنه كعيسى والخضر عليهما السلام.(222)

فقد جعلوا الإمام المعصوم هو الإمام المعدوم حقيقة، والذي لم ينفعهم لا في دينهم ولا دنياهم، فهو غائب في السرداب قريباً من سامراء، وينادونه في أوقات معينة عندهم طالبين منه الخروج، مهيين له بغلته، وشاهرين أسلحتهم... إلى غير ذلك من الأمور والأفعال والطقوس التي يضحك عليهم منها العقلاء.(223)

وكلامهم هذا يتناقض مع الواقع والمنطق والأدلة النقلية الصحيحة؛ فهو كلام باطل ينافي أهداف الشريعة الإسلامية؛ فلا يعقل تعاقب القرون والأجيال والإمام مختفي بعيد، والأمة بلا إمام يسوسهم في دينهم ودنياهم ويحقق العدل ويدفع عنهم الفساد.

ويوضح ابن الغرس بعضاً من شروط الإمام:

1- أن يكون الإمام من أهل الولاية الكامل: ومعنى الولاية الكاملة؛ 1- أن يكون الإمام مسلماً لقلوبه ومن تعالى: (ولن يجعل الله للكافرين على المؤمنين قريش سبيلاً)،(224). 2- أن يكون حراً ليس مملوكاً لسيدته. 3- وأن يكون عاقلاً، بالغاً، ذكراً؛ فالمرأة لا تتولى الإمامة الكبرى لضعفها ولشدة عاطفتها ولنقصان عقلها ودينها. 4- وقادراً على تنفيذ الأحكام؛ قوياً يحسن سياسة الدولة داخلياً وخارجياً، يتمتع بالكفاءة الفكرية والعلمية والشجاعة لحفظ حدود الإسلام، وصد البغاة والأعداء، وحفظ البلاد، وانصاف المظلومين بإقامة الحدود والعقوبات.

ويُشترط في الإمام أن يكون قُرشياً؛ لما رواه الإمام علي عندما اختلف المهاجرون والأنصار بعد وفاة النبي صلى الله عليه وسلم: (الأئمة من قريش، إذا استرحموا رحموا، وإذا عاهدوا وفوا، وإذا حكموا عدلوا، فمن لم يفعل فعليه لعنة الله والملائكة والناس أجمعين)،(225) وأجمع الصحابة

(222) شرح التفتازاني على العقائد النسفية، ص (98).

(223) ابن أبي العز الحنفي الأذري الصالحي الدمشقي، (ت:792)، شرح العقيدة الطحاوية، ت: شعيب الأرنؤوط وآخرون، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط10، لعام 1417هـ\1997م، (ج2ص556).

(224) سورة النساء، الآية رقم: (141).

(225) رواه الإمام أحمد بن حنبل، (ت: 241هـ)، في المسند، ت: شعيب الأرنؤوط وآخرون، الناشر: مؤسسة الرسالة، ط1، لعام: 1421هـ\2001م، بيروت، برقم: (19777)، (ج33ص21).

على ذلك، ولا يشترط أن يكون الإمام من بني هاشم ولا من أولاد علي؛ لأنّ الخلفاء الثلاثة أبو بكر وعمر وعثمان لم يكونوا منهم، بل كانوا من قريش... وأجمعت الأمة على خلافتهم، ومع عدم القطع بعصمتهم.

موقف ابن الغرس في مسألة عزل الإمام بسبب الفسق والجور

يقول ابن الغرس موافقاً للإمام النسفي وشارحا لقوله: (ولا يُعزَلُ الإمامُ)؛ عن الإمامة، (بالفسق)؛ وهو ارتكابُ الكبيرة، (والجور)؛ وهو ظلمُ العباد، لأنّه قد ظهرَ الفسقُ والجورُ من كثيرٍ من الولاة، وكان السلفُ يُنقادونَ لأحكامهم ويُقرُّونهم على الإمامة. (226)

لقد تبين من خلال استعراض شروط انعقاد إمامة الإمام؛ أنّه ليس من ضمنها أن يكون معصوماً وصالحاً عدلاً لا يخطئ أبداً؛ وبالتالي فلو ظهر من الإمام شيء من الجور في حكمه أو الفسق أثناء توليه إمامة المسلمين فلا يُعزل لأجل ذلك، وعلى هذا سار المسلمون، بل وانقادوا وراء الأئمة والأمرأ وكثير منهم ظهر منهم الجور والفسق، ومع ذلك لم يخرجوا عليهم ولم يخلعوا يداً من طاعة، بل قبلوا وأطاعوا.

فالعصمة ليست بشرط للإمامة ابتداءً فبقاءً أولى. وقال الشافعي رحمه الله: أنّ الإمام ينعزل بالفسق والفجور والظلم وكذا كل قاضي وأمير؛ وأصل المسألة عند الإمام الشافعي أنّ الفاسق ليس من أهل الولاية؛ فهو لا ينظر لنفسه حتى ينظر لغيره. وأمّا عند أبو حنيفة فالفاسق من أهل الولاية... وفي عزل الإمام لفسقه ووجوب تنصيب غيره إثارة لفتنة عظيمة؛ لما له من الشوكة والقوة، خلافاً للقاضي. (227)

(226) شرح ابن الغرس على عقائد الإمام النسفي، المخطوط الأصل النسخة التركية، ص (20).

(227) شرح التفازاني على العقائد النسفية، ص: (99-101).

الباب الثاني

تحريرٌ وتحقيقٌ كتاب شرح العقائد للعلامة نجم الدين عمر النَّسْفِي، شرحه العالم

الشيخ الحنفي: بدر الدين ابن العَرَس الحنفي

بسم الله الرحمن الرحيم

الْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي بَسَطَ لَنَا مَوَائِدَ الْفَوَائِدِ، وَحَلَّلَنَا بَعْقُودَ الْعَقَائِدِ، وَأَوْلَانَا جَمِيلَ الْعَوَائِدِ،
وَالصَّلَاةَ وَالسَّلَامَ عَلَى سَيِّدِنَا مُحَمَّدٍ الْمَنْعُوتِ بِمَحَاسِنِ الْمَحَامِدِ، الْمَبْعُوثِ بِأَشْرَفِ الْمَطَالِبِ،
وَأَسْنَى الْمَقَاصِدِ، وَعَلَى آلِهِ وَأَصْحَابِهِ الْأَمَائِلِ الْأَمَاجِدِ. أَمَا بَعْدُ: فَقَدْ سَأَلَنِي أَحَدُ إِخْوَانِي أَنْ أَضَعَّ
لَهُ عَلَى عَقَائِدِ الْإِمَامِ الْهُمَامِ الْفُدُوءِ؛ نَجْمَ الدِّينِ النَّسْفِيِّ، تَعَمُّدَهُ اللَّهُ بِغُفْرَانِهِ وَأَسْكَنَهُ دَارَ رِضْوَانِهِ،
شَرْحاً⁽²²⁸⁾ وَجِيزَ الْأَفَاطِظِ، وَثَبِقَ الْمَعَانِي، سَهَلَ الْمَأْخِذِ وَأَثَبِقَ الْمَبَانِي.

فَبَادَرْتُ إِلَى إِسْعَافِهِ بِهَذَا الْمُخْتَصَرِ الْمُعْرَبِ عَنِ أَوْصَافِهِ، وَعَلَى الْهَدَايَةِ أَصْنَافِ²²⁹
الصَّوَابِ التَّعْوِيلِ، وَاللَّهُ يَقُولُ الْحَقَّ وَهُوَ يَهْدِي السَّبِيلَ.

الفصل الأول: العلم والإلهيات

المبحث الأول: حقائق الأشياء وسبل معرفتها،⁽²³⁰⁾

وَاعْلَمْ أَنَّ أَعْظَمَ الْمَهْمَاتِ فِي هَذَا الْعِلْمِ؛ الْاسْتِدْلَالُ عَلَى وُجُودِ الْبَارِي تَعَالَى، وَلَا يَتِمُّ ذَلِكَ

إِلَّا بِأَمْرَيْنِ:⁽²³¹⁾

⁽²²⁸⁾ (لطيفاً) كما في نسخة (ب).

⁽²²⁹⁾ (على الهداية لصوب الصَّوَابِ التَّعْوِيلِ) كما في نسخة (ب). وفي نسخة (ج)، و(على الله في الهداية
لصوب الصواب التَّعْوِيلِ).

⁽²³⁰⁾ افتتح بحقائق الأشياء وإثبات العلم بها؛ فحقائق الأشياء ثابتة والعلم بها متحقق، قبل الخوض في أسباب
العلم وحدوث العالم وما يتبع ذلك؛ فإدراك حقيقة الأشياء والعلم بها، وحقيقة الحواس يفرضي لإدراك حدوث
العالم ووجود الصانع وتفرده بصفاته العلى.

⁽²³¹⁾ حيث بيّن الماتريدي نبذه للتقليد الأعمى في وجود الخالق واتباع منهج الاستدلال البصري والعقلي في بديع
موجودات العالم ومن ثم في مُحدثه فقال: "ونرغب إليه فيما يكرمنا من القول والعمل إبطال التقليد ووجوب
معرفة الدين بالدليل؛ قال الشيخ أبو منصور رحمه الله أما بعد: فإننا وجدنا الناس مختلفي المذاهب في النحل في
الدين ... كلا منهم له سلف يُقَلَّدُ فَنَبَتَ أَنْ التَّقْلِيدَ لَيْسَ مِمَّا يَغْدَرُ صَاحِبَهُ .. اللَّهُمَّ إِلَّا أَنْ يَكُونَ لِأَحَدٍ مِمَّنْ يَنْتَهَى الْقَوْلَ
إِلَيْهِ حُجَّةٌ عَقْلِيٌّ يُعَلِّمُ بِهَا صَدَقَةَ فِيمَا يَدْعَى وَبِرْهَانَ يَقْهَرُ الْمُنْصِفِينَ عَلَى إِصَابَتِهِ الْحَقِّ". محمد بن محمد بن

- أحدهما: ثُبُوتُ الْعَالَمِ فِي نَفْسِهِ، وَالثَّانِي: ثُبُوتُ عِلْمِنَا بِهِ.

حَقَائِقُ الْأَشْيَاءِ:

فلهذا ابتدأ المصنّف بقوله: (قَالَ أَهْلُ الْحَقِّ)؛ وَهُمْ عُلَمَاءُ أَصُولِ الدِّينِ. وَالْحَقُّ: الْحُكْمُ الْمَطَابِقُ لِلْوَاقِعِ، وَالْبَاطِلُ: ضِدُّهُ، يُوصَفُ بِهَا الْأَقْوَالُ وَالْأَدْيَانُ وَالْمَذَاهِبُ، بِاعْتِبَارِ اشْتِمَالِهَا عَلَى الْحُكْمِ: وَهُوَ إِسْنَادُ أَمْرٍ إِلَى آخِرِ نَفْيًا أَوْ إِثْبَاتًا. (حَقَائِقُ الْأَشْيَاءِ) أَي: الْأُمُورُ الَّتِي يُعْتَقَدُ وُجُودُهَا⁽²³²⁾ (ثَابِتَةً) أَي: مَوْجُودَةٌ فِي الْخَارِجِ، وَاعْتِقَادُنَا مَطَابِقٌ لِلْوَاقِعِ.

وَحَقِيقَةُ الشَّيْءِ وَمَاهِيَّتُهُ: مَا بِهِ الشَّيْءُ هُوَ هُوَ، يَعْنِي مَا بِهِ تَقَوُّمُ ذَاتُهُ؛ كَالْحَيَوَانَ النَّاطِقِ لِلْإِنْسَانِ؛ فَإِنَّ نَقْوَمَهُ بِهِمَا، بِخِلَافِ مِثْلًا: الْكَاتِبِ بِالْقَوَّةِ فَإِنَّهُ خَارِجٌ عَنِ ذَاتِيَّاتِهِ وَحَقِيقَتِهِ.

وَهُوِيَّةُ الشَّيْءِ⁽²³³⁾: تَشْخُصَاتُهُ، وَقِيلَ: وَجُودٌ مَخْصُوصٌ. وَالشَّيْءُ وَالْمَوْجُودُ عِنْدَ أَهْلِ السَّنَةِ مُتَرَادِفَانِ كَمَا أَنَّ الْوُجُودَ وَالنُّبُوتَ وَالْكَوْنَ⁽²³⁴⁾ وَالتَّحْقِيقَ كَذَلِكَ⁽²³⁵⁾، (وَالْعِلْمُ بِهَا) أَي بِحَقَائِقِ

محمود، أبو منصور الماتريدي، التوحيد، (ت: 333 هـ)، ت: د. فتح الله خليف، ناشر: دار الجامعات المصرية، الإسكندرية، ص (3).

⁽²³²⁾ حقيقة الشيء وماهيته: أي ما به الشيء هو بذاته كالحَيوان الناطق للإنسان، خلافاً لما كان من عوارضه كالصَّاحك والكاتب والحزين. التفتازاني، المصدر السابق، ص (13). فحقيقة الشيء إذا: ما يقوم قوامه به بشكل واقعي، أو معنوي اعتباري.

⁽²³³⁾ هوية الشيء (مُشَخَّصَاتُهُ) كما في نسخة (ب) و(ج)، وليس تَشْخُصَاتُهُ، الشَّيْءُ: "هُوَ لَعْنَةٌ مَا يَصِحُّ أَنْ يَعْلَمَ وَيَخْبِرَ عَنْهُ؛ فَيَشْمَلُ الْمَوْجُودَ وَالْمَعْدُومَ، مُمَكَّنًا أَوْ مُحَالًا. وَاصْطِلَاحًا: خَاصٌّ بِالْمَوْجُودِ، خَارِجًا كَانُ أَوْ ذَهْنِيًّا، {وَلَا تَقُولَنَّ لِشَيْءٍ إِنِّي فَاعِلٌ ذَلِكَ غَدًا إِلَّا أَنْ يَشَاءَ اللَّهُ} وَفِي "أَصُولِ التَّوْحِيدِ" لِلْأَمَدِيِّ: إِطْلَاقُ لَفْظِ الشَّيْءِ بِإِزَاءِ الْوُجُودِ وَفَقِ اللَّعْنَةُ وَاصْطِلَاحُ أَهْلِ اللِّسَانِ، وَسَوَاءٌ كَانُ الْمَوْجُودُ قَدِيمًا أَوْ حَدِيثًا، فَمَنْ أَطْلَقَ اسْمَ الشَّيْءِ عَلَى الْمَعْدُومِ حَقِيقَةً أَوْ تَجَوُّزًا فَلَا بُدَّ لَهُ مِنْ مُسْتَنَدٍ، وَالْمُسْتَنَدُ فِي ذَلِكَ إِنَّمَا هُوَ النَّقْلُ دُونَ الْفِعْلِ... الْمَعْلُومُ يَنْقَسِمُ إِلَى شَيْءٍ وَإِلَى مَا لَيْسَ بِشَيْءٍ، الشَّيْءُ أَعْمُ الْعَامِ: وَهُوَ مُذَكَّرٌ يُطْلَقُ عَلَى الْمَذَكَّرِ وَالْمَوْثُوثِ، وَيَقَعُ عَلَى الْوَاجِبِ وَالْمُمْكِنِ وَالْمَمْتَنِعِ، نَصَّ عَلَى ذَلِكَ سَبِيحِيَّةٌ حَيْثُ قَالَ فِي "كِتَابِهِ": "الشَّيْءُ يَقَعُ عَلَى كُلِّ مَا أَخْبِرَ عَنْهُ" وَمَنْ جَعَلَ الشَّيْءَ مُرَادِفًا لِلْمَوْجُودِ حَصَرَ الْمَاهِيَّةَ بِالْمَوْجُودِ، وَمَنْ جَعَلَهُ أَعْمَ عَمِّ الْمَوْجُودِ وَالْمَعْدُومِ، وَهُوَ فِي الْأَصْلِ مُصَدَّرٌ (شَاءَ) أَطْلَقَ تَارَةً بِمَعْنَى (شَانِي)؛ {اللَّهُ خَالِقُ كُلِّ شَيْءٍ} فَالشَّيْءُ فِي حَقِّ اللَّهِ بِمَعْنَى الشَّانِي، وَفِي حَقِّ الْمَخْلُوقِ بِمَعْنَى الْمَشِيءِ... ثُمَّ إِنَّ الشَّيْءَ وَالنَّائِبَ وَالْمَوْجُودَ أَلْفَاظٌ مُتَرَادِفَةٌ فَلَا يُطْلَقُ عَلَى الْمَعْدُومِ وَلَوْ مُمَكَّنًا، خِلَافًا لِلْمَعْتَزَلَةِ فَالْمَعْدُومُ الْمُمْكِنُ شَيْءٌ عِنْدَهُمْ دُونَ الْمُسْتَحِيلِ". أَيُوبُ بْنُ مُوسَى الْحُسَيْنِي، الْكَلِمَاتُ مَعْجَمٌ فِي الْمَصْطَلِحَاتِ وَالْفُرُوقِ اللَّغَوِيَّةِ، ت: عَدْنَانُ دُرُوشِش، مُحَمَّدُ الْمَصْرِي، نَاشِرٌ: مُؤَسَّسَةُ الرِّسَالَةِ، بِيْرُوتُ (د/ت). ص (525-526).

⁽²³⁴⁾ من تكوين الشيء أي إحدائه وإيجاده، كَوَّنَ اللَّهُ الْمَوْجُودَاتِ، أَي خَلَقَهَا وَأَبْدَعَهَا وَأَوْجَدَهَا.

الأشياء (متحقق) بكسر القاف، أي: ثابت، والمراد من العلم بها؛ تصوُّرها والتَّصديق بوجودها وأحوالها⁽²³⁶⁾. والمُرَادُ جنسُ الحقائق لا الاستغراق²³⁷؛ لامتناع علمنا بالجميع، ولأنَّ العَرَضَ من هذا القول؛ الرَّدُّ على السُّوفسطائية المُنكرين للحقائق، فلا يُثبتون منها شيئاً، ولهذا قال (خلافاً للسُّوفسطائية)⁽²³⁸⁾ المنسوبين إلى سُوْفَسْطَا؛ لفظُ مركب تركيب إضافة، أو موصوف وصفة، فسَوْفا معناه: العلم، واسطا معناه: الغلط، وهم ثلاثُ فرقٍ: عِنَادِيَّة: ينفون جميع الحقائق عِناداً. وَعِنْدِيَّة: يُثبتونها تبعاً للاعتقاد والعبد⁽²³⁹⁾. ولا أُدرِيَّة: نُسبوا إلى (لا أدري) فلا يُثبتون ولا يَنْفُونَ، وهم أهلُ⁽²⁴⁰⁾ طريقةٍ تُناقضُ أمرَ العِنَادِيَّة، حيث لزمهم ثبوت حقيقة النَّفي، والعِنْدِيَّة لزمهم ثبوت حقيقة الاعتقاد. وطريق إفحامهم تَعذِيبُهُم بالنَّار ليعترفوا بالألم⁽²⁴¹⁾، وهو من الحسيَّات، وبالفرق بينه وبين اللذة، وهي من العقليات.

²³⁵ ووضح سعد الدين التفتازاني أنَّ: الشَّيء هو الموجود. أمَّا الوجود والتَّحَقُّق والتُّبُوت فهي ألفاظ مترادفة، معناها بديهي النَّصُور. فما نعتقه من أشياء ونسميه بأسمائه كالفرس والسماء والأرض فهي أمور موجودة في نفس الأمر. التفتازاني، شرح العقائد النسفية (ص13). أي مُتَحَقِّقَة في الخارج وإلا فليست بشيء.

²³⁶ العلم إمَّا أن يكون تصوُّر، وإمَّا تصور وإدراك ذهني معه تصديق، وكلاهما يشترك في التصور وانفرد الآخر وتميز بالتصديق و هو الحكم. إذ ما يحدث في العقل إن كان مجرداً عن الحكم فهو النَّصُور والإدراك الذَّهني، و إن كان معه حكم فهو التصديق. فالتصديق يتطلب النَّصُور وليس العكس. ويبيِّن صاحب التعريفات: أنَّ النَّصُور إدراك الماهية دون الحكم بالنَّفي أو الإثبات، أمَّا التَّصديق فهو إطلاق حكم الإثبات والتصديق للخبر المُدْرَك والمتصوَّر في العقل. انظر كتاب الجرجاني، التعريفات (ص 59).

²³⁷ ومعنى الاستغراق التناول، أي صلوح الاسم الكلي لجزئياته أو الكل لأجزائه... قال أبو الحسن البصري: العام هو اللفظ المستغرق لما يصلح له. محمد بن علي ابن القاضي محمد حامد الفاروقي الحنفي التهانوي، موسوعة كشاف اصطلاحات الفنون والعلوم، ت: علي دحروج، ناشر: مكتبة ناشرون لبنان بيروت، ط1، لسنة1996م،

ص (١٢٣٥/ج١).

²³⁸ نسبة إلى كلمة سوفسطاء، وتعني الحكمة المموهة والحذاقة في النطق، وهي متهافنة وضعيفة التركيب والمبادئ، وهذا تركيب الإضافة مكوّن من كلمتين: سوفا ومعناها العلم والحكمة، و اسطا وتعني المزخرف والغلط. التفتازاني شرح العقائد، (ص 14).

²³⁹ كلمة (العبد) ساقطة من نسخة (ب) وفي نسخة (ج) العُنْد. والصواب: تبعاً لاعتقاد العبد.

²⁴⁰ - في نسخة (ب) و (ج)؛ أمثُل، وليس أهل.

²⁴¹ في نسخة (ب) إلزامهم؛ وليس إفحامهم. وليعترفوا بالألام؛ وليس الألم.

أسباب العلم الحاصل: الحواس السليمة والخبر الصادق والعقل

(وأسباب العلم) الحادث⁽²⁴²⁾، ولهذا قال: (للخلق) أي المخلوق: من الملك، وهو جسم نُوري منفوخ فيه الروح. والجني وهو: جسم ناري كذلك. الإنسي وهو: جسم أرضي كذلك. والسبب: الأمر المفضي إلى غيره، والعلم صفة ينكشف لها ما يمكن ذكره لمن قامت تلك الصفة به انكشافاً تاماً، فخرج التقليد والظن، (ثلاثة) بحكم الاستقراء الظني.

الحواس السليمة

السبب الأول: (الحواس) جمع حاسة؛ بمعنى القوة الحساسة (السليمة)⁽²⁴³⁾ فغير السليمة لا تكون سبباً للعلم؛ لما قام بها من الخلل؛ وهذا الأحوال يرى الشيء شيين، والصفاوي يجد الخلو في مذاقه مراً، وإذا تمرن الأحوال على الصواب أفاد حسه العلم. والسبب الثاني (الخبر الصادق)⁽²⁴⁴⁾؛ أي المطابق الواقع، ومعنى مطابقة الخبر للواقع: مطابقة حكمه له، وفي بعض النسخ خبر الصادق؛ أي خبر المخبر الصادق. ومعنى كون المخبر صادقاً؛ إعلانه بنسبة تامة، فيصح جعل الصادق نعتاً لكل من الخبر والمخبر. السبب الثالث: (العقل)؛ والمراد به هنا القوة العاقلة؛ ووجه الضبط أن السبب إما أن يكون: أمراً قائماً بالمُدرك أو لا، الثاني الخبر، والأول إما أن يكون قوةً جسميةً وهي الحواس، أو نفسيةً وهي العقل. ولا يرد على هذا الحصر: الحدس والوجدان والتجربة⁽²⁴⁵⁾، لأنها في الحفاء لا على ما لا يخفى⁽²⁴⁶⁾، فلا يناسب جعلها أسباباً

²⁴² السبب: مفرد جمع أسباب، والسبب في اللغة: كل شيء يتوصل به إلى غيره أو يتوسل به إلى شيء غيره. محمد بن مكرم بن علي ابن منظور الأنصاري الرويفعي، لسان العرب، دار صادر، بيروت. ط3، لسنة 1414هـ. ص (1/ج/458). واصطلاحاً: لا يختلف كثيراً فالسبب: ما يكون طريقاً إلى الحكم بلا تأثير، إذ أن المؤثر في الحكم هو العلة. القاضي عبد النبي بن عبد الرسول بن أحمد نكري، دستور العلماء، جامع العلوم في اصطلاحات الفنون، عرب عبارته الفارسية: حسن هاني، ناشر: دار الكتب العلمية، لبنان، بيروت. ط1، لسنة 2000م. ص (117/2).

العلم الحادث للخلق: وهذا التوضيح تمييزاً وفصلاً عن علمه سبحانه وتعالى الأزلي القائم بذاته.

²⁴³ كالبكم للنطق، والصمم للأذن، والعمى للعين، وفقدان حاسة الشم للعليل.

²⁴⁴ الخبر الصادق: ما كانت له نسبة خارجية في أرض الواقع، وقد طابقتها وصدقها، كالجبال الرواسي الشاهقة البادية للعيان، وصاحب الصوت في ظلمة الليل إنسان عاقل حي.

²⁴⁵ وهذا ما قرره التفتازاني: فالله يخلق فينا العلم بجري العادة؛ من خلال المدرك وهو العقل، وآلته الحس، أو بطريق الخبر، وهما أشياء أخر: كالنظر العقلي بترتيب المبادي والمقدمات، والتجربة والحدس، إلا أن المؤلف وعمامة المشايخ اقتصر على المقاصد، وأعرضوا عن تدقيقات الفلاسفة، ولم تثبت عندهم الحواس الباطنة، ولا تذكر اكتفاءً بالعقل ومرجع ذلك كله للعقل؛ فيحصل العلم بالأشياء بمجرد التفات، أو انضمام تجربة أو حدس.

مُستقلّة. والمرجعُ العَقْل، وقد ذُكِرَ (247) أيضاً، فهي بِمَعزَلٍ عن العَرَض، حيث لا يُتَمسَكُ بها في الأمور الدِّيَنِيَّة. فالحواس خمس (248)؛ بمعنى أنها وُجِدَت خمساً لا سادس لها، لا بمعنى أنّها لا يمكن أن تكون إلا خمساً، إذ يجوزُ أن يَخْلُقَ اللهُ حاسّةً أخرى بل حواس.

السَّمْعُ: وهو قُوَّةٌ في صِماخ (249) الأذن؛ يدرك بها الأصوات.

والبصر: وهو قُوَّةٌ في العين؛ يُدرك به الألوان والأشكال ونحو ذلك.

والشم: وهو قُوَّةٌ في الخيشوم؛ يُدرك بها الروائح (250).

والذوق: وهو قُوَّةٌ في اللسان؛ يُدرك به الطُّعوم.

اللمس: وهو قُوَّةٌ مُثَبَّتَةٌ في غالب البدن؛ يُدرك بها الحرارة والبرودة ونحو ذلك.

وهذه القُوَّةُ غير مُؤثِّرة في الإدراك، بل أجرى الله العادة بأن يَخْلُقَ الإدراك عند استعمال الحاسّة. وبكُلِّ حاسّةٍ منها، أي هذه الحواس يُوقَفُ؛ أي يَطَّلَعُ على ما وُضِعَت هي أي الحاسّة، له؛ أي للشيء الذي كان الوضع لإدراكه على الخُصُوص. فيُدرك المُبصرات بحاسّة البصر المُختَصّة بها لا بحاسّة السَّمْع، وكذلك نقول في البواقي. وهذا الاختصاص بِجَعَلِ اللهُ تعالى (251)، وإجراء العادة به لا بمعنى أنّه لا يكون إلا كذلك.

السبب الثاني للعلم: الخبر الصادق

وَالْخَبْرُ الصَّادِقُ؛ السَّابِقُ ذِكْرُهُ، على نوعين أي قسمين:

شرح التفਤازاني على العقائد، ص (١٥-١٦). فالحواس الظاهرة دون الباطنة تُعْتَبَرُ سبباً للعلم؛ لأنّ الإدراكات تحصل مع استخدام الحواس الظاهرة مباشرة وعقبها.

(246) في نسخة (ج)، (في الخفاء عدمه لا يخفى).

(247) في نسخة (ب) ذُكِرْنَا. وفي (ج) وذكره. وفي تعليق في ذات النسخة: العقل ينقسم إلى أربعة أقسام أولها: العقل الهبولاني، والثاني عقل بالملكة، والثالث عقل بالفعل، والرابع عقل مستفاد. فالأول الحاصل من مبدا الفطرة، والثاني وهو الذي يصير قريب للفعل، والثالث إدراك الحقائق بالفعل، والرابع تصير الحقائق مختزنة به عندها تطالعها متى شئت.

(248) وهي القوى الحساسة ووسائل الإدراك لدى الإنسان وبعض الكائنات الحية، فهي مبنية على مدّ وتمكين الإنسان من التّعرّف على الأشياء وتصنيفها لإدراك أهميتها. وهي خمس مرتبطة بحكم وجودها وعملها بالعقل.

(249) فالسمع حاسة وقُوَّةٌ أودعها الله في العصب السمعي المتصل بالدماغ، والمنتشر في مؤخّرة الصِّماخ، تُدرك بها الأصوات عند دخول الهواء المُحمَل والمُتَكَيِّف بالذبذبات الصوتية المختلفة إلى العظيّمات السمعية. فالله جلّ وعلى يخلق الإدراك عند حدوث ذلك. وفاقد هذه الحاسة أو من تعطل لديه عملها يُسمّى أصم.

(250) جاء في تعليق نسخة (ب): الروائح أصلها اثنان، لا يمكن أن تكون إلا الطيب أو الخبيث.

(251) أي أن البارئ سبحانه، هو الذي خلق وهى تلك الحواس البديعة؛ لإدراك الأشياء التي جعلت لأجلها خاصة لا غيرها، كالشمّ للروائح، واللمس لإدراك البرودة والحرارة وغيرها.

أحدهما؛ أي النوعين، الخَبْرُ المُتَوَاتِرُ؛ والخَبْرُ: عبارة عن كلامٍ لِنِسْبَتِهِ خارجِ تُطَابِقِهِ أو لا تُطَابِقِهِ⁽²⁵²⁾، فإن طابقتَه كان صادقاً، وإن لم تُطابقه كان كاذباً.

والتَّوَاتُرُ⁽²⁵³⁾: التَّوَالِي وهو الخَبْرُ النَّابِثُ على ألسنة قومٍ لا يُتَصَوَّرُ تَوَاطُؤُهُمْ، أي تَوَافُقُهُمْ على الكَذِبِ؛ أي الإعلامُ بخلافِ الواقعِ. ومعنى هذا أَنَّ العَقْلَ يَجْزَمُ بِصِدْقِهِمْ، وليس معناه أَنَّهُ يَحْكُمُ بامتناعِ ذلكِ وعدمِ إمكَّانِهِ في حَدِّ ذاتِهِ⁽²⁵⁴⁾؛ لأنَّ العَقْلَ يَفْرَضُ وقوعَ المُمتنعِ، فكيف ينفِي إمكَّانَ المُمكناتِ. والحاصِلُ أَنَّ هذا الاحتمالَ العَقْلِيَّ، لا يُنَافِي القَطْعَ بِالصِّدْقِ، والتَّوَاتُرُ إِنَّمَا يَجْرِي في الحسِّيَّاتِ لا في العَقْلِيَّاتِ. والخبرُ الواحدُ قد يكونُ مُتَوَاتِرًا بالنِّسبةِ إلى إنسانٍ غيرِ مُتَوَاتِرٍ بالنِّسبةِ إلى آخرِ، وعلامةُ بُلُوغِ الخبرِ حَدَّ التَّوَاتُرِ حُصُولُ اليقينِ بمضمونه. (وهو)؛ أي الخبرِ المتواترِ، (مُوجِبٌ) بحسبِ الظَّاهِرِ لا مُؤَيِّرٌ (للعلمِ الضَّروريِّ)؛ وهو الذي لا يتوقفُ حُصُولُهُ على نَظَرٍ وكَسْبٍ، كالعلمِ الضَّروريِّ الحاصِلِ عن الخبرِ المُتواترِ، (بالمُلوِكِ الخَالِيَةِ)⁽²⁵⁵⁾ كالمَنصُورِ، والرَّشيدِ، والمَأْمُونِ⁽²⁵⁶⁾، (في الأزمِنَةِ المَاضِيَةِ)؛ من الأعوامِ والشُّهُورِ

²⁵² فخير المُخبرِ وكلامه قد يتصفُ بالصدقِ أو الكذبِ، ويحتملُ هذا وذاك، فإن كان إعلامُ الخبرِ بنسبةِ حَقِيقَةٍ تامَّةٍ متوافقةٍ ومطابقةٍ للواقعِ كان صادقاً، وإن لم يوافقِ ويطابقِ كان كاذباً. ويكونُ ذلكِ من صفاتِ المُخبرِ؛ فالصَّادِقُ أو الكاذبُ صاحِبُ الخَبْرِ لا الخبرِ ذاته، الخبرِ الصادقِ بالوصفِ، وخبرِ الصَّادِقِ بالإضافةِ. التفقَّازاني، شرح العقائد النسفية، ص (١٧). التعريفات للجرجاني، ص (٩٦/ج١).

²⁵³ المُتَوَاتِرُ من الحديثِ عده ابنُ الصلاحِ من الحديثِ المشهورِ؛ وهو عبارة عن الخبرِ الذي ينقله من الروايةِ الذينَ تحققَ العلمَ بصدقهم ضرورةً، ويشترطُ في إسنادهِ تتابعَ هذا الشرطِ في جميعِ رواياته من أولِ السندِ إلى منتهاه. عثمان بن عبد الرحمن تقي الدين، مقدمة ابن الصلاح في علوم الحديث، تحقيق: نور الدين العتر، الناشر: دار الفكر، سوريا- دمشق، لسنة ١٤٠٨ هـ - ١٩٨٦ م، ص (٢٦٧/ج١).

²⁵⁴ المُتَوَاتِرُ: اسمُ فاعلٍ من تَوَاتَرَ، والمقصودُ بمعناه التَّتَابُعُ والتَّعاقُبُ، فالخبرُ المتواترُ أي: ما يقع على التعاقبِ و التوالي. مجد الدين محمد بن يعقوب الفيروز آبادي، القاموس المحيط، مؤسسة الرسالة بيروت، ط ٨، لسنة 1426 هـ - 2005 م، ص (١٥٧/ج٢). وقوم لا يُتَصَوَّرُ تَوَاطُؤُهُمْ؛ أي الجماعة من الرجالِ تغليباً، فلا يُجَوِّزُ العَقْلُ، بل إِنَّهُ يُجِيلُ ثَوَافُقَهُمْ على الكذبِ.

²⁵⁵ خَالِيَةٍ؛ أي خاوية، خَلَّتْ من ملكها و أهلها ومضت؛ كذي القرنين والرَّشيدِ وغيرهم، (فتلك بيوتهم خاوية)، يقال: خَوَّتْ النجومُ إذا مالت للمغيبِ، وخَوَّتْ المرأةُ، أي خلا جوفها عند الولادة. أبو النصر إسماعيل بن حماد الجوهري الفارابي. ت: أحمد عبدالغفور عطار، الصحاح، الناشر: دار العلم للملايين، بيروت، ط ٤، ١٤٠٧ - ١٩٨٧ م، ص (٢٣٣٣/ج٦).

²⁵⁶ المنصور العباسي (95 - 158 هـ \ 714 - 775) هو عبد الله بن محمد بن علي بن العباس، أبو جعفر المنصور: ثاني خلفاء بني العباس، وهو والد الخلفاء العباسيين جميعاً، وكان أكثرهم شجاعة وحزماً، ويؤخذ عليه أنه قتل خلفاً كثيراً حتى استقام ملكه، وهو أول من قد اعتنى بالعلوم من الملوك، وكان فقيهاً وأديباً ولما بالفلسفة والفلك، ومشجعاً ومكرماً لأهل العلم. وَلِيَّ الخِلافةِ بعد وفاة أخيه السَّفاحِ سنة 136 هـ وهو الذي بنى

والأيام، (والبلدان النَّائِيَّة)؛ من النَّاي وهو البعد؛ كالكوفة والبصرة وبغداد، ويجوزُ عطف البلدان على الملوك وعلى الأزمنة، وعطف الظروف بعضها على بعض مُناسبٌ أيضاً. ووجهُ كون العلم الحاصل بالتواتر ضرورياً حُصوله لمن ليس له أهليَّة النَّظر والاستدلال. والنَّوع (والثاني)؛ من الخبر الصادق، (خبرُ الرَّسول)؛ وهو في عُرْف الشَّارع: إنسانٌ بعثه الله تعالى إلى الخلق لتبليغ الأحكام. والنَّبِيُّ: إنسانٌ أُوحِيَ إليه، فهو أعمُّ من الرَّسول مطلقاً. وقيل الرَّسولُ من أنزلَ عليه كتاب، وقيل: من أتى بشرع جديد، وقيل: الرَّسول والنَّبِيُّ واحد. (المؤيَّد)؛ أي الثابت كونه رسولاً (بالمُعجزة)؛ وهي الأُمُر النَّاقِضُ لِلْعَادَةِ؛ المقصود به صدق من ادعى أنَّه رسول. (وهو)؛ أي خبرُ الرَّسول، (مُوجِبٌ)؛ بالمعنى السَّابِقُ بَيَّانُهُ، (لِلْعِلْمِ الاستدلالي)؛ أي الحاصل بالاستدلال، وهو: النَّظَرُ فِي الدَّلِيلِ، وذلك بأن يقول: هذا خبر من ثَبَتَ (257) رسالته بالمعجزة، وَكُلُّ خَبَرٍ هَذَا شَأْنُهُ فَهُوَ صَادِقٌ قِطْعاً، فهذا الخبرُ صادقٌ قطعاً. أمَّا المقدمَةُ الأولى: فِدِلَالَةُ الْمُعْجِزَةِ عَلَى الرِّسَالَةِ قِطْعاً. وَأَمَّا التَّائِيَةُ: فَلِإِجْمَاعِ عَلَى عَصْمَةِ الْأَنْبِيَاءِ عَنِ الْإِخْبَارِ بِخِلَافِ الْوَأَقِعِ.

وَالنَّظَرُ: تَرْتِيبُ أُمُورٍ مَعْلُومَةٍ لِلتَّوَصُّلِ إِلَى مَجْهُولٍ. وَالدَّلِيلُ: مَا يُمَكِّنُ التَّوَصُّلَ بِهِ إِلَى مَطْلُوبٍ خَبْرِيٍّ. (وَالْعِلْمُ الثَّابِتُ بِهِ)؛ أي بخبر الرَّسول، (يُضَاهِي)؛ أي يُمَاتِلُ، (الْعِلْمُ)؛ الضَّرُورِيُّ (الثَّابِتُ بِالضَّرُورَةِ)؛ لا بالنَّظَرِ، كَالْعِلْمِ بِالْمَحْسُوسَاتِ وَالبَدِيهِيَّاتِ وَالمُتَوَاتِرَاتِ. (فِي التِّيْقِنِ)؛ أي: الجَزْمُ المُطَابِقُ لِلوَأَقِعِ، الَّذِي لَا يَحْتَمِلُ مُتَعَلِّقَهُ النَّقِيضَ، (وَالنَّبَاتِ)؛ أي: اللَّازِمُ مِنَ المُتِيْقِنِ فَلَا يَحْتَمِلُ الزَّوَالَ. وَالحَاصِلُ أَنَّهُ لَا فَرْقَ بَيْنَ الْعِلْمِ الْحَاصِلِ مِنْ خَبَرِ الرَّسُولِ، وَالعِلْمِ الْحَاصِلِ مِنَ التَّوَاتُرِ وَالحَسِّ وَنحوه مِنْ حَيْثُ التِّيْقِنِ وَالجَزْمِ وَالقِطْعِ، وَإِنَّمَا الفَرْقُ مِنْ حَيْثُ أَنَّ الْعِلْمَ الْحَاصِلَ مِنْ خَبَرِ الرَّسُولِ لَا يَحْصُلُ إِلَّا لِمَنْ لَهُ أَهْلِيَّةُ الاستدلالِ، بِخِلَافِ الْعِلْمِ الْحَاصِلِ مِنَ المُتَوَاتِرِ مِثْلًا.

بغداد، وجعلها دار ملكه بدلاً من " الهاشمية " التي بناها السَّفاح.. وفي عهده نشط العرب يطلبون علوم اليونانيين والفرس. توفي ببئر ميمون (من أرض مكة) محرماً بالحج. ومدة خلافته (22) عاماً. وأمَّا هارون الرشيد أبو جعفر كذاك، فقد بُويع بالخلافة بعد وفاة أخيه المهدي، ويعتبر خامس خلفاء بني العباس، شجَّع العلم والعلماء، وازدهرت البلاد في زمانه، ت، (٥١٩٣هـ). وابنه المأمون عبدالله الخليفة العباسي السابع، كان على سيرة أبيه ومن أعظم خلفاء بني العباس، وفي عهده اتسعت وازدهرت الخلافة، ت (٥٢١٨هـ). الأعلام للزركلي، (ج٤/١١٧)، (ج٤/١٤٢)، (ج٨/٦١).

(257) - في نسخة (ب) ثَبَّتَتْ رِسُولِيَّتَهُ. وجاء في تعليق بذات النسخة: " الرسول انسان أوحى إليه بشرع وأمر بتبليغه مع تأييده بالمعجزة المقرونة للتحدي وهو طلب المعارضة، مخالفاً للسحر؛ وهو كيفية تظهر من نفس شريفة...".

العقل السبب الثالث للعلم

(وَأَمَّا الْعَقْلُ)؛ الْمَفْسَّرُ بِأَنَّهُ: قُوَّةٌ لِلنَّفْسِ الْإِنْسَانِيَّةِ، بِهَا يَسْتَعْدُّ لِلْمَعْلُومِ وَالْإِدْرَاكَاتِ السَّلِيمَةِ. (فهو)؛ بهذا المعنى، (سَبَبٌ) ثالث، (للعلم أيضاً)، صَرَّحَ بِسَبَبِيَّتِهِ ثانياً، تأكيداً لما في ذلك من خلاف السُّمْنِيَّةِ⁽²⁵⁸⁾ في جميع النُّظَرِيَّاتِ وبعض الفلاسفة في الإلهيَّات. وشُبِّهَتْهُمْ كَثْرَةُ الْاِخْتِلَافِ بَيْنَ الْعُقَلَاءِ فِي مُفْتَضِيَّاتِ الْأَنْظَارِ. والجواب: أَنَّ عَدَمَ السَّبَبِيَّةِ غَيْرُ لَازِمٍ مِنْ كَثْرَةِ الْاِخْتِلَافِ، إِذِ الْمَوْجِبُ لِذَلِكَ إِنَّمَا هُوَ اِخْتِلَالُ بَعْضِ الْأَنْظَارِ؛ لِعَدَمِ تَوْفُرِ شُرُوطِ صِحَّةِ النَّظَرِ⁽²⁵⁹⁾.

(وَمَا تَبَّتْ مِنْهُ)؛ أَي: مِنْ الْعَقْلِ، (بِالْبَدِيهَةِ)؛⁽²⁶⁰⁾ أَي: بِأَوَّلِ التَّوَجُّهِ مِنْ غَيْرِ نَظَرٍ فِي دَلِيلٍ، (فهو)؛ أَي: ذَلِكَ الْعِلْمُ الثَّابِتُ بِالْبَدِيهَةِ، (ضُرُورِيٌّ)؛ لِأَنَّهُ ثَبِتَ بِالضَّرُورَةِ لَا بِالنَّظَرِ، وَذَلِكَ (كَالْعِلْمِ)؛ الثَّابِتُ مِنَ الْعَقْلِ بِالْبَدِيهَةِ، (بِأَنَّ كُلَّ شَيْءٍ⁽²⁶¹⁾ أَعْظَمُ مِنْ جُزْئِهِ)؛ وَأَنَّ جُزْءَ الشَّيْءِ أَقْلُ مِنْ كُلِّهِ، وَأَنَّ الْوَاحِدَ نِصْفَ الْإِثْنَيْنِ وَأَقْلُ مِنَ الْعَشْرَةِ. (وَمَا تَبَّتْ مِنْهُ بِالِاسْتِدْلَالِ)، أَي: بِالنَّظَرِ فِي الدَّلِيلِ، (فهو)؛ أَي: ذَلِكَ الْعِلْمُ الثَّابِتُ مِنَ الْعَقْلِ بِالِاسْتِدْلَالِ (كَسَبِيٍّ)⁽²⁶²⁾؛ لِأَنَّهُ حَصَلَ بِالْكَسْبِ الَّذِي

⁽²⁵⁸⁾ السُّمْنِيَّةُ: هُمْ قَوْمٌ مِنْ أَهْلِ الْهِنْدِ ذَهْرِيُّونَ مَلَاكِدَةٌ. وَقَالَ الْجَوْهَرِيُّ: هُمْ بَضْمُ السَّيْنِ وَفَتْحُ الْمِيمِ؛ فِرْقَةٌ مِنْ عِبَدَةِ الْأَصْنَامِ وَالْحِجَارَةِ، يَقُولُونَ بِالتَّنَاسُخِ؛ أَيِ انْتِقَالِ الرُّوحِ مِنْ بَدَنِ إِلَى آخَرَ. كَمَا أَنَّهُمْ يَنْكُرُونَ حُصُولَ الْعِلْمِ بِالْأَخْبَارِ. ابْنُ مَنْظُورٍ، لِسَانُ الْعَرَبِ، ص (١٣/ج٢٠٠).

⁽²⁵⁹⁾ النَّظَرُ الصَّحِيحُ كَمَا جَاءَ فِي التَّعْلِيْقِ بِالنُّسخَةِ (ب): (هُوَ مَا اسْتَجْمَعُ شُرُوطَ الْإِنْتِاجِ مَادَّةً وَصُورَةً. وَالنَّظَرِيَّاتُ هِيَ الْإِلَهِيَّةُ وَالرِّيَاضِيَّةُ وَالطَّبِيعِيَّةُ. وَالْكَسْبُ مَبَاشِرَةٌ الْأَسْبَابِ بِالْأَخْذِ. وَالْاِكْتِسَابُ أَعْمٌ مِنَ الْاِسْتِدْلَالِ). فَلَا بُدَّ لِصَاحِبِ النَّظَرِ الْعَقْلِيِّ الصَّحِيحِ، أَنْ يَعْرِفَ جَمِيعَ الْمَقْدَمَاتِ الَّتِي يَحْتَاجُ إِلَيْهَا. وَأَنْ يَكُونَ كَامِلَ الْقَرِيحَةِ، صَاحِبِ الْاِعْتِقَادِ بِنِي عِلْمِهِ عَلَى أَصْلٍ مَتِينٍ مِنَ الْكُتَابِ وَالسَّنَةِ.. وَأَنْ يَتَّبِعَ مِنْهَجَ الْاِسْتِدْلَالِ الْعَقْلِيِّ الصَّحِيحِ الْقَائِمِ عَلَى الْيَقِينِ وَالْبِرْهَانِ.. فَالْمَذَاهِبُ الضَّالَّةُ وَالشَّبَهَاتُ الْفَاسِدَةُ لَمْ تَنْقَرُضْ، فَكُلُّ قَوْمٍ وَارِثٌ..

⁽²⁶⁰⁾ الْعِلْمُ الْبَدِيهِيُّ؛ وَهُوَ مَا يَثْبِتُهُ الْعَقْلُ مِنْ غَيْرِ احْتِيَاجٍ إِلَى شَيْءٍ آخَرَ، وَيُمْكِنُ الْاِحْتِيَاجُ فِي الضَّرُورِيَّاتِ إِلَى شَيْءٍ آخَرَ غَيْرِ الْعَقْلِ كَوِجْدَانٍ أَوْ تَجْرِبَةٍ أَوْ غَيْرِهِمَا. السَّفَارِينِيُّ الْحَنْبَلِيُّ، لَوَاعِمُ الْأَنْوَارِ الْبَهِيَّةِ، ص (٤٥/٢ ج٤٤٥). فَهَذَا الْعِلْمُ يَحْدِثُهُ الْبَارِي فِي الْإِنْسَانِ مِنْ غَيْرِ كَسْبِهِ وَاخْتِيَارِهِ؛ كَعَلْمِهِ بِوُجُودِ الْمَوْجُودَاتِ وَالْحَسِّيَّاتِ حَوْلَهُ وَوُجُودِ نَفْسِهِ، وَكَذَلِكَ مَا يَحْصُلُ بِأَوَّلِ النَّظَرِ مِنْ غَيْرِ تَفْكِيرٍ؛ كَتَصَوُّرِ الْكُلِّ وَالْجُزْءِ، وَالْكَبِيرِ وَالصَّغِيرِ.

⁽²⁶¹⁾ فِي نَسْخَةِ (ب) وَ (ج)، الشَّيْءُ.

⁽²⁶²⁾ فِي نَسْخَةِ (ج)، اِكْتِسَابِيٌّ. وَأَمَّا الْكَسْبِيُّ فَهُوَ مَقَابِلُ لِلضَّرُورِيِّ؛ وَهُوَ مَضْمُونٌ وَغَايَةُ النَّظَرِ الْعَقْلِيِّ الصَّحِيحِ وَالِاسْتِدْلَالِيِّ، أَيِ أَنَّهُ الْعِلْمُ الَّذِي يَحْصُلُ بِمَبَاشَرَةٍ أَسْبَابِهِ مِنْ نَظَرِ الْعَقْلِ وَ التَّفْكِيرِ وَإِعْمَالِ الْحَوَاسِ وَمَعَايِنَةِ الْخَبْرِ الصَّادِقِ، فَالْعِلْمُ الْكَسْبِيُّ أَعْمُ وَأَوْسَعُ مِنَ الْاِسْتِدْلَالِ. وَقَدْ عَرَّفَ بِأَنَّهُ: مَا يَحْصُلُ بِالذَّاتِ عَقِيبَ النَّظَرِ، وَشَرَعاً مَا يُمْكِنُ التَّوَصُّلُ بِصَحِيحِ النَّظَرِ فِيهِ إِلَى مَطْلُوبِ خَبْرِيٍّ، وَيَدْخُلُ فِي الْمَطْلُوبِ الْخَبْرِيِّ مَا يَفِيدُ الْقَطْعَ وَالظَّنَّ. . السَّفَارِينِيُّ الْحَنْبَلِيُّ، الْمَصْدَرُ السَّابِقُ ذَاتَهُ، (ج٢٥ص٤٤٥). فَالْعَقْلُ سَبَباً لِلْعِلْمِ فِيمَا يَدْرِكُهُ بِدَاهَةِ دُونَ احْتِيَاجِ لِنَظَرٍ وَتَفْكِيرٍ، وَهَذَا يُسَمَّى ضَرُورِيٍّ. وَمَا يَحْتَاجُ إِلَى نَظَرٍ وَتَفْكِيرٍ فَهُوَ الْعِلْمُ الْكَسْبِيُّ، وَقَدْ يَكُونُ الْعِلْمُ الْاِكْتِسَابِيُّ بِوِاسِطَةِ الْحَوَاسِ، أَوْ بِالنَّظَرِ الْعَقْلِيِّ؛ كَالِاسْتِدْلَالِ وَالْعِلْمِ عَلَى وُجُودِ عَاصِفَةٍ رَمَلِيَّةٍ مِنْ أَثَارِهَا.

هو: مباشرة السبب المُفضي إلى الشئ بالاختيار. فالنظر في الدليل كسب؛ لأنه يُفضي إلى العلم ولا يكون بدون الاختيار. (والإلهام): المُفسَّر: بإلقاء معنى في القلب بطريق الفيض، فخرج ما يكون بطريق الوحي. (ليس من أسباب المعرفة)؛ أي العلم (بصحة الشئ)، ولا فساده؛ وكأنه أراد بالصحة الثبوت، لا ما يقابل الفساد، و قال ذلك في معرض الرد على الفرقة القابلة⁽²⁶³⁾: بأنَّ الإلهام سببٌ لمعرفة صحة الأديان على ما ذكره صاحبُ التَّبصُّرة⁽²⁶⁴⁾، وعدل عن الأديان إلى الشئ لعموم الفائدة. (عند أهل الحق)؛ خلافاً للفرقة المذكورة، والمراد أنه ليس سبباً عاماً، وإلا فلا يصحُّ نفي سببته مطلقاً؛ فقد روى البخاريُّ عن أبي هريرة رضي الله عنه أنَّ رسول الله صلى الله عليه وسلم قال: (لقد كان فيما قبلكم من الأمم ناسٌ مُحدِّثون، فإن يكن في أمتي أحدٌ فإنه عُمر)،⁽²⁶⁵⁾. ومعنى مُحدِّثون مُلهمون.

⁽²⁶³⁾ في نسخة (ب) القابلة؛ والأصحُّ أن يقول: القائلة.

⁽²⁶⁴⁾ وهو ميمون بن محمد بن محمد بن معبد بن مكحول، أبو المعين النسفي، المكحولي. الإمام، الزاهد، العالم، البارع. كان عالماً بالأصول والكلام، كان بسمرقند وسكن في بخارى. وله كتاب "التمهيد لقواعد التوحيد" وكتاب "التبصرة" في الكلام. وشرح كتاب الجامع الكبير للشيباني في فروع الحنفية، وكذلك مناهج الأئمة. و قال عمر بن محمد في كتاب "القند": كان علماء الشرق والغرب تعترف من بحاره، وتستضيء بأنواره. توفي في الخامس والعشرين من ذي الحجة، سنة ثمان وخمسائة، وله سبعون سنة. قال الذهبي: روى عنه شيخ الإسلام محمود بن أحمد الشاعرجي، وعبد الرشيد بن أبي حنيفة. الأعلام للزركلي، ص (٣٤١/ج٧).

أبو الفداء زين الدين أبو العدل قاسم بن قطلوبغا السوداني الجمالي الحنفي، تاج التراجم، ت: محمد خير رمضان يوسف الناشر: دار القلم - دمشق الطبعة: الأولى ١٣٤١هـ/١٩٩٢م عدد الأجزاء: ١، (ج ٣٠٨/١ص).

⁽²⁶⁵⁾ رواه البخاري في صحيحه، رقم (٣٤٦٩). صحيح مسلم، رقم (2398).

المبحث الثاني: الإلهيات

تلازمُ حُدُوث العالم ووجود المحدث والمؤثر الصانع⁽²⁶⁶⁾

ولمَّا فَرَّغَ من مباحث العِلْمِ شَرَعَ في المَقْصُودِ فقال: (والعالمُ)⁽²⁶⁷⁾ ويُقال: على جميع الموجودات المُمكنة، وعلى كلِّ جنس منها⁽²⁶⁸⁾، يقال: عالمُ الأجسامِ وعالمُ الأعراض، ولهذا يُجمَعُ على عالمين ومراده المعنى الأول، ولهذا قال: (بجميع أجزائه)؛ الغلويَّة والسُّفليَّة، (مُحدَث 269)؛ بمعنى أَنَّهُ: وجد بعد أن كان معدوماً، وهذا بالإجماع، خلافاً للفلاسفة القائلين بَعْدَمَه 270 وحُدُوثه؛ بمعنى احتياجه في وجوده إلى غَيْرِهِ، فلا ينافي ذلك عندهم كونه لا ابتداء لوجوده، وأشار

⁽²⁶⁶⁾ والفلاسفة المسلمون اعتمدوا في إثبات وجود الله على مجموعة من الأدلة منها: وأبرزها دليل التناهي؛ أي إثبات تناهي هذا العالم، سواء من حيث جانبه وامتداده المكاني أو الزماني، وكذلك من حيث حركته. وهذا الدليل احتج به الكندي وأثبت به بداية العالم وحدثه وتناهيه، وبالتالي ضرورة وجود محدث له. العجمي، أ.د. أبو اليزيد أبو زيد العجمي، العقيدة الإسلامية عند الفقهاء الأربعة، الموقف والمناهج، ط2، 1429هـ-2008م دار السلام للطباعة والنشر، القاهرة، الإسكندرية، ص 128. وكذلك دليل الواجب والممكن... الذي احتج به الفارابي وابن سينا في إثبات وجود الصانع سبحانه. وعلماء الكلام يستدلون على وجود الصانع، وترتكز أدلتهم على فكرة (حدوث العالم...) وأنَّ العالم إمَّا جواهر أو أعراض حيث يستدل بكل منهما إمَّا بإمكانها أو بحدوثه، وهذه وجوه أربعة .

⁽²⁶⁷⁾ العالم لغةً بفتح اللام هو: عبارة عن كل ما يُعْلَمُ به الشيء، وهو كل ما سوى الله من الموجودات، كعالم الإنس وعالم الجنّ، وعالم الحيوانات، وعالم النباتات، وغيرها، فهذه العوالم علامة على وجود صانعها، فيعلم بها خالقها وصفاته العلى. الفيروز آبادي، تاج العروس، ص(٨/ج٢٥٩). الجرجاني، التعريفات، ص(١٤٥/ج١).

⁽²⁶⁸⁾ ويتبع هذا للأحكام العقلية وهي: الواجب العقلي، والمستحيل العقلي، والجائز أو الممكن العقلي. فيعرّف الواجب العقلي: بأنّه الأمر الثابت الذي لا يتصوّر العقل انتفاؤه؛ وقد يكون ضروري بديهي يدرك بلا نظر، مثل صغر الولد في السن عن أبيه. أو نظري أي يدرك بعد النّظر والتفكير، مثل إثبات قدم الإله، وبقائه، ووحدانيتها وجميع صفاته الكمالية. وأمّا المستحيل العقلي: هو الأمر الذي لا يتصوّر العقل وجوده، وهو قسمان كما سبق ومثال الأول: كون الأب أصغر من ابنه. ومثال الثاني الضروري: استحالة أن يكون الله متعدداً، وأن يكون مخلوقاً أو يطاله الموت. و القسم الثالث الجائز أو الممكن العقلي؛ وهو ما يقبل الثبوت والانتفاء، والوجود والعدم لذاته، وذلك مثل حياة الإنسان وموته، وحدث العالم وأجزائه. وقد قرّر صاحب الكليات أن: الممكن والجائز العقلي مترادفان عند المتكلمين، والممكن الخاص عند المناطق كذا مرادف للجائز عقلا، والممكن العام ما لا يمتنع وقوعه، فيدخل الواجب والجائز، ويخرج المستحيل العقلي. أيوب الحسيني الكفوي، الكليات، (٣٤١/١).

⁽²⁶⁹⁾ مُحدَث: اسم مفعول من الفعل أحدث، أي مخرج من العدم إلى الوجود، ومن عالم الغيب إلى عالم الشهادة.

²⁷⁰ - في نسخة (ب)، بِقَدَمِهِ، وهو الأصح. وفي نسخة (ج) بقدمه.

المُصنَّف إلى دليل حدوثه على الإجماع بقوله: (إذ هو)؛ أي العالم (أعيان) قائمة⁽²⁷¹⁾ بذواتها، (وأعراض)؛ قائمة بالأعيان. فكأنه قال: دليل حدوثه⁽²⁷²⁾: انقسامه إلى الأعيان التي لا تخلو من الأعراض، والأعراض المحتاجة في وجودها إلى الأعيان، لكنه لم يبيِّن وجه الدلالة وسنذكره، (فالأعيان) التي هي القسم الأول: (ماله قيام بذاته)؛ يعني واحدا عين، وهو ماله قيام بذاتها، أي الممكن الذي يتَّحيز بذاته، فلا يكون تابعا لغيره في التَّحيز. (وهو)؛ أي العين، (إمَّا مُترَكِّب)؛ من جوهرين⁽²⁷³⁾ أو أكثر، (وهو)؛ أي المُترَكِّب (الجسم)، وعرفوه بالمُتَّحيز بذاته، القابل للقسمة. (أو غير مُترَكِّب كالجوهر)؛ المفرد (وهو): (الجزء الذي لا ينجزأ)؛ أي لا يمكن انقسامه بالفعل، ولا في التَّعَلُّق، بل يُمتنع بالذات انقسامه. والجوهر بهذا المعنى ثابت الوجود عند المتكلمين، ومنه تركب جميع الأجسام. وعند الفلاسفة كمن الهولي والصورة⁽²⁷⁴⁾. (والعراض)؛ وهو القسم

⁽²⁷¹⁾ في نسخة (ب) قائمة وليس قائمة، فالهمزة على نبرة تكتب ياء دائما في نسخة (ب).

⁽²⁷²⁾ طرق الاستدلال على وجود البارئ سبحانه متعددة تنوعت بتنوع الدليل وأصله، أو بتنوع الاستقاضة في المقدمات القائمة في الدليل. وكل طائفة سلكت طرقها الخاصة، فمنهم: من استدلت بالآيات النقلية والكونية، ومنهم من استدلت بالحدوث أو الإمكان، ومنهم من استدلت بحدوث الذات أو الصفات، أو استدلتوا بحدوث المعين وغيره.

أبو العباس تقي الدين أحمد بن عبد الحلیم بن عبد السلام بن عبد الله بن تيمية الحراني القاسمي دمشقي، (ت: 728هـ)، درء تعارض العقل والنقل، ت: د. محمد رشاد سالم، جامعة الإمام محمد بن سعود، السعودية، ط2، 1411هـ- 1991م، ص (ج3، ص333).

⁽²⁷³⁾ في نسخة (ج)، مُرَكَّب. وفي نسخة (ب)، مُرَكَّب من جُزئين.

⁽²⁷⁴⁾ يوجد سقط في نسخة (أ). ففي نسخة (ب) و (ج)، العبارة الساقطة هي: وعند الفلاسفة (مُمتنع وجوده، وكلُّ جزء موجود فإنه مُمكن التَّجزي عندهم، وتُرَكَّب الجسم عندهم) من الهولي والصورة؛ والهولي هي: جوهر بسيط لا يتم وجوده إلا بوجود ماحل فيه، فهي محل لجوهر، بل شبه الأوائل طينة العالم بالهولي. فهي لفظة يونانية، تعني الاصل والمادة، فهي بالاصطلاح: جوهر في الجسم قابل لما يعرض لذلك الجسم من الأعراض والصفات من اتصال وانفصال، فالهولي محل للصورتين الجسمية والنوعية، والهولي واحد في جميع الاشياء في ذاته، ولكن تتباين وتختلف في الصور الحالة فيها. بل وصفوه أي الهولي: بصفات البارئ تعالى: بأنه؛ أي الهولي موجود بلا كمية ولا كيفية ولم يقترن به شيء من سمات الحدوث، ثم حلت به الصفات والأعراض فحدث ونشأ منه العالم. وهولي الصانع؛ وهي العناصر الأربعة المسماة الطبيعية.

وقال جمهور الفلاسفة الهولي الأولى أو الجوهر البسيط متحققة؛ والغرض من إثبات الهولي نفي الاختيار عن البارئ، لأنه بإثباتها تكون قديمة، وتتبعها بالقدم حكماً الصورة الجسمية، علتها بالوجود؛ فالصورة والهولي لا ينفصلان؛ منهما يتكون كل شيء. فيلزم قدم أصول العالم. ويؤدي هذا لنفي حشر الأجساد، وكثير من أصول الهندسة كإثبات الكم المتصل المتوقف على وجود الهولي المبني عليها دوام حركة السماوات، ويلزم قدم السماوات والعناصر. ولكن ما عليه جماهير العقلاء وأكابرهم من جميع الطوائف حتى من الفلاسفة، يظهر

الثاني: (ما لا يَقُومُ بِذَاتِهِ)؛ أي لا يَتَحَيَّرُ بِذَاتِهِ، إِنَّمَا يَتَحَيَّرُ بغيره، وهو العَيْنُ فَتَحَيَّرُهُ تَابِعٌ لِتَحَيَّرِ العَيْنِ. ومعنى ما لا يقوم بذاته؛ الممكن الذي لا يقوم بذاته، ووجهُ قَصْرِ عموم /ما/ على المُمكن، خروج ذاته تعالى في تعريف العين، وصِفَاتِهِ المُقدَّسة في تعريف العَرَضِ والعَيْنِ. والعَرَضُ: أقسام العالم وهو بجميع أقسامه مُمكن، (ويَحْدُثُ)؛ أي العَرَضُ، (في الأَجْسَامِ)؛ التي هي الأَعْيَانُ المُركَّبة، (والجواهر 275) الَّتِي هي الأَعْيَانُ البسيطة. قيل قوله: ويحدث في الأجسام والجواهر من تمام التَّعْرِيفِ ليخرج من صِفَاتِهِ تعالى⁽²⁷⁶⁾، وقد علمت أَنَّ قَصْرَ عُموم /ما/ على الممكن مُخْرَجٌ لذلك. والأعراض: (كالألوان) واحدها لون، وهو كَيْفِيَّةٌ يَتَوَقَّفُ إبصارها على إبصار شيءٍ آخر⁽²⁷⁷⁾. (والأكوان) الأربعة⁽²⁷⁸⁾: الاجتماع وهو كون الجوهرين بحيث لا يمكن أن يتوسَّطهما ثالث. والافتراق وهو كَوْنُ الجوهرين بحيث يمكن أن يتوسَّطهما ثالث، والحركة: وهي كونان في أنين في مكانين. والسكون: وهو كونان في أنين في مكان واحد. (والطَّعُومُ) وأنواعها تسعة⁽²⁷⁹⁾: المرارة والحرافة والملوحة والغوصة والخموضة والقُبْضُ والحلاوة

بطلان مذهب القائلين بالقدماء الخمسة: وهذا المذهب منسوب إلى ديمقراطيس، وهي العلة والنفس والهيولى والخلاء والدهر فزعم هؤلاء ومن وافقهم بأن هذه الخمسة قديمة أزلية.. وهذا من أفسد مذاهب العالم. ولا يخفى أَنَّ الرسل عليهم السلام وأتباعهم أهل الملل متفقون على أَنَّ: الله تعالى خالق لكل ما سواه، فليس معه شيء قديم بقدمه لا نفس ولا عقل ولا غير ذلك من الأعيان، سواء سَمِّيَ خلاء وهيولى أو دهرأ أو غيره. أيوب الحسيني الكفوي، الكليات، ص(٩٥٥-٩٥٦). الجرجاني، التعريفات، ص(٢٥٧/١). السفاريني الحنبلي، لوامع الأنوار البهية، ص (ج ٢٥٧-٢٥٦)، (ج ٤١٠/٢).

²⁷⁵ الجواهر والأجسام؛ فأما الجسم: فهو إمَّا بسيط أي الذي لم يتألف من أجسام مختلفة الطباع، أو مُركَّب إن تألف. وعند جمهور المتكلمين وبعض المتقدمين من الحكماء: مُركَّب من أجزاء متناهية لا تتجزأ بالفعل ولا بالوهم، وتُسَمَّى بالجواهر الفردة؛ وهي متماثلة لا تتمايز إلا بالأعراض، ومنها تتكوَّن الأجسام. وأما المقصود بالأعيان البسيطة في الجواهر: فالبسيط هو ما ليس له أجزاء متخالفة الماهية، سواء لم يكن له جزء أصلا، أو كان له أجزاء متفقة الحقيقة، والبساطة قد يكون حقيقي أو إضافي، أو قائم بذاته أو غير قائم بذاته كالنقطة والمركب القائم بغيره كالسواد. الحسيني الكليات، ص(٣٤٤/١-٢٤١-٢٤٢).

²⁷⁶ في نسخة (ب)، لِيَخْرُجَ صِفَاتِهِ تعالى.

²⁷⁷ في نسخة (ج) زيادة وهي: هو الضوء وهو كيفية لا يتوقف أبصارها على إبصار شيءٍ آخر.

²⁷⁸ قرر صاحب الكليات أن: الجسم المكون من الجواهر الفردة، يستحيل خلوه من الأكوان الأربعة أي الحوادث الأربعة وهي: الحركة والسكون والاجتماع والافتراق، وهي معان حادثة وما لا يخلو من الأكوان الحادثة لا يسبقها، وما لا يسبق الحوادث فهو حادث. وإلا يؤدي إلى ما لا أول له من الحوادث وهو مُحَال. والحدِّث هو الكَوْنُ. الحسيني، المصدر السابق، ص (٣٤٥/١).

²⁷⁹ الغُوصَة: (العِفَاصُ) جلد يوضع في رأس القارورة. والعفص الذي يُنخَذُ منه الحبر، وليس من كلام أهل البادية والعفص ليس من نبات أرض العرب. ويقال: طَعَامٌ عفص وفيه عُفُوصَة؛ أي نَقْبُضٌ. قال ابنُ بَرِّي: طَعَامٌ

والدُسُومة والتَّفَاهة، وَيَحْصُلُ بالتَّرْكِيبِ من هذه الطُّعُومِ البسائطِ أنواعٌ كثيرة. (والرَّوَائِحِ) وأنواعها كثيرةٌ، وليس لها أسماءٌ أجناسٌ مَخْصُوصَةٌ⁽²⁸⁰⁾. وكلُّ من الأعيانِ والأعراضِ حادثٌ، أمَّا الأعراضُ فبعضها حُدُوثُه ثابتٌ بالمُشاهدة؛ كالحركة الحادثة بعد السكون والضوء بعد الظلمة، وبعضها حُدُوثُه ثابتٌ بالدَّلِيلِ؛ وهو طَرَيانُ العدمِ المُستلزمِ لِحُدُوثِ ما طَرَا عليه كما في السكون والظلمة المذكورين ضرورة. إذ العدمُ ينافي القدم، لأنَّ القديمَ إمَّا أن يكون وجودُه من ذاته، فمنافاةُ قدمه للعدمِ ظاهرة، أو من غيره فقدمه تابعٌ لقدمه من بقاء متبوعه القديم بالذات بقاءه، ضرورة بقاء الشيء ببقاء مُوجبه. وأمَّا الأعيانُ فلا تُخلو من الأعراض؛ لأنَّها لا تخلو عن حركة أو سكون. وقد تبيَّن حُدُوثُ الأعراضِ، وما لا يخلو عن الحوادث فهو حادثٌ، إذ لو كان قديماً لكان ذلك الحادث قديماً وهو مُحال. وإذا ثبت حُدُوثُ جميع الأعيانِ، ثبت حُدُوثُ جميع الأعراضِ ضرورة أنَّها لا تقوم إلا بها.

(والمُحْدِثُ) أي المُوْجِدُ عَنِ العَدَمِ (لِلْعَالَمِ)؛ الذي هو: جميع ما سوى الله تعالى من الموجودات، (هو الله تعالى) أي: الدَّاتُ الواجب الوجود⁽²⁸¹⁾؛ ومعنى واجب الوجود: ما يكون

عَفْصٌ: بَشِيعٌ وفيه عُفُوصَةٌ ومرارة وتَقْبُضٌ يَغْشَى ابتلاعه. وجاء في حديثِ اللُّقْطَةِ: احفظ عِفَاصَها ووكاءها. الجواهري، مختار الصحاح، (٢١٣/١)، ابن منظور، لسان العرب، (٥٥/٧).
الحَرَافَةُ: طعام فيه حَرَافَةٌ أي شِبْهُ اللَّدْعَةِ تَلْدَعُ اللِّسَانَ وتَقْرُصُه. وحرافة الشيء؛ يقال شرابٌ يَحْمِرُ اللِّسَانَ، ورُمَّانُه حَامِزَةٌ أي: فيها حُمُوضَةٌ. والشيء الحامض إذا لَدَعُ اللِّسَانَ وقْرَصَه أي تحرق اللسان، قاله الأزهرى. والحرافة كقطع الخردل. قال أبو حاتم: تَغْدَى أعرابي مع قوم فخلط طعامه بالخردل، فقالوا له: ما يعجبك منه؟ قال: حَمْرُهُ وحارته. ابن منظور، لسان العرب، (٣٣٩/٥). الفيروس آبادي، تاج العروس، ص(١١٦/١٥).
وَأَمَّا التَّفَاهَةُ: كاللحم والخبر فهي أطعمة تَوَهَّهَ أي: ليس لها طعم حلوة أو مرارة أو حموضة. الشيء التَّفَاهَةُ؛ أي: الحقيقير. وفي الحديث كانت اليد لا تقطع في الشيء التَّفَاهَةُ. ابن منظور. لسان العرب، ص(٤٨٢/١٣).

²⁸⁰ الروائح كثيرة الأنواع وليس لها أسماء تخصصها، إلا أن يقال: رائحة طيبة أو زكية أو خبيثة وصفاً لها، أو تكون مضافاً، فنقول: رائحة العطور، أو رائحة الفاكهة أو الطعام وهكذا.

²⁸¹ يعتبر البحث في الإلهيات وما وراء الوجود والطبيعة من أهم الأفكار والتطُّلُّعات الفكرية والنَّزعة الفلسفية التي راودت الإنسان وبحث فيها قديماً حديثاً؛ سواء أكانوا فلاسفة أو متكلمون أو غيرهم.
وقديماً ظهر الدهريون: وهم طائفة من الأقدمين الذين جحدوا الصانع والخالق، وقالوا العالم لم يزل موجوداً بنفسه بلا صانع أو مدبر أو خالق، ولم يزل الحيوان من النطفة، والنطفة من الحيوان وهكذا لا يزال ويبقى أبداً.

أبو حامد الغزالي، المنقذ من الضلال، عبد الحليم محمود، دار الكتب الحديثة، مصر، ص(128).
وهناك الماديون أصحاب النظرية القائلة: بأن الكون وما فيه إنما وجد من أصل المادة، وأسسوا على هذا كفرهم وإلحادهم بإنكار الخالق سبحانه وتعالى. فالمادة هي أصل كل شيء، وهي كل شيء وجعلوا منها بدلاً عن الخالق البارئ. د. غالب بن علي العواجي، المذاهب الفكرية المعاصرة ودورها في المجتمعات وموقف المسلم منها، المكتبة العصرية الذهبية، جدة، ط1، 1427هـ-2006م، ج2، ص1082.

وجوده الذي لا أول له من ذاته، ولا يحتاج إلى شيء أصلاً، ولمَّا نُبِتَ أَنَّ الْعَالَمَ حَادِثٌ، وَجِبَ قطعاً أن يكون له مُحدثٌ ضرورةً أَنَّ الْحَادِثَ لَا يَكُونُ وَجُودُهُ مِنْ ذَاتِهِ لِأَنَّهُ مُمَكِّنٌ أَيْ: موجود(282)، ووجود الممكن وَعَدَمُهُ بِالنَّسْبَةِ إِلَى ذَاتِهِ عَلَى السَّوَاءِ. ثُمَّ ذَلِكَ الْمُحْدِثُ لَا جَائِزٌ أَنْ يَكُونَ حَادِثًا؛ لِأَنَّهُ يَحْتَاجُ إِلَى مُحْدِثٍ وَهَلُمَّ جَرًّا إِلَى مَا لَا نِهَآيَةَ لَهُ، فَيَلْزِمُ التَّسْلُسُ وَهُوَ مُحَالٌ، وَمَا يَلْزِمُ مِنْهُ الْمُحَالُ فَهُوَ مُحَالٌ. وَالتَّسْلُسُ يَلْزِمُ مِنْ كَوْنِ الْمُحْدِثِ لِلْعَالَمِ حَادِثًا، فَتَعَيَّنَ قِطْعًا أَنْ يَكُونَ وَاجِبًا وَهُوَ الْمَطْلُوبُ(283). وَأَمَّا دَلِيلُ كَوْنِ التَّسْلُسِ مُحَالًا؛ وَيُسَمَّى بُرْهَانَ التَّطْبِيقِ فَتَقْرِيرِهِ: أَنَّ التَّسْلُسَ عِبَارَةٌ عَنْ تَرْتُّبِ أُمُورٍ غَيْرِ مُتْنَهِيَةٍ؛ فَإِذَا فَرَضْنَا زَيْدًا حَادِثًا، وَمُحْدِثَهُ عَمْرُو، وَفَرَضْنَا عَمْرًا حَادِثًا، وَمُحْدِثَهُ آخَرَ إِلَى مَا لَا نِهَآيَةَ لَهُ، فَهَذِهِ سِلْسِلَةٌ مُتْرَتِّبَةٌ(284). ثُمَّ نَفْرَضُ سِلْسِلَةَ أُخْرَى مِثْلَهَا مِنْ كُلِّ وَجْهٍ، بِأَنْ نَفْرَضُ بَكَرًا حَادِثًا وَمُحْدِثَهُ خَالِدًا، وَنَفْرَضُ خَالِدًا مُحْدِثًا وَمُحْدِثَهُ آخَرَ وَهَكَذَا، ثُمَّ تَقْتَطِعُ مِنْ إِحْدَى السِّلْسِلَتَيْنِ عِدَدًا مُعَيَّنًا، فَتَصِيرُ إِحْدَى السِّلْسِلَتَيْنِ أَزِيدُ مِنَ الْأُخْرَى، أَمَّا(285) إِنْ كَانَتَا مُتْسَاوِيَتَيْنِ، ثُمَّ نُطَبِّقُ إِحْدَى السِّلْسِلَتَيْنِ عَلَى الْأُخْرَى؛ بِأَنْ نَجْعَلَ الْأَوَّلَ مِنْ أَحَدِيهِمَا وَهُوَ زَيْدٌ مِثْلًا بِإِزَاءِ الْأَوَّلِ مِنَ الْأُخْرَى وَهُوَ مَا بَعْدَ خَالِدٍ مِنَ السِّلْسِلَةِ(286) الثَّانِيَةَ، وَالثَّانِيَّ بِإِزَاءِ الثَّانِي وَهَلُمَّ جَرًّا. فَإِنْ ذَهَبْنَا كَذَلِكَ إِلَى غَيْرِ نِهَآيَةٍ لَزِمَ مُسَاوَاةُ النَّاقِصَةِ لِلزَّائِدَةِ وَهُوَ مُحَالٌ، وَإِنْ انْقَطَعَتْ لِأَنَّهُ لَمْ يَوْجَدْ فِيهَا مَا تَنَمَّمُ(287) بِهِ التَّطْبِيقُ بِوَاسِطَةِ اقْتِطَاعِ ذَلِكَ الْعَدَدِ مِنْ أَوَّلِهَا، لَزِمَ انْقِطَاعُ الزَّائِدَةِ؛ لِأَنَّهَا لَا تَزِيدُ عَلَى النَّاقِصَةِ إِلَّا بَعْدَ مُتْنَهِآءِ، وَالزَّائِدُ عَلَى الْمُتْنَهِآءِ بِمِقْدَارٍ مُتْنَهِآءٍ، فَهُوَ مُتْنَهِآءٌ بِالضَّرُورَةِ.

²⁸² كلمة ساقطة من نسخة (ب) و (ج). وجاء في تعليق بحاشية (ج): الوجود قسمان: واحد لا انقسام فيه، وأعداد. الواحد هو الله الواحد الفرد الصمد. والأعداد أعيار؛ والأعيار إما: مثلان، أو ضدان، أو نقيضان، أو خلافان. فالمثلان: هما الأمران الوجوديان المشتركان في الحقيقة.

²⁸³ وهذا هو الدليل العقلي ويسمى دليل أو برهان الحدوث، والذي يتكون من مقدمتين ونتيجة: فثبت لدينا أن العالم حادث له بداية؛ لأنه مكّون من جواهر وأعراض ثبت حدوثها بالضرورة، وكل حادث لا بد له من مُحدث، فالعالم المتقن المنظم له مُحدث موجود، ووجوده واجب أزلي وليس جائز. فلا بُدَّ أن تنتهي جميع الممكنات والموجودات إلى نهاية، وإلى مُوجد لها ليس مُمكنًا مثلها، وإلا سيلزم التسلسل أو الدور المحالان عقلاً.

²⁸⁴ في نسخة (ب)، تَرْتَّبَتْ.

²⁸⁵ في نسخة (ب) و (ج)، بعد أن كانتا متساويتين.

²⁸⁶ في نسخة (ب)، السِّلْسِلَتَيْنِ.

²⁸⁷ في نسخة (ب) و (ج)، مَا يَتِمُّ.

صِفَاتُ الصَّانِعِ الخَالِقِ وتزويده عن الحوادث

(الواحد) قال تعالى: (لو كان فيهما آلهة إلا الله لفسدتا)⁽²⁸⁸⁾. وتقريرُ البُرْهَانِ القطعي على التَّوْحِيدِ المُشَارُ إليه بهذه الآية أن تقول: لو أمكن إلهان لأمكن بينهما تَمَانُعٌ في الأفعال، واللَّازِمُ باطل، وهو إمكان التَّمَانُعِ فالملزوم باطلٌ وهو إمكان إلهين. أمَّا الملازمة؛ فلأنَّ المفروض تساويهما في جميع الصِّفَاتِ، فتستوي المُمَكِّنَاتُ كُلُّهَا بالنِّسْبَةِ إلى كلِّ واحد⁽²⁸⁹⁾. فيصِحُّ من كلِّ منهما إرادة ضِدِّ ما يُرِيدُهُ الآخر، ولا معنى لإمكان التَّمَانُعِ إلا ذلك. وأمَّا بَطْلَانُ اللَّازِمِ فيقول: لو أراد أحدهما حَرَكَةَ زيد، والآخرُ سُكُونَهُ في وقتٍ واحد، فإمَّا أن يقع الأمران فيلزم اجتماع الضِدِّين، أو لا يقع واحد من الأمرين فيلزم عَجْزُهُما، أو يقع أحد الأمرين فيلزم عَجْزُ أحدهما. والكلُّ مُحَالٌ، وما يلزم من المُحَالِ مُحَالٌ. فنَبَتَ أن التَّمَانُعَ مُحَالٌ، وكلُّ مُحَالٍ إمكانه مُحَالٌ، فإمكان التَّمَانُعِ مُحَالٌ، وقد لزم من فرض إمكان إلهين؛ فيكونُ إمكان إلهين مُحَالاً، وإذا انتفى إمكان إلهين انتفى وجودهما، فَتَعَيَّنَ التَّوْحِيدُ قطعاً⁽²⁹⁰⁾. (القديم) بالذَّاتِ، وقد أطبق العقلاء على أنَّه لا قديم بالذَّاتِ إلا الله تعالى وحده، والقِدَمُ؛ لازم قطعاً للوجوب بالذَّاتِ، فقد صرَّح المُصَنِّفُ بِلَازِمِهِ. واعلم أنَّ كُلاً من القدم والحدوث عند الفلاسفة على قسمين: قِدَمٌ بالذَّاتِ وهو المُخْتَصُّ بالله تعالى. وقِدَمٌ بِالزَّمَانِ وهو الذي يَنصِفُ به العَالَمَ عندهم. وحُدُوثُهُ بالذَّاتِ؛ وهو بمعنى الاحتياج إلى الغير، فلا ينافي القدم بالزَّمَانِ. وحُدُوثُ بالزَّمَانِ وهو بمعنى الحُدُوثِ عندنا. والقولُ بقِدَمِ العَالَمِ مطلقاً كَفَرٌ بالإجماع.

⁽²⁸⁸⁾ سورة الانبياء، الآية ٢٢.

⁽²⁸⁹⁾ في نسخة (ب) و(ج) منهما..

⁽²⁹⁰⁾ المشار إليه في الآية هو الدليل المشهور عند علماء الكلام: برهان التَّمَانُعِ، أي التخالف والتنازع، وهو من أهم الأدلة والبراهين القرآنية العقلية في إثبات وحدانيته سبحانه وتعالى ونفي تعدد الخالق، وتفصيله أن مُخْدِتَ العَالَمِ إلهٌ واحد؛ لأنَّه لو كانا إلهين اثنين أو أكثر، لَمَا وجد شيء من الموجودات والممكنات وانتظمت بهذا الإتقان. فلا بُدَّ أن يكون مُخْدِتُ العَالَمِ إله واحد في ذاته وصفاته وأفعاله. ولم يكن معه ولد ولا زوجة، ولا هو إلهين اثنين كما قالت النَّانُويَّة: أحدهما خالق الخير ويسمى يزدان، والثاني للشرِّ ويُسمَّى أهرمن أي إبليس. وكذلك خلافاً للنَّصَارَى القائلين بعقيدة التَّثَلُّثِ؛ بأنَّه تعالى ثالثُ ثلاثةٍ معبرين عنها بالأقنيم الثلاثة: ذات وعلم وحياة، أو بقولهم: الأب والابن والأم أو روح القدس. وخلافاً كذلك للطبيعيين القائلين: بأنَّه زحل والمشتري والشمس... تعالى الله عمَّا يقولون علواً كبيراً. حاشية الباجوري على السنوسية، ص (١٨). نثر اللآلي للألوسي، ص (١٢). فالعقل يكاد أن يجزم بأنَّ: وجود التَّنَاسُقِ والانسجام البديع في الكون وعوالمه المختلفة، ولو كان هناك خالق وآلهة أخرى لظهر الفساد والخَلَلُ في أرجائه؛ وبما أننا لا نرى أي خلل وتناقض في نواميس العالم وتفصيله وكنائنه. فنذكر بالضرورة وجود خالق ومدبر واحد حكيم قادر.

(الْحَيِّ)؛ فله حياةٌ أزليةٌ قائمةٌ بذاته. (القَادِرُ)؛ فله قُدرةٌ أزليةٌ قائمةٌ بذاته. (العليمُ)؛ فله عِلْمٌ أزلِيٌّ قائمٌ بذاته. (السميعُ)؛ فله سَمْعٌ أزلِيٌّ قائمٌ بذاته. (البصيرُ)؛ فله بَصَرٌ أزلِيٌّ قائمٌ بذاته. (النَّشَأُ) (291)؛ اسمٌ فاعلٌ من الإِشَاءَةِ. (المُرِيدُ)؛ وهما بمعنى واحد (292)؛ فله إِرَادَةٌ أزليةٌ قائمةٌ بذاته. والدَّلِيلُ على ثُبُوتِ هذه الصِّفَاتِ له تعالى العَقْلُ والنَّقْلُ، أمَّا العَقْلُ: فلأنَّ بدهته جازمةٌ بأنَّ مُحدِثَ العَالَمِ على هذه الأوضَاعِ من غرائب الإِبْدَاعِ وعجائب الاختراع، لأبَدِّ قطعاً أن يكون مُتَّصِفاً بهذه الصِّفَاتِ (294). وأيضاً فأضدادها نقائصٌ يجب التَّنْزِيهُ عنها. وأمَّا النَّقْلُ 295: فنصوص الكتاب والسُّنَّةِ النَّاطِقَةِ (296) صريحةٌ بهذه الصفات من المنادى (297) والمُشْتَقَاتِ، نحو: عِلْمٌ وعلِيمٌ وقُدرةٌ وقُدِيرٌ.

(291) - في نسخة (ب)، الشَّاعِي. وفي نسخة (ج) الشَّاي. والشَّيءُ: في الأصل مصدر (شَاءَ) اطلق تارةً بِمَعْنَى (شَائِي) اسمٌ فاعلٌ، وَجَبِيذٌ يَتَنَاولُ البَّارِي كَقَوْلِهِ تَعَالَى: {قُلْ أَي شَيْءٍ أَكْبَرُ شَهَادَةً قُلْ اللهُ}. وَبِمَعْنَى اسمٌ مفعول تارةً أُخْرَى أَي: مَشِيءٌ وجوده، وَلَا شَكَّ أَنْ مَا شَاءَ اللهُ وجوده فَهُوَ مَوْجُودٌ فِي الجُمْلَةِ: {إِنَّمَا أَمْرُهُ إِذَا أَرَادَ شَيْئًا أَنْ يَقُولَ لَهُ كُنْ فَيَكُونُ}، وَعَلَى المَعْنَى الثَّانِي قَوْلُهُ تَعَالَى: {إِنَّ اللهُ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ} و {اللهُ خَالِقُ كُلِّ شَيْءٍ}. فالشَّيءُ فِي حقِّ اللهُ بِمَعْنَى الشَّائِي، وَفِي حقِّ المَخْلُوقِ بِمَعْنَى المَشِيءِ. أَيُوبُ الحَسِينِي الكُفَوِي، الكَلِيَّاتِ مَعْجَمٌ فِي المَصْطَلَحَاتِ وَالفُرُوقِ اللُّغَوِيَّةِ، ص (١/ج/٥٢٥).

(292) - مشيئة الله: عبارة عن تجلي الذات والعناية السابقة لإيجاد المعدوم أو إعدام الموجود. وإرادته: عبارة عن تجليه لإيجاد المعدوم. فالمشيئة أعم من وجه من الإرادة، ومن تَبَعَّ مواضع استعمالات المشيئة والإرادة في القرآن يعلم ذلك، وإن كان بحسب اللغة يستعمل كل منهما مقام الآخر. الجرجاني، التعريفات، (ج ١/٢١٦ ص) (293) والأزل، بالتحريك: القِدَم. قال أبو منصور: ومنه قولهم هذا شيءٌ أزلِيٌّ أي قديم، وذكر بعض أهل العلم: أصل الكلمة قولهم للقديم لم يَزَلْ، ثم نُسِبَ إلى هذا فلم يستقم إلا بالاختصار فقالوا: يَزَلِيٌّ، ثم أبدلت الياء ألفاً لأنها أخف فقالوا أزلِيٌّ. والأزلِيُّ: ما لا يكون مسبوقاً بالعدم. والموجودات أقسام ثلاثة لا رابع لها: إمَّا أزلِيٌّ وأبدي وهو الله سبحانه وتعالى، وإمَّا لا أزلِيٌّ ولا أبدي وهو الدنيا والعالم، وإمَّا أبدي غير أزلِيٌّ وهو الآخرة. وعكسه محال؛ فإن ما ثبت قَدَمُهُ امتنع عَدَمُهُ. ابن منظور، لسان العرب، ص (١٤/١١٤). التعريفات للجرجاني، ص (١٧/ج/١٧). التهانوي، كشاف اصطلاحات الفنون والعلوم، ص (١٤٣/ج/١).

(294) وهذا ما قرره السعد التفتازاني في شرحه لعقائد الإمام النسفي بقوله: لأنَّ بديهية العقل جازمةٌ بأنَّ مُحدِثَ العَالَمِ على هذا النَّمطِ البديع والنِّظامِ المحكم، مع ما يشتمل عليه من الأفعال المتقنة والنقوش المستحسنة لا يكون بدون هذه الصفات، على أن أضدادها نقائصٌ يجب تنزيه الله عنها. التفتازاني شرحه لعقائد النسفي، ص (٣١). وهذا ما يسمى بدليل العناية عند المتكلمين: فالعشوائية والصدقة التي يهذي بها الملحدون، لا يمكن أن تبدع كونا متقناً منظماً غائباً.

(295) - فدليل الحياة من الأدلة النقلية: [الله لا إله إلا هو الحي القيوم]، البقرة ٢٥٥. ودليل القدرة: [وهو على كل شيء قدير]، الملك ١. ودليل السمع والبصر: [وهو السميع البصير]، الشورى ١١. ودليل الإرادة: [إن الله يفعل ما يريد]، الحج ١٤.

(296) - في نسخة (ب)، القاطعة، وهو الصَّوَاب.

(وليسَ بَعَرَضٍ)؛ لأنَّ العَرَضَ يحتاج إلى الغَيْرِ، والله تعالى مُنَزَّهٌ عن الاحتياج. والعَرَضُ حادثٌ والله تعالى قَدِيمٌ، والعرض لا يبقى زمنين، والله تعالى هو الحيُّ الباقي أزلاً وأبداً، (ولا جِسْمٍ)؛ لأنَّ الجِسْمَ مُتَرَكِّبٌ ومُتَحَيِّزٌ، وهما من أمارات الحُدُوث. ولأنَّه يحتاجُ بَعْضُ أجزائه إلى بَعْضٍ، والله تعالى مُنَزَّهٌ عن الاحتياج والحُدُوث، (ولا جَوْهَرٍ)؛ لأنَّ الجَوْهَرَ مُتَحَيِّزٌ وجزء من جِسْمٍ، والله تعالى مُنَزَّهٌ عن ذلك. والفلاسفة وإن فسَّروا الجَوْهَرَ بالمُسْتغْنِي في وجوده عن الموضوع؛ أي المَحَلِّ المَقوم للحالِّ فيه، فمرادهم بذلك المُمكن الذي إذا وجد كان مُسْتغْنِياً في وجوده عن الموضوع. فَيَجِبُ تَنْزِيهُهُ تعالى عن الجَوْهَرِ عندهم أيضاً. وأمَّا إذا أُريدَ بالجِسْمِ أو الجَوْهَرِ القائم بذاته، فلا يجوز إطلاق ذلك على الله أيضاً؛ لأنَّه يُوهَمُ المعنى المُمتنع في حَقِّه تعالى، وأيضاً فلم يَرُدْ الإذْنُ الشَّرْعِي به. (ولا مُصَوَّرٍ)؛ لأنَّ الصُّورَةَ والشَّكْلَ من لوازم الجِسْمِ، ودلائل الحُدُوث، (ولا مَحْدودٍ)؛ يعني لا يُحيطُ به حَدٌّ واحدٌ أو حُدُود كما في الشَّكْل الكروي⁽²⁹⁸⁾ أو المُضَلَّع. (ولا مَعْدودٍ)؛ يَعْنِي ليسَ بذِي أجزاء مُنفصلة مَعْدودة. والحاصلُ أنَّه تعالى مُنَزَّهٌ عن المِقْدَار المُتَّصِل فليسَ بِمَحْدودٍ، وعن المِقْدَار المُنفصل فليسَ بِمَعْدودٍ، (ولا مُتَبَعِّضٍ)؛ أي ليسَ بذِي أبعاض. (ولا مُنَجَّرٍ)؛ أي ليسَ بذِي أجزاء وهما واحد. وقيل: ماله أجزاء تُسَمَّى باعتبار تآلفه منها مترَكِّباً، وباعتبار انحلاله إليها مُتَبَعِّضاً، فالاختلاف بين الجزء والبعض بالاعتبار. (ولا مُرَكَّبٍ)؛ لما مرَّ تقريره، (ولا مُنتَاهٍ)؛ لأنَّ التَّنَاهِي⁽²⁹⁹⁾ من لوازم المِقْدَار، والله تعالى مُنَزَّهٌ عَنْهُ. (ولا يُوصَفُ سبحانه بالمَاهِيَّة)؛ أي لا يوصَفُ بالمُجَانِسَةِ للأشياء؛ لأنَّ أصلَ مَاهِيَّة⁽³⁰⁰⁾: ما هو؛ بِمَعْنَى من أيِّ جِنْسٍ هو. والمُجَانِسَةُ تُوجب الاشتراك في الجِنْسِ، الذي هو جزء من

⁽²⁹⁷⁾ - في نسخة (ب) و (ج) المبادي.

⁽²⁹⁸⁾ - أي الكروي.

⁽²⁹⁹⁾ - المُتَّنَاهِي والتَّنَاهِي؛ يقال تناهى أي: كَفَّ؛ وأنشد سيبويه:

إذا ما انتهى علمي تَنَاهَيْتُ عنده ... أطال فأملئ أو تناهى فأقصر

وفي حديث قيام الليل: هو قربة إلى الله ومُنْهَاءٌ عن الأثام. وانتهى الشَّيْءُ وتَنَاهَى ونَهَى: بلغ نهايته وغايته. ابن منظور، لسان العرب، ص (٣٤٣/ج١٥).

⁽³⁰⁰⁾ - المَاهِيَّة: يمنع إطلاقها على الله تعالى؛ لأنَّ معنى الماهية المُجَانِسَةُ، وهي المشاركة في الجِنْسِ والفِصْل. مَاهِيَّة الشَّيْء: أي ما به الشَّيْء هو هو... المَاهِيَّة: تطلق في الغالب على الأمور المُتَعَقِّلَة، كالمُتَعَقِّل من الإنسان وهو الحيوان الناطق، بقطع النظر عن الوجود الخارجي. فالأمر المتعقل من حيث أنَّه مقول في جواب ما هو، يُسَمَّى: ماهية، ومن حيث ثبوته في الخارج، يسمى حقيقة، ومن حيث تميزه واختلافه عن الأعيان يُسَمَّى: هوية. ومن حيث حمل اللوازم له: ذاتاً، ومن حيث أنَّه محل للحوادث: جَوْهَرًا، ومن حيث يستتبط من اللفظ: مدلولاً. وهناك الماهية النوعية، والجنسية، والاعتبارية، فأما النَّوعِيَّة: تكون في أفرادها على التسوية، بخلاف الماهية الجِنْسِيَّة، وأما الماهية الاعتبارية: فهي التي لا وجود لها إلا في ذهن وعقل المُعْتَبَر مادام مُعْتَبَرًا. السفاريني

حقيقة الشيء المحتاج إلى الجزء الآخر الذي هو الفصل، وقد علمت امتناع الجزء والاحتياج في حقه تعالى،⁽³⁰¹⁾ (ولا يُوصَف بالكيفية) المحسوسة من اللون والطعم والحركة ونحو ذلك؛ لأنَّ ذلك من صفات الأجسام ودلائل النقص والحدوث، ولا بالكيفية⁽³⁰²⁾ مُطلقاً؛ لأنها عَرَضُ والله سبحانه وتعالى مُنَزَّهٌ عن الاتِّصاف به. (ولا يَتَمَكَّنُ في مكانٍ) لأنَّ التَّمكَّنَ عبارة عن نفوذ بُعْدِ امتدادٍ قائمٍ بالجسم في بُعدٍ آخر، مُتَوَهِّمٌ عند المتكلمين، ومُحَقِّقٌ عند الفلاسفة. والبُعد الثاني هو المكان؛ وهو مُرادِفٌ للحيِّز عند الفلاسفة، والحيِّز أعم منه عند المتكلمين؛ لأنَّ حيِّز الجَوهَر الفرد ليس ببعد ولا امتداد له. فالحيِّزُ: هو الفراغ المُتَوَهِّمُ الذي يشغله العين، مُمتدداً كان ذلك العين كالجِسْم، أو غير مُمتد كالجزء الذي لا يتجرَّى⁽³⁰³⁾.

والله تعالى مُنَزَّهٌ عن البُعد والامتداد وشُغْل الحَيِّز بإجماع العقلاء من المتكلمين⁽³⁰⁴⁾ والفلاسفة. (ولا يَجْرِي عليه زمانٌ) يعني أنَّ وجوده تعالى ليس زمانياً، أمَّا عندنا فظاهر؛ لأنَّ

الحنبلي، لوامع الأنوار البهية وسواطع الأسرار الأثرية لشرح الدرّة المضية في عقد الفرقة المرضية، (ج ١/ص ١٠٣). التهانوي، دستور العلماء كشاف اصطلاحات الفنون والعلوم، (ج ١/ص ٤٠). الجرجاني، التعريفات، (١٩٥/ص ١ ج).

⁽³⁰¹⁾ في نسخة (ب): امتناع ذلك الجزء والاحتياج إليه.

⁽³⁰²⁾ الكيفية المحسوسة والمُطلقة: الكيفية: فهي على المعنى المشهور لها؛ تعني الكم والنسب، أو تعني الصفة والهيئة والعرض وكلها ذات معنى واحد مع الكيفية. والكيفية: اسم لما يجاب به عن السؤال بكيف. وفي التبصرة: تدل الكيفية على الهيئات والصور والأحوال. وفصل الجرجاني في ذلك وعرفها بأنّها: هيئة قارة في الشيء لا يقتضي قسمة ولا نسبة لذاته. فأخرج الهيئة الغير قارة كالحركة والزمان والانفعال، وأخرج الكم وباقي الأعراض النسيبية. وأدخل بقوله لذاته؛ الكيفيات المقترضية محلّها بالذات، وهي أربعة أنواع: كيفيات محسوسة، ونفسانية، وكمية متصلة أو منفصلة، وكيفية استعدادية كاللين والصلابة. انظر: أيوب الحسيني الكفوي، الكليات معجم في المصطلحات والفروق اللغوية، (١ ج/٧٥١-٧٥٢ ص). الجرجاني، التعريفات، ص (١ ج/١٨٨).

وهكذا فجميع ما ذُكِرَ من أوصاف، فإنّها من لوازم الحوادث وخصائص الأجسام الممكنة والمتحيّزة، فهي إمّا دالة على الاحتياج، وإمّا دالة على التجدد والتحديد بحدود الأجسام. والله تعالى مخالف لجميع الحوادث ولوازمها وخصائصها. فالله تعالى ليس ممكناً بل هو واجب الوجود، وهو سبحانه مستغن عن غيره.

⁽³⁰³⁾ والصَّواب (يَتَجَرَّى)، وفي نسخة (ب)، يَتَجَرِّي. وجاء في تعليق بحواشي النسخة (ب): سبحانه وتعالى ليس في مكان ولا عليه، وكل ما في العالم تحت عرشه، ووسع كرسيه السموات والأرض. وعرشه تحت قدرته وتسخيره. والله تعالى تقدس عن الحاجة إلى المكان قبل خلقه العرش وبعد خلقه. ورفع الأيدي في الدعاء إلى السماء؛ للتعبد فقط، لا لأنه تعالى في مكان كالتوجه إلى الكعبة في الصلاة.

⁽³⁰⁴⁾ أشار المؤلف إلى المُجَبِّمة والمُشَبَّهة من الكراميّة، ورد عليهم أقوالهم وضلالهم: فردَّ رحمه الله على الكرامية؛ الذين قالوا أنه سبحانه وتعالى جسم حيث دعوا إلى تجسيم معبودهم، وأنَّ له حد ونهاية من تحته، وأنه مستقر على العرش وتجاوز عليه الحركة والنزول، وأنَّه جوهر، وقيل يملأ العرش. وكذلك ردَّ على مشبهة

الرَّزْمَانُ أَمْرٌ اعْتِبَارِيٌّ، إِذْ هُوَ مُتَجَدِّدٌ يُفَدَّرُ بِهِ مُتَجَدِّدٌ. فَإِذَا قِيلَ: مَتَى مَجِيءُ فُلَانٍ؟ قِيلَ: عِنْدَ طُلُوعِ الشَّمْسِ. وَقَدْ يَكُونُ طُلُوعُ الشَّمْسِ مَجْهُولًا، وَمَجِيءُ فُلَانٍ مَعْلُومًا. فَيُقَالُ: مَتَى طُلُوعُ الشَّمْسِ؟ فَيُقَالُ: عِنْدَ مَجِيءِ فُلَانٍ. وَأَمَّا عِنْدَ الْفَلَّاسِفَةِ فَلَأَنَّ الرَّزْمَانَ عِنْدَهُمْ؛ عِبَارَةٌ عَنِ مِقْدَارِ الْحَرَكَةِ، فَهُوَ عَرَضٌ وَاللَّهُ سَبْحَانَهُ وَتَعَالَى مُنَزَّرَةٌ عَنِ الْعَرَضِ. وَمَعْنَى لَا يَجْرِي عَلَيْهِ زَمَانٌ؛ أَنَّ وُجُودَهُ مُتَحَقِّقٌ بَدُونَ الرَّزْمَانِ، وَهَذَا لَا يَنَافِي مَقَارَنَةً وَوُجُودَهُ تَعَالَى الْوَاجِبِ لَوْجُودِ الرَّزْمَانِ الْمُمَكِّنِ فِي الْجُمْلَةِ.

ليس كمثله شيء وهو السميع العليم

(وَلَا يُشْبِهُهُ شَيْءٌ)؛ مِنْ الْأَشْيَاءِ كُلِّهَا عَيْنِهَا وَعَرَضِهَا، قَالَ تَعَالَى: (لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ) (305). وَالْمُشَابَهَةُ هِيَ الْمُمَاتَلَةُ؛ فَإِنْ أُرِيدَ بِالْمُمَاتَلَةِ الْإِتْحَادُ فِي الْحَقِيقَةِ؛ فَالْتَّنْزِيهِ عَنِ ذَلِكَ عَنِّي عَنِ الْبَيَانِ. وَإِنْ أُرِيدَ الْمُشَابَهَةَ فِي الْأَوْصَافِ؛ فَمِنَ الْمَعْلُومِ أَنَّهُ لَا يُشَابِهُهُ مُمَكِّنٌ مِنَ الْمُمَكِّنَاتِ فِي وَصْفٍ مِنَ الْأَوْصَافِ. وَقَدْ وَقَعَ فِي بَعْضِ الْعِبَارَاتِ، أَنَّ الْمُمَاتَلَةَ هِيَ الْإِشْتِرَاكُ فِي جَمِيعِ الْأَوْصَافِ، وَلَيْسَ هَذَا عَلَى ظَاهِرِهِ (306)؛ إِنَّمَا الْمُرَادُ الْإِشْتِرَاكُ فِي جَمِيعِ أَوْصَافِ ذَلِكَ الْمَعْنَى الَّذِي حَصَلَ فِيهِ الْإِشْتِرَاكُ. فَإِذَا قِيلَ: فُلَانٌ مِثْلُ فُلَانٍ فِي الْفَقْهِ، كَانَ مَعْنَاهُ أَنَّهُ لَيْسَ مِثْلَهُ فِيهِ (307) مِنْ جَمِيعِ الْوُجُودِ. (وَلَا يَخْرُجُ عَنِ عِلْمِهِ) شَيْءٌ مِنَ الْأَشْيَاءِ كُلِّهَا، مَوْجُودِهَا وَمَعْدُومِهَا، مُمَكِّنِهَا وَمُمْتَنِعِهَا، (308) كُلِّهَا وَجَزَائِهَا، حَقِيقَتِهَا وَاعْتِبَارِهَا، قَالَ تَعَالَى: [لَا يَعْزُبُ عَنْهُ مِثْقَالُ ذَرَّةٍ] (309). وَقَالَ تَعَالَى: [وَمَا تَسْقُطُ مِنْ وَرَقَةٍ إِلَّا يَعْلَمُهَا] (310). وَذَهَبَ الْفَلَّاسِفَةُ إِلَى أَنَّهُ سَبْحَانَهُ إِنَّمَا يَعْلَمُ الْجُزْئِيَّاتِ عَلَى وَجْهِ كُلِّيٍّ، وَقَدْ

الحشوية الذين شبهوا الله بمخلوقاته، ولم يتمكنوا من فهم إله موجودٍ إلا في جهة، فأثبتوا الجهة، حتى أنهم فسروا الاستواء بالاستقرار. السفاريني الحنبلي، لوامع الأنوار البهية وسواطع الأسرار الأثرية لشرح الدرّة المضية، (ج ١/ص ٩١). القاهر بن طاهر بن محمد بن عبد الله البغدادي التميمي الأسفراييني، الفرق بين الفرق وبيان الفرقة الناجية، (ت: 429هـ) الناشر: دار الأفاق الجديدة، بيروت ط 1977م، (ج ١/ص ١١٧-٢٠٣).

(305) سورة الشورى، رقم الآية (١١).

(306) وهذا ما أشار إليه وقرّره السعد التفتازاني: وما يقوله الأشعرية من أنه لا مُمَاتَلَةُ إِلَّا بِالسَّوَاءِ مِنْ جَمِيعِ الْوُجُودِ فَاسِدٌ، لِأَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ: الْحَنْطَةُ بِالْحَنْطَةِ مِثْلًا بِمِثْلِ. وَأَرَادَ الْإِسْتِوَاءَ بِهِ فِي الْكَيْلِ لَا غَيْرِ وَإِنْ تَفَاوَتَ الْوِزْنُ وَالصَّلَابَةُ وَالرِّخَاوَةُ. التفتازاني، شرح العقائد النسفية، ص (٣٥).

(307) يوجد سقط وعبارة مغايرة؛ موجودة في نسخة (ب) و (ج)؛ (معناه "أَنَّهُ يَسُدُّ مَسَدَهُ فِيهِ").

(308) في نسخة (ب)، (عميقها وعرضها). وفي نسخة (ج)، (عينها وعرضها). وهي ساقطة من نسخة (أ).

(309) سورة سبأ، رقم الآية (٣). فالعلم: صفة أزلية لها تعلق بالشيء على وجه الإحاطة به على ما هو عليه.

(310) سورة الأنعام، رقم الآية (٥٩).

كفروا بذلك. (ولا يَخْرُجُ عن قُدْرَتِهِ شَيْءٌ)؛ من المُمْكِنَاتِ كُلِّهَا، والعَجْرُ نَقْصٌ يجب التَّنْزِيهُ عنه. وهو عند المُتَكَلِّمِينَ عبارةٌ عن: صِفَةٌ وَجُودِيَّةٌ يَمْتَنِعُ معها تَعَلُّقُ القُدْرَةِ بالمَقْدُورِ.

صفات أزلية قائمة بذاته سبحانه وتعالى

(وله سبحانه صفاتٌ) مَوْجُودَةٌ (أزليَّةٌ قائمةٌ بذاته تعالى) (311)؛ زايدٌ وجُودها على وجودِ الذاتِ، وهي عند جمهور الأشعرية سبعة، وعند الماتريدية ثمانية، وعند فُهماء المُتَكَلِّمِينَ من مشايخ ما وراء النهر⁽³¹²⁾ أكثر من ذلك. ولا نزاع في أنه سبحانه؛ حيٌّ، عليمٌ، قديرٌ، مُتَكَلِّمٌ، سَمِيعٌ بصيرٌ مُريدٌ، ولا في أنه سبحانه له حياةٌ وعلمٌ وقُدْرَةٌ وكلامٌ وسَمْعٌ وبَصَرٌ وإرادةٌ. وإنما النزاع في هذه الصفات المذكورة التي هي مأخذُ الاشتقاق، هل هي موجودات أزلية زائدة على الذاتِ. وهذا مذهب أهل السنة. أو هي أمور اعتبارية فصفاته تعالى غير⁽³¹³⁾ ذاته، بمعنى أن الذات تُسَمَّى باعتبار التعلُّق بالمعلومات على سبيل الإحاطة التامة علماً، وباعتبار التعلُّق بالمقدورات قُدْرَةً، وهكذا في البواقي، فلا قدم إلا بالذات وحدها⁽³¹⁴⁾؛ وهذا مذهب المعتزلة. واحتجوا بأن القول بإثبات الصفات على الوجه المذكور يلزم منه قدم غيره تعالى. واحتج أهل السنة بأن صدق الوصف المشتق على شيء يقتضي ثبوت مأخذ الاشتقاق⁽³¹⁵⁾ لذلك الشيء قطعاً،

³¹¹ الصفات الأزلية: تمَّ التعريف بكلمة الأزل والأزلي في صفحة (٢٩)، ولا بدُّ للإشارة إلى الفرق بين الأزل والأبد: الأبد: هو استمرار الوجود في أزمنة مقدرة غير متناهية في جانب الماضي. فالأبد مدة لا يتوهم انتهاءها بالفكر والتأمل البتة، ويمكن القول أن الأبد هو الشيء الذي لا نهاية له. التعريفات للجرجاني، ص (٧/ج١). وتسمى أيضاً بالصفات المعنوية أو المعاني، أو الصفات الذاتية أو النفسية، وهي كل صفة قائمة بذاته تعالى. التفتنازي، سعد الدين مسعود بن عمر، (ت: 791هـ)، شرح المقاصد في علم الكلام، دار المعارف النعمانية، باكستان، لسنة 1401هـ-1981م، (ج2ص169).

³¹² ماوراء النهر: يراد بها بلاد ما وراء نهر جيحون بخراسان؛ ففي شرقي النهر تقع بلاد الهياطلة وسمي في الإسلام بلاد ماوراء النهر، وتقع خراسان وخوارزم في شرقي النهر. وماوراء النهر يعتبر من من أخصب البلاد وأكثرها خيراً. شهاب الدين أبو عبدالله ياقوت بن عبدالله الحموي الرومي، (ت: 626هـ)، معجم البلدان، دار صادر، بيروت، ط: 2، لعام: 1995م، (ج5ص45).

وقد ذكر القزويني عدم حصر الصفات بعدد مُعيَّن، والإيمان بكل ما جاء في الكتاب والسنة، فلم يحصرها في السبعة كما فعل الأشاعرة. أبو طاهر بن محمد بن أحمد القزويني، سراج العقول في منهاج الأصول، تحقيق: مصلح أحمد نبي، رسالة ماجستير في كلية العلوم- جامعة القاهرة، ص (47). (د-ط)، (د-ت).

³¹³ في نسخة (ب) و (ج)، (عين ذاته)، والأصح: (غير ذاته) كما في النسخة (أ). وهذا مذهب المعتزلة.

³¹⁴ في نسخة (ب) و (ج)؛ فلا قديم إلا الذات وحدها.

³¹⁵ مأخذُ الاشتقاق: الاشتقاق هو أخذ شقِّ الشيء، والأخذ في الكلام..

وقد صدق عليه تعالى عالم بالاتفاق؛ فثبت له تعالى علم، وترتيب الدليل: البارى صدق عليه عالم، وكل من صدق عليه عالم، ثبت له صفة العلم؛ فالبارى سبحانه وتعالى ثبت له صفة العلم. وأشار إلى الجواب عن قول المعتزلة يلزم من إثبات الصفات قدم غيره تعالى بقوله: (وهي)؛ أي الصفات المقدسة، (لا هو)؛ أي ليست عين ذاته، (ولا غيره)؛ أي ليست غير الذات، وذلك لأن الصفة والموصوف ليسا غيرين، وكذلك الجزء والكُل، فلا يقال يد زيد غيره. والغيران هما: الموجودان اللذان يمكن وجود أحدهما بدون الآخر، فالأمران اللذان لا يفك أحدهما عن الآخر، فلا يكون أحدهما غير الآخر وإن اختلفا في المفهوم، وإذا تقرر هذا؛ فالقول بقدّم الصفات ليس قولاً بقدّم غيره تعالى. وعند المعتزلة والفلاسفة وغيرهم كل شئيين غيران، (وهي)؛ أي الصفات الأزلية: (العلم)؛ وهي صفة أزلية تنكشف بها المعلومات عند تعلّقها بها، (والقدرة)؛ وهي صفة أزلية تؤثر في المقدرات عند تعلّقها بها، وتعرف القدرة في الأصل: بصفة وجودية من شأنها تأتي الإيجاد بها على وجه يتصور ممن قامت به الفعل، بدلاً عن الترك والتترك بدلاً عن الفعل. (والحياة)؛ وهي صفة أزلية تُوجب صحّة العلم والقدرة⁽³¹⁶⁾، وأمّا الحياة المُفسّرة؛ بصفة مقتضية للحسّ والحركة الإرادية، فتستحيل⁽³¹⁷⁾ في حقّه سبحانه وتعالى، (والقوة) وهي القدرة، (والسمع)؛ وهو صفة أزلية تتعلّق بالمسموعات فيذكرها⁽³¹⁸⁾ تنزّهاً عن تأثر ووصول هواء مُتكَيّف بصوت؛ لأنّ ذلك صفة قوة السمع الحادثة، (والبصر)؛ وهو صفة أزلية تتعلّق بالمبصرات فيذكرها إدراكاً تاماً منزّهاً عن تخيل وتوهم واتصال وشعاع ونحوه. ولا يلزم من قدّم هاتين الصفتين قدم المسموعات والمبصرات، كما لا يلزم من قدم العلم والقدرة قدّم المعلومات والمقدرات. (والإرادة والمشية)؛ وهما عبارتان عن صفة أزلية تُوجب تخصيص أحد المقدرين بالوقوع

وفي الاصطلاح: اقتطاع فرع من أصل يدور في تصاريفه حروف ذلك الأصل. وقيل: هو أخذ كلمة من أخرى بتغيير ما، مع التناسب في المعنى. وقيل: ردّ كلمة إلى أخرى لتناسبها في اللفظ والمعنى. فالاشتقاق هو نتاج وتوليد ضمن لغة واحدة.

قال ابن عصفور: لا يدخل الاشتقاق في ستة أشياء؛ في الأسماء الأعجمية كإسماعيل، والأصوات كخاق، والبارزة كطوبى، والأسماء الخماسية كسفرجل وغيرها. وأمّا بالنسبة لجواز صدق المشتقات مع انتفاء مأخذ الاشتقاق، كما فهمت المعتزلة القائلة: بأنّ الله عالم لا علم له، فليس بمرضى عند المحققين. بدليل؛ أنّ الكافر لو أسلم يصدق عليه أنّه ليس بكافر؛ فدلّ على أنّ بقاء المشتق منه شرط في صدق الاسم المشتق ووجود المعنى المشتق منه. أيوب الحسيني الكفوي، الكليات، ص (١١٧/ج). وهذا قول المتكلمين أيضاً.

⁽³¹⁶⁾ يوجد سقط في نسخة (أ) و (ج)، وهو: (لمن قامت به)، ومثبت في نسخة (ب).

⁽³¹⁷⁾ لأنّ صفات البارى سبحانه وتعالى قديمة أزلية قائمة بذاته، والحسّ والحركة الإرادية من صفات الأجسام الحادثة، والله تعالى منزّه عن ذلك.

⁽³¹⁸⁾ الصواب كما في نسخة (ب) و (ج)؛ (فتذكرها إدراكاً تاماً منزّهاً).

في أحد الأوقات⁽³¹⁹⁾، وذلك لأنَّ جميع المُمكنات بالنِّسبة إلى القُدرة على السَّواء، فلا بُدَّ من الإرادة؛ لأجل التَّخصيص المذکور. (والفِعْلُ والتَّخْلِيْقُ)؛ والمُرَادُ بِهَا التَّكْوِينُ والتَّرْزِيقُ؛ وهو تَكْوِينُ الرِّزْقِ وتَخْلِيْقُهُ، وهذه هي الصِّفَةُ التي يقولُ بِهَا الماتريديَّة، خلافاً للأشعرية وسيأتي الكلام عليها.

المبحث الثالث:

(الكلام والتكوين والإرادة) صفات أزلية قائمة بذاته سبحانه وتعالى

أولاً: كلام الله تعالى

(والكلام)؛ الذي بواسطة كثرة مباحثه سُمِّيَ هذا الفنُّ؛ عِلْمَ الكِتَابِ⁽³²⁰⁾، (وهو سُبْحَانَهُ وتعالى مُتَكَلِّمٌ)؛ أزلاً وأبداً، (بكلامٍ) نفسِيٍّ قديمٍ، (وهو)؛ أي الكلام، (صِفَةٌ) ثابتة له تعالى قائمةً به، (أزليَّةٌ)؛ كما هو شأن سائر الصِّفَاتِ الثُّبوتِيَّةِ، وذلك لِأَنَّهُ تَبَيَّنَ قَطْعاً أَنَّهُ سَبْحَانَهُ وتعالى مُتَكَلِّمٌ، فثبت له مَأْخَذُ الاشتقاق، وهو الكلام كما تقدَّم بيانه. وأشارَ بذلك إلى الرَّدِّ على المُعتزلة؛ حيث ذهبوا إلى أَنَّهُ سَبْحَانَهُ وتعالى مُتَكَلِّمٌ بكلام ليس هو صفة نفسية قائمة به تعالى. بل الكلام في الكلام كالكلام في بقية الصِّفَاتِ من العلم والقدرة وغيرها، (ليس)؛ كلامه تعالى (من جنس الحُرُوفِ)؛ التي هي عبارة عن الكيفيَّاتِ المَخْصُوصَةِ⁽³²¹⁾ العارضة، (والأصوات)؛ التي هي عبارة عن الكيفيَّاتِ الهوائِيَّةِ المَسْمُوعَةِ؛ لِأَنَّهَا أَعْرَاضٌ حَادِثَةٌ، يجبُ تنزيه ذاته وصفاته تعالى عنها. وفيه رَدٌّ على من زعم أنَّ كلامه سبحانه وتعالى كذلك مع كونه قديم⁽³²²⁾، (وهو)؛ أي الكلام (صِفَةٌ)؛ أي معنى قائمٌ بذاته، (مُنَافِيَّةٌ لِلسُّكُوتِ)؛ الذي هو تركُ التَّكَلُّمِ مع القدرة عليه، (والأفَّة)؛ التي هي عدم مطاوعة آلات التَّكَلُّمِ⁽³²³⁾، إمَّا بحسب الخلق كما في الخرس، فإنَّه: أفَّةٌ خَلْقِيَّةٌ، يمتنع معها التَّكَلُّمُ لخلل في الآلة، أو بحسب ضعف الآلات وعدم بلوغها حدَّ القُوَّةِ على

⁽³¹⁹⁾ جاء في النسخة (ب) في الحاشية تعريف الإرادة: صفة مخصَّصة للمقدورات بالرجحان والوقوع في أوقاتها.

⁽³²⁰⁾ في نسخة (أ) /علم الكتاب/ وهذا خطأ، والأصحُّ أن يقال: /علم الكلام/ كما في نسخة (ب) و (ج).

⁽³²¹⁾ - في نسخة (ب) المحسوسة.

⁽³²²⁾ وهذا رَدٌّ على الحنابلة والكرامية الذين قالوا: بأنَّ كلامه سبحانه وتعالى عَرَضٌ من جنس الحروف والأصوات، وأنَّه مع ذلك قديم. والحقُّ أنَّ الأصوات والحروف أعراض حادثة مقرون ومشروط حدوث بعضها بانتقضاء البعض، لأنَّ انتفاء القدرة على التكلُّم بالحرف الثاني إلا بعد انتقضاء ونطق الحرف الأول أمرٌ بديهي.

السَّعد التفتازاني، شرح العقائد النسفية، ص (٤٢).

⁽³²³⁾ في نسخة (ب) المُتَكَلِّم.

التكلم كما في حال الطُفُولِيَّة. (فإن) قيل المُنافي السُّكُوت والآفة⁽³²⁴⁾، إنَّما هو الكلام اللَّفْظي لا النَّفْسي، (قُلْنَا)؛ المرادُ هُنَا السُّكُوت والآفةُ الباطنيَّان المُنافيان للكلام النَّفْسي، فالسُّكُوت الباطني هو أن لا يدبر الإنسان في نفسه الكلام مع القدرة على تدبيره، والآفةُ الباطنية هي أن لا يَقْدِر على تدبير الكلام في نفسه. فكما أنَّ الكلام نَفْسيٌّ ولفْظيٌّ، كذلك كلُّ من والآفة والسكوت. (والله تعالى مُتَكَلِّمٌ بها)؛ أي بصفة الكلام، (أمرٌ ناهٍ مُخْبِرٌ)؛ فهي صِفَةٌ واحدة لا تَكْتُرُ فيها ولا اختلاف، وانقسامها إلى الأمر والنهي والخبر والنداء ونحوه؛ إنَّما هو بحسب المتعلِّقات⁽³²⁵⁾، فهي من حيث التعلُّق بالطلب أمر ونهي، ومن حيث التعلُّق بالأخبار خبر، وفي المسألة ثلاث مذاهب:

أحدها هذا: وهو مذهبُ عبد الله بن سعيد القَطَّان⁽³²⁶⁾، الثاني: أنَّها تُنْصَفُ بهذه الأقسام في الأزل مع وحدتها في ذاتها، قالوا: ولا يمتنع التَّكَلُّمُ بالأمر والنهي والخبر بكلام واحد، وهذا ظاهر كلام الأشعرية، والماتريديَّة، الثالث: أنَّ الكلام النَّفْسيَّ خمس صِفاتٍ أَرْبَعٌ؛ أمرٌ ونهيٌ وخبرٌ ونداءٌ واستيفهام. وعن الإمام الرَّازي⁽³²⁷⁾ أنَّه في الأزل خَبَرٌ، ومَرْجِعٌ بَقِيَّةُ الأقسام إليه. (والقرآن)؛ بالمعنى النَّفْسيِّ، (كلام الله تعالى)؛ القائم بذاته قديمٌ أزليٌّ، (غيرُ مخلوقٍ)؛ وإنَّما عبر

⁽³²⁴⁾ في نسخة (ب)، (السُّكُوت والآفة)، والأصحُّ كما في نسخة الأصل (أ) و(ج)، (المنافي للسُّكُوت والآفة).

⁽³²⁵⁾ في نسخة (ب) و(ج)، التَّعَلُّقات.

⁽³²⁶⁾ عبد الله بن سعيد القَطَّان: عبد الله بن سعيد بن كلاب البصري، أبو محمد القَطَّان: مُتَكَلِّمٌ من العلماء، يقال له: ابنُ كَلَّاب، قال السَّبْكي: وكَلَّاب بضم الكاف وتشديد اللام، قيل: لقب بها لأنَّه كان يجتذب الناس إلى مُعتقده إذا ناظر عليه كما مجتذب الكَلَّاب الشيء. له كتب، منها: الصِّفات، وخلق الأفعال، والرد على المعتزلة، المتوفى: سنة (٥٢٤٥). الزركلي، الأعلام، (١/ج٩٠ص). السفاريني الحنبلي، لوامع الأنوار البهية، (١/ج٢٠٩ص). الذهبي، سير أعلام النبلاء، (١١/ج١٧٤ص).

⁽³²⁷⁾ الإمام الرَّازي: (ت: 606 هـ)، محمد بن عمر بن الحسن بن الحسين التيمي البكري، أبو عبد الله، فخر الدين الرازي: الإمام المُفسِّر. أُوحد زمانه في المعقول والمنقول وعلوم الأوائل. وهو قُرشيَّ النسب. أصله من طبرستان، ومولده في الري وإليها نسبته، ويقال له (ابن خطيب الري). من تصانيفه: مفاتيح الغيب، مفاتيح الغيب؛ ثماني مجلدات في تفسير القرآن الكريم، ولوامع البَيِّنات في شرح أسماء الله تعالى والصفات، ومعالِم أصول الدين، ومحصل أفكار المتقدمين والمتأخرين من العلماء والحكماء والمتكلمين... كان رحمه الله يعظ وينال من الكرامية وينالون منه. الزركلي، الأعلام، (٦/ج٢١٣ص). يوسف بن تغري بردي الظاهري الحنفي، النجوم الزاهرة في ملوك مصر والقاهرة، الناشر: وزارة الثقافة والإرشاد القومي، دار الكتب، مصر، (د،ت)، (٦/ج١٩٧ص)

ذلك ثانياً لإفادة أن هذه الصفة المقدّسة كما يُطلَق عليها الكلام يُطلق عليها القرآن⁽³²⁸⁾ أيضاً، (وهو)؛ أي القرآن (مكتوبٌ في مصاحفنا)؛⁽³²⁹⁾ بأشكال الكلمات والحروف المرقومة، (مَحفوظٌ في قلوبنا)؛ أي ثابتٌ في أذهاننا بالألفاظ المخيَّلة⁽³³⁰⁾ الثابتة في القوَّة الخياليَّة، التي يحكي صورها صور الألفاظ الخطيَّة، (مَقروءٌ بألسنتنا)؛ لا بالألفاظ المنطوقة الحقيقية، إذ إطلاق اللفظ على الدِهنيِّ والخطيِّ مجازٌ. (مسموعٌ بأذاننا)⁽³³¹⁾؛ بتلك الألفاظ المنطوقة، وهي مع ذلك (غير حال فيها)؛ أي في المصاحف والقلوب والألسنة والأذان. يعني أن المراد من أن كون الصفة مكتوبةً ومحفوظةً ومقروءةً ومسموعةً؛ مكتوب ما يدلُّ عليها لا هي نفسها حقيقة، لما أن ذلك مُحال؛ لأنَّها قائمة بذاته تعالى. وكذا نقول في البواقي وامتناع حُلُول صِفته تعالى في هذه المحال معلوم بالضرورة. وأصلُّ هذا أن الشَّيء الواحد له وجودات أربع، بعضها حقيقي وبعضها اعتباري، فله: ١- وجودٌ في الأعيان وهو تحقُّفه في الخارج. ٢- وجودٌ في الأذهان وهو ثبوت صورته في الدِّهن. ٣- وجودٌ في البيان وهو وجود اللَّفظ الدالِّ عليه. ٤- وجودٌ في البنان؛ وهو وجود الخطِّ الدالِّ على ذلك اللَّفظ. ولما استدلَّ المعتزلة على حدوث الكلام بأنَّه مكتوب إلى آخر ما ذكر، وكلُّ ذلك دليل الحدوث، أشار إلى الجواب عن ذلك بما ذكر: أن الكتابة والحفظ ونحوه ليس هو أمراً ملبساً للصفة نفسها حتى يلزم ما ادَّعاه المعتزلة، وإنَّما هو على سبيل المجاز المُتعارف حيث يقال: زيدٌ مذكورٌ بلسان عمرو، أي مذكور لفظٌ يدلُّ عليه. وههنا جواب آخر وهو أن الموصوف بهذه الأمور إنَّما هو القرآن اللَّفظي لا النَّفسي، فلا إشكال هنا. والتَّحقيقُ أنَّ الخلاف بيننا وبين المعتزلة: في أن القرآن مخلوق أو قديم لفظي لا تحقيقي؛ لأنَّهم لا يقولون بخلق صفةٍ نفسيَّة، ونحن لا نقول بالقدم اللَّفظي.

⁽³²⁸⁾ وهذا ما قرَّره التفتازاني: فقد عقب القرآن بكلام الله؛ لما ذكره المشايخ بضرورة أن يقال: القرآن كلام الله غير مخلوق، ولا يقال: القرآن غير مخلوق، لنلا يسبق إلى الفهم أن المؤلف من الأصوات والحروف قديم كما ذهبت الحنابلة جهلاً أو عناداً. فأقام غير المخلوق مقام غير الحادث تنبيهاً منه على اتحادهما. السعد التفتازاني، شرح العقائد النسفية، ص(٤٣-٤٤). والمعتمد في الكلام أن له تعلق تنجيزي قديم، وله تعلق تنجيزي حادث وهذا مذهب الأشعري. والمراد بالتنجيزي الحادث؛ أي التعلق بأفعال المكلفين.

⁽³²⁹⁾ (غير حال فيها) ساقطة من نسخة الأصل (أ). ومثبته في نسخة (ب).

⁽³³⁰⁾ في نسخة (ب) المختلفة، وليس المُخيَّلة أو المُخيَّلة كما في (ج).

⁽³³¹⁾ هذه العبارة كما في نسخة (ج): (بالألفاظ المنطوقة الحقيقية، إذ إطلاق اللفظ على الدِهنيِّ والخطيِّ مجازٌ مسموعٌ بأذاننا)؛ ساقطة بالكامل من نسخة (ب).

ثانياً: صفة التكوين

(والتَّكْوِينُ) (332) ؛ الْمُعْبَّرُ عَنْهُ بِالتَّخْلِيقِ وَالْإِبْجَادِ وَالْفِعْلِ وَنَحْوِ ذَلِكَ، (صِفَةُ اللَّهِ أَرْلِيَّةٌ)؛ نَفْسِيَّةٌ قَائِمَةٌ بِذَاتِهِ تَعَالَى، وَيُفَسَّرُ هَذَا الْمَعْنَى الْمُعْبَّرُ عَنْهُ بِهَذِهِ الْعِبَارَاتِ: بِإِخْرَاجِ الْمَعْدُومِ الْمُمَكَّنِ مِنَ الْعَدَمِ إِلَى الْوُجُودِ. وَإِنَّمَا كَانَ التَّكْوِينُ صِفَةً نَفْسِيَّةً؛ لِإِطْبَاقِ الْعَقْلِ وَالنَّفْلِ عَلَى أَنَّهُ سَبْحَانَهُ وَتَعَالَى خَالِقٌ، فَتَبَيَّنَ لَهُ تَعَالَى مَاخِذَ الْإِشْتِقَاقِ وَهُوَ الْخَلْقُ، الَّذِي هُوَ التَّكْوِينُ النَّابِتُ. (وَهُوَ)؛ أَيِ التَّكْوِينِ النَّابِتِ صِفَةً لَهُ تَعَالَى، (تَكْوِينُهُ)؛ أَيِ إِيجَادِهِ (لِلْعَالَمِ)؛ الَّذِي هُوَ جَمِيعُ مَا سِوَاهُ تَعَالَى (وَلِكُلِّ جُزْءٍ مِنْ أَجْزَائِهِ)؛ أَيِ أَجْزَاءِ الْعَالَمِ الْعُلُويَّةِ وَالسُّفْلِيَّةِ، لَا فِي الْأَزْلِ؛ لِأَنَّ الْعَالَمَ حَادِثٌ، بَلْ (لَوْقَتِ وَجُودِهِ)؛ أَيِ وَجُودِ الْعَالَمِ، (عَلَى حَسَبِ)؛ أَيِ وَفْقِ، (عِلْمِهِ وَإِرَادَتِهِ)؛ يَعْنِي أَنَّ إِيجَادَهُ تَعَالَى لِكُلِّ جُزْءٍ مِنْ أَجْزَاءِ الْعَالَمِ؛ إِنَّمَا هُوَ فِي الْوَقْتِ الْمُقَدَّرِ لِابْتِدَاءِ وَجُودِ ذَلِكَ الْجُزْءِ فِي عِلْمِهِ تَعَالَى، عَلَى الْوَجْهِ الْمَخْصُوصِ الَّذِي تَعَلَّقَتْ بِهِ الْإِرَادَةُ، فَالتَّكْوِينُ قَدِيمٌ وَتَعَلُّقُهُ⁽³³³⁾ بِالْمُكُونِ حَادِثٌ، كَمَا فِي الْعِلْمِ وَالْإِرَادَةِ. وَلَا يُقَالُ: لَا وَجُودَ لِلتَّكْوِينِ بَدُونَ الْمُكُونِ، كَمَا لَا وَجُودَ لِلضَّرْبِ بَدُونَ الْمَضْرُوبِ، بِخِلَافِ الْعِلْمِ وَالْقُدْرَةِ وَالْإِرَادَةِ وَنَحْوِ ذَلِكَ، لِأَنَّ نَقْلَ: التَّكْوِينُ لَهُ مَعْنَيَانِ:

أحدهما: الصِّفَةُ النَّفْسِيَّةُ الَّتِي هِيَ مَبْدَأُ الْإِبْجَادِ بِالْفِعْلِ، وَالثَّانِي: التَّكْوِينُ بِالْفِعْلِ، وَهُوَ عِبَارَةٌ عَنِ تَعَلُّقِ الصِّفَةِ النَّفْسِيَّةِ بِالْمُكُونِ، فَهُوَ نِسْبَةٌ بَيْنَ الْمُكُونِ وَالْمُكُونِ كَالضَّرْبِ. وَالَّذِي نَقَلَ بِقَدَمِهِ إِنَّمَا هُوَ الصِّفَةُ لَا التَّعَلُّقُ، وَالَّذِي لَا بُدَّ فِي تَحْقِيقِهِ مِنَ الْمُكُونِ؛ إِنَّمَا هُوَ النِّسْبَةُ وَالتَّعَلُّقُ وَالتَّكْوِينُ بِالْفِعْلِ. وَأَسْمَاؤُهُ تَخْتَلَفُ بِحَسَبِ اخْتِلَافِ الْمُتَعَلِّقَاتِ، كَمَا يُسَمَّى تَعَلُّقُ الصِّفَةِ بِإِبْجَادِ الرَّزْقِ مَثَلًا تَرْزِيقًا، فَهُوَ تَكْوِينٌ بِالْفِعْلِ مَخْصُوصٌ، وَهَكَذَا الْإِحْيَاءُ وَالْإِمَاتَةُ، وَالْإِعْزَازُ، وَالْإِذْلَالُ، وَنَحْوِ ذَلِكَ. وَهُوَ غَيْرُ الْمُكُونِ عِنْدَنَا. (وَهُوَ)؛ أَيِ التَّكْوِينِ، (غَيْرُ الْمُكُونِ) بِالْفَتْحِ

⁽³³²⁾ الْكُونُ: الْحَدَثُ، كَالْكَيْنُونَةِ، وَقَدْ كَانَ كَوْنًا، وَالكَيْنُونَةُ فِي مَصْدَرِ كَانَ. وَنَقَلَ الْمَنَآوِي فِي التَّوْقِيفِ: أَنَّ الْكُونَ اسْمٌ لَمَّا حَدَثَ دَفْعَةٌ وَاحِدَةٌ كَانْقِلَابِ الْمَاءِ عَنِ الْهَوَاءِ. وَقِيلَ: الْكُونُ حُصُولُ الصُّورَةِ فِي الْمَادَةِ بَعْدَ أَنْ لَمْ تَكُنْ فِيهَا؛ ذَكَرَهُ ابْنُ الْكَمَالِ. وَالتَّكْوِينُ يَسْتَعْمَلُونَ فِي مَعْنَى الْإِبْدَاعِ. وَالكَائِنَةُ: الْحَادِثَةُ، وَالْجَمْعُ: الْكَوَائِنُ. وَكَوْنُهُ تَكْوِينًا: أَحَدُهُ. كَوْنُ اللَّهِ الْأَشْيَاءَ تَكْوِينًا: أَوْجَدَهَا، أَخْرَجَهَا مِنَ الْعَدَمِ إِلَى الْوُجُودِ... التَّكْوِينُ: إِجَادَةُ شَيْءٍ مَسْبُوقٍ بِالْمَادَةِ... وَالْإِبْجَادُ وَالْإِخْتِرَاعُ: جَعَلَ وَإِفَاضَةَ الصُّورِ عَلَى الْمَوَادِّ الْقَابِلَةِ، وَمِنْهُ جَعَلَ الْمَوْجُودَ الذِّهْنِيَّ خَارِجًا. وَالتَّكْوِينُ مَا يَكُونُ بِتَغْيِيرٍ بِالتَّدرِجِ غَالِبًا. فَالتَّكْوِينُ إِذَا: صِفَةٌ يُمْكِنُ بِهَا إِجَادَةُ كُلِّ مِمكِنٍ وَإِعْدَامُهُ عَلَى وَفْقِ الْإِرَادَةِ. فَالْمُكُونُ مَفْعُولٌ، وَإِنَّهُ حَدِثٌ بِإِحْدَاثِ اللَّهِ لَوْقَتِ وَجُودِهِ. الْفَيْرُوزُ أَبَادِي، تَاجُ الْعُرُوسِ، (ج) ٣٦ / ٦٩ - (٧١). الْجَرَجَانِي، التَّعْرِيفَاتُ، ص (ج) ٦٥/١). أَيُوبُ الْحَسِينِي الْكُفُوي، الْكَلِيَّاتُ، ص (ج) ٢٩ - ٢٥٦).

⁽³³³⁾ (وَتَعَلُّقُهُ) كَمَا فِي نَسْخَةِ (ب) وَ(ج). وَجَاءَ فِي تَعْلِيقِ بِحَاشِيَةِ فِي (ب): وَكُلُّ مَا وَرَدَ مِنَ الصِّفَاتِ فِي الْكِتَابِ وَالسَّنَةِ. فَتَعَلُّقُهَا وَتَنْزُّهُ سَبْحَانَهُ عِنْدَ سَمَاعِ الْمَشْكَلِ مِنْهَا، وَتَوَوُّلٌ؛ فَمَثَلًا (نُورُ السَّمَاوَاتِ) أَيِ بِهَادِيهَا، وَالسَّقَّاقُ بِشِدَّةِ الْمَحْشَرِ وَالْمَوْقِفِ، وَالْمَجِيئِيُّ بِنَفْوَذِ الْحُكْمِ، وَالنُّزُولُ بِنُزُولِ الرَّحْمَةِ، وَالْإِسْتَوَاءُ بِالْقَهْرِ وَالْإِسْتِيْلَاءِ، وَالضَّحْكَ بِالْقَبُولِ. وَتَفَوُّضُ عِلْمِ ذَلِكَ إِلَيْهِ سَبْحَانَهُ وَتَعَالَى، وَهُوَ الْأَسْلَمُ وَالْأَوَّلُ أَحْكَمُ.

(عندنا)؛ يعني الماتريديّة، خلافاً لما نُقِلَ عن بعض الأشعريّة من أنّ التَّكْوِينَ عَيْنُ الْمُكْوَنِ (334). وظاهرُ هذه المقالة لا تليقُ نسبته إلى آحاد العقلاء، فضلاً عن العلماء النُّظَّار، وأصاغرِ الطَّلِبَةِ يُفَرِّقُونَ بين المَصْدَرِ واسم المفعول. ومُرَادُ هذا القائلِ أنّ التَّكْوِينَ من الإضافات والنسب وصفات الأفعال، لا الصفات النَّفْسِيَّةِ، وهذا مذهب الأشعريّة. فإذا نظرنا في التَّكْوِينَ والمُكْوَنِ على هذا، لا يَتَبَيَّنُ إلا وجود المُكْوَنِ حَقِيقَةً، وأمَّا وجود التَّكْوِينَ فهو اعتباريٌّ، فليكن هو وجود المُكْوَنِ. والتَّلْخِصُ؛ أنّ مَبْدَأَ إيجاده تعالى للكائنات إنّما هو صفة القدرة والإرادة عند الأشعريّة، ولا تحقِّقُ لصفةٍ نفسيةٍ هي التَّكْوِينَ عندهم، ومَبْدَأُ الإيجادِ عند الماتريديّة صفة التَّكْوِينَ الأزليّة والإرادة. والخلاف بين الطائفتين تحقيقيٌّ، ومن زَعَمَ أنّه لفظيٌّ وأنّ مُرَادَ الماتريديّة بالتَّكْوِينَ القدرة فقط، فقد غَلَطَ وأَعْطَى (335)، ولم يُعْطِ التَّأْمُلَ حَقَّهُ.

ثالثاً: صفة الإرادة

(والإرادة صفةٌ؛ نفسيةٌ، (لله تعالى أزليّةٌ)، قديمةٌ، (قائمةٌ بذاته تعالى)؛ كما هو شأن سائر الصفات النَّفْسِيَّةِ، وهذه الصِّفَةُ أثرها تَخْصِصُ المُكْوَنَ بوجهٍ دون وجه، كتحرريكِ هذا الجسم دون تسكينه، وتخصيصُ هذا الجوهر أو هذا العرض بالوجود دون العدم، إلى غير ذلك من الصفات والأحوال التي لا تُنْهَضُ. وفيه ردٌّ على الفلاسفة القائلين بأنَّ إيجاد المُكْوَنَاتِ بالإيجاد (336) لا بالإرادة. وإنَّما كرَّرَ الكلامَ في الكلام، والتَّكْوِينَ، والإرادة؛ لما فيها من زيادة النزاع وكثرة الاختلاف.

(334) لأنَّ الفِعْلَ يُغَايِرُ المفعول بالضرورة، كالضربِ مع المضروب، والأكلِ مع المأكول، ولأنَّه لو كان نفس المُكْوَنِ لزم أن يكون المُكْوَنُ، مُكْوَنًا مخلوقاً بنفسه، ضرورة أنَّه مُكْوَنٌ بالتَّكْوِينَ الذي هو عينه، فيكون قديماً ومستغنياً عن الصَّانِعِ، وهو مُحَالٌ. السعد التفتازاني، شرح العقائد النسفية، ص (٤٩).

فالتَّكْوِينُ إذاً: صفةٌ مهينة لإيجاد المُكْوَنِ من الأزل، وذلك حسب الوقت الذي قَدَّرَهُ اللهُ لوجوده. فلا بُدَّ للعاقل من التَّفْرِيقِ بين صفة أزلية قديمة وبين أثرها في إيجاد وخلق حادثٍ ومُكْوَنٍ في زمن ما. وأجاد المؤلف بالتَّفْرِيقِ بين المصدر واسم المفعول؛ فالصَّانِعِ وملكة الصَّنْعَةِ لديه، وهذا مغاير للمصنوع، والقارئ وملكة القراءة عنده غير المقروء، وهكذا.

(335) (وأخطأ) ساقطة من نسخة (أ) و (ج)، ومضافة في نسخة (ب).

(336) في نسخة (ب) و (ج)، (بالإيجاب) وليس بالإيجاد. وجاء في النسخة (ب) تعليق فيه تعريف الإرادة: الإرادة صفة مخصصة للمقدورات بالرجحان والوقوع في أوقاتها المعينة. والقدم: ذاتي وزماني وإضافي؛ فالذاتي قدم الله تعالى، والزماني: كقدم الأمس بالنسبة لليوم، وقدم إضافي: كقدم الام لابنها.

ووضَّحَ الحسيني معنى الإيجاب: القول بالإيجاب؛ حدث بين الملة الإسلامية بعد نقل الفلسفة إلى اللغة العربية. وأصحاب الفلسفة والحكمة متوافقون على أن مبدأ العالم مُوجِبٌ بالذَّاتِ، ويقصدون بالإيجاب؛ أنَّه قادر على أن يفعل ويصح منه الترك، ولكنَّه لا يترك البتَّة. وهم يدعون الكمال في الإيجاب، ولا كمال فيه إن كان على معنى

رؤية الله تعالى في الجنة

(ورؤية الله تعالى)؛ بمعنى الانكشاف التام بالبصر، وقيل هي إثبات الشيء بحاسة البصر، (جائزة)؛ أي مُمكنة في الدنيا والآخرة، (في العقل)؛ لأن الأصل الإمكان، وعلى مدعي الامتناع البيان. وقد استدل أهل الحق على الإمكان بسؤال موسى عليه الصلاة والسلام حيث قال: (رب أرني أنظر إليك)⁽³³⁷⁾، ولو كانت مُمتنعة لما سألها⁽³³⁸⁾؛ لأنه لا يجوزُ عليه الجهل بما يمتنع في حقه تعالى. (واجبة بالنقل)؛ يعني أن الشارع أخبر بوقوعها للمؤمنين بالآخرة، وإخباره صادق قطعاً، (وقد ورد الدليل السمعي)؛ من الكتاب والسنة، (بإيجاب)؛ أي إثبات، (رؤية المؤمنين لله تعالى في الدار الآخرة)؛ في الجنة، أو فيها أو في الموقف أيضاً؛ أمّا الكتاب فقوله تعالى: (وجوه يومئذٍ ناضرة إلى ربها ناظرة)⁽³³⁹⁾، ونظرُ الوجوه إنما يكون بحاسة البصر، ولهذا عدِّي (بإلى)، ولو كان النظرُ ههنا بمعنى الانتظار لتعدى بنفسه، كما في قوله تعالى: (انظرونا نفتنيس من نوركم)⁽³⁴⁰⁾، أي انتظرونا، ولا يجوز أن تكون (إلى) ههنا واحدة الألاء، أي مُنتظرة نعمة ربها لمنافرة ذلك للمقام، والانتظار أعم؛ فلا يصح أن يبشّر به المؤمنين. وأمّا السنة فقوله صلى الله عليه وسلم: (إنكم سترون ربكم كما ترون القمر ليلة البدر)، وفي لفظ آخر، (لا تُضامون في رؤيته)⁽³⁴¹⁾. أخرجه الشيخان من حديث جرير البجلي، وأبي هريرة، وأبي سعيد

الاضطرار، حيث لا يقدر على الترك. والمعتزلة مع إيجابهم على الله ما أوجبوه، فهم يقولون بأنه مُختار، وعامة الناس في زمان النبوة كانوا معتقدين بأنه قادر مختار. فالإيجاب لعة: الإثبات. واصطلاحاً عند المتكلمين: صرف ممكن من الإمكان إلى الوجوب. أيوب الحسيني، الكلبيات، ص (١/ج٢١٨). فإذا أثبتنا صدور العالم من الصانع الخالق بالاختيار دون الإيجاب بدليل لا يتوقف على حدوث العالم، كان القول بتعلق وجوده بتكوين الله تعالى قولاً بحدوثه. السفاريني الحنبلي، لوامع الأنوار البهية، ص (١/ج٢٥٤).

⁽³³⁷⁾ سورة الأعراف، الآية (١٤٣).

⁽³³⁸⁾ سؤال موسى عليه السلام رؤية ربه: فأنه سبحانه وتعالى كان خالقاً قبل أن يخلق، ورازقاً قبل أن يرزق، والله يرى في الآخرة ويراه المؤمنون في الجنة بأعين رؤوسهم بلا تشبيه ولا كيفية ولا يكون بينه وبين خلقه مسافة. أبو حنيفة النعمان بن ثابت بن زوطي بن ماه، الفقه الأكبر، ت: محمد الخميس، الناشر: مكتبة الفرقان، الإمارات، ط١، لسنة: ١٤١٩ - ١٩٩٩م، ص (١/ج٥٣).

⁽³³⁹⁾ سورة القيامة، الآية (٢٢-٢٣).

⁽³⁴⁰⁾ سورة الحديد، الآية (١٣).

⁽³⁴¹⁾ أخرجه الإمام البخاري في صحيحه في كتاب التوحيد، (برقم ٧٤٣٤). ونصّه: عن جرير بن عبد الله قال: كُنّا عند النبي صلى الله عليه وسلم فنظر إلى القمر ليلة، يعني: البدر، فقال: (إنكم سترون ربكم كما ترون هذا القمر، لا تُضامون في رؤيته، فإن استطعتم أن لا تغلبوا على صلاة قبل طلوع الشمس، وقبل غروبها، فافعلوا..) وأخرجه الإمام مسلم في صحيحه، باب فضل صلاتي الصبح والعصر، (برقم ٦٣٣).

الخُدريّ رضي الله عنهم، وأخرجه غيرهما من طُرق كثيرة. ولمّا استدلَّ المُعتزلة على امتناعها بأنّها مشروطة بكون المرئي في مكان وجهة، وفي مقابلة الرائي وثبوت مسافة بينهما، واتّصال شعاع يخرج من الباصرة فينصّل بالمرئي، وكلُّ ذلك مُحال في حَقّه سبحانه وتعالى، أشار إلى الجواب عن ذلك بقوله: (فَيَرى سُبْحانه وتعالى لا في مَكَانٍ)؛ يكون فيه، (ولا على)؛ استقرار في، (جهةٍ ولا)، مع ثبوت، (مُقابلةٍ)؛ بين الرائي والباري تعالى، (واتّصال شعاعٍ)؛ به تعالى من بصر الرائي، (أو ثبوت مسافةٍ بين الرائي وبين الله تعالى)؛ لأنَّ هذا الاشتراط إنّما محلُّه الشاهد، وقياس الغائب عليه باطل. وأيضاً فلم يُسلم أنّ هذه شروط لصحة الرؤية³⁴²، وإنّما هو مُصَحِّح الرؤية هو الوجود، فكلُّ موجودٍ مُمكنُ الرؤية وعدم رؤية بعض الموجودات؛ إنّما هو لأنَّ الله لم يخلُقها لا لأنّها مُمتنعة⁽³⁴³⁾. واستدلَّ المُعتزلة أيضاً بقوله تعالى: (لا تُدرکه الأبصار)⁽³⁴⁴⁾. والجواب أنّ المراد في الدنيا، جمعاً بين الأدلة، أو نقول الإدراك⁽³⁴⁵⁾ بالبصر الإحاطة بجميع جوانب المرئي، والله تعالى مُنزّه عن ذلك، أو لا تُدرکه جميع الأبصار.

³⁴² وإنّما اعتقدَ وسلّم بهذه الشروط المُعتزلة؛ لكونهم قاسوا الغائب بالشاهد، ولا يُقاس الغائب بالشاهد أبداً في حَقّه سبحانه وتعالى، فلا يلزم في رؤية المرئي تحقُّق هذه الشروط، لأنَّ الرؤية أعمُّ من ذلك. كما أنّ التّشابه الثانية تختلف تماماً في كثير من أمورها وأحوالها عن نشأتنا وحياتنا الدنيا. والله تعالى قادرٌ على أن يجعل في العبد يوم القيامة قابلية الرؤية وإمكانها بدون تلك الشروط.

³⁴³ فرق المسلمين في رؤية الله تعالى على قولين، أما الأول: فذهبت إليه المُعتزلة والجهمية والزيدية والإمامية والخوارج والإباضية والنجارية إلى عدم جواز رؤية الله تعالى بالأبصار. والقول الثاني: لجمهور المسلمين من أهل السنة والجماعة ومنهم الأشاعرة والماتريدية فيرى سبحانه وتعالى بالأبصار من غير إحاطة، أو تكيف بكيفية من الكيفيات المُعتبرة في رؤية الأجسام، بل يحار المؤمنون عند رؤيته في العظمة والجلال والكمال، وتعجز العقول عن الفهم والبيان، ويعييون عن أنفسهم وعن الشعور بمن حولهم من المخلوقات، فكل شيء يتلاشى في جنب بهاء وجلال وعظمة الله سبحانه وتعالى وهم في لذة النظر إلى ربهم. الدوري، د. فحطان عبد الرحمان، العقيدة الإسلامية ومذاهبها، ص (407).

³⁴⁴ سورة الأنعام، الآية (١٠٣).

³⁴⁵ الإدراك: إحاطة الشيء بكماله وحصول الصورة عند النفس الناطقة. وقيل: تمثيل حقيقة الشيء وحده من غير حكم عليه بنفي أو إثبات، ويسمى تصوُّراً، ومع الحكم بأحدهما يسمى تصديقاً... وقيل: أدرك أي رأى وأحاط بجميع جوانبه، فالإدراك أخصُّ من الرؤية. وهو كمال يحصل به مزيد كشف على ما يحصل في النفس من الشيء المعلوم من جهة التّعقل بالبرهان. التعريفات للجرجاني، (١/ج ٤ ص). أيوب الحسيني، الكليات، ص (١٦٦/ج).

تفصيل القول في خلق أفعال العباد كلها

(والله تعالى خَالِقُ لأفعالِ العباد)؛ كُلُّهَا الاضطرارية والاختيارية⁽³⁴⁶⁾، (من الكفر والإيمان، والطاعة والعصيان)؛ وهو من عَطَفَ العام على الخاص. وذَهَبَتِ الْمُعْتَزَلَةُ إلى أَنَّ العَبْدَ خَالِقٌ لأفعاله الاختيارية⁽³⁴⁷⁾؛ لأنَّنا نُفَرِّقُ بالضرورة بين حركة الماشي وحركة المرتعش، ولو لم تكن أفعاله مخلوقة له؛ لَمَا كُفِّفَ بالفعل والنَّرك، و لَبِطَلت قَاعِدَةُ التَّكْلِيفِ، وقال تعالى: (وَإِذْ تَخْلُقُ مِنَ الطِّينِ كَهَيْئَةِ الطَّيْرِ بِإِذْنِي)⁽³⁴⁸⁾. واحتجَّ أهلُ السُّنَّةِ بالعقل والنقل: أمَّا العقل؛ فلأنَّ العبد لو كان خالقاً لأفعاله لكان عالماً بتفاصيلها، واللَّازِمُ باطِلٌ، وهو علمه بتفاصيلها، فالملزوم باطل، وهو خَلْفُهُ لأفعاله، أمَّا المُلازِمَةُ فلأنَّ إيجاد الشيء بالقدرة والاختيار لا يكون إلا والمُؤجِدُ عالمٌ بذلك الشيء على وجه التفصيل، لأنَّه يُمَكِّنُ وقوع الفعل على وجوه متفاوتة، فلا يقع على بعض الوجوه دون بعض إلا بالقصد إليه، ولا يكون ذلك إلا عن العِلْمِ به، قال تعالى: (أَلَا يَعْلَمُ مَنْ خَلَقَ)⁽³⁴⁹⁾. وأمَّا بطلان اللّازم فلأنَّ الشيء⁽³⁵⁰⁾ الذي هو من أظهر الأفعال الاختيارية يشتمل على حركاتٍ وسكّاتٍ كثيرة مُختلفة كَمَا وكَيْفَاءً، ولا بُدَّ في ذلك من آلات مُختلفة من العظم والعَضَل⁽³⁵¹⁾ والعَصَبِ، وغير ذلك. وجَهْلُ الماشي بتفاصيل ذلك معلومٌ بالضرورة، فكيف بما

⁽³⁴⁶⁾ الأفعال الاختيارية والاضطرارية: الاضطرار: هو الاحتياج إلى الشيء، وقد اضطره إليه أمر، واضطر إلى الشيء: أي أُلجئ إليه. قال اللَّيْثُ: الضرورة اسم لمصدر الاضطرار؛ حملتني الضرورة على كذا وكذا. ابن منظور، لسان العرب، ص (٤٨٣/ج٤). والاضطرار: الاحتياج إلى الشيء، واضطره إليه: ألجأ وأوجه فاضطر بضم الطاء. فالاضطرار: حمل الإنسان على ما يكره، وهو ضربان: إمَّا بسبب خارج، كمن يُضْرَبُ أو يُهدَّدُ لينقاد، واضطرار بسبب داخل: كمن اشتد جوعه فاضطر إلى أكل ميتة، ومنه: فمن اضطر غير باغ. أيوب الحسيني الكفوي، الكليات، (١/ج/ص١٣٦).

⁽³⁴⁷⁾ وقد دفعهم للقول بذلك حذرهم من نسب الشر لله تعالى؛ لأنَّ مبدأ عقيدتهم مبنيٌّ على أنَّ فعل الأصلاح للعبد واجبٌ على الله تعالى، فالله سبحانه وتعالى عندهم لا يضل الكافرين، لأنَّ الإضلال قبيح والله تعالى لا يفعل القبيح، فوجب عليه سبحانه فعل الأصلاح للعباد. وهكذا قالت القدرية قبلهم. والجبرية أتباع الجعد بن درهم والجهنم بن صفوان أيضا تقول بأنه: ليس للإنسان اختيار ولا إرادة في أفعاله، بل هو مجبر، والله يخلق فيه الأفعال كما يخلقها في الحيوانات والجمادات، ونسبها إليها مجازاً. أبو الحسن الأشعري، رسالة إلى أهل الثغر بباب الأبواب، (ج١/٣٦٦ص). التعريفات للجرجاني، ص (٧٤ و ٨٠). انظر تفصيل مقالته: عبد الجبار في شرحه الأصول الخمسة، ص(٧٨-٨١).

⁽³⁴⁸⁾ سورة المائدة، رقم الآية (١١٠).

⁽³⁴⁹⁾ سورة الملك، الآية رقم (١٤).

⁽³⁵⁰⁾ خطأ في نسخة الأصل (أ) و (ج)، ليس (الشيء). الأصحُّ أن يقال: (المشي) كما في نسخة (ب).

⁽³⁵¹⁾ في نسخة (ب) المُفَصَّل، وليس العَضَل.

عدا ذلك من الأفعال. وأما النَّقْلُ فقولُه تعالى: (الله خَالِقُ كُلِّ شَيْءٍ)⁽³⁵²⁾. وقوله تعالى: (والله خَلَقَكُمْ وما تَعْمَلُونَ)⁽³⁵³⁾ وقوله تعالى: (أَفَمَنْ يَخْلُقُ كَمَنْ لَا يَخْلُقُ)⁽³⁵⁴⁾. في مَقَامِ النَّمْدُحِ الْمُقْتَضِي لِاخْتِصَاصِ الْخَلْقِ بِهِ تَعَالَى، وقوله تعالى: (هل مِنْ خَالِقٍ غَيْرُ اللَّهِ)⁽³⁵⁵⁾. وأجابوا عن شُبُهَةِ الْمُعْتَزَلَةِ بِأَنَّ: يكفي في الفرق بين حركة المُرْتَعَشِ وحركة الماشي، كون الثانية باختيار العبد، ولا ينافي ذلك أن يكونَ الْفِعْلُ مخلوقاً له تعالى، وَمَنَاطُ تَكْلِيفِهِ⁽³⁵⁶⁾ بِالْفِعْلِ اخْتِيَارُهُ لَهُ لَا خَلْقَهُ إِيَّاهُ. وإذا كان كذلك فلا تبطل قاعدة التَّكْلِيفِ، وَالْخَلْقُ يكون بمعنى التَّقْدِيرِ، قال الشَّاعِرُ⁽³⁵⁷⁾:

ولأنت تُفْرِي ما خَلَقْتَ وبعض القوم يَخْلُقُ ثم لا يُفْرِي

أي يُقَدِّرُ ولا يَفْطَعُ، فقولُه تعالى: (وإذ تَخْلُقُ مِنَ الطِّينِ). أي يُقَدِّرُ مِنْهُ وليس معناه وإذ تُوجَدُ. (وهي)؛ أي أفعالُ العبادِ، (كُلُّها بإرادته تعالى ومشيئته)، وقد سبقَ بَأَنَّهما بمعنى واحد، وخالف في ذلك الكَرَامِيَّةُ فزعموا أَنَّ المَشِيئَةَ قديمة والإرادة حادثة. (وحُكْمُهُ)؛ أي وحِكمته، أو المُراد من ذلك خِطَابُ التَّكْوِينِ المُعَبَّرِ عنه بِكُنْ. (وقضيتُهُ)؛ أي وقضائه، وهو عند الأشعرية: الإرادة الأزلية المُتَعَلِّقَةُ بالأشياء على ماهي عليه فيما لا يزال، وعند الماتريديَّة: التَّكْوِينُ، وعند الفلاسفة؛ عِلْمُهُ تَعَالَى بِالْعَالَمِ على هذا النِّظامِ، وقيل القضاء هو: الْفِعْلُ مع زيادةِ إِثْقَانِ. (وتقديره)؛ أي قَدْرُهُ، وهو إيجادُ الأشياء على قَدَرٍ مَخْصُوصٍ وتقديرٍ مُعَيَّنٍ في ذواتها وأفعالها،

⁽³⁵²⁾ سورة الرعد، الآية (١).

⁽³⁵³⁾ سورة الصافات، الآية (٩٦).

⁽³⁵⁴⁾ سورة النحل، الآية (١٧).

⁽³⁵⁵⁾ سورة فاطر، الآية (٣).

⁽³⁵⁶⁾ مَنَاطُ التَّكْلِيفِ: ومناط التَّكْلِيفِ عند الأصوليين هو العِلَّةُ، فالنَّظَرُ والاجتهاد في مناط الحكم أي علته؛ إمَّا في تحقيقه أو تنقيحه أو تحريجه. فتَحْقِيقُ المَنَاطِ هو النظر والاجتهاد في معرفة وجود العلة في آحاد الصُّورِ، بعد معرفة تلك العلة بنص أو إجماع أو استنباط. التَّهَانُوي، اصطلاحات الفنون، (٢/ج١٦٥٢ص). فالحاصل أَنَّ مناط التَّكْلِيفِ: هو قصد الفعل بعد خلق الاختيار للعبد، وتعليق قدرته به بأن يقصده قصداً، طاعة كان أو معصية، وإن لم تؤثر قدرته في وجود الفعل... وليس لِعِلْمِ اللَّهِ السَّابِقِ لظهور المخالفة من المكلف أو الطاعة له، خاصية التأثير في إيجاد الأعمال، بل تَعَلُّقُ الْعِلْمِ تَعَلُّقُ كَشْفِ، فكان أحق بأن لا يسلب ذلك العزم والكسب الذي هو محل قدرة العبد فلا جبر. فالمناط لغة: موضع النُّوطِ أي التعلق والإلصاق، من ناط الشيء بالشيء، إذا أَلصَقَهُ وعلقه. أيوب الحسيني، الكليات، ص(١٦٢-٨٧٣/ج١)

⁽³⁵⁷⁾ هو زهير بن أبي سلمى ربيعة بن رباح المُرْزَنِي، وهذا البيت له، وزهير بن أبي سلمى من مضر، حكيم الشعراء في الجاهلية.(0- 13 / 609-0م). قال الأعرابي: كان لزهير من الشعر مالم يكن لغيره، وأخته الخنساء شاعرة، وابنه كعب شاعر أتى النَّبِيَّ مسلماً، فألقى عليه بُرْدَتَهُ، بعد أن كان أهدر دَمَهُ. وقصائده تسمى الحَوْلِيَّاتِ. الزركلي، الأعلام، (ج٣/ص٥٢).

وعند الفلاسفة: خُروج الأشياء إلى الوجود العينيّ على وفق العِلْم. (وللعبادِ أفعالٌ اختياريةٌ)، خلافاً للجبريةِ المنكرين للعِلْمِ الضّروري بالفرق بين الحركتين. (يثابون)؛ أي العباد، (بها) أي الأفعال الاختيارية، إذا كانت طاعة، (ويُعاقبون عليها)؛ أي الأفعال المذكورة إن كانت معصية. فإن قيل: إذا كانت الأفعال بخُلْفِه تعالى وإرادتِه، فما معنى اختيار العبد إياها؛ قلنا: معناها أنّ العبدَ إذا صرّف قدرته واختياره إلى الفعل، أوجَدَ الله سبحانه وتعالى الفعلَ وخَلَقَهُ عند ذلك، فيكون الفعل مُتَعَلِّقاً بقدرته تعالى وإرادتِه من جهة الخلق، ومُتَعَلِّقاً بِقُدْرَةِ العبد وإرادتِه من جهة الكسب⁽³⁵⁸⁾، فيكون مخلوقاً لله تعالى، مَكْسُوباً للعبد، وعِلْمُ الله تعالى أنّ ذلك الفعل يُوجَدُ باختيار العبد، وأرادَ تعالى وقوعه باختياره.

المبحث الرابع: حقيقة القدرة للعبد وما يوصف بالحسن والقبح من أفعاله

(والحَسَنُ منها)؛ أي من أفعال العباد الاختيارية؛ وهو ما يكون مُتَعَلِّقاً لِلْمَدْحِ في العاجل والثواب في الآجل، (برضى الله تعالى)؛ أي بإرادتِه من غير اعتراضٍ على فاعله في فعله. (والقَبِيحُ منها)؛ أي: أنّ الأفعال المذكورة، وهي ما يكون مُتَعَلِّقاً لِلذَّمِّ في العاجل والعقاب في الآجل، (ليس برضاه)؛ لِمَا على فاعله في فعله من الاعتراض، ولا يُقَالُ خَلَقَ القَبِيحَ قَبِيحٌ، فيجب التَّنْزِيهِ عنه؛ لأنّنا نقول: الفعل إنّما يَتَّصِفُ بالقَبِيحِ من جهة الكسب، لا من جهة الخلق. (والاستطاعة)؛ التي يَكْسِبُ العبدُ بها فعله إنّما يكون (مَعَ الفعل)، مُقَارِنَةً له، فلا تكونُ قَبْلَهُ ولا بَعْدَهُ، خلافاً للمعتزلة، حيث جَوَّزوا وجودها قَبْلَ الفعل، وهي؛ أي الاستطاعة، (حَقِيقَةُ القُدْرَةِ)؛ الحادِثَةُ، (التي يكونُ بها الفعل)؛ مَكْسُوباً للعبد، إذ المؤثِّرُ في وجوده إنّما هو القُدْرَةُ الأزلِيَّةُ. وفُسِّرَتِ الاستطاعةُ المذكورةُ بأنّها: عَرَضٌ يَخْلُقُه اللهُ تعالى في الحيوان، يَفْعَلُ به أفعاله الاختيارية. وإذا كان العَرَضُ لا يَبْقَى منه زمنين، وَجِبَتِ أَنْ لا يسبق الاستطاعة الفعل، وأن تُقارنه في الوجود؛ لأنّها لو تقدّمت لبقيت زمنين، واللّازم باطل. ولَمَّا احتجَّ المعتزلة بأنّها لو لم تَسْبِقِ الفعلَ لزم تكليف العاجز، لَمَّا أنّ الكافرَ مثلاً مُكَلَّفَ حال كُفْرِهِ بالإيمان، أشارَ⁽³⁵⁹⁾ إلى الجواب عن ذلك بقوله: (ويَقَعُ هذا الاسمُ)؛ أي لفظُ الاستطاعةِ والقُدْرَةِ (على سَلَامَةِ الأسباب)؛ أي أسباب الفعل⁽³⁶⁰⁾ الظاهريةِ المُفْضِيَةِ إليه. (والآلات)؛ أي آلاتُ الفاعلِ (والجوارح) أي جوارحه، وهو من عطف الخاص على العام، ولو قوِّع الاسم على ذلك؛ فُسِّرَتِ الاستطاعةُ في

⁽³⁵⁸⁾ وهذا ما أكّده السعد التفتازاني: لا كما زعمت الجبرية أنّه لا فعل للعبد أصلاً، وأنّ حركاته بمنزلة حركة الجمادات لا قدرة للعبد عليها ولا قصد ولا اختيار... فالفعل مقدور الله بجهة الإيجاد ومقدور العبد بجهة الكسب؛ والكسب ما وقع بألة والخلق لا بألة. التفتازاني شرح العقائد النسفية، ص(٥٧-٥٨).

⁽³⁵⁹⁾ أشار أي: المُصنّف ابن الغرس.

⁽³⁶⁰⁾ في نسخة (ب) أسباب العِلْم، وليس الفعل، والأصح: (أسبابُ الفعل) كما في نسخة الاصل (أ) و(ج).

آية الْحَجِّ بِالرَّادِ وَالرَّاحِلَةَ، وَالْمُرَادُ التَّهْيُؤُ الْجَامِعُ لِدَاكِ، وَلِغَيْرِهِ مِنْ صِحَّةِ الْبَدَنِ وَأَمْنِ السَّابِلَةِ، (وَصِحَّةِ التَّكْلِيفِ)؛ شَرَعاً بِالْأَفْعَالِ، (تَعْتَمِدُ عَلَى هَذِهِ الْاسْتِطَاعَةِ)؛ بِالْمَعْنَى الثَّانِي، فَلَا يَكُونُ الْمُكَلَّفُ عَاجِزاً مَعَ وُجُودِهَا، وَتُسَمَّى هَذِهِ قُدْرَةً مُمَكِّنَةً، وَتَلِكُ قُدْرَةٌ مُبَسِّرَةٌ، فَمِنَاظُ التَّكْلِيفِ هَذِهِ. (وَلَا يُكَلِّفُ اللَّهُ الْعَبْدَ بِمَا لَيْسَ فِي وَسْعِهِ)؛ أَي بِمَا لَا يُطِيقُهُ، قَالَ تَعَالَى: (لَا يُكَلِّفُ اللَّهُ نَفْساً إِلَّا وُسْعَهَا)⁽³⁶¹⁾. وَلَا نِزَاعَ فِي عَدَمِ الْوُقُوعِ، وَإِنَّمَا النِّزَاعُ فِي الْجَوَازِ⁽³⁶²⁾، فَجَوَزَهُ الْأَشْعَرِيُّ وَمَنْعَهُ الْمُعْتَزِلَةَ، وَذَهَبَ كَثِيرٌ مِنْ أَهْلِ السُّنَّةِ إِلَى ذَلِكَ. (وَمَا يُوجَدُ مِنَ الْأَلَمِ 363 فِي الْمَضْرُوبِ عَقِيبَ ضَرْبِ إِنْسَانٍ) إِيَّاهُ، وَمَا يُوجَدُ مِنَ (الْإِنْكَسَارِ فِي الرُّجَاجِ عَقِيبَ كَسْرِ إِنْسَانٍ)؛ ذَلِكَ الرُّجَاجُ، (وَمَا أَشْبَهَهُ)؛ أَي: الْمَذْكُورُ مِنَ الْأَلَمِ وَالْإِنْكَسَارِ، كَحَرَكَةِ الْمِفْتَاحِ الْمَتَوَلِّدَةِ مِنْ حَرَكَةِ الْيَدِ، وَالسَّقُوطِ الْمَتَوَلِّدِ مِنَ الدَّفْعِ، وَنَحْوِ ذَلِكَ مِمَّا لَا يَنْحَصِرُ، (كُلُّ ذَلِكَ)؛ الْمَذْكُورُ وَمَا أَشْبَهَهُ، (مَخْلُوقٌ)⁽³⁶⁴⁾ اللَّهُ تَعَالَى؛ لِمَا سَبَقَ تَفْرِيزُهُ مِنْ أَنَّهُ تَعَالَى خَالِقٌ لِجَمِيعِ الْأَشْيَاءِ مِنَ الذَّوَاتِ وَالْأَفْعَالِ، (لَا صُنْعَ لِلْعَبِيدِ فِي تَخْلِيقِهِ)؛ أَي كُلُّ ذَلِكَ، وَلَا تَأْتِيرُ لَهُ فِي إِبْجَادِ شَيْءٍ أَصْلاً. وَأَشَارَ بِذَلِكَ إِلَى الرَّدِّ عَلَى الْمُعْتَزِلَةِ⁽³⁶⁵⁾ الْقَائِلِينَ بِأَنَّ الْعَبْدَ خَالِقٌ لِأَفْعَالِهِ، وَقَسَمُوا بِهَا إِلَى: ١- مَا هُوَ مُسْتَنَدٌ إِلَيْهِ بِطَرِيقِ الْمُبَاشَرَةِ، ٢- وَمَا هُوَ مُسْتَنَدٌ إِلَيْهِ بِطَرِيقِ التَّوَلِيدِ، وَفَسَّرُوهُ بِأَنَّهُ مُوجِبٌ⁽³⁶⁶⁾ فِعْلٌ لِفَاعِلِهِ، فِعْلاً آخَرَ.

الموتُ مَخْلُوقٌ لِلَّهِ جَلَّ وَعَلَى، قَائِمٌ بِالْمَيِّتِ، وَلَا صُنْعَ لِلْعَبِيدِ فِيهِ

⁽³⁶¹⁾ سورة البقرة، الآية (٢٨٦).

⁽³⁶²⁾ ذكر أبو الحسن الأشعري: أَنَّ اللَّهَ أَمَرَ الْكَافِرِينَ بِالْإِيمَانِ مَعَ عِلْمِهِ السَّابِقِ أَنَّهُمْ لَا يُؤْمِنُونَ، فَهَلْ هَذَا تَكْلِيفٌ بِمَا لَا يُطِيقُ؟ مَا لَا يُطِيقُ يُفَسَّرُ بِشَيْئَيْنِ: مَا لَا يُطِيقُ لِلْعَجْزِ عَنْهُ فَهَذَا لَمْ يُكَلِّفْهُ اللَّهُ أَحَدًا، وَمَا لَا يُطِيقُ لِلِاسْتِغَالِ بِضِدِّهِ، فَهَذَا هُوَ الَّذِي وَقَعَ فِيهِ التَّكْلِيفُ. عَلِيٌّ بْنُ إِسْمَاعِيلَ بْنِ إِسْحَاقَ بْنِ أَبِي بَرْدَةَ، أَبُو الْحَسَنِ الْأَشْعَرِيُّ، رِسَالَةٌ إِلَى أَهْلِ الثُّغُرِ بِبَابِ الْأَبْوَابِ، تَحْقِيقٌ: عَبْدِ اللَّهِ شَاكِرِ الْجِنْدِيِّ، النَّاشِرُ: عِمَادَةُ الْبَحْثِ الْعِلْمِيِّ بِالْجَامِعَةِ الْإِسْلَامِيَّةِ، الْمَدِينَةُ الْمَنُورَةُ، سَنَةِ: ١٤١٣ هِجْرِي. عِدَدُ الْأَجْزَاءِ: ١، (١/ج ٤٨ ص). فَالتَّكْلِيفُ بِمَا لَا يُطِيقُ أَبَدًا وَفِي جَوَازِهِ الْعَقْلِيِّ، وَهُوَ مُسْتَبْعَدٌ وَقُوعُهُ عَقْلًا؛ لِأَنَّهُ يَتَنَاقَضُ مَعَ حِكْمَتِهِ تَعَالَى وَرَحْمَتِهِ.

⁽³⁶³⁾ ساقطة من نسخة (ب) ..

⁽³⁶⁴⁾ (لله) ساقطة من نسخة الأصل (أ). ومثبتة في (ب) و (ج).

⁽³⁶⁵⁾ أَنَّ يُوجِبُ وَجُودَ شَيْءٍ وَجُودَ شَيْءٍ آخَرَ. ذَكَرَ صَاحِبُ التَّنْقِيحِ: فِي بَيَانِ مَذْهَبِ الْمُعْتَزِلَةِ أَنَّ الْعَقْلَ يُؤَلِّدُ الْعِلْمَ بِالنَّتِيجَةِ عَقِيبَ النَّظَرِ الصَّحِيحِ... وَاخْتَارَ الرَّازِي أَنَّ الْعِلْمَ الْحَاصِلَ عَقِيبَ النَّظَرِ، وَاجِبٌ أَي لَازِمٌ حُصُولُهُ عَقِيبَهُ عَقْلًا لَا بِطَرِيقِ التَّوَلِيدِ وَلَا بِطَرِيقِ الْأَعْدَادِ مِنَ الْمَبْدَأِ الْمَوْجِبِ... وَمَذْهَبُ الْأَشْعَرِيِّ بِأَنَّ: جَمِيعَ الْمُمْكِنَاتِ مُسْتَنَدَةٌ إِلَى قُدْرَةِ اللَّهِ تَعَالَى وَاخْتِيَارِهِ ابْتِدَاءً بَلَا عِلَاقَةَ بَوَاجِهَ بَيْنَ الْحَوَادِثِ الْمُتَعَاقِبَةِ إِلَّا بِإِجْرَاءِ الْعَادَةِ بِخَلْقِ بَعْضِهَا عَقِيبَ بَعْضٍ. أَيُوبُ الْحَسِينِيُّ، الْكَلِّيَّاتِ، (١/ج ص ٩٠٤).

⁽³⁶⁶⁾ في نسخة (ب) و (ج)، يُوجِبُ.

(والمَقْتُولُ مَيِّتٌ بِأَجَلِهِ)؛ وهو الوقتُ المُقَدَّرُ بتقديره تعالى لِمَوْتِهِ. وذهب بعضُ المعتزلة إلى أَنَّ القَاتِلَ يقطعُ على المَقْتُولِ أَجَلَهُ، وهو مُصَادِمٌ لقوله تعالى: (فإذا جاء أَجَلُهُمْ لا يَسْتَأْخِرُونَ سَاعَةً ولا يَسْتَقْدِمُونَ)⁽³⁶⁷⁾. والجوابُ عَمَّا احتجُّوا به من الأحاديثِ الواردة في أَنَّ بعضَ الطَّاعاتِ تزيد في العُمُر، كصلة الرِّحْم⁽³⁶⁸⁾؛ أَنَّ المُرادَ الزَّيادةَ المعنوية على ما أشار إليه المُتَنَبِّي⁽³⁶⁹⁾:

ذِكْرُ الفتى عُمُرُهُ الثَّانِي وَحاجَتُهُ ما قَاتَهُ وَفُضُولُ العَيْشِ أَشْغَالُ
ويجبُ تَأْوِيلُ الطَّيِّبِ لِموافقةِ القَطْعِيِّ.

(والموتُ قائِمٌ بالمَيِّتِ مَخْلُوقٌ لله تعالى، لا صُنْعٌ للعبيدِ فيه تخليقاً، ولا اكتساباً)⁽³⁷⁰⁾

"(والأَجَلُ واحدٌ)؛ لا كما زعمَ الكعبي⁽³⁷¹⁾، أَنَّ للمَقْتُولِ أَجَلَيْنِ؛ الموتُ والقَتْلُ، وأَنَّهُ لو لم يُقْتَلْ لعاشَ إلى أَجَلِهِ ذلك، الذي هو الموت⁽³⁷²⁾. (والحَرَامُ رِزْقٌ)؛ لأنَّ الرِّزْقَ عبارةٌ عَمَّا يسوقُهُ الله إلى الحيوانِ فيأْكُلُهُ، حلالاً كان أو حراماً. وقال المعتزلة: الحرامُ ليس برزق؛ لأنَّ النِّسْبَةَ إليه

³⁶⁷ سورة الأعراف، الآية (٣٤).

³⁶⁸ منها حديث أنس رضي الله عنه قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: "من أحبَّ أن يُبَسِّطَ له في رِزْقِهِ ويُنْسَأَ له في أَثَرِهِ فَلْيَصِلْ رَحِمَهُ". أخرجه البخاري في صحيحه برقم (٥٩٨٦)، ومسلم في صحيحه برقم: (٢٥٥٧). وأيضاً حديث ثوبان رضي الله عنه قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: "لا يَرُدُّ القضاءَ إلا الدعاء، ولا يزيِدُ في العُمُر إلا البر". الترمذي، محمد بن عيسى بن سورة بن موسى بن الضحاك، الجامع الكبير: سنن الترمذي، ت: بشار عواد معروف، الناشر: دار الغرب الإسلامي، بيروت، سنة: ١٩٩٨م، برقم (٢١٣٩).

³⁶⁹ أبو الطَّيِّبِ المُتَنَبِّي: أحمد بن الحسين الجعفي الكوفي الكندي، شاعر عربي ذاع صِيئُهُ بالحِكمة، ولِدَ بالكوفة في محلَّة اسمها (كندة) وإليه نسبته سنة ٣٠٣ هجري، وهو أحد أبرز الأدباء العرب قديماً، تنبأ ببداية السماوة، وتبعه كثيرون، وقبل أن يستقل أمره خرج إليه لؤلؤ أمير حمص فأسرته وسجنه، حتى تاب من دعواه تلك، ومات مقتولاً غربي بغداد سنة ٣٤٠ هجري. الأعلام للزركلي، (ج/١٥ ص).

³⁷⁰ هذه العبارة من عقائد النَّسفي، ساقطة من النُّسخة (أ) والنُّسخة (ب) و(ج). وقال التفتازاني: ومبنى هذا أَنَّ الموتَ وجودي بدليل قوله تعالى: (الذي خلق الموتَ والحياةَ لِيُبْلُوَكُمْ أَيُّكُمْ أَحْسَنُ عملاً). والأكثرُونَ على أَنَّهُ عديمي، ومعنى خلق الموتَ قَدَرُهُ. شرح عقائد النَّسفي، للتفتازاني، ص (٦٤).

³⁷¹ عبدالله بن أحمد بن محمود الكعبي، من بني كعب البلوي الخرساني، وهو من أئمة المعتزلة، كان رأس طائفة منهم تُسمَّى الكعبية، وله آراء ومقالات في الكلام، أنفرد بها عن غيره، وله مؤلفات منها: التفسير، والطعن على المحذَّبين، وتأييد مقالة في أبي هذيل، قال السَّمعاني: من مقالته أَنَّ الله لا إرادة له سبحانه، وأنَّ جميع أفعاله واقعة منه بغير إرادة ولا مشيئة منه تعالى، أقام في بغداد لفترة طويلة، وتوفي ببلخ سنة (٥٣٩-٩٣١م).

الزركلي، الأعلام، (ج ٤ / ص ٦٥)

³⁷² هذه العبارة ساقطة بالكامل من النُّسخة (ب) و(ج). وجاء في تعليق بحاشية (ج): كل عام بالقرآن مخصوص إلا أربعة آيات: كل نفس ذائقة الموت. والله بكل شيء عليم. والله على كل شيء قدير. وما من دابة إلا على الله رزقها..

تعالى مُعتبرة في مفهوم الرِّزق، والحرام قبيح، فلا يُنسب إليه تعالى. والجواب ما سبق؛ تقريره من أنَّ القُبْح لا يكونُ إلا من جهة الكسب. (وكلُّ)؛ إنسانٍ (يستوفي رزقه)؛ بانتفاعه به في الأكل، (حلالاً كان)؛ ذلك الرِّزق (أو حراماً)؛ لحصولِ التَّغْذِي بهما عن سَوْقِ الله تعالى إِيَّاهما للمُتَغْذِي. (ولا يُتَّصَرُّ)؛ أي يُمكن⁽³⁷³⁾، (أن لا يأكلَ إنسانٌ رزقه)؛ لأنَّه لا معنى لكونه رزقه إلا أنَّه مأكوله، (أو أن يأكل غيره)؛ أي غير ذلك الإنسان، (رزقه)؛ أي الإنسان لأنَّ ما قدره الله تعالى مأكولاً لإنسان يجب أن يأكله⁽³⁷⁴⁾ غيره. وربِّماً يُطلق الرِّزق بمعنى المُلك، فلا يمتنع ما ذُكر. (والله تعالى يُضِلُّ من يشاء)؛ أي يُخلِّق ضلَّالته، (ويهدي من يشاء)؛ أي يُخلِّق هدايته؛ والهداية: الدلالة المُوصِّلة إلى المطلوب، وعند المعتزلة: بيان طريق الصواب، قال تعالى: (وَأَمَّا تُمُودَ فَهَدِينَاهُمْ)⁽³⁷⁵⁾. أي بيِّنا لهم الطريق، والهداية بالمعنى الأول هي السَّابِقَة⁽³⁷⁶⁾ استعمالاً في الكتاب والسُّنَّة، نحو قوله تعالى: (من يَهْدِي اللهُ فهو المُهْتَدِي)⁽³⁷⁷⁾، وقوله صلى الله عليه وسلم: (اللَّهُمَّ اهْدِ قومي)⁽³⁷⁸⁾.

بطلانُ القولِ بوجوبِ الأصلحِ على الله تعالى

(وما هو الأصلحُ)؛ أي الأنفعُ للعَبْدِ في الدِّينِ والدُّنْيَا، (فليسَ ذلك)؛ الأصلحُ، (بواجِبٍ)؛ فِعْلُهُ، (على الله تعالى)؛ أي ليس بواقعٍ حتماً بِجَعْلِهِ تعالى، خلافاً للمعتزلة حيث ذهبوا إلى الوجوب بالمعنى المذكور؛ ولو كان كذلكَ لَمَا خَلَقَ اللهُ تعالى الكافرَ الفقيرَ المُعَدَّبَ في الدنيا بالفقر والهوان، وفي الآخرة بالعذابِ الأليم.

⁽³⁷³⁾ والأصحُّ أن يُقال: (لا يمكن)، كما في نسخة (ب).

⁽³⁷⁴⁾ الأصحُّ أن يُقال: (يجب أن يأكله ويمتنع أن يأكله غيره)، كما في نسخة (ج).

⁽³⁷⁵⁾ سورة فصلت، الآية ١٧.

⁽³⁷⁶⁾ الأصحُّ (الشَّانِعَة) كما في النُّسخة (ب) و (ج).

⁽³⁷⁷⁾ سورة الأعراف، الآية: (١٧٨).

⁽³⁷⁸⁾ ونص الحديث: " إنَّ الله لم يبعثني طعناً ولا لعناً، ولكن بعثني داعياً ورحمة، اللهم اهد قومي فإنهم لا يعلمون". البيهقي في شعب الإيمان، عن عبدالله بن عبيد، (٦٢٢/١).

الفصل الثاني: السَّمَعِيَّات

المبحث الأول: سؤال الملكين وعذاب القبر أو نعيمه

(وعذابُ القَبْرِ للكافرينَ وبعضِ عَصَاةِ الْمُؤْمِنِينَ) إذ لم يَقُمْ دليلٌ على تعذيب جميعهم في القبر، (وتنعيمُ أهلِ الطَّاعَةِ في القبر) بما يَعْلَمُهُ اللهُ ويريدُهُ، مما يقع به التَّعْذِيبُ والتَّنْعِيمُ⁽³⁷⁹⁾ ويتعدَّرُ العِلْمُ به على جهةِ التَّفْصِيلِ. (وسؤالُ مُنْكَرٍ وَنَكِيرٍ)؛ وهما مَلَكَانِ يَدْخُلَانِ القَبْرَ فيسألَانِ العبدَ عن رَبِّهِ وعن دينه وعن نبيِّه، كما ورد بطرق كثيرة وألفاظ عديدة، (ثابتٌ)؛ كَلُّ ذلك بالدليل⁽³⁸⁰⁾؛ الشَّرْعِيَّةِ، السَّمْعِيَّةِ⁽³⁸¹⁾؛ لأنَّها أمورٌ مُمَكِّنَةٌ في نفسها، وقد أُخْبِرَ الصَّادِقُ بها⁽³⁸²⁾، فيجب قبولها، قال تعالى: (النَّارُ يُعْرَضُونَ عَلَيْهَا غُدُوًّا وَعَشِيًّا)⁽³⁸³⁾، وقال تعالى: (أُغْرِقُوا فَأَدْخَلُوا نَارًا)⁽³⁸⁴⁾ وقال صلى الله عليه وسلم: (استنزهوا مِنَ البَوْلِ، فَإِنَّ عَامَّةَ عَذَابِ القَبْرِ مِنْهُ)⁽³⁸⁵⁾،

⁽³⁷⁹⁾ عن البراء بن عازب رضي الله عنه عن النبي صلى الله عليه وسلم قال: المسلم إذا سُئِلَ في القبر؛ يشهد أن لا إله إلا الله وأنَّ محمداً رسول الله، فذلك قوله تعالى: (يُنَبِّتُ اللهُ الَّذِينَ آمَنُوا بِالْقَوْلِ الثَّابِتِ فِي الْحَيَاةِ الدُّنْيَا وَفِي الآخِرَةِ..)، صحيح البخاري، رقم (٤٤٢٢)، وكذلك عن أبي سعيد الخدري رضي الله عنه قال: سمعتُ النبي صلى الله عليه وسلم يقول في هذه الآية: (إِنَّ القَبْرَ أَوَّلُ مَنَازِلِ الآخِرَةِ)، مسند الإمام أحمد، برقم (٤٥٤). وقيل مُنْكَرٌ وَنَكِيرٌ للكافر والمنافق لأن هيتئهما مُنْكَرَةٌ، وَمُبَشِّرٌ وَبَشِيرٌ للمؤمن.

⁽³⁸⁰⁾ أو (بالدلائل)، أي الأدلة كما في نسخة (ب).

⁽³⁸¹⁾ الأدلة السَّمْعِيَّةُ الثَّابِتَةُ: وهي المنقولة من الكتاب والسنة؛ الدلائل أو الأدلة السَّمْعِيَّةُ فأربعة: ١- إما أن تكون قطعية الثبوت والدلالة: كالنصوص المتواترة التي يثبت بها الفرض والحرام القطعي بلا خلاف. ٢- وقطعي الثبوت وظني الدلالة: ومثاله الآيات المؤولة. ٣- ظني الثبوت وقطعي الدلالة: مثل أخبار الأحاد ذات الدلالة والمفاهيم القطعية، والتي يثبت بها الفرض الظني، والواجب، وكرهه التحريم، والحرام على الخلاف. ٤- ظنيّة الثبوت والدلالة: كأخبار الأحاد ذات المفهوم الظني، والتي تثبت بها السنة، والاستحباب وكرهه التنزيه، والتحريم على الخلاف. أيوب الحسيني الكفوي، الكليات، (ج ٤٢/١ ص).

⁽³⁸²⁾ روي عن أنس رضي الله عنه عن النبي صلى الله عليه وسلم قال: إذا وضع العبد في قبره... أتاه ملكان أزرقان أسودان يقال لأحدهما مُنْكَرٌ وللآخر نكير، فيقعدانه فيقولان له: من ربك؟ فإن كان مؤمناً قال: الله ربي ينادي من السماء: أن صدق العبد. وإن كان منافقاً أو كافراً فيقولان له: من ربك؟ فيقول: ها ها لا أدري.. وينادي مناد من السماء: أن كذب العبد)، رواه البخاري في كتاب الجنائز، برقم (١٢٧٣).

⁽³⁸³⁾ سورة غافر، الآية ٤٦.

⁽³⁸⁴⁾ سورة نوح، الآية ٢٥. وجاء في تفسيرها: ممَّا خَطَبْنَاهُمْ أُغْرِقُوا فَأَدْخَلُوا نَارًا.. هاهنا صلة في الكلام، ومعناه بخطيئتهم أُغْرِقُوا فادخلوا ناراً في الآخرة؛ إذا أُغْرِقَتْ أبدانهم وردَّتْ أرواحهم إلى النَّارِ. تفسير الماتريدي: التَّأْوِيلَاتِ، (١٠ ج/٢٤٥). وقال القشيري: وهذا يدل على عذاب القبر. ومُنْكَرُوهُ يقولون: صاروا مستحقين دخول النَّارِ، أو عرض عليهم أماكنهم في النار... وعن الضَّحَّاك: كانوا يغرقون من جانب ويحترقون في الماء من جانب. ذكره الثعلبي. تفسير، الفُرطبي، (ج ٣١/١٨ ص).

أخرجه الحاكم من حديث ابن عباس وصحَّه، وأخرجه الدار قطني من حديث أنس بلفظ (تَنَزَّهوا). وقال صلى الله عليه وسلم: (القَبْرُ روضةٌ من رياضِ الجنَّةِ، أو حُفرةٌ من حُفْرِ النَّارِ)، أخرجه التِّرْمِذِي⁽³⁸⁶⁾، من حديث أبي سعيد الخُدْرِي وحسنه.

البعث وأهوال الآخرة ومواقفها حق، ونجاة المؤمنين

(والبعث)؛ وهو أن يبعث الله الموتى من قبورهم، بأن يجمع أجزاءهم، ويُعيد إليها أرواحهم، (حَقُّ)؛ لأنه أمرٌ مُمكنٌ في نفسه، وقد قامت على وقوعه الأدلة القاطعة، وأجمع عليه الأنبياء والمؤمنون وإنكاره كُفْرٌ قطعاً. وقد قدَحَ فيه الفلاسفة بأنَّه: لو أكلَ إنسانٌ آخرَ، فاعتدى به فصار أجزاءً منه، فتلك الأجزاء إمَّا أن تُعاد فيهما، وهو مُحال، أو في أحدهما فيلزم أن لا يكون الآخرُ مُعاداً بجميع أجزائه. والجواب: أنَّ المُراد إعادة الأجزاء الأصليَّة؛ الباقية من أوَّل العُمُر إلى آخره، وأجزاء المأكول فضلةٌ في الأكل لا أصلية. واعلم أنَّ إعادة المَعْدوم تصدُق بجميع الأجزاء المُتفرِّقة، و لا يلزم انعدامها بالكليَّة على ما اختاره المُحقِّقون. (وَالوَزْنُ)؛ أي وزن أعمال العباد بالموازن القِسْط يوم القيامة، (حَقُّ)؛ قال: تعالى: (والوزن يومئذ الحق)؛⁽³⁸⁷⁾ والمُراد بالميزان ههنا: ما يُعرف (388) به مقاديرُ الأعمال. وميزان كُلِّ شيءٍ بحسبه، حتى أن ميزان الشَّعر العَرُوض، والعقلُ قاصِرٌ عن إدراك حقيقته. وحديث البطاقة⁽³⁸⁹⁾؛ الذي أخرجه أحمد والتِّرْمِذِي وحسنه، وابن ماجه والحاكم وصحَّحه من حديث ابن عمر رضي الله عنهما: يَدُلُّ على أن كتب الأعمال هي التي تُوزَن.

³⁸⁵ أخرجه الدار قطني واللفظ له، ص (ج/١٢٨). وابن ماجه برقم (٣٤٨). وفي رواية أخرى للدار قطني بلفظ (تنزهوا من البول)، ص (ج/١٢٧). أبو الحسن الدار قطني، سنن الدار قطني، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط ١، سنة: ١٩٨٥/١٤٢٤م. وأخرجه الحاكم عن عبدالله بن عباس بلفظ: (أكثر عذاب القبر من البول)، (ج/ص ٢٩٣).

³⁸⁶ أخرجه التِّرْمِذِي واللفظ له، برقم (٢٤٦٠).

³⁸⁷ سورة الأعراف، الآية: (8).

³⁸⁸ في نسخة (ب)، ما يُوزَن.

³⁸⁹ - ونصُّ الحديث عن عبدالله بن عمرو عن النبي صلى الله عليه وسلم قال: (إنَّ الله سيُخْلِصُ رجلاً من أمتي على رؤوس الخلائق يوم القيامة فينشر عليه تسعاً وتسعين سجلاً، كلُّ سجلٍ مثل مَدِّ البصر، ثم يقول: أتذكر من هذا شيء؟ أظلمك كتبتي الحافظون؟ فيقول: لا يا رب ... فيقول: بلى إنَّ لك عندنا حسنةً وإنَّه لا ظلم عليك اليوم، فيخرج بطاقة فيها أشهد أن لا إله إلا الله وأنَّ محمد رسول الله... فطاشت السجلات وثقلت البطاقة، ولا يتقل مع اسم الله شيء)، أخرجه الإمام أحمد في مسنده، برقم (٦٩٩٤)، وابن ماجه، برقم (٤٣٠٠)، والتِّرْمِذِي، برقم (٢٦٣٩)، والحاكم، (ج/٣١٧).

(والكتاب)؛ الذي تَكْتُبُ فيه الملائكة طاعات العباد ومعاصيهم، فلكلِّ كتابٍ يَخُصُّه، (حَقُّ)؛ لقوله تعالى: (وَأُخْرِجُ لَهُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ كِتَابًا يَلْقَاهُ مَنْشُورًا)،⁽³⁹⁰⁾. وَسَكَّتِ الْمُصَنِّفُ عن ذكر الحساب؛ اكتفاءً بدلالة الكتاب عليه، قال تعالى: (فَأَمَّا مَنْ أُوتِيَ كِتَابَهُ بِيَمِينِهِ فَسَوْفَ يُحَاسَبُ حِسَابًا يَسِيرًا)،⁽³⁹¹⁾. (والسُّؤال)؛ يَوْمَ الْعَرْضِ، (حَقُّ)؛ قال تعالى: (وَقَفَّوْهُمْ إِنَّهُمْ مَسْئُولُونَ)،⁽³⁹²⁾. (وَالْحَوْضُ)؛ وَهُوَ الْكَوْثَرُ، (حَقُّ)؛ قال صلى الله عليه وسلم: (حَوْضِي مَسِيرَةٌ شَهْرٌ، وَزَوَايَاهُ سَوَاءٌ، وَمَاؤُهُ أَبْيَضُ مِنَ اللَّبْنِ، وَرِيحُهُ أَطْيَبُ مِنَ الْمِسْكِ، وَكِبْرَانُهُ أَكْثَرُ مِنْ نُجُومِ السَّمَاءِ، مَنْ يَشْرَبُ أَوْ شَرِبَ مِنْهُ فَلَا يَطْمَأُ أَبَدًا)، أخرج بهذا اللفظ الشيخان⁽³⁹³⁾؛ من حديث ابن عمر رضي الله عنهما. (وَالصِّرَاطُ)؛ وَهُوَ جِسْرٌ مَمْدُودٌ عَلَى مَثْنِ جَهَنَّمَ، يَجُوزُهُ أَهْلُ الْجَنَّةِ، وَتَزَلُّ بِهِ أَقْدَامُ أَهْلِ النَّارِ⁽³⁹⁴⁾، (حَقُّ)؛ لِكثْرَةِ مَا وَرَدَ فِيهِ مِمَّا أَخْرَجَهُ الشَّيْخَانُ وَغَيْرُهُمَا، وَإِلَيْهِ الْإِشَارَةُ بِقَوْلِهِ تَعَالَى: (وَإِنْ مِنْكُمْ إِلا وَارِدُهَا)،⁽³⁹⁵⁾. (وَالجَنَّةُ)؛ دَارُ الثَّوَابِ، (حَقُّ)؛ (وَالنَّارُ)؛ دَارُ الْعِقَابِ، (حَقُّ)؛ بِالْأَدْلَةِ الْقَاطِعَةِ وَالْإِجْمَاعِ⁽³⁹⁶⁾، (وهما)؛ أَي الْجَنَّةُ وَالنَّارُ، (مَخْلُوقَتَانِ) الْآنَ (مَوْجُودَتَانِ)؛ فِي الْخَارِجِ، (بَاقِيَتَانِ)؛ عَلَى وَجْهِ التَّأْيِيدِ (لَا يَفْنِيَانِ)؛ يَعْنِي لَا يَطْرَأُ عَلَيْهِمَا عَدَمٌ مُسْتَمِرٌّ، فَلَا يَنَافِي ذَلِكَ انْعِدَامُهُمَا لِحِظَةٍ، لِقَوْلِهِ تَعَالَى: (كُلُّ شَيْءٍ هَالِكٌ إِلا وَجْهَهُ)،⁽³⁹⁷⁾؛ وَذَهَبَ بَعْضُ الْمُحَقِّقِينَ إِلَى أَنَّ مَعْنَى الْآيَةِ: كُلُّ مُمْكِنٍ هَالِكٌ فِي حَدِّ ذَاتِهِ أَزْلاً وَأَبَدًا، وَأَنَّ الْوُجُودَ الْإِمْكَانِيَّ بِمَنْزِلَةِ الْعَدَمِ

⁽³⁹⁰⁾ سورة الإسراء، الآية: (13).

⁽³⁹¹⁾ سورة الإنساق، الآية: (8).

⁽³⁹²⁾ سورة الصافات، الآية: (24).

⁽³⁹³⁾ أخرجه البخاري في صحيحه، برقم (٦٥٧٩)، واللفظ له. ومسلم في صحيحه برقم (٢٢٩٢).

⁽³⁹⁴⁾ قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: (فِيضْرَبُ الصِّرَاطِ بَيْنَ ظَهْرَانِي جَهَنَّمَ، فَأَكُونُ أَوَّلَ مَنْ يَجُوزُ مِنَ الرِّسْلِ بِأَمْتِهِ، وَلا يَتَكَلَّمُ يَوْمَئِذٍ أَحَدٌ إِلا الرِّسْلَ، وَكَلَامُ الرِّسْلِ يَوْمَئِذٍ: اللَّهُمَّ سَلِّمْ، وَفِي جَهَنَّمَ كَلَالِيبٌ، مِثْلُ شَوْكِ السَّعْدَانِ.. غَيْرَ أَنَّهُ لا يَعْلَمُ قَدْرَ عَظَمَتِهَا إِلا اللَّهُ، تَخَطَّفَ النَّاسُ بِأَعْمَالِهِمْ، فَمِنْهُمْ مَنْ يُوْبِقُ بِعَمَلِهِ، وَمِنْهُمْ مَنْ يَخْرُدُ ثُمَّ يَنْجُو...)، أخرج به البخاري في صحيحه عن أبي هريرة، برقم (٦٥٧٣). وفي رواية أخرى: (فناج مسلم، وناج مخدوش، ومكدوس في نار جهنم)، البخاري برقم (٧٤٣٩) .

⁽³⁹⁵⁾ سورة مريم، الآية: (71).

⁽³⁹⁶⁾ الأدلة القاطعة السمعية الثابتة في الكتاب والسنة، وسبق الحديث عن ذلك في ص (٤١). وأمَّا الإجماع: لغة العزم والاتفاق. واصطلاحاً: اتفاق المجتهدين من أمة محمد صلى الله عليه وسلم في عصر على أمر ديني، فهو العزم الثام على أمر من أهل الحل والعقد. الجرجاني، التعريفات، (١/ج١٠/ص).

⁽³⁹⁷⁾ سورة القصص، الآية: (8).

بالتسبب إلى الوجود الواجبي⁽³⁹⁸⁾. وذهب المعتزلة إلى أنَّهما يُخلقان يومَ الجزاء، لقوله تعالى: (تِلْكَ الدَّارُ الْأَخْرَى نَجْعُهَا)،⁽³⁹⁹⁾. واحتجَّ أهلُ السُّنَّةِ بقوله تعالى في الجَنَّةِ: (أُعِدَّتْ لِلْمُتَّقِينَ)، وفي النار: (أُعِدَّتْ لِلْكَافِرِينَ)،⁽⁴⁰⁰⁾؛ والمُضَارِعُ يُحْمَلُ عَلَى الْحَالِ وَالِاسْتِمْرَارِ. وقِصَّةُ آدَمَ وَحَوَاءَ نَصٌّ فِي مَذْهَبِنَا. (لا يَفْنَى أَهْلِهَا)؛ لقوله تعالى في حَقِّ الْفَرِيقَيْنِ: (خَالِدِينَ فِيهَا أَبَدًا)،⁽⁴⁰¹⁾.

مرتكب الكبيرة وإثبات الشفاعة، ونجاة المؤمنين

(والكبيرة)؛ وهي ما توعدَّ عليه الشَّارِعُ بِخُصُوصِهِ، وقد اختلفت الروايات في عددها، وروى ابنُ عمر رضي الله عنها: أنَّها تسع؛ الشُّرْكُ بِاللَّهِ، وَقَتْلُ النَّفْسِ بغيرِ حَقِّ، وَقَذْفُ الْمُحْصَنَاتِ، وَالزَّوْنَا، وَالْفِرَارُ مِنَ الرَّحْفِ، وَالسَّحَرُ، وَأَكْلُ مَالِ الْيَتِيمِ، وَعَقُوقُ الْوَالِدَيْنِ الْمُسْلِمِينَ، وَالْإِلْحَادُ فِي الْحَرَمِ. أخرجه البخاري في الأدب المفرد وابن جرير في تفسيره بسند حسن⁽⁴⁰²⁾. (لا تُخْرِجُ الْعَبْدَ الْمُؤْمِنَ)؛ إذا فعلها؛ يعني الكبيرة؛ سوى الكُفْرِ، (مِنَ الْإِيمَانِ)؛ لبقاء النَّصِيقِ وَالْإِقْرَارِ. خلافاً للمعتزلة حيث ذهبوا إلى إثبات المنزلة بين المنزلتين الكفر والإيمان⁽⁴⁰³⁾، وأنَّ

⁽³⁹⁸⁾ ومعنى الوجود الإمكانى والوجود الواجبي: الإمكان: عبارة عن كون الماهية بحيث يتساوى نسبة الوجود والعدم إليه، أو عبارة عن نفس التساوي على اختلاف العبارتين. والممكن في ترجح أحد طرفيه على الآخر يحتاج إلى الفاعل إيجاباً لا في نفس التساوي، فهو محض اعتبار عقلي... فالوجود عَرَضُ فِي الْأَشْيَاءِ الَّتِي لَهَا مَاهِيَاتٌ يَلْحَقُهَا الْوُجُودُ، وَأَمَّا الَّذِي هُوَ مَوْجُودٌ بِذَاتِهِ لَا بِوُجُودٍ يَلْحَقُ مَاهِيَتَهُ... فوجوده ووجوبه وتعيينه، عين ذاته على ما هو التَّحْقِيقُ، فإذا قيل عنه: واجب الوجود، فهو لفظ مجازي؛ ويعني أنَّه واجب أن يكون موجوداً لا أنَّه يجب الوجود لشيء موضوع فيه الوجود، يلحقه الوجود على وجوب أو غير وجوب. أيوب الحسيني الكليات، ص(١٨٥-١٩٢٧/ج).

⁽³⁹⁹⁾ سورة القصص، الآية: (83).

⁽⁴⁰⁰⁾ سورة آل عمران، الآية: (133). سورة البقرة، الآية: (255).

⁽⁴⁰¹⁾ سورة النساء، الآية: (57).

⁽⁴⁰²⁾ أخرجه البخاري في الأدب المفرد، باب أين الكلام لوالديه، رقم (٨). الإمام البخاري، محمد بن إسماعيل بن إبراهيم بن المغيرة البخاري، (ت: ٢٥٦هـ)، الأدب المفرد، ت: سمير بن أمين الزهيري، الناشر: مكتبة المعارف، الرياض، سنة ١٤١٩-١٩٩٨م، ج ١. وكذلك رواه ابن جرير الطبري في تفسيره، محمد بن جرير بن يزيد بن كثير بن غالب الأملي، (ت: ٣٢٠هـ)، جامع البيان في تأويل القرآن الكريم، ت: أحمد محمد شاكر، الناشر: مؤسسة الرسالة، سنة ١٤٢٠-٢٠٠٠م، عدد الأجزاء: ٢٤.

⁽⁴⁰³⁾ وذلك تبعاً لأصولهم الخمسة حيث يقولون: المنزلة بين المنزلتين، أي أنَّ: مرتكب الكبيرة ليس مؤمن وليس كافر، لا في الاسم ولا في الحُكْمِ، وَإِنَّمَا يُسَمَّى فَاسِقًا. وحكمه بين الحكيمين؛ أي بين حكم الكافر وحكم المؤمن، وهذا في الدنيا. وأمَّا في الآخرة فإنه يُخْلَدُ فِي النَّارِ، إِلَّا أَنَّ عَذَابَهُ أَخْفَ مِنَ الْكَافِرِ. القاضي عبد الجبار، شرح الأصول الخمسة، ت: عبد الكريم عثمان، وعلق عليه: احمد بن حسين، الناشر: مكتبة وهبة، القاهرة، ص(٦٩٧).

مُرتكب الكبيرة يخرج بها من الإيمان و لا يدخل في الكفر، فليس بمؤمن و لا كافر، (ولا تُدْخِلُهُ)؛ أي الكبيرة، العبد المؤمن، (في الكُفْرِ)؛ خلافاً للخوارج⁽⁴⁰⁴⁾ حيث ذهبوا إلى أنه يَكْفُرُ بارتكاب الكبيرة⁽⁴⁰⁵⁾ والحُجَّةُ عليها: اطلاق المؤمن على العاصِ في لسان الشَّرْعِ من الكتاب والسنة. وأيضا فالإيمانُ صِفَةٌ قَلْبِيَّةٌ لا يزيلها إلا الكُفْرُ أو ما جُعِلَ شرعاً دليلاً عليه. و لا مدخل للأعمال في مُسمَّى الإيمان على ما سيأتي؛ وقال تعالى: (وَإِنْ طَائِفَتَانِ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ اقْتَتَلُوا فَأَصْلِحُوا بَيْنَهُمَا فَإِنْ بَغَتْ إِحْدَاهُمَا عَلَى الْأُخْرَى فَقَاتِلُوا الَّتِي تَبْغِي حَتَّى تَفِيءَ إِلَى أَمْرِ اللَّهِ)⁽⁴⁰⁶⁾. سَمَّاهُمْ مؤمنين رُغْمَ المُقاتلة التي لا تخلوا عن قَتْلِ بغير حَقِّ، ومع البُغْيِ. (والله تعالى لا يَغْفِرُ أَنْ يُشْرَكَ بِهِ وَيَغْفِرُ مَا دُونَ ذَلِكَ لِمَنْ يَشَاءُ)؛ لدلالة النَّصِّ القاطعةِ على ذلك، فيجوزُ عُفْران ما سوى الشِّرك من الكبائر والصغائر، مع التَّوْبَةِ وبدونها لإطلاق النَّصِّ. وذهبت المعتزلة إلى أنَّ الكبيرة لا تُغْفَرُ بدون التَّوْبَةِ ؛ لأنَّه تعالى تَوَعَّدَ عليها بالعقاب، واستثنى من تاب. والجواب: أنَّ تعليق العفو على التَّوْبَةِ، لا يدلُّ على عَدَمِ العفو عند عَدَمِ التَّوْبَةِ، على ما عُرف في بحث المفهوم. ولو لم يَكُنْ لأهل السُّنَّةِ في المسألة إلا قوله تعالى: (قُلْ يَا عِبَادِيَ الَّذِينَ أَسْرَفُوا عَلَى أَنْفُسِهِمْ لَا تَقْنَطُوا مِنْ رَحْمَةِ اللَّهِ إِنَّ اللَّهَ يَغْفِرُ الذُّنُوبَ جَمِيعاً) لَكفى⁽⁴⁰⁷⁾.

(وَيَجُوزُ الْعِقَابُ عَلَى الصَّغِيرَةِ)؛ وَإِنْ اجْتُنِبَتِ الْكَبِيرَةُ، لقوله تعالى: (مَالِ هَذَا الْكِتَابِ لَا يُغَادِرُ صَغِيرَةً وَ لَا كَبِيرَةً إِلَّا أَحْصَاهَا)⁽⁴⁰⁸⁾؛ والإحصاءُ إِنَّمَا يكونُ للسُّؤالِ والمُجازاة. وذهب أهل

⁽⁴⁰⁴⁾ الخوارج: وهم الذين نزعوا أيديهم من طاعة السلطان من أئمة المسلمين، وأصلهم الخارجيَّة على علي بن أبي طالب رضي الله عنه. موفق الدين عبدالله بن أحمد بن محمد ابن قدامة المقدسي الحنبلي الدمشقي المتوفى (٦٢٠ هجري)، لمعة الاعتقاد، الناشر: وزارة الشؤون الإسلامية والأوقاف، السعودية، ط٢، سنة: ١٤٢٠م. (١ج/٤١ص).

⁽⁴⁰⁵⁾ يوجد إضافة في نسخة (ب) وهي: (بل والصغيرة).. وهذا خطأ من النَّاسِخ لأنَّ الخوارج لا يُكْفَرُونَ بالصغيرة. فالخوارج ذهبوا إلى كفر مرتكب الكبيرة وخلوده في النَّارِ، وأنَّه يعذب فيها عذاب الكفار. قال أبو الحسن الأشعري في بيان معتقدهم: (وأجمعوا على أن كل كبيرة كفر، إلا النَّجَدَاتِ فإنها لا تقول بذلك. وأجمعوا على أن الله سبحانه يُعَذِّبُ أصحاب الكبائر عذاباً دائماً إلا النَّجَدَاتِ أصحاب نجدة)، أبو الحسن علي بن إسماعيل الأشعري، مقالات الإسلاميين، ت: محمد محي الدين عبد الحميد. دار النشر: المكتبة المصرية، بيروت. (١ج/ص١٦٨).

⁽⁴⁰⁶⁾ سورة الحجرات، الآية: (٩).

⁽⁴⁰⁷⁾ سورة الزمر، الآية: (٥٣). وكلمة (لَكفى)، ساقطة من نسخة (ب).

⁽⁴⁰⁸⁾ سورة الكهف، الآية: (٤٩).

الظاهر⁽⁴⁰⁹⁾ وبعضُ الفقهاء إلى أنها مغفورة مع اجْتِنَابِ الكبائر للآية، والجواب: أنَّ المراد في الآية بالكبائر في الآية الكُفْر، وَجَمَعَهُ باعتبار أنواعه أو أفرادهِ الشَّخْصِيَّة، بحيث قُوِبِلَ الْجَمْعُ بالجمع، أي: جَمَعَ الْمُخَاطَبِينَ بجمع الكبائر، فتنقسم الآحاد بالأحاد، والمعنى إن تَجَنَّبُوا كُلَّ كُفْرٍ. (وَالْعَفْوُ عَنِ الْكَبِيرَةِ)؛ يَجُوزُ مع التَّوْبَةِ وبدونها على ما سبق، (إذا لم يَكُنْ)؛ فَعَلِ الْكَبِيرَةَ صَادِرًا، (عن الاستحلال)؛ أي: اعْتِقَادُ جِلِّ فِعْلِهَا، (والاستحلال)؛ أي: اعْتِقَادُ جِلِّ الْمَعْصِيَةِ مع فِعْلِهَا أو بدونه، (كُفْرٌ)؛ وهذا مَحَلُّهُ ما إذا كانت المعصية إجماعية، فإنَّهَا تَكُونُ مَعْصِيَةً قَطْعًا، وَأَمَّا الْمُخْتَلَفُ في كونه معصية لا يكون استحلاله كُفْرًا. (وَالشَّفَاعَةُ)؛ وهي: طَلَبُ حُصُولِ النَّفْعِ للغير، كمغفرة الذَّنْبِ أو ازدياد النَّوَابِ، (تَأْيِثٌ لِلرُّسُلِ وَالْأَخْيَارِ)؛ من الْأَتْقِيَاءِ وَالْأَبْرَارِ، (في أَهْلِ الْكِبَائِرِ)؛ من الْمُؤْمِنِينَ بِالْأَحَادِيثِ الصَّحِيحَةِ وَالْأَثَارِ⁽⁴¹⁰⁾. وَخَالَفَ الْمُعْتَزِلَةَ فلم يُجَوِّزُوا الشَّفَاعَةَ في أَهْلِ الْكِبَائِرِ؛ بِنَاءً على ما أَصْلَوهُ من امتناع عُفْرَانِ الْكَبِيرَةِ بدونِ التَّوْبَةِ، وَجَوِّزُوهَا بِالنِّسْبَةِ إلى ازدياد النَّوَابِ وَنَحْوِهِ. دلنا عُمُومُ قَوْلِهِ تَعَالَى: (وَاسْتَغْفِرْ لِذَنْبِكَ وَلِلْمُؤْمِنِينَ وَالْمُؤْمِنَاتِ)⁽⁴¹¹⁾. وَطَلَبُ مَغْفِرَةِ الذَّنْبِ شَفَاعَةٌ. (وَأَهْلُ الْكِبَائِرِ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ لَا يُخَلَّدُونَ فِي النَّارِ)؛ يعني إذا دَخَلَ بَعْضُهُم النَّارَ لَا يُخَلَّدُونَ فِيهَا، وَإِنْ مَاتُوا مِنْ غَيْرِ تَوْبَةٍ؛ بَلْ يُخْرَجُونَ مِنْهَا وَيَدْخُلُونَ الْجَنَّةَ وَيُخَلَّدُونَ فِي الْجَنَّةِ، لقوله تَعَالَى: (فَمَنْ يَعْمَلْ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ خَيْرًا يَرَهُ)⁽⁴¹²⁾. وَالْإِيمَانُ

⁽⁴⁰⁹⁾ أهل الظاهر أو الطائفة الظاهرية تُنسب إلى داود بن علي بن خلف الأصبهاني، المعروف بالظاهري، وسُمِّيَتْ بِالظَاهِرِيَّةِ؛ لِأَخْذِهَا بِظَاهِرِ الْكِتَابِ وَالسُّنَنِ، وَإِعْرَاضِهَا عَنِ التَّأْوِيلِ وَالرَّأْيِ وَالْقِيَاسِ. وَكَانَ دَاوُدُ أَوَّلَ مَنْ جَهَرَ بِهَذَا الْقَوْلِ. وَهُوَ أَصْبَهَانِي الْأَصْلُ، مِنْ أَهْلِ قَاشَانَ وَهِيَ بَلَدَةٌ قَرِيبَةٌ مِنْ أَصْبَهَانَ، وَمَوْلَاهُ فِي الْكُوفَةِ. سَكَنَ بَغْدَادَ وَإِلَيْهِ انْتَهَتْ رِيَاسَةُ الْعِلْمِ فِيهَا. قَالَ ابْنُ خُلْكَانَ: قِيلَ: كَانَ يَحْضُرُ مَجْلِسَهُ أَرْبَعُ مِئَةِ صَاحِبِ طَيْلِسَانَ أَخْضَرَ. وَقَالَ ثَعْلَبٌ: كَانَ عَقْلُ دَاوُدَ أَكْبَرَ مِنْ عِلْمِهِ. وَلَهُ تَصَانِيفٌ أورد ابن النديم أسماءها في زهاء صفتين. وتوفي في بغداد. الزركلي، الأعلام، (٢/ج٣٣٣ص). وذكر القاضي ابن خلكان: أنَّ داود الظاهري أخذ العلم من إسحاق بن رهاويه وأبي ثور وغيرهما، وكان متعصباً للإمام الشافعي رحمه الله تعالى. أبو العباس شمس الدين أحمد بن محمد بن إبراهيم بن خلكان البرمكي، (ت: ٦٨١هـ)، وفيات الاعيان وأنبياء أبناء أهل الزمان، ت: إحسان عباس، الناشر: دار صادر، (٢/ج٢٥٥ص).

⁽⁴¹⁰⁾ ومن الأحاديث الواردة ما رواه الترمذي عن أنس بن مالك عن النبي صلى الله عليه وسلم قال: (شفاعتي لأهل الكبائر من أمتي)، الترمذي برقم (4739)، (٤/ج٢٣٦ص). وكذلك عن أبي هريرة قال: قلت يا رسول الله: من أسعدُ الناس بشفاعتك يوم القيامة؟ فقال: (لقد ظننت، يا أبا هريرة، أن لا يسألني عن هذا الحديث أحد أول منك، لما رأيت من حرصك على الحديث، أسعدُ الناس بشفاعتي يوم القيامة من قال لا إله إلا الله، خالصاً من قبل نفسه)، أخرجه البخاري في صحيحه، في باب صفة الجنة، برقم (6570)، (ص8/117ج).

⁽⁴¹¹⁾ سورة محمد، الآية: (١٩).

⁴¹² - سورة الزلزلة، الآية ٧.

أعظم أعمال الخير، فلا بُدَّ أن يرى جزاءه في الجنة. والإجماع على أنه لا يخرج منها بعد أن يدخلها، فانتهى خلوده في النار قطعاً.

تعريف وحقيقة الإيمان، ومسائله الخلافية

(والإيمان)؛ في اللغة: مطلق التصديق أي الإذعان بحكم المُخبر⁽⁴¹³⁾، وفي الشرع: (التصديق بما جاء من عند الله تعالى)؛ أي: تصديق النبي صلى الله عليه وسلم فيما علم بالضرورة مجيئه به من عند الله تعالى، وهو ما أشتهر كونه من الدين يعلمه العامة، ومن ليس له أهلية الاستدلال؛ كالتوحيد، والبعث، ووجوب الأركان من الصلاة وأحواتها، وحُرمة الرِّنا والخمر ونحو ذلك، سواء حصل التصديق بذلك على وجه التفصيل أو الإجمال. (والإقرار به)؛ أي بالذي حصل به التصديق، فركنا الإيمان: ١- التصديق وهو لا يحتمل السقوط بحال. ٢- الإقرار؛ ويسقط اعتباره بالإكراه على الكفر. وذهب بعض المحققين إلى أن الإيمان هو التصديق، وأن الإقرار شرط لإجراء الأحكام⁽⁴¹⁴⁾. (فأما الأعمال)؛ أي الطاعات (فهي تتزايد بنفسها)؛ وتنقص كما هو ظاهر، (والإيمان)؛ الذي هو التصديق المخصوص، (لا يزيد ولا

⁴¹³ في نسخة (ب)، (الإذعان لحكم خبر المخبر). الإذعان بحكم المُخبر: أَدْعَنَ لَهُ: خَضَعَ وَذَلَّ، وَأَقْرَّ، وَأَسْرَعَ فِي الطَّاعَةِ، وَانْقَادَ. وَنَاقَةَ مُذْعَانَ: مَقَادَةَ سَلْسَةِ الرَّأْسِ. الفيروز آبادي، القاموس المحيط، (١/ج/١١٩٨ص).

والإذعان: عَزَمُ الْقَلْبَ. والعزم: جزم الإرادة بغير تردد. التعريفات للجرجاني، (١٦/ج/ص).

⁴¹⁴ عرّف الإيمان بأنه: الإقرار والتصديق، وإيمان أهل السماء والأرض لا يزيد ولا ينقص من جهة المؤمن بها، يزيد وينقص من جهة اليقين والتصديق، والمؤمنون مستوون في الإيمان والتوحيد متفاضلون في الأعمال. أبو حنيفة النعمان، الفقه الأكبر، (١/ج/٥٥ص).

وذكر أبو معين النسفي في تبصرة الأدلة أن الإيمان: هو التصديق بالقلب. وإليه ذهب أبو منصور الماتريدي، وكذلك أبو حنيفة النعمان. (ج/٢/١٠٧٧ص).

وذكر التفتازاني في شرحه للعقائد: الإيمان شرعاً: التصديق بالقلب فيما علم بالضرورة من الدين، والإقرار باللسان والتصديق لا يحتمل السقوط بحال، خلافاً للإقرار في حال الإكراه. وهذا مذهب بعض العلماء واختاره شمس الأئمة السرخسي، وفخر الإسلام البيهقي. وجمهور المحققين أن الإيمان: هو التصديق القلبي، والإقرار اللساني شرط لإجراء أحكام الدنيا، وهو علامة للتصديق القلبي الباطني، وهذا مذهب أبو منصور الماتريدي رحمه الله، والنصوص معاضدة لذلك. انظر: شرح التفتازاني لعقائد النسفي، ص(78-80).

وعند الجرجاني: لغةً: التصديق بالقلب، وشرعاً: اعتقاد بالقلب وإقرار باللسان. وقيل من شهد وعمل ولم يعتقد فهو منافق، ومن شهد وأعتقد ولم يعمل فهو فاسق، ومن أخل بالشهادة فهو كافر. والإيمان على خمسة أوجه: إيمان مطبوع، وإيمان مقبول، وإيمان معصوم، وإيمان موقوف، وإيمان مردود. فالإيمان المطبوع هو إيمان الملائكة، والإيمان المعصوم هو إيمان الأنبياء، والإيمان المقبول هو إيمان المؤمنين، والإيمان الموقوف، هو إيمان المُبتدعين، والإيمان المردود، هو إيمان المنافقين. الجرجاني، التعريفات، (ج/١/٤٠ص).

يُنْقَصُ)؛ فلا إيمان أزيد من إيمان، لأنَّ المفهوم من قبيل المتواطئ⁽⁴¹⁵⁾ وهو: المفهوم الذي لا تتفاوت أفراده فيه، لا من قبيل المُشَكِّك⁽⁴¹⁶⁾ وهو: المفهوم الذي تتفاوت أفراده. ولا مدخل للأعمال في مفهوم الإيمان، وأهل الظاهر والمُحدِّثون وكثير من الفقهاء على أنَّ الأعمال من الإيمان⁽⁴¹⁷⁾. ولهذا قيل: أنَّ الخلاف في زيادة الإيمان ونقصه راجع إلى الخلاف في أنَّ الأعمال هل هي داخلة في الإيمان أم لا، والتَّحقيق أنَّ الخلاف ثابت في نفس التَّصديق كما أشرنا إليه. والدليل على أنَّ الأعمال لا مدخل لها في مفهوم الإيمان، قوله تعالى: (وَمَنْ يَعْمَلْ مِنَ الصَّالِحَاتِ وَهُوَ مُؤْمِنٌ)⁽⁴¹⁸⁾. حيث جعل الإيمان شرطاً لاعتبار الأعمال، والشَّرطُ غير المشروطِ قَطْعاً. (والإيمان والإسلام)؛ في الشَّرع (واحد)؛ فمن كان مؤمناً كان مسلماً وبالعكس، والظاهر أنَّ هذا هو المراد لا الوحدة في المفهوم. فالإسلام هو: الخُضوعُ لله تعالى والانقياد لأوامره ونواهيه، وهذا لا يكون بدون الإيمان، كما لا يكون الإيمان بدونه، فهما مُتلازمان. أمَّا قوله تعالى: (قَالَتِ الْأَعْرَابُ آمَنَّا قُلْ لَمْ نُؤْمِنُوا وَلَكِنْ قُولُوا أَسْلَمْنَا)⁽⁴¹⁹⁾. فالمراد بالإسلام في الآية: مَغْنَاهُ اللُّغَوِي لا الشَّرعي، وهو الانقياد في الظاهر والاستسلام، بدليل قوله تعالى: (وَلَمَّا يَدْخُلِ الْإِيمَانُ فِي قُلُوبِكُمْ). (وإذا وُجدَ من العَبْدِ التَّصديق)؛ بما جاء من عند الله، (والإقرار)؛ بذلك يعني إذا وجد منه الإيمان، (صَحَّ لَهُ)؛ أي للعبد المؤمن، (أَنْ يَقُولَ: أَنَا مُؤْمِنٌ حَقًّا)؛ إذ لا معنى للمؤمن إلا المُتَّصِفُ بالإيمان، (ولا ينبغي لَهُ أَنْ يَقُولَ: أَنَا مُؤْمِنٌ إِنْ شَاءَ اللَّهُ)؛ لأنَّ الله قد شاءَ إيمانه، و لا معنى لتعليق الأمر المُحَقَّق، فإنَّ

⁽⁴¹⁵⁾ المتواطئ: هو الكلي الذي يكون حصول معناه وصدقه على أفراده الذهنية والخارجية على السوية، كالإنسان، والشمس؛ فإنَّ الإنسان له أفراد في الخارج، وصدقه عليها بالسوية، والشمس لها أفراد في الذهن، وصدقتها عليها أيضا بالسوية. **التعريفات للجرجاني**، (ج/ص ١٩٩).

⁽⁴¹⁶⁾ المُشَكِّك: هو الكلي الذي يكون حصوله وصدقه في بعض أفراده بالتشكيك. والاختلاف بأن يكون في بعض أفراده أولى أو أقدم أو أشد من البعض الآخر؛ كالوجود فإنَّه في الواجب تعالى أولى وأقدم وأشد. **دستور العلماء**، (١٨٧/٣).

⁽⁴¹⁷⁾ قال أهل الظاهر والمُحدِّثون: ومنهم البخاري: (كتبت عن ألف وثمانين رجلاً، ليس فيهم إلا صاحب حديث، كانوا يقولون: الإيمان قول وعمل، يزيد وينقص). **حكاية الذهبي في سير أعلام النبلاء**، (١٢ ج/ص ٣٩٥) عن وراق البخاري، وروى اللالكائي عنه بنحوه في (شرح أصول الاعتقاد)، برقم (١٥٧٩)، (ج/ص ٩٥٩). وكذلك قال الإمامان الرازيان: أبو زرعة، وأبو حاتم. رواه عنهما ابن أبي حاتم في رسالة، (أصل السنة واعتقاد الدين)، ص (١٦).

⁽⁴¹⁸⁾ سورة طه، الآية: (١١٢).

⁽⁴¹⁹⁾ - سورة الحجرات، الآية: (١٤)

كان عن شكِّ فهو محظورٌ عظيم، وأمَّا إن كان على سبيل التَّبَرُّكِ والتَّبَرِّي (420) من الحول والقوَّة، وبالنَّظر إلى العاقبة والإيمان المُنجي في الآخرة فلا بأس به، وربما نُقِلَ عن بعض عُظماء الصَّحابة (421). (وَالسَّعِيدُ)؛ أَي الْمُؤْمِن، (قَدْ يَشْقَى)؛ بَأَنَّ يَرْتَدُّ وَالْعِيَاذُ بِاللَّهِ، (وَالشَّقِيُّ)؛ أَي الْكَافِر، (قَدْ يَسْعُدُ)؛ بَأَنَّ يُوقِّعَهُ اللَّهُ تَعَالَى لِلْإِيمَانِ. وَأَمَّا قَوْلُ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: (السَّعِيدُ مَنْ سَعِدَ فِي بَطْنِ أُمَّه، وَالشَّقِيُّ مَنْ شَقِيَ فِي بَطْنِ أُمَّه)، أخرجَه البزار بسند صحيح عن أبي هريرة رضي الله تعالى عنه (422)؛ فالمراد بالسَّعِيدِ فِيهِ مَنْ كَانَ مِنْ أَهْلِ الْجَنَّةِ، وَالشَّقِيُّ مَنْ كَانَ مِنْ أَهْلِ النَّارِ. (وَالنَّعِيرُ)؛ أَي تَغْيِيرُ حَالِ الْعَبْدِ مِنْ كَوْنِهِ سَعِيداً إِلَى كَوْنِهِ شَقِيّاً وَبِالعكس، (إِنَّمَا هُوَ)؛ أَي النَّعِيرُ وَاقِعٌ، (عَلَى السَّعَادَةِ وَالشَّقَاءِ)؛ اللَّتَيْنِ هُمَا مِنْ صِفَاتِ الْعَبْدِ، (دُونَ الْإِسْعَادِ وَالْإِشْقَاءِ)؛ لِأَنَّ الْإِسْعَادَ تَكْوِينَ السَّعَادَةِ، وَالْإِشْقَاءَ تَكْوِينَ الشَّقَاوَةِ، وَالتَّكْوِينَ مِنْ صِفَاتِ اللَّهِ تَعَالَى، وَلَا يَجُوزُ عَلَيْهَا التَّغْيِيرُ، لِمَا أَنَّهُ أَمَارَةُ الْحُدُوثِ، وَقَدْ قَدَّمْنَا أَنَّ التَّكْوِينَ بِالْفِعْلِ مِنَ الْإِضَافَاتِ، وَمَبْدَؤُهُ التَّكْوِينَ الَّذِي هُوَ صِفَةٌ أَرْزَلِيَّةٌ. وَمَذْهَبُ (423) قُدَمَاءِ الْمُتَكَلِّمِينَ مِنْ مَشَايخِ مَا وَرَاءَ النَّهْرِ، أَنَّ كُلَّ تَكْوِينِ صِفَةٌ مُسْتَقْلِلَةٌ، فَلِهَذَا قَالَ: (وَهُمَا)؛ أَي الْإِسْعَادُ وَالْإِشْقَاءُ، (مِنْ صِفَاتِ اللَّهِ تَعَالَى)؛ وَالْمُحَقِّقُونَ مِنَ الْمَاتَرِيذِيَّةِ عَلَى خِلَافِ ذَلِكَ كَمَا قَرَّرْنَاهُ، (وَلَا تَغْيِيرٌ عَلَى اللَّهِ وَلا عَلَى صِفَاتِهِ)؛ لِأَنَّ ذَلِكَ مُمْتَنِعٌ فِي حَقِّ ذَاتِهِ وَصِفَاتِهِ الْأَرْزَلِيَّةِ.

(420) التَّبَرُّكُ وَالتَّبَرِّي: الْبِرْكَةُ: النَّمَاءُ وَالزِّيَادَةُ، حَسِيَّةٌ كَانَتْ أَوْ مَعْنَوِيَّةٌ، وَثَبُوتُ الْخَيْرِ الْإِلَهِيِّ فِي الشَّيْءِ وَدَاوِمُهُ، وَنَسَبَتُهَا إِلَى اللَّهِ تَعَالَى، عَلَى الْمَعْنَى الثَّانِي، وَقَالَ اللَّهُ تَعَالَى: (لَقَدْ خَلَقْنَا عَلَيْهِمْ بَرَكَاتٍ مِنَ السَّمَاءِ وَالْأَرْضِ)، وَالْمُبَارَكُ: مَا فِيهِ ذَلِكَ الْخَيْرُ وَعَلَى ذَلِكَ: (وَهَذَا ذَكَرَ مُبَارَكٌ أَنْزَلْنَاهُ). التَّبَرِّي: التَّبَرُّؤُ؛ الْبِرَاءَةُ، تَبَرَّأْنَا إِلَيْكَ. أَيُوبُ الْحُسَيْنِيِّ، فِي الْكَلِيَّاتِ، (ج ١ / ٣١٢ - ٢٤٨ ص).

(421) قِيلَ لِلْحَسَنِ أَمْؤِمِّنُ أَنْتَ؟ فَقَالَ: فَإِنْ شَاءَ اللَّهُ فَقِيلَ لَهُ: لِمَ تَسْتَنِي يَا أَبَا سَعِيدٍ فِي الْإِيمَانِ؟ فَقَالَ: أَخَافُ أَنْ أَقُولَ نَعَمْ فَيَقُولَ اللَّهُ سُبْحَانَهُ: كَذَبْتَ يَا حَسَنُ فَتَحَقَّقَ عَلَيَّ الْكَلِمَةَ. وَقَالَ يَقُولُ مَا يُؤْمِنُنِي أَنْ يَكُونَ اللَّهُ سُبْحَانَهُ قَدْ أَطَّلَعَ عَلَيَّ فِي بَعْضِ مَا يَكْرَهُ فَمَقْتَنِي، وَقَالَ: أَذْهَبُ لَا قَبْلَتَ لَكَ عَمَلًا، فَأَنَا عَمَلًا فِي غَيْرِ مَعْمَلٍ... وَقِيلَ لَعَلِّمْتَهُ أَمْؤِمِّنُ أَنْتَ؟ قَالَ: أَرْجُو إِنْ شَاءَ اللَّهُ... وَالْجَوَابُ أَنَّ هَذَا الْإِسْتِنَاءَ صَحِيحٌ وَلَهُ أَرْبَعَةٌ أَوْجُهٌ: وَجْهَانِ مُسْتَنْدَانِ إِلَى الشُّكِّ لَا فِي أَسْلِ الْإِيمَانِ، وَلَكِنْ فِي خَاتَمَتِهِ أَوْ كَمَالِهِ. وَوَجْهَانِ لَا يَسْتَنْدَانِ إِلَى الشُّكِّ. قَوَاعِدُ الْعُقَاوِدِ لِلْفِرَازِيِّ، (ج ١ / ص ٢٦٩). وَكَانَ بَعْضُ السَّلَفِ يَقُولُ: أَنَا مُؤْمِنٌ إِنْ شَاءَ اللَّهُ؛ وَلَيْسَ الْمُرَادُ بِمَا عُلِّقَ عَلَيْهِ الْمَشِيئَةُ، إِلَّا اسْتِمْرَارُ مَا هُوَ حَاصِلٌ عِنْدَهُ عِنْدَ اللَّهِ مِنَ التَّصَدِيقِ وَالطَّمَأْنِينَةِ، لَا نَفْسَ التَّصَدِيقِ الْحَاصِلَةَ، فَإِنْ تَعْلِيقُ مَا حَصَلَ بِالْمَشِيئَةِ مُحَالٌ، وَلَا بُدَّ مِنْ هَذَا التَّأْوِيلِ. وَإِنْ فُسِّرَ الْإِيمَانُ بِالطَّاعَةِ أَوْ الْقَوْلِ أَيْضًا وَبِهَذَا الْإِعْتِبَارِ أَيْضًا يَصِحُّ زِيَادَةُ إِيمَانِ النَّبِيِّ الْمَعْصُومِ عَلَى إِيمَانِ غَيْرِهِ... غَايَةُ الْمِرَامِ فِي عِلْمِ الْكَلَامِ، لِلْأَمْدِيِّ، ص (ج ١ / ٣١٢).

(422) أخرجَه البزار كما في مجمع الزوائد للهيثمي، (٧ ج / ص ١٩٦). وكذلك أبو بكر البيهقي، أحمد بن الحسين بن علي بن موسى الخرساني، الاعتقاد والهداية إلى سبيل الرشاد على مذهب أهل الحديث. ت: أحمد عصام، الناشر: دار الأفاق الجديدة، ط ١، لسنة ١٤٠١ هـ. ص (١٥٥).

(423) في نسخة (ب)، وذهب قداماء المتكلمين.

المبحث الثاني: النبوات والملائكة الكرام

البيان الفصل في رسل الله، معجزاتهم وفضلهم وأعدادهم، والكتب المنزلة عليهم

(وفي إرسال)؛ الله تعالى، (الرُّسُل)؛ إلى النَّاسِ بالشرائع والأحكام⁽⁴²⁴⁾، والرَّسالة؛ سَفارةُ العَبْدِ بين الله وبين ذوي الألباب، يُزيحُ بها عِلْمُهُمَ فيما قصرت عنه عقولهم من مصالح الدنيا والآخرة، (حِكْمَةٌ)؛ أي مصلحة وعاقبة حميدة؛ لأنَّه ينتظم بها أمر معاشهم ومعادهم. (وقد أرسل الله تعالى رُسُلًا من البَشَرِ مُبَشِّرِينَ)؛ أي مُخْبِرِينَ بما يَسُرُّ أهلَ الطَّاعةِ والإيمان، (ومُنذِرِينَ)؛ أي: مُحذِرِينَ أهلَ الكفر والعصيان من العقابِ والنَّيرانِ. (ومُيَبِّئِينَ)؛ أي، مُظهِرِينَ، (للنَّاسِ ما يحتاجونَ إليه من أمورِ الدِّينِ والدُّنيا)؛ أي الأحكامِ المُتعلِّقة بالاعتقادِ والعمل وغير ذلك ممَّا لا يُدَّ لهم منه، ومالهم فيه نفع. (وأَيِّدُهُم)؛ أي: الرُّسُل، (بالمُعْجَزَات)؛ وهي: الأمور، (النَّاقِضَاتِ لِلْعَادَاتِ)؛ التي تظهر من قِبَلِهِم تصديقاً لهم في دعوة النَّبوةِ، ودلالة المعجزة على النَّبوةِ قطعية. والعادة هي الأمر المُستمرُّ الحُكْمُ الذي يُجَوِّزُ العَقْلُ تَبَدُّلَهُ مع الاستبعاد، فنَقُضُ العادة: تَبَدُّلُ حُكْمِهَا من غير سَبَبِ⁽⁴²⁵⁾، ويُسمَّى ذلك خرقاً للعادة أيضاً. (وأَوَّلُ الأنبياءِ آدم)؛ لأنَّه أَمَرَ ونهى ولم يكن في رَمَنِهِ نَبِيٌّ غَيْرُهُ، فلا يكون ذلك إلا بالوحي إليه؛ وأخرج الحاكم في صحيحه وابن جِبَّان في صحيحه أنَّ رجلاً قال يا رسول الله: أنبيُّ: كان آدم؟ قال: نعم. (وأخرهم)؛ أي الأنبياء، (مُحمَّدٌ)؛ بن عبد الله بن عبد المطلب بن هاشم ابن عبد مناف ذي اللواء المرفوع في بني لؤي والفرع المنيف في عبد مناف ابن قصي:

مُحمَّدٌ خَيْرُ بني هَاشِمِ فَمَنْ تَمِيمٌ وَبَنُو دَارِمِ
وهَاشِمِ خَيْرُ قُرَيْشٍ وما مِثْلُ قُرَيْشٍ فِي بني آدمِ

معجزات نبيما صلى الله عليه وسلم

وأعظمُ مُعْجَزَاتِهِ؛ القرآنُ الذي لا يأتِيهِ الباطلُ من بين يديه و لا من خلفه، تنزيلٌ من حكيم حميد، ومنها انشقاقُ القمر، وتسليمُ الحَجَرِ والشَّجَرِ، وكلامُ الضَّبِّ والغزاةِ والجَمَلِ، وحنينُ الجِدْعِ⁽⁴²⁶⁾، ونبعُ الماءِ من بين أصابعه، وفورانُ بئرِ الحُدَيْبِيَّةِ بِسَهْمٍ من كنانته، ومجيءُ

⁽⁴²⁴⁾ يوجد سقط هنا؛ وهي كلمة رحمة (بالشرائع والأحكام رحمة). كما في نسخة (ب).

⁽⁴²⁵⁾ في نسخة (ب) مُسَبَّب. وفي (ج)، سَبَب.

⁽⁴²⁶⁾ وهذا من مُعْجَزَاتِهِ الحَسْبِيَّةِ صلى الله عليه وسلم: أخبرنا حماد، عن عمار بن أبي عمار، عن ابن عباس: أنَّ رسول الله صلى الله عليه وسلم، كان يخطب إلى جذع قبل أن يتخذ المنبر، فلَمَّا اتَّخَذَ المنبر وتحوَّل إليه، حَنَّ عليه، فأتاه فاحتضنه فسكَّن، قال: (لو لم أحتضنه، لحنَّ إلى يوم القيامة). وقال البيهقي: قصَّةُ حنين الجذع = من الأمور الظاهرة التي حملها الخلف عن السلف. وفيه دلالة على أنَّ الجمادات قد يخلق الله تعالى فيها إدراكات كالحيوان بل كأشرف الحيوان. وفيه تأييد القول من يحمل قوله تعالى: (وإنَّ من شَيْءٍ إلا يُسَبِّح بحمده)

الشجرة التي دعاها فجاءت تشقُّ الأرض، والتقاء الشجرتين لحاجته، وشاة أم معبد، وتظليل العمامة، وتكثير الأزواد القليلة، وردُّ عين قتادة، ورمي المشركين يوم بدر بكفٍّ من الحصى والرمل فانهزموا لا يلوون على شيء، وإخباره بالكوائن⁽⁴²⁷⁾ المستقبلية؛ نحو ظهور دينه على الدين كُله، وقوله لعمار: تقتلك الفئة الباغية، إلى غير ذلك مما لا يضبطه حسابان ولا يحصيه ديوان. وأمَّا كونه آخر الأنبياء⁽⁴²⁸⁾ فثابت بالنص القطعي والإجماع. (وقد روي بيان عددهم)؛ أي الأنبياء، (في بعض الأحاديث)؛ فقد خرَّج ابن حبان في صحيحه من حديث أبي ذر أنه صلى الله عليه وسلم سئل عن عدد الأنبياء، فقال: (مائة ألفٍ وأربعة وعشرون ألفاً)⁽⁴²⁹⁾. (الأولى أن لا يُقتصر) فيهم (على عدد)؛ مُعَيَّن فقد قال تعالى: (منهم من قصصنا عليك ومنهم من لم نقصص عليك)⁽⁴³⁰⁾، (ولا يؤثر⁽⁴³¹⁾ في ذكر العدد)؛ أي عدد الأنبياء، (أن يُدخَلَ فيهم مَنْ ليس منهم)؛ على الإجمال، بأن يذكر عدداً أكثر من عددهم، (أو يُخرج منهم من هو منهم)⁽⁴³²⁾؛ بأن يذكر عدد دون عددهم. يُشير إلى أن خبر الواحد إنما يُفيد الظنَّ، وظاهر الآية يدلُّ على خلاف مفاده، فالأولى عدم الحكم بعدادٍ مُعيَّن، لكن إذا صحَّ الحديث تَعَيَّنَ الجَمْع، بحمل الآية على نفي قصص أسمائهم أو قصصهم، (وكُلُّهم)؛ أي الأنبياء، (كانوا مُخبرين مُبلِّغين عن الله تعالى)؛ ما أنزل إليهم من ربهم، (صادقين)؛ في أخبارهم قطعاً؛ ضرورة عصمتهم، ناصحين لأممهم لأنَّ ذلك نتيجة كمالاتهم وفائدة بعثتهم، (وأفضل الأنبياء والرُّسل مُحَمَّدٌ)، صلى الله عليه وسلم؛ لقوله تعالى: (كُنْتُمْ خَيْرَ

على ظاهره. وعن الشافعي: ما أعطى الله نبيا ما أعطى محمدا صلى الله عليه وسلم، فقيل له: أعطي عيسى إحياء الموتى، فقال: أعطي محمد حنين الجذع حتى سُمع صوته، فهذا أكثر من ذلك. مسند الإمام أحمد، برقم (2236)، (ج ٤/ص ١٠٧)

⁽⁴²⁷⁾ الكوائن المستقبلية: الكوائن جمع مفردها: كائِن، أي: حادث؛ الحوادث التي ستقع في مستقبل الأيام والسنين.

⁽⁴²⁸⁾ في نسخة (ب) و (ج)، خاتم النبيين. وورد في تعليق بحاشية (ب) أن له خمس شفاعات: شفاعته لا يُشاركه فيها أحد؛ وهي في تعجيل الحساب يوم القيامة، عند اشتداد الكرب وطول الموقف.. والثانية: لطاقته يدخلون الجنة بغير حساب. والثالثة: لقوم استوجبوا النار فلا يدخلونها؛ لشفاعته عليه الصلاة والسلام لهم. والرابعة: لقوم دخلوا النار ليخرجوا منها. والخامسة: الشفاعة في زيادة درجات أهل الإيمان والإسلام.

⁽⁴²⁹⁾ أخرجه ابن حبان في صحيحه، برقم (٣٦١)، لكن روي في مسند الإمام أحمد برقم، (22288)، (٦١٩/ص ٣٦٦ ج).

⁽⁴³⁰⁾ سورة غافر، الآية ٧٨.

⁽⁴³¹⁾ والأصحُّ أن يقال: (ولا يُؤمن)، كما في نسخة (ب) و (ج).

⁽⁴³²⁾ هذه العبارة ساقطة بالكامل من النسخة (ب).

أُمَّةٌ أُخْرِجَتْ لِلنَّاسِ) (433)؛ و لا شَكَّ في أَنَّ خَيْرِيَّةَ الْأُمَّةِ بِحَسَبِ كَمَالِهِمْ فِي الدِّينِ، وَذَلِكَ تَابِعٌ لِكَمَالِ نَبِيِّهِمْ، فَيَكُونُ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ خَيْرُ نَبِيِّ بُعِثَ لِلنَّاسِ، وَأَخْرَجَ مُسْلِمٌ مِنْ حَدِيثِ أَبِي هُرَيْرَةَ أَنَّهُ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ: (أَنَا سَيِّدُ وُلْدِ آدَمَ) (434).

الملائكة وصفاتهم، معجزة المعراج لنبينا وكرامات الأولياء

(والملائكة عبادُ اللهِ العاملونَ بِأَمْرِهِ)؛ قال تعالى: (لا يَسْبِقُونَهُ بِالْقَوْلِ وَهُمْ بِأَمْرِهِ يَعْمَلُونَ) (435)، (ولا يُوصَفُونَ بِذُكُورَةٍ وَلَا أُنُوثَةٍ)؛ إذ لم يرد بذلك نَقْلٌ، ولا دَلٌّ عليه عَقْلٌ، وَرُبَّمَا يَدُلُّ العَقْلُ على أَنَّهُمْ لا يُوصَفُونَ بِذَلِكَ ؛ لِأَنَّهُ مِنْ أوصافِ النُّوعِ المُتَناسِلِ. (وللهِ تعالى كُتُبٌ أَنْزَلَهَا على أنبيائهِ وَبَيَّنَّ فيها)؛ أي في الكُتُبِ المُنزَلَةِ مِنَ القرآنِ، وَالإنجيلِ، وَالتَّوراةِ، وَالزَّبُورِ، وَصحفِ إبراهيمَ وَغيرها، (أَمْرُهُ وَنَهْيُهُ وَوَعْدُهُ وَوَعِيدُهُ وَكُلُّها كَلامُهُ) تعالى، وَأَفْضَلُها القرآنُ. (والمِعْرَاجُ بِرَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فِي اليَقِظَةِ بِشَخْصِهِ)؛ (436) خِلافًا لِمَنْ زَعَمَ أَنَّهُ كان بِرُوحِهِ، (إلى السَّمَاءِ ثُمَّ)؛ مِنْها، (إلى ما شاءَ اللَّهُ تعالى مِنَ العُلَى)؛ إلى سِدْرَةِ المُنتَهَى أو إلى الجَنَّةِ، أو غير ذلك (حَقٌّ)؛ ثابتٌ بالخبرِ المُشهورِ، حتى أَنَّ مُنكَرَهُ مُبْتَدِعٌ، وَإِنْكارُهُ ضَلالَةٌ مَبْنِيٌّ على أصولِ الفِلسفةِ مِنْ امتناعِ الخرقِ وَالالتئامِ على الأفلاكِ. وَالْحَقُّ الإمكانُ؛ لِأَنَّ جَمِيعَ الأَجسامِ مُتَمائِلَةٌ مِنْ حيثِ تَركبِها مِنَ الجِوهرِ، فَيَجوزُ على جَمِيعِها ما يَجوزُ على بَعْضِها. (وكراماتِ الأولياءِ)؛ مِنْ هذِهِ الأُمَّةِ وَغيرها مِنَ الأُمَّمِ، (حَقٌّ)؛ جِوازاً وَوَقوعاً، (وَالكِرامَةُ)؛ هِيَ الأَمْرُ الخارقُ لِلعادةِ مِنْ قِبَلِ الوَلِيِّ، (فَتَظْهَرُ الكِرامَةُ على طَريقِ نَقْضِ العادَةِ)؛ كما سَبَقَ بَيانُهُ، (لِلوَلِيِّ)؛ وَهُوَ العارِفُ بِاللَّهِ تعالى وَصِفاتِهِ بِقدرِ الإمكانِ، المُواظِبُ على الطاعاتِ المُجْتَنِبُ عَنِ المعاصيِ، المُعْرِضُ عَنِ الانهماكِ فِي الشَّهواتِ. فَتَظْهَرُ كِرامَتُهُ، (مِنْ قِطْعِ المَسافَةِ البعيدَةِ فِي المَدَّةِ القَلِيلَةِ)؛ كاتِبانِ أَصفِ بْنِ بَرخِيا (437) صاحِبِ سَليمانَ عَلَيْهِ السَّلامِ، بَعْرَاشِ بَلْقِيسَ قَبْلَ ارْتِدادِ

(433-) سورة آل عمران، الآية ١١٠.

(434) أخرجه الإمام مسلم في صحيحه، باب تفضيل نبينا على جميع الخلائق، برقم (٢٢٧٨)، (ص ١٧٨٢/ج ٤)، عن أبي هريرة رضي الله تعالى عنه قال: قال النبي صلى الله عليه وسلم: (أنا سيّدُ وُلْدِ آدَمَ يَومَ القِيامَةِ، وَأوَّلُ مَنْ يُنشَقُّ عَنهُ القَبْرُ، وَأوَّلُ شافِعٍ وَأوَّلُ مُشَفَّعٍ). وَكَذَلِكَ رَواهُ الترمذي عن أبي سعيد، برقم (٣١٤٨)، (١٥٨/ص/ج ٥).

(435) سورة الأنبياء، الآية ٢٧.

(436) (خِلافًا لِمَنْ زَعَمَ أَنَّهُ كانَ فِي المَنامِ)؛ ساقطة من النسخة (أ). ومثبته في النسخة (ب) و (ج).

(437) أَصفِ بْنِ بَرخِيا: لَمَّا قال سَليمانَ عَلَيْهِ السَّلامِ: مِنْ يَأْتِينِي بَعْرَاشِها؛ (قال الذي عنده علم الكتاب)، قال ابن عباس: هو أَصفِ كاتِبِ سَليمانَ. وَكَذا رَوَى مُحَمَّدُ بْنُ إِسحاقَ عَنِ يَزِيدِ بْنِ رِمانَ: أَنَّهُ أَصفِ بْنُ بَرخِيا، وَكانَ صَدِيقًا يَعْلَمُ الاسمَ الأَظيمَ. قال قتادة: كان مُؤمناً مِنَ الإنسِ، واسمُه أَصفِ. وَكَذا قال: أَبُو صالحٍ وَالصَّحَّاحُ. وَأَمَّا

الطَّرْف، (وظهور الطَّعامِ والشَّرَابِ واللِّبَاسِ عند الحَاجَةِ)؛ كما في أمر مريمَ عليهما السَّلَام، (كلما دَخَلَ عليها زكريَّا المِحْرَابَ وَجَدَ عندها رِزْقًا قَالَ يَا مَرْيَمُ أَنَّى لَكَ هَذَا قَالَتْ هُوَ مِنْ عِنْدِ اللَّهِ)⁽⁴³⁸⁾، (والمشِّي على الماءِ وفي الهواءِ)؛ كما نُقِلَ عن كثيرٍ من الأولياء، (وكلامِ الجَمَادِ والعِجَمَاءِ)؛ رُوِيَ أَنَّهُ كَانَ بَيْنَ يَدَي سُلْمَانَ وَأَبِي الدَّرْدَاءِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَصْعَةً فَسَبَّحَتْ وَسَمِعَا تَسْبِيحَهَا، أَخْرَجَهُ البِيهَقِيُّ وَأَبِي نَعِيمٍ فِي دَلَائِلِ النُّبُوَّةِ⁽⁴³⁹⁾، وحديثٌ؛ بَيْنَمَا رَجُلٌ يَسُوقُ بَقْرَةً إِذْ تَكَلَّمَتْ، أَخْرَجَهُ الشَّيْخَانُ مِنْ حَدِيثِ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ⁽⁴⁴⁰⁾، (وغير ذلك)؛ المذكور (منَ الأشياءِ)؛ نحو قولِ عَمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: يَا سَارِيَةَ الْجَبَلِ، وَسَمَاعٌ سَارِيَةَ خِطَابِهِ⁽⁴⁴¹⁾، وشربَ خالد بن الوليد رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ السُّمَّ فَلَمْ يَضُرَّهُ⁽⁴⁴²⁾، وجريان نيل مصر بكتاب عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ⁽⁴⁴³⁾، وغير ذلك ممَّا لا ينحصر عَدًّا. (ويكونُ ذلك)؛ المذكورُ من الكَرَامَةِ إِذَا ظَهَرَ، (مُعْجَزَةً

قوله: (أنا أتيتك به قبل أن يزندَ إليك طَرْفَكَ)، أي: ارفع بصرك وانظر مدَّ بصرك ممَّا تقدر عليه، فإنَّك لا يكُل بصرك إلا وهو حاضر عندك. تفسير ابن كثير، (١٩٢/ص/ج٦).

(438) سورة آل عمران، الآية ٣٧.

(439) روى البيهقي في الدلائل: (كان أبو الدرداء إذا كتب إلى سلمان أو كتب سلمان إلى أبي الدرداء، كتب إليه بآية الصَّحْفَةِ. وذلك أَنَّهُمَا كَانَا يَأْكُلَانِ فِي صَحْفَةٍ إِذْ سَبَّحَتْ وَمَا فِيهَا). وينظر فتح الباري، (ج٦/٩٢٠ص)، ذكرها الحافظ ابن حجر في الفتح. وكذلك ما سبق ذكره في مسند الإمام أحمد (٤٠٢/ص/ج٧).

(440) أَخْرَجَهُ الإِمَامُ مُسْلِمٌ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: بَيْنَمَا رَجُلٌ يَسُوقُ بَقْرَةً لَهُ، قَدْ حَمَلَ عَلَيْهَا، التَفَتَتْ إِلَيْهِ الْبَقْرَةُ، فَقَالَتْ: إِنِّي لَمْ أَخْلُقْ لِهَذَا، وَلَكِنِّي إِنَّمَا خُلِفْتُ لِلْحَرْثِ. قَالَ رَسُولُ اللَّهِ: فَإِنِّي أَوْمِنُ بِهِ وَأَبُو بَكْرٍ وَعَمْرٌ. الإِمَامُ مُسْلِمٌ فِي صَحِيحِهِ، بِرَقْمِ (٢٣٨٨)، (١٨٥٧/ص/ج٤). وَأَخْرَجَ البُخَارِيُّ نَحْوَهُ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، بِرَقْمِ (٣٦٦٣)، (ص٥/ج٥).

(441) قِصَّةُ سَارِيَةَ، فَقَدْ قَالَ الوَاقِدِيُّ: حَدَّثَنِي أُسَامَةُ بْنُ زَيْدٍ عَنْ أَسْلَمَ عَنْ أَبِيهِ، وَأَبُو سُلَيْمَانَ، عَنْ يَعْقُوبَ بْنِ زَيْدٍ، قَالَا: خَرَجَ عَمْرُ بْنُ الْخَطَّابِ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، يَوْمَ الْجُمُعَةِ إِلَى الصَّلَاةِ، فَصَعِدَ الْمَنْبِرَ ثُمَّ صَاحَ: يَا سَارِيَةَ بِنْتُ زَيْنِمِ الْجَبَلِ! يَا سَارِيَةَ بِنْتُ زَيْنِمِ الْجَبَلِ! ظَلَمَ مِنْ اسْتَرَاعَى الذَّنْبِ الْغَنَمِ. ثُمَّ خَطَبَ حَتَّى فَرَّغَ، فَجَاءَ كِتَابُ سَارِيَةَ إِلَى عَمْرٍ: إِنَّ اللَّهَ قَدْ فَتَحَ عَلَيْنَا يَوْمَ الْجُمُعَةِ سَاعَةً كَذَا وَكَذَا - لَتَلَكَّ السَّاعَةُ الَّتِي خَرَجَ فِيهَا عَمْرٌ فَتَكَلَّمَ عَلَى الْمَنْبِرِ - قَالَ سَارِيَةَ: فَسَمِعْتُ صَوْتًا: يَا سَارِيَةَ بِنْتُ زَيْنِمِ الْجَبَلِ! يَا سَارِيَةَ بِنْتُ زَيْنِمِ الْجَبَلِ! ظَلَمَ مِنْ اسْتَرَاعَى الذَّنْبِ الْغَنَمِ. فَعَلَوْتُ بِأَصْحَابِي الْجَبَلِ، وَنَحْنُ قِيلَ ذَلِكَ فِي بَطْنِ وَادٍ وَنَحْنُ مُحَاصِرُونَ الْعَدُوَّ فَفَتَحَ اللَّهُ عَلَيْنَا. فَقِيلَ لِعَمْرِ بْنِ الْخَطَّابِ: مَا ذَلِكَ الْكَلَامُ؟ فَقَالَ: وَاللَّهِ مَا أَلْقَيْتُ لَهُ بِالْأَشْيَاءِ أَلْقَيْتُ عَلَى لِسَانِي. ابْنُ كَثِيرٍ، الْبَدَايَةُ وَالنَّهَايَةُ، (ج١٠/ص١٧٦).

والذهبي في سير أعلام النبلاء، ص (١٣٦).

(442) قصة شرب خالد بن الوليد رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ السُّمَّ، فَلَمْ يَضُرَّهُ. ذكرت في سير أعلام النبلاء، للذهبي، (١/ج٣٧٦).

(443) وورد جريان النيل بكتاب عمر. في البداية والنهاية لابن كثير، (ج٧/١١٤-١١٥ص). وأوردها كذلك ابن عساکر في تاريخ دمشق، (ج٤٤٤/٣٣٦).

للرَّسُولِ)؛ الذي ظَهَرَتْ الكرامةُ لِوَاحِدٍ مِنْ أُمَّتِهِ؛ فهي مُعْجَزَةٌ بِاعتبارِ دلالتها على صِدْقِ الرَّسُولِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، كرامةٌ بِاعتبارِ ظُهُورِها مِنْ قِبَلِ الْوَلِيِّ. (لأنَّهُ يَظْهَرُ بِهَا)؛ أي الكرامة، (أَنَّهُ)؛ أي الذي ظَهَرَتْ الكرامةُ مِنْ قِبَلِهِ، (وَلِيِّ وَلَا يَكُونُ وَلِيًّا)؛ اللهُ تَعَالَى، (إِلَّا أَنْ يَكُونَ مُحَقَّقًا)؛ بأنَّ يَكُونَ ذَلِكَ الدِّينَ الذي تَعْبُدُ بِهِ حَقًّا، (فِي دِيانَتِهِ)؛ أَصْلُهَا الذي لَا اعتِبارَ لَهَا بِدُونِهِ، الإِقرارُ بِرسالةِ رَسولِهِ الذي تَعَبَّدَ بِشِرْعِهِ وَمُتَابَعَتِهِ فِي الدِّينِ. وَمُرَادُهُ الإِقرارُ النَّاشِئُ عَنِ التَّصَدِيقِ، وَإِذَا كَانَ كَذَلِكَ فَالْأَمْرُ النَّاقِضُ لِلْعَادَةِ الدَّالُّ عَلَى وِلايَةِ الْوَلِيِّ؛ دَالٌّ أَيْضًا عَلَى نُبوَّةِ مُتْبِعِ ذَلِكَ الْوَلِيِّ. وَأَشَارَ بِذَلِكَ إِلَى الرَّدِّ عَلَى الْمُعْتَزِلَةِ الْمُنْكَرِينَ لِكِرَامَاتِ الْأَوْلِيَاءِ، مُحْتَجِّينَ بِأَنَّهُ لَوْ جازَ ظُهُورُ الْخَارِقِ عَلَى يَدِ الْوَلِيِّ لَا التَّبَسُّ (444) بِالْمُعْجَزَةِ.

المبحث الثالث: الإمامة والخلافة

فضل الخلفاء الراشدين، وضرورة تنصيب إمام للمسلمين

(وأفضلُ البشرِ بعدَ نبيِّنا صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ)؛ وَمُرَادُهُ الْبَعْدِيَّةُ الزَّمَانِيَّةُ بِالنَّسْبَةِ إِلَى كُلِّ مَنْ هُوَ مَوْجُودٌ عَلَى وَجْهِ الْأَرْضِ إِذْ ذَاكَ، وَمَنْ يُوجَدُ بَعْدَ ذَلِكَ (445)، خَلِيفَةُ رَسُولِ اللهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، (أَبُو بَكْرٍ)؛ عَتِيقُ بْنُ أَبِي قُحَافَةَ عَثْمَانَ النَّيْمِي، (الصِّدِّيقُ)؛ لِتَصَدِيقِهِ بِالنُّبُوَّةِ وَالْإِسْرَاءِ مِنْ غَيْرِ تَلْعَمِ، (ثُمَّ)؛ أَمِيرُ الْمُؤْمِنِينَ أَبُو حَفْصٍ، (عُمَرُ)؛ بَنُ الْخَطَّابِ الْعَدَوِيِّ، يَجْتَمِعُ هُوَ وَالصِّدِّيقُ مَعَهُ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فِي كَعْبِ بْنِ لُؤَيٍّ، (الْفَارُوقُ)؛ لِأَنَّهُ فَرَّقَ اللهُ بِإِسْلَامِهِ بَيْنَ الْحَقِّ وَالْبَاطِلِ جَهْرًا. قَالَ: بَعْضُ الصَّحَابَةِ: مَا زِلْنَا أَعَزَّةً مِنْذُ أُسْلِمَ عُمَرُ (446). (ثُمَّ)؛ أَمِيرُ الْمُؤْمِنِينَ أَبُو عَمْرٍو، (عُثْمَانُ)؛ بَنُ عَفَّانِ الْأُمَوِيِّ، يَجْتَمِعُ مَعَهُ النَّبِيُّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فِي عِدِّ مَنْافِ بْنِ

(444) لِأَنَّ تَبَسُّ كَمَا فِي (ب) وَ (ج). وَالْأَصْحَحُ أَنْ يَقُولَ: لِأَنَّ تَبَسُّ.

(445) هُنَا كَلِمَةٌ سَاقِطَةٌ مِنْ (أ)؛ وَهِيَ: (بِالْوِلايَةِ خَلِيفَتُهُ) كَمَا فِي نَسْخَةِ (ج)، أَوْ (بِالْوِلايَةِ خَلِيفَتُهُ) كَمَا فِي نَسْخَةِ (ب). وَالْأَصْحَحُ أَنْ يَقَالَ: بِالْوِلايَةِ خَلِيفَتُهُ أَبُو بَكْرٍ.

(446) أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ فِي صَحِيحِهِ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مَسْعُودٍ، بِرَقْمِ (٣٨٦٣)، ص (٤٨/٥). وَفِي نَسْخَةِ (ج) يَجْتَمِعُ عُمَرُ وَالصِّدِّيقُ رَضِيَ اللهُ عَنْهُمَا، مَعَ النَّبِيِّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فِي (كَعْبِ بْنِ قُصَيٍّ). وَهَذَا خَطَأٌ؛ يَقُولُ ابْنُ الْقَيْمِ فِي نَسْبِ النَّبِيِّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: "وَهُوَ خَيْرُ أَهْلِ الْأَرْضِ نَسْبًا عَلَى الْإِطْلَاقِ، فَلَنْسَبِهِ مِنْ الشَّرْفِ أَعْلَى ذُرْوَةٍ، وَأَعْدَاؤُهُ كَانُوا يَشْهَدُونَ لَهُ بِذَلِكَ... فَهُوَ مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَبْدِ الْمُطَّلِبِ بْنِ هَاشِمِ بْنِ عَبْدِ مَنْافِ بْنِ قُصَيِّ بْنِ كِلَابِ بْنِ مَرَّةَ بْنِ (كَعْبِ بْنِ لُؤَيٍّ) بْنِ غَالِبِ بْنِ فِهْرِ بْنِ مَالِكِ بْنِ النُّضْرِ بْنِ كِنَانَةَ بْنِ خَزِيمَةَ بْنِ مَدْرِكَةَ بْنِ إِيَّاسِ بْنِ مِضَرَ بْنِ نِزَارِ بْنِ مَعَدِ بْنِ عَدْنَانَ." مُحَمَّدُ بْنُ أَبِي بَكْرٍ بْنِ أَيُّوبِ بْنِ سَعْدِ بْنِ الْقَيْمِ الْجَوْزِيَّةِ، زَادَ الْمَعَادَ فِي هَدْيِ خَيْرِ الْعِبَادِ، مَوْسَسَةُ الرِّسَالَةِ، بَيْرُوتَ، مَكْتَبَةُ الْمَنَارِ الْإِسْلَامِيَّةِ، الْكُوَيْتِ ط ٢٧، سَنَةٌ: ١٤١٥ / ١٩٩٤م، ص (1 ج/ص ٧٠).

قصي، ذي الثورين، لتزويجه⁽⁴⁴⁷⁾ بابنتيه صلى الله عليه وسلم واحدة بعد موت أخرى؛ أم كلثوم بعد رقية. ولما ماتت أم كلثوم عنده أيضاً، قال له صلى الله عليه وسلم: (لو كان عندي ثلاثة لزوّجتكها)، أخرجه الطبراني في الكبير من حديث عُبّة بن مالك⁽⁴⁴⁸⁾. (ثم)؛ أمير المؤمنين أبو الحسن، (علي)؛ بن أبي طالب الهاشمي، يجتمع معه صلى الله عليه وسلم في عبد المطلب بن هاشم، (المُرْتَضَى)؛ لأنه ارتضاه النبي صلى الله عليه وسلم أحاً له لما آخا بين الصحابة. وقال له لما استخلفه على المدينة: (أما ترضى أن تكون مّي بمنزلة هارون من موسى)⁽⁴⁴⁹⁾، رضي الله عنهم أجمعين. (وخلافتهم)؛ أي الخلفاء الأربعة المذكورين، (على هذا الترتيب)؛ يعني من جهة الاستحقاق بالأفضلية، على أنه لا يمكن أن تكون خلافتهم بالنظر إلى آجالهم⁽⁴⁵⁰⁾ إلا كذلك. (والخلافة)؛ وهي الإمامة على سبيل النيابة عنه صلى الله عليه وسلم، ومُدَّتْهَا، (ثلاثون سنة)؛ أولها خلافة أبو بكر الصديق، وأخرها خلافة الحسن⁽⁴⁵¹⁾ رضي الله عنهما، (ثم بعد ذلك)؛ الولاية، (ملك وإمارة)؛ وخلافة ناقصة.

شروط وواجبات الإمام وصفته

(والمسلمون لأبد لهم من) نصب، (إمام)؛ وهو من له الولاية العامة في الأمور الدينية والدنيوية، (يقوم بتنفيذ أحكامهم)؛ أي إيقاعها مواقعها الشرعية، (واقامة حدودهم)؛ أي من تجب عليه، (وسد ثغورهم)؛ بالجند والعدد والاختراس من الأعداء، (وتجهيز جيوشهم)؛ لغزو الكفار والخوارج، (وأخذ صدقاتهم)؛ من أغنيائهم والعشر والخراج، وحوز الغنائم والهدايا ونحو ذلك، وصرفها في مصارفها الشرعية، (وقهر المتعلبة)؛ من البغاة⁽⁴⁵²⁾، وقطاع الطريق⁽⁴⁵³⁾ ونحوهم

⁽⁴⁴⁷⁾ لتزويجه، كما في نسخة (ب) و (ج).

⁽⁴⁴⁸⁾ أخرجه الطبراني في المعجم الكبير، (١٧/ رقم ٤٩٠)، والهيتمي في مجمع الزوائد، (ج ٨٣/٩ص).

⁽⁴⁴⁹⁾ أخرجه الإمام البخاري في صحيحه في باب مناقب علي بن أبي طالب الهاشمي، عن إبراهيم بن سعد عن أبيه، برقم (٣٧٠٦). وكذلك الإمام مسلم في صحيحه، في باب فضائل الصحابة، برقم (٢٤٠٤).

⁽⁴⁵⁰⁾ في نسخة (ب) و (ج)، حالهم.

⁽⁴⁵¹⁾ الخلافة الراشدة: أخرج مسلم في صحيحه عن سعيد بن جهمان قال: حدثني سفينة الصحابي، قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: (الخلافة في أمتي ثلاثون سنة، ثم ملكاً بعد ذلك)، ثم قال لي سفينة: أمسك خلافة أبي بكر، وخلافة عمر، وخلافة عثمان، وأمسك خلافة علي، " قال: فوجدناها ثلاثين سنة، ثم نظرت بعد ذلك في الخلفاء، فلم أجد يتفق لهم ثلاثون. مسلم في صحيحه، برقم: (٢١٩٢٨)، ص (ج ٢٥٦/٣٦).

⁽⁴⁵²⁾ المتعلبة من البغاة: البغي لغة؛ الطلب، ومنه ذلك ما كنا نبغ، وعرفاً: طلب ما لا يجل من جور وظلم. وشرعاً: (هم الخارجون عن الإمام الحق بغير حق)، فلو كانوا بحق فليسوا ببغاة. ثم الخارجون عن طاعة الإمام ثلاثة: قطاع طريق. وبغاة، وخوارج؛ وهم قوم لهم منعة خرجوا عليه بتأويل يرون أنه على باطل، كفر أو معصية توجب قتاله بتأويلهم، ويستحلون دماءنا وأموالنا ويسبون نساءنا، ويكفرون أصحاب نبينا صلى الله عليه

بالقتل والقتال والحبس والنفي وغير ذلك، (وتزويج الصغار والصغائر الذين لا أولياء لهم)؛ من أهاليهم، (وقسمة الغنائم)؛ بعد حوزها بدار الإسلام بين الغانمين⁽⁴⁵⁴⁾، ووضع الأغطية في العلماء والقضاة والجند، وإقامة الجمع والأعياد وغير ذلك. (ثم ينبغي)؛ بل يتعين، (أن يكون الإمام ظاهراً)؛ بحيث لا يتعدر على الرعية نفيها ليرجع إليه في الأمور، فيحصل ما هو الغرض من نصبه، (لا متخفياً)؛ عن أعين الناس خوفاً من الأعداء واستيلاء الظلمة، (مُنْتَظراً)؛ ظهوره عند اصلاح الزمان، إذ لا معنى لإمامته مع اختفائها. وأشار بذلك إلى الرّد على الإمامية من الشيعة، الرّاعمين أنّ الإمامة من بعده صلى الله عليه وسلم لعلي رضي الله عنه، ثمّ لابنه الحسن ثمّ الحسين، ثمّ ابنه علي زين العابدين، وهكذا إلى محمد المهدي المنتظر المخفي بالسرداب في

وسلم. وحكمهم حُكْمُ البغاة بإجماع الفقهاء كما حققه في الفتح، وإنما لم تكفرهم لكونه عن تأويل وإن كان باطلاً، بخلاف المُستحل بلا تأويل. قطاع طريق وهم قسمان: أحدهما الخارجون بلا تأويل بمنعة وبلا منعة، يأخذون أموال المسلمين ويقتلونهم ويخيفون الطريق. والثاني قوم كذلك، إلا أنهم لا منعة لهم لكن لهم تأويل. كذا في الفتح. ينظر: حاشية ابن عابدين، الدر المختار، (ص ٢٦١/٤). فالْبُغَاةُ خرجوا على الإمام، إن كان لظلم ظلمهم فليسوا بغاة، وعلى الإمام أن يترك الظلم وينصفهم. وعلى المسلمين ألا يقاتلواهم، وألا يقاتلوا معهم حتى لا يعينوا على الخروج على الإمام. وإن كان البغاة خرجوا لا لظلم أصابهم، بل لدعوى الحق والولاية وأنّ الحق معهم، فهؤلاء هم البُغَاةُ؛ وينبغي على من يقوى على القتال أن يقاتلهم مع الإمام؛ لأنهم بُغَاةٌ وخارجون على الإمام، ولأنهم ملعونون؛ فقد أشعلوا الفتنة كما أخبر النبي الكريم. والبغاة كما في الفتح قوم مسلمون خرجوا على الإمام الحق، ولم يستبجوا ما استباحه الخوارج من دماء المسلمين وسي ذراريهم. أي خرجوا بتأويل خاص بهم، وإلا كانوا قطاع طريق. ينظر: حاشية ابن عابدين، الدر المختار، ص (٢٦٢/٤).

⁴⁵³ فقطاع الطريق أو المحاربين كما قال تعالى: (إنما جزاء الذين يحاربون الله ورسوله أن يقتلوا أو يصلبوا أو تقطع....)، فأمرهم لولي الأمر إن شاء قتلهم، أو صلبهم، أو قطع أيديهم وأرجلهم من خلاف، وإن شاء نفاهم من الأرض؛ والنفي الحبس أو تشريدهم في الأرض حتى يتوبوا. وإن كان قتلوا الناس فيقتلوا بهم قصاصاً، وإن سلبوا الأموال فإن شاء ولي الأمر قتلهم، أو قطع أيديهم وأرجلهم من خلاف. فيجتهد ولي الأمر فيما يراه مصلحةً للمسلمين.

⁴⁵⁴ الغنائم: في الاصطلاح الشرعي: ما يُؤخذ من أموال الكفار وممتلكاتهم بعد الحرب والقتال. وقد أجاز الله للمسلمين الغنائم دون غيرهم من الأمم السالفة، وهذا ما دلّ عليه القرآن والسنة النبوية، وكذا الإجماع. ففي الأنفال قال تعالى: (واعلموا أنما غنمتم من شيء فإن لله خمسه وللرسول ولذي القربى...). وفي الحديث الذي أخرجه عن جابر بن عبد الله عن رسول الله قال: (أُعطيتم خمسا لم يُعطهن أحد قبلي: نُصرتُ بالرعب... وأجلت لي المغانم..). فخمسة الغنيمة لله وللرسول ولذي القربى واليتامى والمساكين كما ذكرت الآية، والأربعة أقسام المتبقية توزع على كل من كان ضمن الجيوش، ذكراً عاقلاً بالغاً حراً، أمّا النساء والأطفال فلا سهم لهم. ويُعطى المقاتل على فرسه ثلاثة أسهم، والمقاتل على قدميه سهماً واحداً.

الكوفة، وأنه سيظهر فيملاً الدنيا عدلاً⁽⁴⁵⁵⁾، ولا يخفى أن اختفاء الإمام وعدم إمامته سيان. (ويكون)؛ الإمام، (من قريش)؛ وهم بنو النضر بن كنانة لقوله صلى الله عليه وسلم: (الأئمة من قريش)، أخرجه الإمام أحمد من حديث أبي برزة، والبيهقي في سننه من حديث أنس⁽⁴⁵⁶⁾. (ولا يجوز)؛ أن يكون الإمام، (من غيرهم)؛ أي من غير قريش، خلافاً للخوارج حيث بايع أولهم عبد الله بن وهب⁽⁴⁵⁷⁾، واستمروا على بيعة واحد بعد واحد من غير قريش، قال شاعرهم: ومنا أمير المؤمنين شبيب، ولا تختص الإمامة ببني هاشم، أولاد علي بن أبي طالب بن عبد المطلب بن هاشم. خلافاً للإمامية على ما سبق، وقد أجمع الصحابة على خلافة أبو بكر الصديق، (ولا يشترط أن يكون)؛ الإمام، (معصوماً)؛ خلافاً للشيعة، حيث اشترطوا عصمته، لقوله تعالى: (قال لا ينال عهدي الظالمين)⁽⁴⁵⁸⁾. والمراد بالعهد الإمامة، والجواب أنه لا يلزم من انتفاء العصمة الظلم، وقد اجمعوا على خلافة الصديق مع أنه غير معصوم؛ لاختصاص العصمة بالأنبياء. وحقيقة العصمة أن لا يخلق الله تعالى الذنب في العبد مع بقاء قدرته واختياره، (ولا أن يكون)؛ الامام (فاضلاً)؛⁽⁴⁵⁹⁾ واشترط ذلك الشيعة، وهو باطل؛ لأن المفضول قد يكون أعرف بأمور الإمامة من الأفضل. (ويشترط أن يكون)؛ الإمام، (من أهل الولاية)؛ المطلقة، كولاية الشهادة

⁽⁴⁵⁵⁾ إخباره صلى الله عليه وسلم عن الأئمة الاثني عشر... الذين كلهم من قريش وليسوا بالاثني عشر الذين يدعون إمامتهم الرافضة؛ فإن هؤلاء الذين يزعمون لم يل أمور الناس منهم إلا علي بن أبي طالب وابنه الحسن وأخهم، في زعمهم المهدي المنتظر، في زعمهم، بسرداب سامراء وليس له وجود، ولا عين، ولا أثر. بل هؤلاء من الأئمة الاثني عشر المخبر عنهم في الحديث، الأئمة الأربعة، أبو بكر وعمر وعثمان وعلي، رضي الله عنهم، ومنهم عمر بن عبد العزيز بلا خلاف. ابن كثير البداية والنهاية. (ص ٢٨٣/ج ٨). وقالت الإمامية الرافضة: بأن محمد بن الحسن بن علي بن محمد بن علي ابن موسى بن جعفر بن علي بن الحسين بن علي بن أبي طالب حي لم يموت ولا يموت؛ حتى يخرج فيملاً الأرض عدلاً كما ملئت جوراً، وهو عندهم المهدي المنتظر. الفصل في الملل والاهواء والنحل، (١٣٨/ص ٣/ج ٣).

⁽⁴⁵⁶⁾ أخرجه البيهقي: فعن أنس بن مالك رضي الله عنه قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: (الأئمة من قريش، إذا ما حكموا فعدلوا، وإذا عاهدوا وقوا، وإذا استرحموا رحموا). السنن الكبرى للبيهقي.. برقم (١٦٥٤٢)، (ص ٢٤٨/ج ٨). والإمام أحمد في المسند عن أبي برزة مرفوعاً، برقم (١٩٧٧٧)، (ص ٢١/ج ٣٣). ⁽⁴⁵⁷⁾ عبد الله بن وهب الراسبي: (٠ - ٣٨ / ٠ - ٦٥٨ م). الأزدي ومن أئمة الإباضية. كان ذو علم ورأي وفصاحة وشجاعة، وعجبا في العبادة، أدرك النبي صلى الله عليه وسلم، وشهد فتوح العراق مع سعد بن أبي وقاص. ثم كان مع علي بن أبي طالب في حروبه. ولما حدث التحكيم أنكره جماعة فيهم الراسبي، واجتمعوا في النهروان / بين بغداد وواسط/ وأمروا الراسبي عليهم، وقاتلوا علياً، وقُتل الراسبي في تلك الواقعة. الأعلام للزركلي، (٤٣/ص ٤/ج ٤).

⁽⁴⁵⁸⁾ سورة البقرة، الآية: (124).

⁽⁴⁵⁹⁾ وفي نسخة (ب) و (ج)، (ولا يشترط أن يكون الإمام أفضل أهل زمانه).

والقضاء، فيكون ذكراً حراً مسلماً بالغاً عاقلاً، (سائساً)؛ أي له ملكة حسن التصرف، (قادراً)؛ بملكة عرفانه وكفايته وشجاعته وشوخته، (على تنفيذ الأحكام)؛ الشرعية، (وحفظ حدود دار الإسلام)⁽⁴⁶⁰⁾؛ بصيانتها عن الكفار وأهل الفساد، (وإنصاف المظلوم)؛ بأخذ حقه من الظالم، لأن ذلك وما أشبهه من ملازم الإمامة، (ولا يُعزل الإمام)؛ عن الإمامة، (بالفسق)؛ وهو ارتكاب الكبيرة، (والجور)؛ وهو ظلم العباد، لأنه قد ظهر الفسق والجور من كثير من الولاة، وكان السلف يتقادون لأحكامهم ويقرؤونهم على الإمامة.

المبحث الرابع: مسائل وأمر تميّز بها أهل السنة والجماعة

جواز الصلاة خلف البرّ والفاجر، وجواز الصلاة عليهما

(وَتَجُوزُ الصَّلَاةُ خَلْفَ كُلِّ بَرٍّ وَفَاجِرٍ)؛ من المسلمين؛ لقوله صلى الله عليه وسلم: (صَلُّوا خَلْفَ كُلِّ مَنْ قَالَ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ)، أخرجه الطبراني في الكبير من حديث ابن عمر⁽⁴⁶¹⁾. (وَيُصَلَّى عَلَى كُلِّ بَرٍّ وَفَاجِرٍ)؛ لإجماع السلف على ذلك، وأخرج الطبراني أيضاً: (صَلُّوا عَلَى كُلِّ مَنْ قَالَ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ)⁽⁴⁶²⁾. (وَيَكْفَى عَنْ ذِكْرِ الصَّحَابَةِ)؛ عن ذكرهم، (إِلَّا بِخَيْرٍ)؛ لقوله صلى الله عليه وسلم: (لَا تَسُبُّوا أَصْحَابِي فَلَوْ أَنَّفَقَ أَحَدُكُمْ مِثْلَ أُخْدُ ذَهَباً مَا بَلَغَ مَدَّ أَحَدِهِمْ وَلَا نَصِيفَهُ)، أخرجه مسلم من حديث أبي سعيد الخدري رضي الله عنه⁽⁴⁶³⁾. (وَتَشْهَدُ بِالْجَنَّةِ لِلْعَشْرَةِ الَّذِي بَشَّرَهُمْ بِهَا النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ)؛ وحديث البشارة أخرجه أبو داود والترمذي وصححه، وابن ماجه من حديث سعيد بن زيد⁽⁴⁶⁴⁾.

⁴⁶⁰ كلمة (دار)، ساقطة من نسخة (ب).

⁴⁶¹ أخرجه الطبراني في الكبير عن ابن عمر رضي الله عنه. برقم (١٣٦٢٢)، ص (٤٤٧/٤ ج١٢). وأخرجه ابن حبان في المجروحين، (ج ٢٦/٢ ص).

⁴⁶² المصدر السابق ذاته، ونص الحديث عن عبدالله بن عمر: (صَلُّوا عَلَى مَنْ قَالَ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ، وَصَلُّوا وَرَاءَ مَنْ قَالَ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ). فيه ضعف ولكن الإجماع المعول به، يشهد له ويقويه.

⁴⁶³ أخرجه الإمام مسلم في صحيحه، برقم (٢٥٤٠) ص (١٩٦٧/٤ ج٤). وكذلك الإمام البخاري في صحيحه، برقم (٣٦٧٣)، (ص ٨/٥ ج٥).

⁴⁶⁴ فعن سعيد بن زيد قال: أشهد على رسول الله صلى الله عليه وسلم أنني سمعته وهو يقول: (عشرة في الجنة النبي في الجنة، وأبو بكر في الجنة، وعمر في الجنة، وعثمان في الجنة، وعلي في الجنة، وطلحة في الجنة، والزبير بن العوام في الجنة، وسعد بن مالك في الجنة، وعبد الرحمن بن عوف في الجنة، ولو شئت لسميت العاشر) قال: فقالوا: من هو؟ فسكت. قال: فقالوا: من هو؟ فقال: هو سعيد بن زيد). أخرجه أبو داود في سننه، أبو داود سليمان بن الأشعث بن إسحاق بن بشير الأزدي السجستاني، ت: محمد محي الدين عبد الحميد، الناشر: المكتبة العصرية، صيدا بيروت، (د، ط)، (د، ت)، برقم (٤٦٤٩)، (ج ٤/١١١ ص). وكذلك ابن ماجه برقم: (١٣٣)، ص (٤٨/١ ج٤). والترمذي وصححه، برقم (٣٧٤٧)، (ج ١٠١/٦ ص).

جواز المسح على الخفين، وحلُّ نبيذ الجرة

(ونزى المسح على الخفين)؛ مشرُوعاً، (في السفر والحضر)؛ قال الإمام أبو حنيفة: ما قُلتُ به حتى جاءني فيه مثل فلق الصُّبح. وقال الكرخي⁽⁴⁶⁵⁾ رحمه الله: أخاف الكُفر على من لا يرى المسح على الخفين⁽⁴⁶⁶⁾. (ولا يحرم نبيذ الجر) (467)؛ وهو: ما انثبذ⁽⁴⁶⁸⁾ من تمرٍ أو زبيب في إناء من الخزف بحيث لا يُسكر، وكان ذلك منهياً في ابتداء الإسلام ثم نُسِخ⁽⁴⁶⁹⁾. (ولا يبلغ وليّ درجّة الأنبياء)؛ لأن: ١- مرتبة الولاية دون مرتبة النبوة، ٢- ولأنّ النبيّ مُتَّصِفٌ بالولاية والنبوة، ٣- ولأنّ النبيّ معصومٌ بخلاف الولي. (ولا يصلُّ العبدُ إلى حيث يسقطُ عنه)؛ شرعاً، (الأمر والنهي)؛ أي التَّكليف، وذهب بعضُ المُلحدِّين⁽⁴⁷⁰⁾ إلى أنّ العبدَ إذا بلغ الغاية في المحبّة والمعرفة، واختار الإيمان على الكُفر سقطَ عنه التَّكليف. وهذا كُفرٌ وضلالٌ؛ لأنّ الأنبياء وهم

⁴⁶⁵ الكرخي: الإمام الكبير أبو الحسن (٢٦٠/٣٤٠ هجري - ٨٧٤/٩٥٢ م)، عبيد الله بن الحسين بن دلال بن دلهم الكرخي البغدادي، الفقيه الحنفي، مفتي العراق وشيخ الحنفية، مولده في الكرخ، انتهت إليه رئاسة المذهب، وانتشرت تلامذته في البلاد، وذاع صيته، وله رسالة في الأصول التي عليها مدار فروع الحنفية، وشرح الجامع الصغير وشرح الجامع الكبير. كان من العبّاد الزهاد ذا تهجد وأوراد، وصبر على الفقر والحاجة، ومن كبار تلامذته: أبو بكر الرّازي، أبو عمر بن حيويه وأبو القاسم علي بن محمد التّنوخي، عاش الكرخي ثمانين سنة وتوفي في بغداد بمرض الفالج رحمه الله تعالى. الأعلام للزركلي، (٩٣/ص١٤٠). الذهبي، سير أعلام النبلاء، (٤٢٦/ص١٥٠). عبد القادر القرشي، الجواهر المضية في طبقات الحنفية، (ص٣٣٧/ج١)

⁴⁶⁶ فأما المسح على الخفين فجوّزهُ جمهورُ العلماء من أهل السنة والجماعة، وقد نقل ابن المبارك وابن المنذر الإجماع على ذلك، كرههُ الإمامية والخوارج. ونقل عن بعض سلف الأمة كعلي وعائشة وابن عباس وغيرهم كراهة المسح. إلا أنّ الصحيح الثابت الجواز وليس الكراهة. المجموع للنووي، (230/378). وروى أبو زرعة بن عمرو بن جرير عن أبي هريرة رضي الله عنه أنّه كان يمسح على خفيه. الاستذكار لابن عبد البر: (١/ص٢١٨). وسئل علي بن أبي طالب عن المسح فقال: جعل رسول الله ثلاثة أيام ولياليهن للمسافر، ويوم وليلة للمقيم. صحيح مسلم في كتاب الطهارة، المسح على الخفين، برقم (٢٧٦).

⁴⁶⁷ أو الجرة، كما في النسخة (ب).

⁴⁶⁸ في نسخة (ب)، ما يُنبذ.

⁴⁶⁹ فقد روي عن ابن عباس أنّه كان يقول: كان النبي صلى الله عليه وسلم يُنقَعُ له الزبيب فيشربه اليوم والغد وبعد غد إلى المساء، ثم يأمر به فيسقى أو يُهراق. أخرجه الإمام مسلم في صحيحه، كتاب الأشربة، باب إباحة النبيذ الذي لم يشند ولم يصر مسكراً، برقم (٢٠٠٤)، وغير ذلك من الروايات التي تدل على أنّه كان يشرب نقيع التمر، صحيح البخاري، كتاب الأشربة، باب نقيع التمر مالم يسكر.

⁴⁷⁰ المُلحدِّين: مفرده مُلحد. ألحدّ: مالٌ وعدلٌ ومارى وظلم. ألد في الحرم: ترك القصد فيما أمر به، وأشرك بالله، أو ظلم. ألحدّ يزيد: أي أزرى به وقال عنه باطلا. والمُلتحدّ: الملجأ. مجد الدين الفيروز آبادي، القاموس المحيط، (١/ج٣١٧/ص٣١٧). إذا ألحدّ في الدين: أي حاد عنه وعدل وظلم فيه وطعن.

أَكْمَلَ النَّاسِ فِي ذَلِكَ، أَقْوَى فِي التَّكْلِيفِ مِنْ غَيْرِهِمْ، وَقَالَ تَعَالَى لِأَفْضَلِ الْأَنْبِيَاءِ: (فَاسْتَقَمَّ كَمَا أَمَرْتُ) (471)، حَتَّى قَالَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: (شَيَّبَنِي هُوْدٌ وَأَخَوَاتُهَا) (472).

حمل النصوص على ظواهرها

(وَالنُّصُوصُ)؛ مِنْ الْكِتَابِ وَالسُّنَّةِ، (عَلَى ظَوَاهِرِهَا)؛ أَي يَجِبُ إِعْمَالُ ظَوَاهِرِهَا فِي الْأَحْكَامِ (473)؛ مَا لَمْ يَصْرَفْ عَنْ ذَلِكَ صَارْفًا. وَأَمَّا الظَّوَاهِرُ الَّتِي قَامَتِ الْأَدَلَّةُ عَلَى خِلَافِ مَا يُعْطِيهِ الظَّاهِرُ مِنْهَا، فَيَجِبُ صَرْفُهَا عَنْهُ، كَمَا فِي الْآيَاتِ وَالْأَحَادِيثِ الَّتِي يُشْعِرُ ظَاهِرُهَا بِالْجَهَةِ وَنَحْوِهَا، (وَالْعُدُولُ عَنْهَا)؛ أَي عَنْ ظَوَاهِرِهَا، (إِلَى مَعَانٍ)؛ أَخْرُ لا يُعْطِيهَا الظَّاهِرُ، (تَدْعِيهَا)؛ أَي تَلْكَ الْمَعَانِي الْبَاطِنِيَّةَ، (أَهْلُ الْبَاطِنِ)؛ وَهَمَّ: الْمَلَا حِدَّةُ الْمُعْطَلُونَ لِلظَّوَاهِرِ (474)؛ لِيَتَوَصَّلُوا بِذَلِكَ إِلَى تَعْطِيلِ الشَّرِيعَةِ، (إِلْحَادٌ)؛ أَي: مَيْلٌ وَعُدُولٌ عَنِ الْإِسْلَامِ، (وَإِتِّصَالٌ)؛ أَي الْإِتِّصَاقُ، (بِكُفْرٍ)؛ وَأَمَّا مَا ذَهَبَ إِلَيْهِ الْمُحَقِّقُونَ مِنْ أَنَّ النُّصُوصَ عَلَى ظَوَاهِرِهَا، وَمَعَ ذَلِكَ فَيَبْهِنُ إِشَارَاتٌ خَفِيَّةٌ إِلَى دَقَائِقَ لَطِيفَةٍ، تَتَكَشَّفُ لِأَرْبَابِ السُّلُوكِ وَالْمُجَاهِدَةِ، يُمَكِّنُ التَّطْبِيقَ بَيْنَهَا وَبَيْنَ الظَّوَاهِرِ، فَذَلِكَ مِنْ

(471) سورة هود، الآية (112). وقال سبحانه أيضا: واعبد ربك حتى يأتيك اليقين. (الحجر 99)، أي استمر في العبادة حتى يأتيك الموت وما فيه من مغيبات، فتظهر يقيناً للعبد. فلا تسقط العبادة عن المكلف بحال أبداً، ولو جاز سقوطها لسقطت عن الأنبياء فهم قد بلغوا الغاية في المحبة والإيمان والصفاء.

(472) أخرجه البزار في مسنده، (92). وكذلك ابن عساكر، أبو القاسم علي بن حسن هبة الله، (ت: 571 هـ)، تاريخ دمشق، ت: عمرو بن غرامة، الناشر: دار الفكر، دمشق، تاريخ: 1415 - 1995 م، عدد الأجزاء: 80، (169 ص/ج 4).

(473) يوجد كلمة ساقطة ومثبتة في نسخة (ب) و (ج)، وهي: (إثبات) الأحكام.

(474) أهل الباطن ويُسمون الباطنية؛ قال ابن الجوزي: القرامطة نسبة إلى قُرْمُط بن الأشعث البقار، أسس لهم منهج ومسلك ودعا إلى إمام من أهل البيت، وهم فرقة من الزنادقة الملاحدة أتباع الفلاسفة من الفرس الذين يعتقدون نبوة زرادشت ومزدك، وكانا يبيحان المحرمات. ثم هم أتباع كل ناعق إلى باطل. ويقال لهم الإسماعيلية؛ لانتسابهم لإسماعيل الأعرج ابن جعفر الصادق. ويقال لهم الباطنية: فهم يظهرون الرفض، ويبطنون الكفر المحض. والخرمية والبابكية نسبة إلى بابك الخرمي الذي ظهر في أيام المعتصم الخليفة الذي قتله بعد أسره. ويقال لهم التعليلية؛ نسبة إلى التعلم من الإمام المعصوم، وترك الرأي ومقتضى العقل. ورد على الباطنية أبو بكر الباقلاني في كتابه (هتاك الاستار وكشف الأسرار)، ناقضاً كتابهم وأباطيلهم وكفرهم في كتاب بعض قضاتهم/البلاغ الأعظم والناموس الأكبر/. ابن كثير، البداية والنهاية، ص(635/ج 14). وأمَّا الإسماعيلية فهم بنوحي الشَّام، ويعتبرهم العالم الإسلامي كفاراً مارقين من الجامعة الإسلامية، ويُسمون الملاحدة والباطنية من بقايا القرامطة، وهم أصحاب حسن الصَّبَّاح، تغلبوا في أواسط القرن الخامس على حصون بقرب قزوين، وقوم منهم بسوريا وجبال طرطوس وبقية سلطنتهم إلى أواسط القرن السابع، ولا زالت منهم بقية. محمد بن الحسن بن العربي الحجوي الثعالبي الجعفري الفاسي، الفكر السامي في تاريخ الفقه الإسلامي، دار الكتب العلمية، بيروت، ط 1، سنة: 1995 م، ص (2/78 ج).

كَمَالِ الْإِيمَانِ وَمَحْضِ الْعِرْفَانِ. (وَرَدُّ النَّصُوصِ كُفْرٌ)؛ لِأَنَّ دَلَالَتَهَا عَلَى مَدْلُولَاتِهَا قَطْعِيَّةٌ (475)،
فإنكار ما بَيَّنَّتهُ من الأحكامِ تَكْذِيبٌ لِلشَّرْعِ. وَاَعْلَمُ أَنَّ النَّصَّ يُطْلَقُ وَيُرَادُ بِهِ مُطْلَقَ الدَّلِيلِ السَّمْعِيِّ؛
ظَاهراً كَانَ أَوْ مُؤَوَّلاً أَوْ مُحْكَمًا أَوْ غَيْرَ ذَلِكَ مِنَ الْأَقْسَامِ. وَيُطْلَقُ وَيُرَادُ بِهِ مَا دَلَّاهُ عَلَى مَدْلُولِهِ
قَطْعِيَّةً، وَالْمُرَادُ بِالنَّصُوصِ فِي الْأَوَّلِ الْمَعْنَى الْأَوَّلَ، وَفِي الثَّانِي الْمَعْنَى الثَّانِي.

استحلال المعصية كفر

(وَاسْتِحْلَالُ الْمَعْصِيَةِ)؛ الْمَجْمَعُ عَلَى كَوْنِهَا مَعْصِيَةٌ، (كُفْرٌ)؛ لَمَّا فِيهِ مِنَ التَّكْذِيبِ (476)،
(وَالاسْتِهَانَةُ بِهَا)؛ أَيِ الْاسْتِخْفَافِ بِحُرْمَتِهَا، (كُفْرٌ)؛ لِأَنَّهُ مِنْ أَمَارَاتِ التَّكْذِيبِ. (وَالاسْتِهْزَاءُ عَلَى
الشَّرِيعَةِ كُفْرٌ)؛ لِأَنَّهُ أَكَّدُ مِنَ الْاسْتِهَانَةِ بِبَعْضِ الْأَحْكَامِ. (وَالْيَأْسُ مِنَ اللَّهِ كُفْرٌ)؛ لِأَنَّهُ لَا يِيَّاسُ مِنْ
رَوْحِ اللَّهِ إِلَّا الْقَوْمُ الْكَافِرُونَ. (وَالْأَمْنُ مِنَ اللَّهِ كُفْرٌ) (477)؛ إِذْ لَا يَأْمَنُ مَكْرَ اللَّهِ إِلَّا الْقَوْمُ
الْخَاسِرُونَ (478)؛ فَمَنْ جَزَمَ بِأَنَّهُ شَقِيٌّ فِي الْمَالِ فَقَدْ يَأْسُ، وَمَنْ جَزَمَ بِأَنَّهُ سَعِيدٌ فِي الْمَالِ فَقَدْ أَمِنَ.
(وَتَصَدِيقُ الْكَاهِنِ فِيمَا يُخْبِرُ بِهِ عَنِ الْغَيْبِ كُفْرٌ)؛ لِقَوْلِهِ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ: (مَنْ أَتَى كَاهِنًا
فَصَدَّقَهُ بِمَا يَقُولُ فَقَدْ كَفَرَ بِمَا أَنْزَلَ عَلَى مُحَمَّدٍ)، أَخْرَجَهُ الْحَاكِمُ وَصَحَّحَهُ عَنْ ابْنِ مَسْعُودٍ مَوْقُوفًا
وَلَهُ حُكْمُ الرَّفْعِ (479). وَأَمَّا الْاسْتِدْلَالُ بِالْأَمَارَاتِ الْخَفِيَّةِ عَلَى بَعْضِ الْأُمُورِ؛ كَمَا فِي كَوَائِنِ الْجَوِّ (480)
الدَّالَّةِ عَلَى بَعْضِ الْأُمُورِ الْمُسْتَقْبَلِيَّةِ لَا مَعَ دَعْوَى عِلْمِ الْغَيْبِ فَلَا بِأَسْ بِهِ. وَفِي الْفَتَاوِيِّ (481) قَوْلُ

(475) وَيَقْصَدُ بِالنَّصُوصِ الَّتِي رُدُّهَا كُفْرٌ؛ مَا كَانَتْ دَلَالَتُهُ عَلَى مَدْلُولِهِ قَطْعِيَّةً. فَلَا يَجُوزُ تَفْسِيرُ النَّصُوصِ الْقُرْآنِيَّةِ
وَالْأَحَادِيثِ النَّبَوِيَّةِ بِمَعَانٍ تَخَالِفُ وَتَتَنَاقِضُ الْأَصُولَ وَالْمَبَادِئَ الثَّابِتَةَ لِلْعَقِيدَةِ الْإِسْلَامِيَّةِ؛ كَتَفْسِيرِ الصِّيَامِ بِكُتْمَانِ
خَبَايَا وَسِرَائِرِ النَّفْسِ. أَمَّا فِي النَّصُوصِ الَّتِي ظَاهِرُهَا تُفْصِحُ عَنْ اعْتِقَادَاتٍ تُجَلُّ فِي الْعَقِيدَةِ؛ كَتَجْسِيدِ الْإِلَهِ فَلَا يُدْبَرُ
هِنَا مِنْ تَأْوِيلِهَا عَنْ ظَاهِرِهَا، فَرَبَّنَا سُبْحَانَهُ مِنْزَهٌ عَنِ الْجَسَمِيَّةِ.

(476) وَقَدْ فَصَّلَ الْقَوْلَ فِي هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ، ابْنُ عَابِدِينَ فِي حَاشِيَتِهِ (الدر المختار) فَيَنْظُرُ، ص (ج ٢/٢٩٢).

(477) يَوْجَدُ كَلِمَةً سَاقِطَةً، وَمُثَبَّتَةً فِي نَسْخَةِ (ب) وَهِيَ: وَالْأَمْنُ مِنَ (مَكْر) اللَّهِ كُفْرٌ.

(478) سُورَةُ الْأَعْرَافِ، الْآيَةُ: (٩٩)؛ وَنَصَهَا: (أَفَأَمَّنُوا مَكْرَ اللَّهِ فَلَا يَأْمَنُ مَكْرَ اللَّهِ إِلَّا الْقَوْمُ الْخَاسِرُونَ).

(479) أَخْرَجَهُ التِّرْمِذِيُّ بِرَقْمِ (١٣٥). وَالْإِمَامُ أَحْمَدُ فِي مَسْنَدِهِ بِرَقْمِ (١٠١٦٧). وَالنَّسَائِيُّ فِي السُّنَنِ الْكُبْرَى،
بِرَقْمِ (٩٠١٧). التَّكْهُنُ يَحْدُثُ مِنْ نَفْسٍ شَرِيرَةٍ وَفَاجِرَةٍ وَبِوَسْطَةِ الْجِنِّ، أَوْ بِوَسْطَةِ مَجَاهِدَةٍ وَمَكَابِدَةِ النَّفْسِ
وَرِيَاضَةِ نَفْسِيَّةٍ، فَيَكْشِفُ لَهُ بَعْضَ الْأَسْرَارِ فَقَدْ يَصْدَقُ فِي أَخْبَارِهِ عَنْ مَغِيْبَاتٍ، وَغَالِبًا يَخْطِئُ وَيَكْذِبُ، وَعَمَلُهُ
كُفْرٌ كَمَا بَيَّنَّ الْحَدِيثُ. أَمَّا التَّنْجِيمُ: إِنْ كَانَ إِخْبَارًا بِالْغَيْبِ فَهُوَ كُفْرٌ حَتْمًا، وَإِنْ كَانَ مُبْنِيًّا عَلَى احْتِسَابِ سَيْرِ الشَّمْسِ
وَالْقَمَرِ وَالنُّجُومِ، وَحَرَكَةِ الْأَفْلَاقِ، وَتَخْمِينِ وَمَعْرِفَةِ أَنْوَاءِ الْجَوِّ وَالطَّقْسِ بِطَرَقِ حِسَابِيَّةٍ وَعِلْمِيَّةٍ، ثُمَّ الْإِعْلَامُ عَنْ
وَقُوعِ حَدَثٍ وَأَمْرٍ فَلَئِنْ فِي ضَوْءِ هَذَا الْعِلْمِ فَهَذَا جَائِزٌ وَلَا بِأَسْ بِهِ. مَعَ الْإِعْتِقَادِ التَّامِّ بِأَنَّهُ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى هُوَ خَالِقُ
الْأَسْبَابِ وَالْمُسْتَبِيَّاتِ وَمُسَيِّرِ الْكُونَ وَالْأَفْلَاقِ.

(480) فِي نَسْخَةِ (ب)، (الحوادث) وَلَيْسَ كَوَائِنِ الْجَوِّ.

(481) وَقَصَدَ كِتَابَ الْفَتَاوِيِّ الْهِنْدِيَّةِ لِلْبِرْنَهَابُورِيِّ، (٢/٢٨٠).

القائل عند رؤية هالة القمر: يكون مطرٌ، مُدَّعياً عَلَّمَ الغيب كُفْرًا، أمَّا إذا كان بعلامةٍ فهو بإرشاد فلا يكونُ كُفْرًا. وكانت العربُ تُؤمُّ مَوَاقِعَ القطر؛ إذا بَلَغَ (482) الإبراقُ عدداً معلوماً عندهم فلا يُحْطُونَهُ.

والمعدوم ليس بشيء

(والمعدوم ليس بشيء)؛ خلافاً للمعتزلة، ومحلُّ النزاع؛ المعدوم المُمْكِنُ فلهُ ثبوتٌ وتحقُّقٌ مُنفَكٌ عن الوجودِ الذَّهنيِّ والخارجي عندهم (483)، وليس الخلاف في إطلاق لفظ شيءٍ على المعدوم. (وفي دعاء الأحياء)؛ من المسلمين، (لأموات)؛ منهم، (وصدقتهم عليهم نفع لهم)؛ لما في ذلك من الأحاديث التي بَلَغَ القَدْرُ المُشْتَرَكُ منها حَدَّ التَّوَاتُرِ؛ (484) فإنكاره ضلالةٌ وبدعةٌ. وأعدُلُ شاهدٍ على حُصُولِ النِّفَعِ، صلاةُ الجنَازة. وعن سعد بن عبادَةَ أنه قال: يا رسول الله، إن أم سعد ماتت، فأبي الصدقة أفضل؟ قال: الماء، فحفر بئراً، وقال: هذه لأُمِّ سعد، أخرجهُ أبو داود والنسائي (485). (والله تعالى يُجيبُ الدَّعَوَاتِ وَيُفْضِي الحَاجَاتِ)؛ قال تعالى: (أجيبُ دَعْوَةَ الدَّاعِ إِذَا دَعَانِ) (486). وقال عليه الصلاة والسلام: (يُستجابُ لِلْعَبْدِ ما لم يدعُ بِإِثْمٍ أو قَطِيعَةٍ رَحِمَ)، أخرجهُ الإمام أحمد والحاكم من حديث أبي سعيد الخدري (487). أخرجهُ البخاري من حديث أبي هريرة: (يُستجابُ لِأَحَدِكُمْ ما لم يَعْجَلْ) (488).

482) يوجد سقط في (أ) وهي: (بَلَغَ مَوَاقِعُ الإبراق). كما في نسخة (ب).

483) المعدوم إمَّا يستحيلُ وجوده كشرى للباري، أو ما يمكن وجوده وعدمه كولد فلان الذي لم يولد، فهذا معدوم ولا يطلق عليه لفظ شيء عند أهل السنة والجماعة؛ لأنَّه نفيٌ محضٌ وليس بشيء، وإنما تطرأ عليه الشينية بعد أن يُوجد. قال تعالى: (وقد خلقناك من قبل ولم تك شيئاً)، (مريم 9). فقد نفى عنه الشينية قبل أن يخلقه.

484) ففي الحديث: (إذا مات ابنُ آدم انقطع عمله إلا من ثلاث: صدقةٌ جارية، أو علم ينتفع به، أو ولد صالح يدعو له). أخرجهُ الإمام مسلم في صحيحه، كتاب الوصية، باب ما يلحق الإنسان من الثواب بعد وفاته. برقم (١٦٣١).

485) أخرجهُ أبو داود في سننه، برقم (١٦٨١)، (ج ٢/ص ١٣٠).

486) سورة البقرة، الآية: (١٨٦).

487) أخرجهُ الترمذي في سننه، برقم (٣٦٠٤)، (ج ٥/ص ٤٧٨). والإمام أحمد في مسنده، برقم (٩١٤٢). والإمام مسلم في صحيحه، برقم (٢٧٣٥).

488) أخرجهُ البخاري في صحيحه، برقم (٦٣٤٠)، (٧٤/ص ٨). وكذلك أخرجهُ الإمام مسلم في صحيحه، برقم (٢٧٣٥).

أمارات الساعة الكبرى

(وما أَخْبَرَ بِهِ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ مِنْ أَشْرَاطِ السَّاعَةِ)؛ أي علامات اقْتِرَابِهَا⁽⁴⁸⁹⁾، (من خُرُوجِ الدَّجَالِ)؛ المذكور في خبر تميم الدَّارِي و حديث ابن صياد⁽⁴⁹⁰⁾. (وَدَابَّةُ الْأَرْضِ)؛ قالوا وإليها الإشارة بقوله تعالى: (وَإِذَا وَقَعَ الْقَوْلُ عَلَيْهِمْ أَخْرَجْنَا لَهُمْ دَابَّةً مِّنَ الْأَرْضِ تُكَلِّمُهُمْ)⁽⁴⁹¹⁾. (وَيَأْجُوجَ وَمَأْجُوجَ)؛ وَقَدْ قَصَّ الْقُرْآنُ عَلَيْنَا مِنْ أَمْرِهِمْ، وَأَشَارَ إِلَيْهِمْ بِقَوْلِهِ: (فَإِذَا جَاءَ وَعْدُ رَبِّي جَعَلَهُ دَكَّاءً وَكَانَ وَعْدُ رَبِّي حَقًّا)⁽⁴⁹²⁾. (وَنُزُولِ عِيسَى بْنِ مَرْيَمَ عَلَيْهِ السَّلَامُ)؛ إِلَى الْأَرْضِ فَيَكْسِرُ الصَّلِيبَ وَيَقْتُلُ الْخَنْزِيرَ وَالدَّجَالَ، وَيَكُونُ إِلَيْهِ أَمْرُ الْإِمَامَةِ، وَيَحْكُمُ بِهَذِهِ الشَّرِيعَةِ⁽⁴⁹³⁾؛ لِأَنَّ شَرِيعَتَهُ مَنْسُوخَةٌ بِهَا. (وَطُلُوعِ الشَّمْسِ مِنْ مَغْرِبِهَا)؛ سَائِرَةٌ إِلَى مَشْرِقِهَا⁽⁴⁹⁴⁾، (فَهُوَ)؛ أَي جَمِيعَ ذَلِكَ، (حَقًّا)؛ لِأَنَّهَا أُمُورٌ مُمَكِّنَةٌ، وَقَدْ أَخْبَرْنَا بِهَا الصَّادِقُ فَوْجَبَ قُبُولِهَا.

المجتهد قد يخطئ ويصيب

(وَالْمُجْتَهِدُ)؛ وَهُوَ الْبَازِلُ جُهْدَهُ فِي إِثْبَاتِ الْأَحْكَامِ الشَّرْعِيَّةِ بِطَرَفِهَا، (قَدْ يُخْطِئُ)؛ فِي اجْتِهَادِهِ، (وَقَدْ يُصِيبُ)؛ فِيهِ، وَذَهَبَ بَعْضُ الْأَشْعَرِيَّةِ وَبَعْضُ الْمُعْتَزَلَةِ وَرَبَّمَا نُقِلَ ذَلِكَ عَنْ بَعْضِ

⁴⁸⁹ وَذُكِرَتْ عَلَامَاتُ السَّاعَةِ الْكُبْرَى فِي حَدِيثِ حَذِيفَةَ بْنِ أَسِيدِ الْغَفَارِيِّ: (اطَّلَعَ عَلَيْنَا رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَنَحْنُ نَتَذَكَّرُ السَّاعَةَ، فَقَالَ: لَا تَقُومُ السَّاعَةُ حَتَّى تَكُونَ عَشْرَ آيَاتٍ طُلُوعِ الشَّمْسِ مِنْ مَغْرِبِهَا وَالدَّجَالِ وَالدُّخَانِ وَالدَّابَّةِ وَيَأْجُوجَ وَمَأْجُوجَ وَخُرُوجِ عِيسَى بْنِ مَرْيَمَ عَلَيْهِ السَّلَامُ وَثَلَاثَ خُسُوفٍ خَسَفَ بِالمَشْرِقِ وَخَسَفَ بِالمَغْرِبِ وَخَسَفَ بِجَزِيرَةِ الْعَرَبِ وَنَارٍ تَخْرُجُ مِنْ قَعْرِ عَدْنٍ أَبِينِ تَسُوقِ النَّاسِ إِلَى المَحْشَرِ، تَبَيَّتْ مَعَهُمْ إِذَا بَاتُوا وَتَقِيلُ مَعَهُمْ إِذَا قَالُوا). أَخْرَجَهُ التِّرْمِذِيُّ فِي سُنَنِهِ، بَابُ مَا جَاءَ فِي الخُسْفِ، بِرَقْمِ (٢١٨٣)، (ص ٤٧/ج ٤). وَأَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ فِي صَحِيحِهِ، بَابُ الْآيَاتِ الَّتِي تَكُونُ قَبْلَ السَّاعَةِ، بِرَقْمِ (٢٩٠١)، (ص ٢٢٢٦/ج ٤).⁴⁹⁰ خَبَرِ تَمِيمِ الدَّارِيِّ: أَخْرَجَهُ الْإِمَامُ مُسْلِمٌ فِي صَحِيحِهِ، بَابُ قِصَّةِ الجَسَّاسَةِ، بِرَقْمِ: (٢٩٤٢)، (ج ٤/ص ٢٢٦٥).

⁴⁹¹ سُورَةُ النَّمْلِ، الْآيَةُ: (٨٢).

⁴⁹² سُورَةُ الكَهْفِ، الْآيَةُ: (٩٨).

⁴⁹³ فِي حَدِيثِ عَنِ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: (وَالَّذِي نَفْسِي بِيَدِهِ، لَيُوشِكَنَّ أَنْ يَنْزَلَ فِيكُمْ ابْنُ مَرْيَمَ حَكَمًا مُقْسَطًا، فَيَكْسِرُ الصَّلِيبَ، وَيَقْتُلُ الْخَنْزِيرَ، وَيَضَعُ الْجِزْيَةَ، وَيَفِيضُ المَالَ حَتَّى لَا يَقْبَلَهُ أَحَدٌ). أَخْرَجَهُ البُخَارِيُّ فِي صَحِيحِهِ بِرَقْمِ: (٢٢٢٢)، (ص ٨٢/ج ٣). وَكَذَلِكَ الْإِمَامُ مُسْلِمٌ فِي صَحِيحِهِ، بِرَقْمِ: (١٥٥)، (ص ١٣٥/ج ١).

⁴⁹⁴ وَهَذِهِ الْأَمَارَةُ مِنْ أَمَارَاتِ السَّاعَةِ الْكُبْرَى وَرَدَّ ذِكْرُهَا فِي الْقُرْآنِ الْكَرِيمِ فَقَالَ اللَّهُ تَعَالَى: (يَوْمَ يَأْتِي بَعْضُ آيَاتِ رَبِّكَ لَا يَنْفَعُ نَفْسًا إِيْمَانُهَا لَمْ تَكُنْ آمَنَتْ مِنْ قَبْلُ أَوْ كَسَبَتْ فِي إِيْمَانِهَا خَيْرًا)، رَوَى أَبُو سَعِيدٍ الخُدْرِيُّ عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ فِي هَذِهِ الْآيَةِ: طُلُوعِ الشَّمْسِ مِنْ مَغْرِبِهَا. أَبُو الفِدَاءِ إِسْمَاعِيلُ بْنُ عَمْرِو بْنِ كَثِيرٍ، تَفْسِيرُ الْقُرْآنِ الْعَظِيمِ، ت: سَامِي بْنُ مُحَمَّدِ بْنِ سَلَامَةَ، النَّاظِرُ: دَارُ طَبِيبَةَ، ط ٢، لِسَنَةِ: ١٤٢٠ - ١٩٩٩م، (ج ٣/ص ١٣٢).

الأئمة الأعلام: بأنَّ كُلَّ مُجْتَهِدٍ فِي الْمَسَائِلِ الشَّرْعِيَّةِ الْفِرْعِيَّةِ الظَّنِّيَّةِ مُصِيبٌ، وَمَبْنَى هَذَا الْاِخْتِلَافِ عَلَى أَنَّهُ: هَلْ لِلَّهِ تَعَالَى فِي كُلِّ حَادِثَةٍ حُكْمٌ مُعَيَّنٌ، وَعَلَيْهِ دَلِيلٌ، إِنْ ظَفَرَ بِهِ الْمَجْتَهِدُ، فَهُوَ مُصِيبٌ وَإِلَّا فَهُوَ مُخْطِئٌ، أَوْ حُكْمُ اللَّهِ فِي الْحَادِثَةِ مَا أَدَّى إِلَيْهِ اجْتِهَادُ الْمَجْتَهِدِ، وَالْمَخْتَارُ الْأَوَّلُ، لِقَوْلِهِ تَعَالَى: (فَفَهَّمْنَاهَا سُلَيْمَانَ) (495)، يَعْنِي الْحُكْمَةَ (496)، وَالْمُرَادُ إِصَابَةُ الْحُكْمِ فِيهَا (497).

التَّفْضِيلُ بَيْنَ الْبَشَرِ وَالْمَلَائِكَةِ

(وَرُسُلُ الْبَشَرِ أَفْضَلُ مِنْ رُسُلِ الْمَلَائِكَةِ)؛ لِقَوْلِهِ تَعَالَى: (إِنَّ اللَّهَ اصْطَفَى آدَمَ وَنُوحًا وَآلَ إِبْرَاهِيمَ وَآلَ عِمْرَانَ عَلَى الْعَالَمِينَ) (498)، وَالْمَلَائِكَةُ مِنَ الْعَالَمِينَ، وَمَنْ كَانَ مُصْطَفَى عَلَى غَيْرِهِ فَهُوَ خَيْرٌ مِنْهُ، (وَرُسُلُ الْمَلَائِكَةِ أَفْضَلُ مِنْ عَامَّةِ الْبَشَرِ)؛ بِالْإِجْمَاعِ، (وَعَامَّةُ الْبَشَرِ أَفْضَلُ مِنْ عَامَّةِ الْمَلَائِكَةِ)؛ لِأَنَّ آلَ إِبْرَاهِيمَ وَآلَ عِمْرَانَ مِنَ عَامَّةِ الْبَشَرِ، وَقَدْ اصْطَفُوا عَلَى الْمَلَائِكَةِ، لَكِنْ خُصَّ مِنْ عَمُومِ ذَلِكَ تَفْضِيلُ رُسُلِ الْمَلَائِكَةِ عَلَى عَامَّةِ الْبَشَرِ بِالْإِجْمَاعِ، فَيَبْقَى الْعَمُومُ مَعْمُولاً بِهِ فِيمَا وَرَاءَ ذَلِكَ، وَمُقْتَضَاهُ تَفْضِيلُ آلِ إِبْرَاهِيمَ وَآلِ عِمْرَانَ عَلَى عَامَّةِ الْمَلَائِكَةِ. وَلَا قَائِلٌ بِالْفَضْلِ بَيْنَ آلِ إِبْرَاهِيمَ وَآلِ عِمْرَانَ وَبَقِيَّةِ عَامَّةِ الْبَشَرِ، فَثَبَتَ الْمَطْلُوبُ. وَذَهَبَ بَعْضُ الْأَشْعَرِيَّةِ وَالْمَعْتَزَلَةِ إِلَى تَفْضِيلِ الْمَلَائِكَةِ، وَاحْتَجُّوا عَلَى ذَلِكَ بِقَوْلِهِ تَعَالَى: (لَنْ يَسْتَنْكِفَ الْمَسِيحُ أَنْ يَكُونَ عَبْدًا لِلَّهِ وَلَا الْمَلَائِكَةُ الْمُقَرَّبُونَ) (499)، لِأَنَّ أَهْلَ اللِّسَانِ يَفْهَمُونَ مِنْ هَذَا الْمَعْنَى الْإِنْتِقَالَ مِنَ الْأَدْنَى إِلَى الْأَعْلَى، يُقَالُ: لَا يَسْتَنْكِفُ مِنْ هَذَا الْأَمْرِ الْوَزِيرُ وَلَا السُّلْطَانُ، وَلَا يَحْسُنُ عِنْدَ الْبَلْغَاءِ أَنْ يُقَالَ: لَا يَسْتَنْكِفُ مِنْ هَذَا الْأَمْرِ السُّلْطَانُ وَلَا الْوَزِيرُ. وَلَا قَائِلٌ بِالْفَضْلِ (500) بَيْنَ عَيْسَى وَغَيْرِهِ مِنَ الْأَنْبِيَاءِ عَلَيْهِمُ السَّلَامُ. وَالْجَوَابُ: أَنَّ الْإِنْتِقَالَ عَلَى بَابِهِ فِي الْآيَةِ الْكَرِيمَةِ، لِأَنَّ الْقُرْآنَ فِي أَعْلَى

(495) سورة الأنبياء، الآية: (٧٩).

(496) أي المسألة والقضية المراد الحكم وبيان العدل فيها.

(497) والمجتهد في العقليات والشرعيات الأصلية والفرعية، قد يخطئ أو قد يصيب. والتحقيق: أَنَّ الْمَسْأَلَةَ الْاجْتِهَادِيَّةَ إِمَّا أَنْ لَا يَكُونَ لِلَّهِ تَعَالَى فِيهَا حُكْمٌ مُعَيَّنٌ قَبْلَ الْاجْتِهَادِ، أَوْ يَكُونُ: وَحِينُذِ إِمَّا أَنْ لَا يَكُونَ مِنَ اللَّهِ عَلَيْهِ دَلِيلٌ، أَوْ يَكُونُ. وَذَلِكَ الدَّلِيلُ إِمَّا قَطْعِيٌّ أَوْ ظَنِّيٌّ: ذَهَبَ إِلَى كُلِّ أَحْتِمَالِ جَمَاعَةٍ. وَالْمَخْتَارُ: أَنَّ الْحُكْمَ مُعَيَّنٌ وَعَلَيْهِ دَلِيلٌ ظَنِّيٌّ؛ إِنْ وَجَدَهُ الْمَجْتَهِدُ أَصَابَ، وَإِلَّا فَقَدْ أَخْطَأَ. وَهُوَ مَعْذُورٌ بَلْ مَاجُورٌ لِعَمُوضِ الدَّلِيلِ... وَالدَّلِيلُ عَلَى أَنَّ الْمَجْتَهِدَ قَدْ يَخْطِئُ: قَوْلُهُ تَعَالَى: ١- (فَفَهَّمْنَاهَا سُلَيْمَانَ)، أَيْ الضَّمِيرُ عَائِدٌ لِلْفَتَايَا ٢- الْأَحَادِيثُ الدَّالَّةُ عَلَى تَرْدِيدِ الْاجْتِهَادِ بَيْنَ الْخَطَا وَالصَّوَابِ؛ فَقَدْ جَعَلَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لِلْمُصِيبِ أَجْرَيْنِ، وَلِلْمَخْطِئِ أَجْرًا ٣- الْقِيَاسُ مَظْهَرٌ لَا مَثَبٌ لِلْحُكْمِ، وَالثَّابِتُ بِالْقِيَاسِ ثَابِتٌ بِالنَّصِّ. التَّفْتَازَانِيُّ فِي شَرْحِهِ لِلْعَقَائِدِ النَّسْفِيَّةِ، ص (١١١).

(498) سورة آل عمران، الآية: (٣٣).

(499) سورة النساء، الآية: (١٧٢).

(500) والأصحُّ أن يقول: (بِالْفَضْلِ) كَمَا فِي النُّسْخَةِ (ج).

درجاتِ البلاغة، ولا يلزمُ من ذلكِ أفضليَّةُ الملائكةِ على عيسى عليه السلام. وذلك لأنَّ النَّصارى غَلُّوا في كُفْرهم، واستعظموا أنْ يكون عيسى عبداً لتجرُّده في وجودِه عن الأب، ولافتداره على إبراء الأكمه والأبرص، وإحياء الموتى. فرَدَّ اللهُ عليهم بأنَّه لا يَسْتَنْكِفُ أنْ يكونَ عبداً لله المسيح، ولا من هو أعلى منه في التَّجَرُّدِ المذكور، وهم الملائكةُ المُتَجَرِّدُونَ في وجودهم عن الأب والأمِّ معاً، وفي الافتدَارِ أيضاً؛ بدليلِ قلبِ جبريلَ عليه السَّلامِ مدائن قوم لوط عليهم في لحظة، فعيسى عليه السلام أعلى منهم في الفضل، ولا ينافي ذلك أنَّهم أعلى منه في التَّجَرُّدِ والافتدَارِ المذكورين. والله تعالى أعلمُ بمرادِهِ وأسرارِ كتابه .

وكان الفراغ من تمام هذا الكتاب في يوم الاثنين المبارك من شهر محرم الحرام سنة ألف ومائة وأربعة وعشرين وصلى الله على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه وسلم.

الخاتمة

فالعقيدة الدِّينية الصحيحة هي الأساس الذي تُبنى عليه العبادة السليمة، والتوحيد الخالص للحقِّ سبحانه وتعالى. ولمُنَّ عقائد النَّسفي سبباً واسعاً وأهمية عند جمع أهل السنة والجماعة؛ لما جمعت من متن ونظم رصين رسَّخَ عقائد أهل السنة والجماعة. حيث بُنيَ على الأدلة والبراهين العقلية والمنطقية في إثبات الخالق وتنزيهه عن النقائص ومشابهة المخلوقين.

فكان لِرِزماً على جهابذة علماء الكلام بيان مضمونها وشرح شذاهها، ونفض الغبار عنها، وصَدَّ هجمات الفلاسفات اليونانية قديماً وحديثاً وكل الشبهات والأفكار والتيارات والمعتقدات الباطلة المخالفة لمعتقدات أهل السنة والجماعة. ومن هنا كان لأبْدَّ من حفظ عقائد الأمة البينة بشتى الوسائل، ومنها نفض الغبار عن مخطوطاتها الخالدة. وتحقيقها وتوضيحها وشرح ما خفي منها. فلذا قد قمت بتحقيق ودراسة هذا الكتاب شرح ابن الغرس رحمه الله على شرح التفتازاني على عقائد النَّسفي.

فقد عَرَفْتُ بابن الغرس، ووضَّحتُ منهجه في عرض وشرح كتابه، وموافقته التامة لما تضمنه متن العقائد، بما استعرضه من شروح وأدلة نقلية وعقلية. وأجريت المقابلة بين النَّسخ (ب و ج) مع نسخة (أ) التي اعتمدها كأصل في عملي. وكانت النَّسخة (ج) هي الأقرب لزمن المؤلف سنة (٩٥٥) للهجرة. وقد وثَّقْتُ بعضاً من الشُّروح والتعليقات المهمة التي دُوِّنت في حواشي المخطوطات الثلاثة.

ولاحظت التشابه والاتفاق التام بين النَّسخ، ماعدا بعض السقطات والاختلافات والزوائد التي أشرت إليها في الحواشي السفلية.

كما قُمتُ بتوضيح بعض المفاهيم المنطقية والعقلية، وكذلك قَدَّمتُ دراسة مقارنة لأراء المتكلمين في ما اختلف فيه من مسائل العقائد التي تمَّ التَّعرض إليها، بما نقلته وعرضته من أقوال وشروح أهل الكلام من مصادرهم وكتبهم المعتمدة.

مُقَسِّماً لبحث دراستي وتحقيقي لبابين تحتوي على عدة فصول: تشتمل على التَّعريف بابن الغرس الحنفي وشرحه وتوثيق المخطوطات ونسبتها إليه، والتَّعريف بالإمام نجم الدين عمر النَّسفي، ودورهما في علم الكلام ومؤلفاتهما. ثمَّ دراسة المتن ومافيه من مسائل كلامية مهمة، وهكذا وصولاً لباب تحقيق الإلهيات، ثم السَّمَعِيَّات. وقد التزمت بمنهج بحثي ما استطعت، والذي ذكرته في مقدمة الدراسة والتحقيق.

وقمت بإغناء البحث بالتمثيل والتوضيح؛ مُسْتَعِيناً بِشُّروح مُعاصِرة، أو ما تنهى لفهمي وإدراكي وخلفيتي المعرفية. كما قمتُ بضبط الكلمات املائياً بالشكل، وخاصَّةً التي تحتاج للشكل؛ بما يُسهِّل للقارئ سلامة المعنى ووضوحه.

النتائج التي توصلت إليها من خلال تحقيقي وبحثي:

- 1- أنّ ابن الغرس الحنفي رحمه الله تعالى اهتمّ بمسائل العقيدة علماً وتعليماً ومدارسةً لطلّبه، وتأليفاً وتصنيفاً من خلال شرحه لعقائد النّسفي شرح مقتضب والذي تناولته في بحثي وتحقيقي، وشرح مطول كما ذكر السّخاوي في ترجمته لابن الغرس. وكانت مسائل العقيدة مصدر للخلافات والنقاشات الحادة بين أهل الكلام.
- 2- وتبيّن لنا من خلال دراسة شخصية ابن الغرس أنّه تميّز بالذكاء والفتنة، والقدرة اللغوية البيانية، وهو على مذهب أهل السنة والجماعة من الأشاعرة والماتريديّة. وكانت هي السائدة في بلده آنذاك.
- 3- اهتم ابن الغرس بدراسة الفقه واللغة العربية وكذلك علم المعاني وعلم المنطق، وله رحمه الله آثار ومؤلفات علمية عديدة في مختلف العلوم؛ ككتابه (الفواكه البدرية في الأفضية الحكيمية)، في أدب القضاء، وكذلك رسالة في التمانع وبرهان التمانع ذكرها السخاوي وحاجي الخليفة، كما نظم الشعر.
- 4- تناول ابن الغرس في كتابه آراء وأقوال المعتزلة والفلاسفة وفرقهم ونقد أقوالها وبين خطأهم...
- 5- كما صحب المتصوفة وذاق حلاوة اليقين مع الذاكرين، واستعرض بعض أحوال الصوفية مدافعاً عنهم، كما له مؤلف خاص يردُّ به على البقاعي (المتهم في دينه)؛ نصرة لابن الفارض.
- 6- وافق ابن الغرس في مسألة (رؤية الله تعالى) رأي أهل السنة والجماعة من الأشاعرة والماترية، ومن وافقهم في جواز رؤيته تعالى في الآخرة.
- 7- أثبت ابن الغرس صفة الكلام كصفة قائمة بذاته تعالى وقديمة كسائر الصفات، موافقا لما قاله الماتريديّة و الأشاعرة من أهل السنة والجماعة؛ بأنّ كلامه سبحانه ليس بصوت ولا حرف ولا يتجزأ ولا يتعدد ولا يتبعض ولا يتكرر.
- 8- لقد توسّط ابن الغرس كما فعل التفتازاني؛ آراء الأشاعرة والماتريديّة في المسائل الكلامية الخلافية، حيث أنّ الخلاف بينهم لا يعدو عن كونه خلاف لفظي، وأمّا في أصول الدين فهم متفقون..

وأما التوصيات

- 1- ضرورة متابعة العمل الدعوي الجاد من شيوخ العقيدة الإسلامية والفكر المعاصر (علماء الكلام) وطلّبتهم، لنفي تحريف الغالين في الدين، وإبطال المُبطلين. وذلك كي تَنرَسَحَ العقيدة

الإسلامية الوسطية الصحيحة؛ عقيدة أهل السنة والجماعة السحاء. كما فعل ابنُ العَرَس برسالته ومختصره الفريد والواضح على شرح التفنازاني لعقائد النَّسفي.

٢- وكذلك العمل على نَبذِ العَصَبِيَّةِ المَذْهَبِيَّةِ البَغِيضَةِ والفُرْقَةِ في الاعتقاد، وجمع عموم المسلمين على منهج التَّوْحِيدِ الخالص بالحكمة والموعظة الحسنة، وتأسيس عمل مؤسَّساتي ينبثق عن منظمة التعاون الإسلامي، والمجامع الفقهية المعتمدة في بلاد المسلمين؛ بُغْيَةً لِمَ شمل المسلمين وتحقيق الوحدة والألفة، ونَبذِ الفُرْقَةَ والافتتال ومنهج التكفير.

٣- وأوصي الأخوة الباحثين والدَّارسين والمحقِّقين:

بضرورة متابعة تحقيق ما تبقى من كتب ومخطوطات في عقيدة أهل السنة والجماعة، لابن العرس وغيره.. مرة ثانية وثالثة، وأن يشبِّعوها بحثاً ودراسةً وشرحاً حتى تخرج تلك الكنوز لعموم المسلمين بحلَّةٍ دراسيةٍ بحثيةٍ محققةٍ قيِّمةٍ.

المصادر والمراجع

إبراهيم اللقاني، (ت: 1401هـ)، القول السديد شرح جوهرة التوحيد، تحقيق وتعليق وتنظيم: علي عثمان جرادي، دار الكتب العلمية، بيروت- لبنان- لسنة: 1434هـ-2013م، ط1.

الأشعري، أبو الحسن علي بن إسماعيل بن إسحاق، مجرد مقالات الشيخ أبي الحسن الأشعري، تحقيق: دانيال جيماريه، (د،ط)، (د،ت).

الأشعري، أبو الحسن علي بن إسماعيل بن إسحاق بن أبي بردة، المتوفى: 324 هجري، رسالة إلى أهل الثغر بباب الأبواب، تحقيق: عبدالله شاکر الجنيدى، الناشر: عمادة البحث العلمي بالجامعة الإسلامية، المدينة المنورة، سنة: 1413هـ. عدد الأجزاء: 1.

الأشعري، أبو الحسن علي بن إسماعيل الأشعري، المتوفى: 303 هجري، مقالات الاسلاميين، تحقيق: محمد محي الدين عبد الحميد. دار النشر: المكتبة المصرية، بيروت، (د،ط)، (د،ت).

الأشعري، علي بن إسماعيل بن إسحاق بن سالم بن موسى بن أبي بردة بي أبي موسى الأشعري، (ت: 324هـ)، الإبانة عن أصول الديانة، تحقيق: فوقية حسن محمود، الناشر: دار الأنصار، القاهرة، ط1، لعام 1397هـ.

ابن أبي يعلى (2002 م)، الاعتقاد، الناشر: دار أطلس، الرياض - المملكة العربية السعودية، ط: 1، (د،ت).

الأمدي، سيد الدين علي بن أبي علي بن محمد بن سالم الثعلبي الأمدي، (المتوفى: 603هـ)، غاية المرام في علم الكلام، تحقيق: حسن محمود عبد اللطيف، الناشر: المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية، القاهرة (د، ت).

الألوسي، شهاب الدين محمود بن عبد الله الحسيني الألوسي، (ت: 1270هـ)، تفسير الألوسي روح المعاني، تحقيق: علي عبد الباري عطية، دار الكتب العلمية، بيروت، ط: 1، لعام 1415هـ، عدد الأجزاء: 16.

الانتحال العلمي من موقع الطبي على الأنترنت، (DNA Brofiling) <https://altibbi.com> ، تاريخ الوصول 2022\8\10م...

الإيجي، عضد الدين عبد الرحمن بن أحمد الإيجي، المواقف مع شرحها في علم الكلام، تحقيق: عبد الرحمن عميرة، بيروت، دار الجيل، ط 2، لسنة 1997م.

ابن إياس الحنفي، محمد بن أحمد بن إياس الحنفي، بدائع الزهور في وقائع الدهور، التحقيق: محمد مصطفى، الناشر: الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، سنة ١٤٠٤ - ١٩٨٢م.

أيوب، حسن محمد، (ت: 1429هـ)، تبسيط العقائد الإسلامية، الناشر: دار الندوة الجديدة - بيروت- ط5، لعام: 1403هـ\1983م

الباجوري، حاشية الباجوري على السنوسية، الناشر: مطبعة مصطفى محمد بمصر، (د،ط)، (د،ت).

البخاري، محمد بن إسماعيل بن إبراهيم بن المغيرة البخاري، المتوفي (٢٥٦هـجري)، الأدب المفرد، تحقيق: سمير بن أمين الزهيري، الناشر: مكتبة المعارف، الرياض، سنة ١٤١٩- ١٩٩٨م، عدد الأجزاء: ١. ص (٢٤٠/٨).

أبو البركات عبد الله بن أحمد بن محمود النسفي، مدارك التنزيل وحقائق التأويل، (تفسير النسفي): دار النفائس، بيروت، 1426هـ - 2005م.

البرنهابوري، نظام الدين البرنهابوري وجماعة من علماء الهند، الفتاوي الهندية/ فقه حنفي، وعقيدة أهل السنة والجماعة، ماتريديّة./ تحقيق: عبداللطيف حسن عبدالرحمن، الناشر: دار الفكر دمشق، ودار النوادر، والكتب العلمية، (د،ت)، (د،ط).

البزّار، أبو بكر أحمد بن عمرو بن عبد الخالق بن خلّاد العتكي، المعروف بالبزّار، (المتوفى: ٢٩٣ هجري)، مسند البزار. تحقيق: محفوظ الرحمن زين الله، وعادل بن سعد، وصبري الشافعي، الناشر: مكتبة العلوم والحكمة، المدينة المنورة، ط١، ٢٠٠٩م، عدد الأجزاء: ١٨.

البغدادي الأسفراييني، القاهر بن طاهر بن محمد بن عبد الله البغدادي التميمي الأسفراييني، الفرق بين الفرق وبيان الفرقة الناجية، (المتوفى: 429هـ) الناشر: دار الآفاق الجديدة، بيروت الطبعة: 2، سنة 1977م..

أبو بكر البيهقي، أحمد بن الحسين بن علي بن موسى الخرساني، المتوفى: ٤٥٨ هجري، سنن البيهقي، تحقيق: محمد عبد القادر عطا، الناشر: دار الكتب العلمية، بيروت، ط٣، سنة: ١٤٢٤- ٢٠٠٣م.

أبو بكر البيهقي، أحمد بن الحسين بن علي بن موسى الخرساني، المتوفى: ٤٥٨هـ، شعب الإيمان، ت: محمد السعيد زغلول، دار الكتب العلمية، ط1، لعام 1410هـ.

أبو بكر البيهقي، احمد بن الحسين بن علي بن موسى الخرساني، المتوفى: عام ٤٨٥ هـ، الاعتقاد والهداية إلى سبيل الرشاد على مذهب أهل الحديث. تحقيق: أحمد عصام، الناشر: دار الآفاق الجديدة، ط١، سنة ١٤٠١ هجري.

البوطي، محمد سعيد، كبرى اليقينيّات الكونية "وجود الخالق ووظيفة المخلوق"، دار الفكر المعاصر- لبنان- بيروت، ط: 3، لسنة: ١٩٩٧م.

الترمذي، محمد بن عيسى بن سورة بن موسى بن الضحاك، المتوفى: ٢٧٩ هـ، الجامع الكبير: سنن الترمذي، تحقيق: بشار عواد معروف، الناشر: دار الغرب الإسلامي، بيروت، سنة: ١٩٩٨م، عدد الأجزاء: ٦.

ابن تغري بردي، أبو المحاسن جمال الدين، يوسف بن تغري بردي بن عبدالله الظاهري الحنفي، النجوم الزاهرة في ملوك مصر والقاهرة، المتوفى: ٨٧٤ هـ، الناشر: وزارة الثقافة والإرشاد القومي، دار الكتب، مصر، عدد الأجزاء: ١٦.

التفتازاني، سعد الدين التفتازاني، شرح العقائد النسفية للإمام، تحقيق: د أحمد حجازي السقا، مكتبة الكليات الأزهرية، القاهرة، الطبعة الأولى، 1987م.

التهانوي، محمد بن علي ابن القاضي محمد حامد الفاروقي الحنفي التهانوي، موسوعة كشف اصطلاحات الفنون والعلوم، تحقيق: علي دحروج، ناشر: مكتبة ناشرون لبنان بيروت، ط١ 1996م.

ابن تيميّة، أبو العباس تقي الدين أحمد بن عبد الحليم بن عبد السلام بن عبدالله الحراني القاسمي الدمشقي المعروف بابن تيمية، (ت: 728هـ)، درء تعارض العقل والنقل، ت: د. محمد رشاد سالم، جامعة الإمام محمد بن سعود، السعودية، ط2، 1411هـ- 1991م.

الجرجاني، علي بن محمد بن علي الزين الشريف الجرجاني المتوفى: 816هـجرة، التعريفات، ضبطه وصححه جمع من العلماء بإشراف الناشر: دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان. ط١ (1403-1983).

ابن جرير الطبري، محمد بن جرير بن يزيد بن كثير بن غالب الأملي، المتوفى ٣٢٠ هجري، جامع البيان في تأويل القرآن الكريم، تحقيق: أحمد محمد شاكر، الناشر: مؤسسة الرسالة، سنة ١٤٢٠-٢٠٠٠م، عدد الأجزاء: ٢٤.

الجويني، عبد الملك بن عبد الله الجويني، لمع الأدلة في قواعد عقائد أهل السنة والجماعة، الناشر: عالم الكتاب، (الطبعة الثانية)، بيروت – لبنان، لسنة 1987م.

الجويني، عبد الملك بن عبدالله الجويني، البرهان في أصول الفقه، تحقيق: عبد العظيم محمود الديب، مصر: دار الوفاء، المنصورة، ط، 6، (د،ت).

ابن الجزري، مجد الدين المبارك بن محمد الجزري، المعروف بابن الجزري، النهاية في غريب الحديث والاثر، المتوفى: 606 هجري، تحقيق: أحمد الزاوي، محمود محمد الطناحي. المكتبة العلمية بيروت. سنة: 1399 / 1979م. عدد الأجزاء: 5.

ابن حبان، محمد بن حبان بن أحمد بن حبان بن معاذ التميمي الدارمي البستي، المتوفى: 354 هجري، صحيح ابن حبان، تحقيق: شعيب الأرنؤوط، الناشر: مؤسسة الرسالة، بيروت، ط، 2، 1414/1993م.

الجوهري الفارابي، أبو النصر إسماعيل بن حماد، ت: أحمد عبد الغفور عطار، مختار الصحاح، الناشر: دار العلم للملايين، بيروت، ط، 4، 1407-1987م.

ابن حجر العسقلاني، أحمد بن علي بن محمد أبو الفضل المتوفى 852 هجري، لسان الميزان، تحقيق: عبد الفتاح أبو غدة، الناشر: دار البشائر الإسلامية، ط، 1، سنة 2002م.

ابن حجر الهيتمي، شهاب الدين أحمد بن محمد بن علي، المتوفى 974هـ، الفتح المبين بشرح الأربعين للإمام النووي، تحقيق: محمد حسن إسماعيل، الناشر: دار الكتب العلمية، بيروت، (د،ت).

ابن حزم الأندلسي، ابو محمد علي بن أحمد بن سعيد القرطبي الظاهري، المتوفى: 456 هجري، الفصل في الملل والاهواء والنحل، الناشر: مكتبة الخانجي، القاهرة، (د،ت)، (د،ط).

الحسيني، أيوب بن موسى الحسيني، المتوفى: 1094 هجري، الكليات معجم في المصطلحات والفروق اللغوية، تحقيق: عدنان درويش، محمد المصري، ناشر: مؤسسة الرسالة، بيروت، (د،ت).

الحكمي، حافظ بن أحمد بن علي الحكمي، (ت: 1377هـ)، أعلام السنة المنشورة، تحقيق: صالح بن عبد الله العصيمي، دار الرشيد، الرياض- السعودية، ط، 2، 1443\2021م.

ابن حنبل، أبو عبدالله أحمد بن محمد بن حنبل بن أسد الشيباني، المتوفى: ٢٤١هـ، مسند الإمام أحمد، تحقيق: شعيب الأرنؤوط وآخرون، إشراف: الدكتور عبد المحسن التركي، الناشر: مؤسسة الرسالة، بيروت- لبنان، ط1، لعام ١٤٢١/٢٠٠١هـجري.

ابن حنبل، أبو عبدالله أحمد بن محمد بن حنبل بن هلال بن أسد الشيباني، (ت: 241هـ)، الرد على الجهمية والزنادقة، ت: صبري بن سلامة شاهين، الناشر: دار الثبات للنشر، الرياض – السعودية- ط: 1، (د،ت).

أبو حنيفة النعمان بن ثابت بن زوطي بن ماه، الفقه الأكبر، المتوفى: ١٥٠ هجري، تحقيق: محمد الخميس، الناشر: مكتبة الفرقان، الإمارات، ط١، سنة: ١٤١٩-١٩٩٩م..

ابن خلّكان، أبو العباس شمس الدين أحمد بن محمد بن إبراهيم بن خلّكان البرمكي، المتوفى: ٦٨١ هجري، وفيات الاعيان وأنباء أبناء أهل الزمان، تحقيق: د. إحسان عباس، الناشر: دار صادر، بيروت، لسنة: 1978م.

الدّار قطني، أبو الحسن الدار قطني، المتوفى: ٣٨٥ هجري، سنن الدار قطني، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط١، سنة: ١٤٢٤/٢٠٠٤م.

أبو داوود، سليمان بن الأشعث بن إسحاق بن بشير الأزدي السجستاني المتوفى: ٣٧٥ هجري، سنن أبو داوود، تحقيق: محمد محي الدين عبد الحميد، الناشر: المكتبة العصرية، صيدا – بيروت، (د،ت).

د. الدّوري، قحطان عبد الرحمن الدوري، العقيدة الإسلامية ومذاهبها، الناشر: كتاب ناشرون، بيروت، ط5، لعام 2016م.

د. الدوري، قحطان عبد الرحمن الدوري، ورشدي عليان، أصول الدين الإسلامي، بيروت، ط2، لعام 1432هـ/2011م.

الدّهبي، محمد بن أحمد بن عثمان الذهبي، شمس الدين أبو عبدالله المتوفى: ٧٤٨ هجري، كتابه: سير أعلام النبلاء، المحقق: مجموعة من الباحثين بإشراف الشيخ شعيب الأرنؤوط، الناشر: مؤسسة الرسالة، ط٣، عدد الأجزاء: ٢٥، سنة النشر: ١٤٠٥-١٩٨٥م.

الراغب الأصفهاني، أبو القاسم حسين بن محمد المعروف، المتوفى: ٥٠٢ هجري، المفردات في غريب القرآن، تحقيق: محمد سيد كيلاني، الناشر: دار المعرفة، بيروت، (د،ت).

رمضان أفندي، شرحه على شرح التفتازاني على العقائد النسفية، دار سعادت، (د،ط)،(د،ت).

الرّازي، أبو عبد الله محمد بن عمر بن الحسن بن الحسين التيمي الرازي الملقب بفخر الدين الرازي خطيب الري، تفسير الرازي (مفاتيح الغيب التفسير)، (ت:606هـ)، الناشر: دار إحياء التراث العربي، بيروت، ط:3، لعام 1420هـ.

الزبيدي، محمد بن محمد بن عبد الرزاق الحسيني الزبيدي، تاج العروس، مطبعة حكومة الكويت - الكويت، ط1، 1385هـ - 1965م. وكذلك دار: الهداية، تحقيق مجموعة من المحققين.

الزركلي، خير الدين بن محمود بن محمد بن علي بن فارس، الزركلي دمشقي (المتوفى: 1396هـ)، الأعلام للزركلي، الناشر: دار العلم للملايين، بيروت- لبنان، الطبعة: الخامسة عشر - أيار / مايو 2002 م.

السّخاوي، شمس الدين أبو عبدالله الخير محمد بن عبدالرحمن بن محمد السخاوي، المتوفى: 902 هجري، الضوء اللامع لأهل القرن التاسع، الناشر: دار مكتبة الحياة، بيروت. (د،ت)، (د،ط). عدد الأجزاء: 6.

ابن السّفاريني الحنبلي، شمس الدين محمد بن أحمد بن سالم الحنبلي، المتوفى: 1188هـ، لوامع الأنوار البهية وسواطع الأسرار الأثرية لشرح الدرّة المضية في عقد الفرقة المرضية، الناشر: مؤسسة الخافقين ومكبتها، دمشق، ط2، عدد الأجزاء: 2، سنة 1402-1982م.

ابن سعد، محمد بن سعد بن منيع الهاشمي بالولاء البصري البغدادي، المعروف بابن سعد (المتوفى: 230هـ)، الطبقات الكبرى، تحقيق: محمد عبد القادر عطا الناشر: دار الكتب العلمية - بيروت الطبعة: الأولى، 1410 هـ - 1990 م.

الشهرستاني، أبو الفتح محمد بن عبد الكريم بن أبي بكر أحمد الشهرستاني، (المتوفى: 548هـ)، الملل والنحل، تحقيق: عبد العزيز محمد الوكيل، الناشر: مؤسسة الحلبي، القاهرة. سنة: 1387-1968م.

صدر الدين محمد بن علاء الدين علي بن محمد ابن أبي العزّ الحنفي، الأذرع الصالحي دمشقي، (ت: 792هـ)، شرح العقيدة الطحاوية، ت: شعيب الأرووط، وعبد الله التركي، الناشر: مؤسسة الرسالة - بيروت، ط10، لعام: 1417هـ/1997م، عدد الأجزاء: 2.

ابن الصّلاح، عثمان بن عبدالرحمن تقي الدين، مقدمة ابن الصلاح في علوم الحديث، ت 643 هجرة، تحقيق: نور الدين العتر، الناشر: دار الفكر، دمشق - سوريا، سنة 1408-1986م.

الطبراني، سليمان بن أحمد بن أيوب بن مطير اللخمي الشامي، المتوفى: ٣٦٠ هجري، المعجم الكبير، تحقيق: حمدي السلفي، الناشر: مكتبة ابن تيمية، القاهرة، ط٢، 1983م، عدد الأجزاء: ٢٥.

ابن عابدين، محمد أمين بن عمر بن عبدالعزيز بن عابدين الدمشقي الحنفي المتوفى ١٢٥٢ هجري، رد المحتار على الدر المختار، الناشر: دار الفكر بيروت، ط: الثانية، لسنة ١٤١٢/١٩٩٢م.

أبو عبد الله البخاري الجعفي محمد بن إسماعيل، الجامع المسند الصحيح "صحيح البخاري"، تحقيق: محمد زهير بن ناصر الناصر، دار: طوق النجاة، ط: 1، سنة ١٤٢٢ هجري، عدد الأجزاء: ٩.

عبد الحميد الالوسي، نثر اللآلي بدء الأمالي، الناشر: مطبعة الشايندر، بغداد، لسنة ١٣٣٠ هجري.

عبد الجبار بن أحمد الهذاني، المغني في أبواب التوحيد والعدل، (د،ط)، تحقيق بعض الباحثين بإشراف د. طه حسين، المؤسسة المصرية العامة للتأليف والأبناء والنشر، (د،ت).

عبد الرحمن بن ناصر البراك، شرح العقيدة الطحاوية، الرياض - المملكة العربية السعودية: دار التدمرية، ط2، لعام 2008م.

ابن العربي الحجوي الجعفري الفاسي، محمد بن الحسن، الفكر السامي في تاريخ الفقه الإسلامي، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٩٩٥م.

ابن عساكر، أبو القاسم علي بن حسن هبة الله، المتوفى: ٥٧١ هجري، تاريخ دمشق تحقيق: عمرو بن غرامة، الناشر: دار الفكر، دمشق، تاريخ: ١٤١٥ - ١٩٩٥م، عدد الأجزاء: ٨٠.

د.العواجي، غالب بن علي العواجي، المذاهب الفكرية المعاصرة ودورها في المجتمعات وموقف المسلم منها، المكتبة العصرية الذهبية، جدة، ط1، 1427هـ - 2006م

الغزالي، أبو حامد محمد بن محمد الطوسي، (ت: 505هـ)، الاقتصاد في الاعتقاد، تحقيق: عبد الله محمد الخليلي، الناشر: دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٤٢٤ - 2004م.

الغزالي، أبو حامد محمد بن محمد الغزالي الطوسي المتوفى (٥٠٥ هجري)، قواعد العقائد، تحقيق: موسى محمد علي، الناشر: عالم الكتاب، لبنان ط٢، سنة: ١٤٠٥ - ١٩٨٥م.

الغزالي ، المنقذ من الضلال، عبد الحليم محمود، الناشر: دار الكتب الحديثة، مصر، (د،ت)، (د،ط).

ابن الغزي، محمد بن محمد الغزي نجم الدين، الكواكب السائرة بأعيان المائة العاشرة، الناشر : دار الكتب، المنصورة،(د،ت).

الفيروز آبادي، مجد الدين محمد بن يعقوب، للفيروز آبادي، القاموس المحيط، مؤسسة الرسالة - بيروت، ط8، 1426هـ - 2005م.

القاضي عبد الجبار، شرح الأصول الخمسة، تحقيق: عبد الكريم عثمان، تعليق: أحمد بن حسين، الناشر: مكتبة وهبة، القاهرة، (د، ط)، (د، ت).

ابن قدامة المقدسي، موفق الدين عبدالله بن أحمد بن محمد الحنبلي الدمشقي المتوفى (٦٢٠ هجري)، لمعة الاعتقاد، الناشر: وزارة الشؤون الإسلامية والأوقاف، السعودية، ط٢، سنة: ١٤٢٠ - ٢٠٠٠م.

القرشي، عبد القادر بن محمد بن نصر الله المتوفى ٧٧٥هجري، الجواهر المضيئة في طبقات الحنفية، الناشر: مير محمد كتب خان، كراتشي، الأجزاء ٢، (د ، ط)، (د،ت).

القرويني، أبو طاهر بن محمد بن أحمد، سراج العقول في منهاج الأصول، تحقيق: مصلح أحمد نبي، رسالة ماجستير في كلية العلوم- جامعة القاهرة، (د،ت).

ابن قطلوبغا، أبو الفداء زين الدين أبو العدل قاسم بن قطلوبغا السوداني الجمالي الحنفي ت:محمد خير رمضان يوسف الناشر: دار القلم - دمشق الطبعة : الأولى لسنة: ١٤١٣ هـ - ١٩٩٢م عدد الأجزاء: ١.

ابن القيم الجوزية، محمد بن أبي بكر بن أيوب بن سعد ابن القيم، المتوفى: ٧٥١ هجري، زاد المعاد في هدي خير العباد، مؤسسة الرسالة، بيروت، مكتبة المنار الإسلامية، الكويت، ط: ٢٧، سنة: ١٤١٥ / ١٩٩٤م. وكذلك له كتاب إعلام الموقعيين، تحقيق: محمد عبد السلام إبراهيم، دار الكتب العلمية- بيروت، ط1، 1991م.

ابن كثير، أبو الفداء إسماعيل بن عمر بن كثير القرشي البصري ثم الدمشقي، المتوفى ٧٧٤ هجري، البداية والنهاية، تحقيق: عبدالله بن عبد المحسن التركي، الناشر: دار هجر، ط١، ١٤١٨ - ١٩٩٧م، لسنة: ٢٠٠٣م، عدد الأجزاء: ٢١.

ابن كثير، أبو الفداء إسماعيل بن عمر بن كثير القرشي البصري ثم الدمشقي، المتوفى ٧٧٤ هجري، تفسير القرآن العظيم، تحقيق: سامي بن محمد بن سلامة، الناشر: دار طيبة، ط: ٢، سنة: ١٤٢٠-١٩٩٩م، عدد الأجزاء: ٨.

ابن كحالة، عمر بن رضا بن محمد راغب بن عبد الغني كحالة الدمشقي المتوفى ١٤٠٨ هجري، معجم المؤلفين، الناشر: مكتبة المثنى بيروت، ودار إحياء التراث، (د، ط)، (د، ت).

الكندي، رسائل الكندي الفلسفية، تحقيق: د. محمد عبد الهادي أبو ريدة، دار الفكر العربي، 1950م.

د. العراقي، عاطف، مذهب فلاسفة المشرق، دار المعارف، ط: 10، لعام 1992م.

ابن نكري، القاضي عبد النبي بن عبد الرسول بن الأحمد نكري، دستور العلماء، جامع العلوم في اصطلاحات الفنون، عرب عبارته الفارسية: حسن هاني، ناشر: دار الكتب العلمية، لبنان، بيروت. ط ١ 2000م.

ابن ماجه، محمد بن يزيد القزويني، المتوفى: ٢٧٣ هجري، سنن ابن ماجه، تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي، الناشر: دار إحياء الكتب العربية، فيصل عيسى البابي الحلبي، القاهرة، (د، ط)، (د، ت).

الإمام مسلم بن الحجاج أبو الحسن القشيري النيسابوري، المسند الصحيح المختصر صحيح مسلم، تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي، الناشر: دار إحياء التراث العربي، بيروت، عدد الأجزاء: ٥.

أبو معين ميمون النسفي الحنفي الماتريدي، المتوفى: ٥٠٨ هجري، التمهيد، تحقيق: محمد عبد الرحمن الشاغول، الناشر: المكتبة الأزهرية للتراث، تاريخ النشر: ٢٠٠٦م.

أبو معين ميمون النسفي، (ت: 508هـ)، تبصرة الأدلة في أصول الدين على طريقة الإمام أبي منصور الماتريدي، ت: كلود سلامة، من منشورات المعهد العلمي الفرنسي للدراسات العربية بدمشق، طبع الجزء الأول في 1990م، والثاني سنة 1993م،

أبو معين ميمون بن محمد النسفي، (ت: 508هـ)، بحر الكلام، ت: محمد السيد البرسيجي، الناشر: دار الفتح للدراسات، عمان، ط1، لعام: 1435هـ\2014م.

ابن منظور الأنصاري الرويفعي، محمد بن مكرم بن علي، لسان العرب، دار صادر، بيروت. ط3 سنة ١٤١٤ هـ.

أبو منصور الماتريدي، محمد بن محمد بن محمود، التوحيد، المتوفى: 333 هـ، التحقيق: د. فتح الله خليف، ناشر: دار الجامعات المصرية، الإسكندرية، عدد ج فقط 1.

أبو منصور الماتريدي، محمد بن محمد بن محمود الماتريدي السمرقندي الأنصاري، أبو منصور، كتاب التوحيد، تحقيق: د بكر طوال أوغلي، ط: دار صادر بيروت، ومكتبة الإرشاد اسطنبول.

ابن مير الباباني البغدادي، إسماعيل بن محمد أمين المتوفى: ١٣٩٩ هجري، هدية العارفين أسماء المؤلفين وآثار المصنفين، الناشر: دار إحياء التراث العربي، بيروت. وقبل ذلك وكالة المعارف في استنبول ١٩٥١م.

د.النورستاني، محمد محمدي بن محمد جميل، بريق الجمان بشرح أركان الإسلام، الناشر: دار غراس، الكويت، ط3، لعام: 1430\هـ2009م.

النَّووي، محيي الدين يحيى بن شرف النووي، المتوفى: ٦٧٦ هجري، المجموع شرح المهذب، الناشر: دار الفكر، دمشق، (د/ط)، (د/ت).

أ.د. أبو اليزيد أبو زيد العجمي، العقيدة الإسلامية عند الفقهاء الأربعة الموقف والمناهج، ط2، 1429هـ-2008م، دار السلام للطباعة والنشر، القاهرة، الإسكندرية.